



العولمة

تدمير العمالة و النمو

التجربة خير دليل

المشروع القومي للترجمة

تأليف : موريس آليه

ترجمة : أميرة جمعة

مراجعة : رقية جبر

728




يوضح هذا الكتاب بالرسوم البيانية وبالجداول الرياضية وبنتائج ومعطيات التجربة ، بما لا يدع معه مجالا للشك ، كيف تسببت العولمة بصورة مباشرة فى زيادة حدة البطالة وتدمير النمو وازدياد الفوارق الاجتماعية وانتشار مظاهر العنف وزيادة معدل الجريمة وتفكك النسيج الاجتماعى ، نتيجة تدهور مستوى المعيشة وانتشار كافة صور البؤس والشقاء ، من جراء تشريد ملايين العاملين الذين أصبحوا بلا مأوى ، علاوة على الدمار النفسى الذى لحق بهؤلاء من جراء تطبيق خاطئ لنظرية صحيحة هى نظرية التكاليف المقارنة . إن إطلاق سياسة التبادل الحر بشكل أهوج ومندفع دون تحفظ، مع عدم وجود إطار تأسيسى منظم أمر مرفوض ، بل ومحكوم عليه بالفشل مقدما .

تصميم : احمد محمود

المشروع القومى للترجمة

العـــولمة

تدمير العمالة والنمو

التجربة خير دليل

تأليف: موريس آليه

ترجمة: أميرة جمعة

مراجعة: رقية جبر



٢٠٠٥

المشروع القومى للترجمة
إشراف : جابر عصفور

- العدد : ٧٢٨
- العولمة : تدمير العمالة والنمو التجربة خير دليل
- موريس آليه
- أميرة جمعة
- رقية جبر
- الطبعة الأولى ٢٠٠٥م

هذه ترجمة كتاب :

La Mondialisation : La destruction des emplois et de la Croissance L'évidence empirique

Par : Maurice Allais

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت ٧٣٥٢٣٩٦ فاكس ٧٣٥٨٠٨٤

El Gabalaya St., Opera House, El Gezira, Cairo
Tel. : 7352396 Fax : 7358084.

قائمة المحتويات

أهم الكتب التى نشرت للمؤلف

- ١٩٤٣ **البحث عن نظام اقتصادى . الجزء الأول . الاقتصاد البحت.** الإصدار الأول ، دار نشر أتيليه اندستريا ، ١٩٤٣ ، ٨٥٢ صفحة وملحقات تقع فى ٦٨ صفحة.

الإصدار الثانى ، ١٩٥٢ ، نشر بمعرفة المركز القومى للبحث العلمى ، بعنوان: **اتفاقية الاقتصاد البحت** ــ المطبعة القومية ، خمسة أجزاء ، فى ٩٨٤ صفحة .
يختلف الإصدار الثانى عن الإصدار الأول فقط فى إضافة مقدمة للإصدار الثانى (تقع فى ٦٣ صفحة) .
الإصدار الثالث ، دار نشر كليمون جوجلار ، ١٩٩٤ ، أوصت بنشره وزارة التعليم العالى والبحث ، بعنوان: **اتفاقية الاقتصاد البحت** ، مع إضافة مقدمة ثالثة . ص ١٥ ، ويقع فى ١٥٦ صفحة .

- ١٩٤٥ **اقتصاد بحت ومردود اجتماعى**
  باريس ، دار نشر سيرى ، ١٩٤٥ ، ٧٢ صفحة .
- ١٩٤٦ **وفرة أمْ قحط**
  باريس ، مكتبة مد سيس ، ١٩٤٦ ، ١٢٠ صفحة .
- ١٩٤٧ **اقتصاد ومصلحة**
  مكتبة المنشورات الرسمية والمطبعة القومية.
  باريس ، ٨٠٠ صفحة ، فى جزئين .

الإصدار الثانى ، دار نشر كليمون جوجلار ، ١٩٩٨ ، نشر بتوصية من وزارة التعليم القومى والبحث والتكنولوجيا ، مع إضافة مقدمة ثانية. ص ١١ ، يقع فى ٢٦٥ صفحة.
(*) للحصول على بيلوجرافيا مفصلة ، انظر Allais ، ١٩٨٩ ، **ملامح ذاتية** ، ص١١١-١٤٦ ، وبواتيه دى مونبربال ومونيه ، **أسواق ، رأسمال وشكوك.**
مقالات تكريما ل Maurice Allais ، دار نشر إيكونوميكا : ١٩٨٦، ص ٢٥٤-٢٢٧.
انظر أيضًا Allais ، **ملامح ذاتية لرجل عصامى** ، ١٩٩٩.

- ١٩٤٩ **إدارة المناجم المؤممة والنظرية الاقتصادية .**
  المطبعة القومية ، باريس ، ١٩٥٣ ، ١٢٦ صفحة.
- ١٩٥٤ **تقييم الآفاق الاقتصادية الخاصة بالبحث عن المناجم فى المساحات الشاسعة – مثال صحراء الجزائر.**
  مكتب البحث عن المناجم بالجزائر ، الجزائر ، ١٩٥٧ ، ١٠١ صفحة.

- **١٩٥٤ الأسس المحاسبية للاقتصاد المُصَغَّر – المعادلات المحاسبية بين الكميات الكلية وتطبيقاتها.**
- مطبعة فرنسا الجامعية ، باريس ، ١٩٥٤، ٩١ صفحة .
  الإصدار الثانى ، مطبعة فرنسا الجامعية ، ١٩٩٣.
- **١٩٥٩ أوروبا الموحدة ، طريق الرخاء ، دار نشر كالمان – ليفى.**
  باريس ، ١٩٥٩ ، ٣٦٩ صفحة.
- **١٩٦٠ الأشكال الأساسية لسياسة الطاقة . باريس ، المطبعة القومية ، ١٩٦١ ، ٧٤ صفحة.**
- **١٩٦١ العالم الثالث فى مفترق الطرق – مركزية متسلطة أم تخطيط تنافسى "ليه كاييه أفريكان" ، دار نشر "ليه كاييه أفريكان" ، الجزء ٨ و ٧ ، بروكسل ، ١٤٧ و ١٥٢ صفحة.**
- **١٩٦٢ جزائر إفيان**
  دار نشر لسبريه نوفو ، باريس ، ٢ يوليو ١٩٦٢ ، ٣٧٩ صفحة.
  الإصدار الثانى ، دار نشر "جان بييه نوار" ، ١٩٩٩ ، مع إضافة مقدمة ثانية ص ١-٢١.
- **١٩٦٣ دور الرأسمال فى تنمية الاقتصاد .**
  نشر فى الجزء المعنون دور التحليل الاقتصادى القياسى فى تشكيل خطط التنمية. دار نشر بونتفيسيا أكاديميا سينتاريوم سكريبتا فاريا ٢٨ ، ١٩٦٥ ، الجزء الثانىII، ص ٦٩٧- ١٠٠٢
- **١٩٦٥ إعادة صياغة النظرية الكمية للنقد.**
  دار نشر سيدس ، باريس ، سبتمبر ١٩٦٥ ، ١٨٦ صفحة.
- **١٩٦٧ نمو بدون تضخم**
  مركز الاقتصاد الحديث، جامعة ريكو ، طوكيو ، ١٩٦٨ ، ٨٦ صفحة
- **١٩٧٠ تحرير العلاقات الاقتصادية الدولية**
  – اتفاقيات تجارية أم تكامل اقتصادى
  جوتييه – فيلار – باريس ، ١٩٧١ ، ١٩٥ صفحة.
- **١٩٧٤ التضخم الفرنسى والنمو ، خرافات (ميثولوجيا) وحقيقة**
  رابطة الحرية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى . باريس ١٩٧٤ ، ١١٩ صفحة.

- **١٩٧٧ الضريبة على رأس المال والإصلاح النقدى.**
- دار نشر هرمان ، باريس ، ٣٧٠ صفحة، الطبعة الثانية ، ١٩٨٨.

- **١٩٧٩ مدى جدية الفروض المتوقعة وتناقض Allais.**

تأليف Allais و Hagen ، دار نشر ريدل كومبانى ، ١٩٧٩ ، ٧١٤ صفحة.

إسهامات شخصية ، ص ٣-١١، ٢٥-١٤٥، ٤٣٤-٥٩٨

- **١٩٨١ النظرية العامة حول الفائض**

اقتصاديات ومجتمعات ، باريس ، يناير – مايو ١٩٨١ ، معهد العلوم الرياضية والاقتصادية ، جزأين ، ٧١٨ صفحة .

الإصدار الثانى ، دار نشر جرينوبل الجامعية ، ١٩٨٩.

- **١٩٨٩ ملامح ذاتية**

دار نشر مونت كريشتين ، باريس ، ١٥٠ صفحة.

- **١٩٩٠ من أجل الفهرسة .**

دار نشر كليمون جوجلار ، باريس ، ١٨٤ صفحة.

- **١٩٩٠ من أجل إصلاح النظام الضريبى .**

دار نشر كليمون جوجلار ، باريس ،١٣٢ صفحة.

- **١٩٩١ أوربا تواجه مستقبلها . ما العمل ؟**

دار نشر روبير لافون وكليمون جوجلار ، باريس ، ٣٠٩ صفحة.

- **١٩٩٢ أخطاء ومآزق التشكيل الأوروبى .**

دار نشر كليمون جوجلار ، باريس ،١٢٥ صفحة.

- **١٩٩٤ الكاردينالية ، منهج تأسيسى .**

تأليف Allais و Hagen ، دار نشر كلووار كومبانى، باريس ،٣٠٦ صفحة.

- **١٩٩٤ معارك من أجل أوروبا ١٩٩٢ -١٩٩٤.**

دار نشر كليمون جوجلار ، باريس ،٥٣٠ صفحة.

- **١٩٩٧ تباين خواص الفضاء ضرورة مراجعة بعض البديهيات الخاصة بالنظريات المعاصرة.**

معطيات التجربة . دار نشر كليمون جوجلار ، باريس ، ٧٥٨ صفحة.

- **١٩٩٩ الأزمة العالمية الراهنة.**

دار نشر كليمون جوجلار ، باريس ،٢٤٠ صفحة.

- **٢٠٠٠ معارك جديدة من أجل أوروبا.**

دار نشر كليمون جوجلار (فى طور الإعداد) .

- **٢٠٠٠ ملامح ذاتية لرجل عصامى.**

دار نشر كليمون جوجلار (فى طور الإعداد) .

نبذة مختصرة

ولد مـوريس آليه Maurice Allais فـى ٣١ مايـو ١٩١١ فـى باريس ، وهو سـليل أسرة متواضعة ، حيث كان جده يعمل بالنجارة وعمل والده بالتجارة . ظهر عليه النبوغ منذ الصغر و اهتمامه بالدراسات الاقتصادية بصفة خاصة . **بدأ موريس آليه Maurice Allais** كتابة أول مُؤلف له منذ أكثر من خمسين عامًا عام ١٩٤٣ بعنوان " **البحث عن نظام اقتصادى، الاقتصادى البحت** " فى ١٠٠٠ صفحة واستغرق العمل ٣٠ شهرًا بدءا من يناير ١٩٤١ حتى يوليو ١٩٤٣.

اهتم موريس آليه Maurice Allais أيضًا بالفيزياء و له مؤلفات عن الجاذبية و سرعة الضوء وتباين خواص الفضاء، وقد حصل على الجائزة الذهبية فى مارس ١٩٧٩ من المركز القومى للبحث العلمى فى فرنسا ، كما حصل على **جائزة نوبل لعام ١٩٨٨** عن **نظرية التكاليف المقارنة** حيث برع فى تحليل الوقائع و الربط بين النظرية والتجربة، و الانطلاق من التجربة للوصول إلى النظرية وليس العكس كما يعتقد معظم رجال الاقتصاد . **ربط موريس آليه Maurice Allais** علم الاقتصاد بالعلوم الإنسانية الأخرى مثل علم النفس و علم الاجتماع و التاريخ . كما أن هناك أكثر من ٣٥٨٠ موقعًا على الإنترنت مخصصة للتعليق على مؤلفاته التى تعدت ٩٠ **مؤلف فى الاقتصاد و الفيزياء والسياسة** .

يدين موريس آليه Maurice Allais فى هذا المؤلف **سياسة العولمة** ، أى سياسة التبادل الحر العالمى التى تنتهجها منظمة بروكسل منذ عام ١٩٧٤، مبينا إنها تستند إلى نظرية صحيحة ، هى نظرية التكاليف المقارنة ، ولكنها خضعت لتطبيق خاطئ تماما، ويصفها بأنها **" أكبر عملية نصب سياسى فى التاريخ"**

يوضح آليه Allais بالرسوم البيانية و بالجداول الرياضية وبنتائج ومعطيات التجربة ، أى بما لا يدع معه مَجَالا للشك، كيف تسببت العولمة بصورة مباشرة فى زيادة حدة البطالة و تدمير النمو وازدياد الفوارق الاجتماعية وانتشار مظاهر العنف وزيادة معدل الجريمة وتفكك النسيج الاجتماعى، نتيجة تدهور مستوى المعيشة وانتشار كافة صور البؤس والشقاء، من جراء تشريد ملايين العاملين الذين أصبحوا بلا مأوى ، علاوة على الدمار النفسى الذى لحق بهؤلاء من جراء تطبيق خاطئ لنظرية صحيحة هى نظرية

التكاليف المقارنة . إن إطلاق سياسة التبادل الحر بشكل أهوج ومندفع دون تحفظ ، مع عدم وجود إطار تأسيسى منظم أمر مرفوض ، بل ومحكوم عليه بالفشل مقدمًا .

يرى Allais إن التبادل الحر يجب ألا يضر بمصالح الشعوب على الصعيد الاقتصادى ويجب أن يكون مُقنَّنًا يخضع للتصحيح و المراجعة من حين إلى آخر، وأن يتم من خلال إطار تنظيمى سياسى أولًا ثم اقتصادى ثانيًا وليس العكس، كما ينبغى أيضًا أن يتم بين مجموعات أو دول أو منظمات متماثلة من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إذن التقارب شرط أساسى حتى تكون الاستفادة متاحة للجميع دون الإجحاف أو المساس بحقوق الآخرين .

فى النهاية يؤكد Allais إنه يعارض ما يسمى **"بالحقائق الثابتة"** أى المذاهب التى لا يجرؤ أحد على الاقتراب منها أو دحضها ، من منطلق أن الاختلاف فى الرأى لا يفسد للود قضية، و إنه يتعين دائمًا إعمال الفكر و العبرة بالنتائج التى تسفر عنها الوقائع ، كما يرفض Allais التأييد الأعمى لأى مذهب لا يستند على أسس سليمة يستند إليها العقل والمنطق ، وبالتالى يدين أولئك الذين يتشدقون بمذهب الليبرالية و يساوون بين الحرية والفوضى باسم الليبرالية المزعومة.

يؤكد Allais فى النهاية إنه لن ييأس من جعل العمى يبصرون والصم يسمعون .

هذا الكتاب أهديه لعدد لا حصر له من الضحايا فى العالم أجمع،

ضحايا أيدلوجية التبادل الحر العالمى

أيدلوجية بالغة الضرر بل وخاطئة

كما أهدى هذا الكتاب أيضا إلى أولئك

الذين لا يخفون ميلهم لتلك الأيديولوجية.

العولمة

تدمير العمالة والنمو

التجربة خير دليل

إن التحليل سواء كان اقتصاديًا أو غير ذلك ، ليس فى نهاية الأمر سوى عرض للاتجاهات القائمة فى عالم يخضع للملاحظة.

هذه الاتجاهات لا تنبؤك أبدًا بما سيحدث مستقبلاً فى هذا العالم، بل بما يمكن أن يحدث لو إنها ظلت على حالها ، مثلما حدث فى الزمن الذى نال حظًا وفيرًا من ملاحظاتنا فى حالة عدم تدخل أى عامل خارجي.

إن "القضاء والقدر" أو "الضرورة" يحملان المعنى نفسه لما قيل.

جوزيف شومبتر
رأسمالية ، اشتراكية ، وديمقراطية

Joseph A.
Schumpeter
Capitalism, Socialism, & Democracy 1947

إن الاتجاه الذي وقفت عنده ليس وليد الارتجال غير المدروس . هذه الدراسة لم تكن بالنسبة لي مشروع منفرد ، تصورته في آنٍ ونفذته في آنٍ آخر ، بل كانت ثمرة أبحاث متتالية تخدم في وقت واحد المضمون والاستدلال ، أي كانت هذه الدراسة بمثابة "بساط للبحث" أوليته عدة مقالات متتابعة لمَعَانٍ مختلفة . من هذا المنطلق ، أريد أن أوضح الآن وبصفة خاصة أن الاتجاهات القائمة على المنهج العلمي ، والتي سأتولى تقديم صياغتها ، تم رصدها تدريجيًا من خلال هذه التجربة ذاتها، أي لم تكن وليدة نظام تصوري أو أفكار جاهزة تم تصورها سلفًا . هذه المحاولة ... تسعى للقيام على أساس الوقائع وليس على أساس الأفكار ، كما إنها تسعى أيضًا لتجاوز مرحلة ملاحظة الوقائع بهدف إيجاد علاقات قادرة على تفسير هذه الوقائع.

فرانسوا سيمياند

الأجر ، التطور الاجتماعي للنقد

François Simiand
Le Salaire, L'Evolution
Sociale De La Monnaie 1932

إن أولئك الذين يعتقدون إنهم دائمًا على حق
لايتمتعون بروح المشاركة والإحساس بالمصلحة العامة.

شامفور

حِكَم وأفكار

Chamfort
Maximes Et Pensées

غنى عن البيان أن الأرقام التى اعتدنا على استخدامها فــى مصر مثل ١ ، ٢ ، ٣ ... إلخ هى أرقام هندية الأصــل ، وهى تستخدم فقط فى مصر ، بينما العالم العربــى بأســره وكذلك العالم الغربى يستخدم الأرقـــام 3 , 2 , 1 أرقــام عربية صحيحة .

لذالك كان من المستحسن استخدام الأرقام العربية جنبًا إلى جنــب مــع اللغة العربية التى ترجم إليها هذا الكتاب من اللغة الفرنسية. من جهة أخرى، يتضمن هذا الكتاب رسوم بيانيـــة تخطيطـــة و جداول رياضيـــة وبالتالى معادلات و رموز رياضية نقلناها كما هى استنادًا إلى أن لغة الرياضيات لغة عالمية ، فعلى سبيل المثال الرموز : γ ، δ ، Δ تنقل كما هى فى منهج مادة الرياضيات فى المدارس والجامعات. بالنسبة للأرقـــام الرومانية مثل :;I; II; III إلى آخره ، التى اســتخدمها المؤلــف لتمييــز الجداول والرسوم البيانية التى تمثل عصب هذا الكتاب ، استخدمنا الأرقـــام نفسها لمزيد من الدقة والالتزام فقط فى الجــزء الخــاص بالرياضــيات . ولمزيد من الإيضاح بالنسبة لهذه الأرقام – لكونها أقل شيوعًا من الأرقـــام العربية – نوردها مصحوبة بالأرقام العربية المقابلة لها حرصًا منـــا علـــى الوضوح التام

١- I ، ٢-II ، ٣-III ، ٤-IV ، ٥-V ، ٦-VI ، ٧-VII ، ٨-VIII ، ٩- IX ١٠- X ، ١١-XI ، ١٢-XII ١٣ -XIII ، ١٤- XIV ، ١٥- XV ، ١٦-XVI ١٧-XVII ، ١٨-XVIII ، ١٩- XIX ، ٢٠-XX .

تقديم

إن رجل الاقتصاد يحل رأيه الخاص محل رأى مواطنيه فيما يتعلـق

بالمنشود من الأهداف والغايات النهائية ، فهو يتساءل ببساطة عما إذا كانت

الأهداف

التى تسعى إليها الأمم والحكومات والأحزاب السياسية ، وكذلك المجموعات يمكن

تحقيقها بواسطة الأساليب أو الطرق التى وقع عليها الاختيار بالفعل .

لدوفيج فون ميسيز

الحكومة المطلقة

Ludwig Von Mises

Le Gouvernement Omnipotent 1947

- الهدف من هذا المؤلف الجديد :

١- إذا نظرنا بعين الاعتبار للعلاج الاجتماعى الذى يُوليه المجتمع لظاهرة البطالة حيث بلغ تخفيض العمالة نحو ستة ملايين عامل ، نجد أن فرنسا تعيش هذه الأيام أسوأ وضع اقتصادى شهدته فى زمن السلم[1]. حيث لم يسبق لمعدل البطالة أن تخطى رقم المليون فى الفترة من ١٩١٨ - ١٩٣٩ وفى الفترة من ١٩٤٦-١٩٧٤ .

وفى المقابل ، نجد أن معدل النمو السنوى الذى سجله الاقتصاد فى الفترة من ١٩٥٠-١٩٧٤ بنحو ٪ ٤,٩ قد انخفض إلى أكثر من النصف ، حيث أصـــبح ٢,٣٪ فى الفترة من ١٩٧٤-١٩٩٧[2].

مما يذكر أن الأسباب الحقيقية وراء ارتفاع البطالة على نحو كبير من جهة، وانخفاض النمو منذ عام ١٩٧٤ من جهة أخرى ما زالت مجهولة أو خفية وذلك من جراء هيمنة ونفوذ جماعات لها مصلحة فى هذا .

ويبدو ظاهرياً أن أحداً لم يلاحظ أن معدل نمو الاقتصاد الفرنسى قد تقلص إلى أكثر من النصف منذ عام ١٩٧٤. فى الواقع ، إن فرنسا بحاجة مُلحَّة اليوم لتحليل حقيقى يقوم على الأسباب التى أدت إلى ازدياد نسبة البطالة على هذا النحو السريع من جهة؛ وانخفاض معدل النمو من جهة أخرى، بُغية وضع سياسة فعالة تستطيع أن تقيل فرنسا من عثرتها. ثمة تساؤل بصدد فشل السياسات المعمول بها منذ خمسة وعشرين عامًا فى الحد من ظاهرة البطالة ، وذلك من قِبل الحكومات ذات التوجهات السياسية المختلفة.[3]

إن أحدًا لا يريد ، أو ربما لا يستطيع ، الاعتراف بهذا الأمر البديهى : إذا كانت جميع السياسات الجارى العمل بها منذ خمسة وعشرين عاماً لمكافحة البطالة قد باءت جميعها بالفشل ، ذلك لأننا لم نقبل أبداً باستئصال المرض من جذوره : أى استئصال الليبرالية الدولية التى لم يُنظر إليها بعين الاعتبار، والتى أسفرت عن التبادل المكثف والمتزايد على حساب التفاوت الهائل فى الأجور الحقيقية، وهو ما تم رصده خلال سعر الصرف فى العديد من الدول.

وعلى الرغم من ذلك فإن تحليل الوقائع على مُجمل الفترة من ١٩٥٠-١٩٩٧ وَضُــحَ تمامًا العامل الرئيسى فى الارتفـــاع المطرد لنسبة البطـــالة، وانخفاض معـــدل النمو منـــذ عام ١٩٧٤.

إن وضوح التجربة فى هذا المضمار كان لها وقْعٌ مدويًا، وهكذا فإن ازدهار العولمة هو السبب الرئيسى فى البطالة وانخفاض معدل النمو ، بالإضافة إلى أن جميع السياسات

التى طُبقت على مدى خمسة وعشرين عامًا لمكافحة البطالة وتحسين معدل النمو قد باءت جميعها بالفشل وثبت خطؤها(٤).

فى مواجهة التفاوت الهائل فى الأجور الفعلية فى مختلف الدول ، فإنه بسياسة التبادل الحر العالمى قد ازدادت الحالة خطورة نتيجة لسياسة معدل الصرف المتغير (المتذبذب) وعدم استقرار حركة رءوس الأموال ، مما أسفر عن: ضياع فرص العمالة ، خفض معدل النمو، فوضى، عدم استقرار ومآسى مختلفة الأشكال .

وبالمقابل ، فإن هذه التحليلات العلمية هى تحليلات أساسية يرتكز عليها هدف أسمى يتعلق بهذا المُؤلف الذى نحن بصدد الحديث عنه – ألا وهو الإفصاح عن الرأى من جهة، وإقناع قادة الاتحاد الأوروبى بإجراء تعديل جذرى لسياسة التبادل الحر العالمى التى تنتهجها بالفعل منظمة بروكسل (٥) من جهة أخرى. وفى الواقع ، فإن جميع العوامل التى تهدد اليوم بقاء مجتمعنا هى نتيجة سياسات خاطئة متبعة منذ خمسة وعشرين عامًا ، فى إطار مؤسسات اجتماعية غير مناسبة من قِـبَـل حكومات متعاقبة ذات اتجاهات متباينة. إن سياسية التبادل الحر العالمى التى تنتهجها منظمة بروكسل بشكل كبير وخطير منذ فترة طويلة فى خفض العمالة بشكل مطرد، وخفض معدل النمو على الشكل الذى نلحظه. ولمعالجة هذه المشكلة ، يتعين على الكيان الأوروبى خلق تجمع تفضيلى كشرط للتوسع، وخلق فرص للعمالة وتعميم الرخاء(٦) .

إن الأساس الفعلى لمبدأ الحماية ، و كذلك سبب وجود هذا المبدأ ، والحاجة التى دعت إليه مبعثها الرغبة فى الحماية التى لاغنى عنها ضد مظاهر الفوضى ومختلف الصعوبات الناجمة عن عيوب تطبيق النظام الاقتصادى العالمى. ومما يذكر أن هذا المبدأ يتمتع بصلاحية عالمية تناسب جميع الدول كافة .

إن السؤال الأكثر أهمية الذى يطرح نفسه الآن – دونما أى خلاف– هو مشكلة خفض العمالة التى تخطت بكثير منذ أعـوام الحدود المسوح بها، وأصبحت فى منتهى الخطورة ولا يستهان بها، والتى أدت قطعًا إلى انفجار اجتماعى يهدد كيان مجتمعنا . يجب ألا ننسى أن الزمن الماضى ملئ بالأمثلة التى انهارت فيها المجتمعات التى لم تستطع أن تدرك أو تتصور أو تخلق الشروط الكفيلة بالحفاظ على بقائها (٧) .

– إعداد وتكوين هذا المُؤلف الجديد :

٢– إن هذا المُؤلف الجديد الذى يتناول أوروبا هو المُؤلف الخامس فى الترتيب بعد أربعة مؤلفات أخرى : – أوروبا المتحدة وطـريق الرخاء (١٩٥٩) ــ أوروبا تواجـه مستقبلها . ما العمل ؟ (١٩٩١).

- أخطاء ومآزق التشكيل الأوروبى (١٩٩٢) ، - معارك من أجل أوروبا ١٩٩٢-١٩٩٤ (١٩٩٤) ، كما أن هذا المؤلف قد ظهر إلى الوجود أيضًا بعد سلسلة كبيرة من المقالات والأبحاث.

لقد نشرت عام ١٩٩٤ فى مقالات فى جريدة الفيجارو [٨] ، ثم فى مؤلف أخر هو "معارك من أجل أوروبا" ١٩٩٢ - ١٩٩٤ [٩]، "Combats pour L'Europe" أكثر من رسم بيانى توضيحى لنسبة البطالة فى فرنسا وفقًا لمكتب العمل الدولى، الخفض الكلى للعمالة (تقرير عن العلاج الاجتماعى للبطالة) ، كذلك عدد العاملين فى مجال الصناعة، وإجمالى الناتج القومى الفعلى للفرد فى الفترة من ١٩٥٠ حتى١٩٩٣.

توضح تلك الرسوم البيانية جميعها فترات انقطاع وتوقف خطيرة فى عام ١٩٧٤، وتعزى تلك الفترات إلى التغيرات الكبيرة فى السياق الدولى أولاً من قبل الليبرالية الدولية فى مجال التبادل الحر، وثانيًا نتيجة إرساء نظام الصرف المتغير ، وتحرير حركة رءوس الأموال . ونخص بالذكر أن ارتفاع نسبة البطالة على نحو مكثف ، وكذلك انخفاض معدل النمو بشكل ملحوظ وهائل هما نتيجة مباشرة لسياسة عولمة المبادلات .

وفى مارس عام ١٩٩٥ ، إبان ندوة حول النظام العام ، نظمها ريمون بولان ، أصررت من جديد على انكسار ١٩٧٤ وتداعياته . وفى خريف عام ١٩٩٧ أيضًا عندما دعانى السيد رينيه بومو رئيس أكاديمية العلوم السلوكية والسياسية لإلقاء بحث فى ٢٣ مارس ١٩٩٨ اقترحت عليه موضوع: "الاتحاد الأوروبى ، العولمة والبطالة" . تناول البحث الشفهى التطورات العامة التى وردت بالتفصيل فى مذكرتى ، التى دونتها فى فبراير ١٩٩٨ ونقحتها لكى تكمل الأجزاء التى وردت فى كتابى الذى نشر فى ١٩٩٤ . لذلك أصبح هذا المؤلف هو الجزء المكمل لكتابى الذى صدر عام ١٩٩٤ بعنوان "معارك من أجل أوروبا ١٩٩٢-١٩٩٤" ولا يمكن الفصل بينهما [١٠] . فى الواقع أن التحليل الذى تناول مذكرتى الصادرة فى فبراير ١٩٩٨، والتحليل الذى يتناول كتابى هذا ، قد ركزا بشكل أساسى على التبادل الحر العالمى، وكونه السبب الرئيسى فى مشكلة البطالة وانخفاض معدل النمو فى فرنسا.

التبادل الحر العالمى سبب رئيسى فى تدمير العمالة والنمو

٣- يتناول الجزء الأول لهذا المؤلف - أو هذا الكتاب - تحليل مختصر يتعلق بالسياسة الاقتصادية التى تنتهجها منظمة بروكسل [١١].

انعكست آثار هذه السياسة الاقتصادية بالسلب حيث أدت إلى ارتفاع كبير فى حجم البطالة وانخفاض هائل فى معدل النمو بالمقارنة مع سياسة تحرير الصرف تدريجيًا.

ازداد هذا الوضع سوءًا نتيجة الهجرة المفرطة وعدم الاستقرار الدائم للنظام النقدى والمالى فى العالم.

ومما يذكر أن منظمة بروكسل قد انتهجت – منذ عام ١٩٧٤ – سياسة انفتاح على الخارج كنوع من العناد الأعمى والصلف ، وبالتالى تـولّد عن هذه السياسة خاصة فى فرنسا مشكلة البطالة المكثفة.

- يتناول الجزء الثانى من هذا الكتاب بالشرح والتركيز الوافى تحليل انكسار ١٩٧٤ وتداعياته. وهذا هو الجزء الأكبر فى هذا الكتاب . ومن ثَم يتعين على القارئ أن يُعيره كل الاهتمام.

وكما استخلصت فى تحليلى لعام ١٩٩٤ [١٢] فإن التطور السلبى غير المُشَـجِّع الذى رصدناه فى فرنسا منذ عام ١٩٧٤ فيما يتعلق بالعمالة، والصناعة والنمو، إنما يرجع فى مُجمله إلى سياسة التبادل الحر العالمى التى تنتهجها منظمة بروكسل ، وكنت قد كتبت عام ١٩٩٤ [١٣]: "إذا ظلت سياسة فرنسا الداخلية والخارجية على ماهيعليه، نستطيع أن نؤكد بأن الاتجاهات التى رصدتها الرسوم البيانية ستظل بما لا يدعو معه مجالا للشك فى تصاعد". وهذا ما حدث بالفعل كما وضّحتها الرسوم البيانية اللاحقة فى الجزء الثانى [١٤] .

- يتناول الجزء الثالث لهذا الكتاب وكذلك الإضافة الصغيرة التابعة له تحليلاً كَـمِّـيًا للأسباب التى أدت إلى تدمـير العمـالة، تدمـير الصـناعة ، وتدمير النمـو منـذ عام ١٩٧٤.

يعتمد الجزء الثالث بصفة أساسية على نموذج تمثيلى – توضيحى – للخفض الكلى للعمالة بصفة عامة منذ عام ١٩٥٠ حتى ١٩٩٧.

أوضح هذا النموذج ومُجمل الفترة من ١٩٧٤-١٩٩٧ بأن معدل خفض العمالة نتيجة سياسة التبادل الحر العالمى التى تنتهجها منظمة بروكسل قد تعدى بنسبة تربو على٧٠% عن معدل خفض العمالة الناتج عن الامتيازات الاجتماعية المفرطة بالنسبة لإنتاجية العمل . ففى الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٧ وصلت النسبة بينهما إلى الضعف[١٥]. إن هذا النموذج نفسه قد أشار عند تطبيقه على النسبة المئوية لعدد العاملين فى مجال الصناعة بالنسبة للعمال و لإجمالى الناتج الداخلى الفعلى فى الفترات من ١٩٥٥-١٩٩٧ و١٩٥٠-١٩٩٧ والتى شهدت هيمنة قوية جدًا على الصعيد الدولى[١٦].

- تناولت بالتحليل فى الجزء الرابع ، المفاهيم الخاطئة التى قامت عليها سياسة الاتحاد الأوروبى:- سياسة تجارية تقوم على خطأ اقتصادى ، تفسير خاطئ لنظرية الاستفادة القصوى ، تطبيق خاطئ لنظرية صحيحة : نظرية التكاليف المقارنة ، عداء تام ضد أى شكل من أشكال الحماية ، إجراءات توسيع الاتحاد الأوروبى ، عكس الأولويات ،

معلومات ناقصة مبتورة ، اعتقاد خاطئ لا يستند على تفكير عقلاني لإيجاد حل ، مذهب يقوم على ما يسمى بالتسيب العالمي.

- من جهة أخرى تناولت بالتحليل في الجزء الخامس، التداعيات الخطيرة للسياسات الخاطئة المعمول بها والشروط الواجب توافرها لمكافحة البطالة على نحو فعَّال، والتي من شأنها العمل على إعادة انطلاق النمو ، وعلى نحو خاص إيجاد تجمع تفضيلي غير محدود، وضرورة أن نأخذ في الاعتبار المبادئ الجوهرية بُغيَة خلق مجتمع ليبرالي وإنساني. في الواقع إن مبدأ خلق تجمع تفضيلي مبدأ يتمتع بصلاحية عالمية . إن إرساء تجمع تفضيلي يقوم فقط على أسس ليبرالية سيسمح لكل منظمة إقليمية على حدة ، أخذ الضمانات الكافية لحمايتها من الاضطرابات الخارجية، والآثار السيئة للعولمة المفرطة في مجال التبادل الحر.

- لقد قَدَّمْتُ المعطيات التجريبية المتعلقة بالفترة من ١٩٥٠-١٩٩٧ والتحليل الاقتصادي القياسي للتقديرات الخاصة بمفردات البطالة في خمسة ملحقات.
  ١ - التبادل الحر ، فعالية قصوى وأجور.
  ٢ - معطيات وبيانات إحصائيـــــــة .
  ٣ - مؤشر إحصائي للبطالة التقنيـــــة.
  ٤ - سياسة العمالــــــــــــة.
  ٥ - نموذج لمفردات (مكونات) البطالـــة.

وعلاوة على ذلك استعرضت في ســت إضافات أخرى بعض العناصر التي من شأنها توضيح تطور الأجزاء الخمسة المكونة لهذا الكتاب:

١- ملاحظات عامة حول التحليل الخاص بالأسباب التي أدت إلى انكسار ١٩٧٤ وحول مغزى تحليلي الكـمِّي لعوامل البطالـــــة.
٢- إجابة على بعض الأسئلة وبعض الاعتراضات[١٧].
٣- تحليل مختصر للمذاهب السائدة بصدد البطالة.
٤- عناصر أساسية خاصة بنظرية التكاليف المقارنة المطبقة على المبادلات الدوليـــة وشروط تطبيقهـــــا.
٥ - إجراءات تطبيق سياسة ليبرالية خاصة لتجمع تفضيلي .
٦- وأخيراً تحليل للعلاقات الاقتصادية المشـــتركة ذات المــــدى الطويل بين النمـــو والتضخم [١٨].

- وأخيرا ، وعقب الانتهـــاء من مُجمـــل الكتاب ، تراءى إلى ذهني أن اختتم العمـــل الرئيسي بخاتمة أستخلص فيها الأفكار الرئيسية لهذا الكتاب والدافع الذي يكمن وراء هذه المعركة ألا وهو:

العمل على إنهاء البطالة ، إعادة النمو ، تحقيق الرخاء لفرنسا ، والعمل على إنجاح الكيان الأوروبى.

النهج المتبع

٤- إن النهج الذى اتبعته فى تحليلى للعوامل المحددة للبطالة كان وليد تناول يقوم على نتائج تقريبية متتالية .

- فى عام ١٩٤٣ ، فى كتابى "البحث عن نظام اقتصادى" الجزء الأول بعنوان "الاقتصاد البحت "A La Recherche D'une Discipline Economique" Tome I, L' Economie Pure تناولت بالتحليل البطالة الناجمة عن تقليص الأجور المُغالَى فيها بالنسبة لإنتاجية العمل ، بطالة أطلقت عليها بطالة مزمنة[19].

منذ عام ١٩٤٣ وحتى عام ١٩٨٨ لم أتوانَ عن تأصيل هذا التحليل سواء من خلال محاضراتى الجامعية أو من خلال الكم الهائل من المنشورات ، وعلى وجه الخصوص فى الفترة من ١٩٧٠ حتى ١٩٨٥ ، أثناء محاضرات للدكتوراه فى جامعة باريس Paris X ، عكفت على دراسة الآثار الناجمة عن البطالة المزمنة على البطالة فى فرنسا [20] .

- ومن جهة أخرى وخلال أكثر من مرة عقب فترة ما بعد الحرب مباشرة، وخلال قيامى بالتدريس فى مركز توماس جفرسون فى جامعة فرجينيا (١٩٥٩)، وإبان كتابة مؤلفين لى عام ١٩٥٩ و١٩٦١ وهما _"أوروبا المتحدة ، طريق الرخاء" "L'Europe Unie, Route De La Prosperité" و "العالم الثالث فى مفترق الطرق" "Le Tiers-Monde Au Carrefour" وكذلك خلال قيامى بالتدريس فى المعهد الدولى للدراسات العليا فى جنيف (١٩٦٧-١٩٧٠) وأخيرًا خلال كتابة الجزء الخامس عام ١٩٦٩ بعنوان" النظام الدولى واقتصاد السوق"،الذى تضمنه كتابى "الشروط العامة للتنمية الاقتصادية "[21].

Les Conditions Générales Du Developpement Economique

- كنت دائماً أعمل جاهداً على تعميق نظرية التكاليف المقارنة ، افتراضاتها الأساسية وشروط تطبيقها. لقد أعددت خصيصًا فى يناير ١٩٦٩ نموذجًا رياضيًّا عامًّاموضحًا نظرية التكاليف المقارنة [22] .

- إن التفكير فى العلاقة المزدوجة بين نظرية البطالة المزمنة ونظرية التكاليف المقارنة قادنى فى عام ١٩٩٣ إلى اعتبار أن البطالة المكثفة التى ازدادت حدتها فى فرنسا عام ١٩٧٤ هى نتيجة أساسية لعاملين هما: - وضع حد أدنى للأجور الحقيقية المرتفعة للغاية بالنسبة لإنتاجية العمل، وكذلك سياسة التبادل الحر العالمى التى

انتهجتها منظمـــة بروكسل على الرغم من التفاوت الهائل فى الأجور الحقيقية بالنسبة لسعر الصرف فى العديد من الدول. إن التحليل التجريبى لسلسة من الإحصائيات البيانية المتعلقة بالبطالة وتخفيض العمالة بشكل عام ، ثم سلسلة أخرى من الإحصائيات تتعلق بالفترة من ١٩٥٠-١٩٩٣ كانت وراء توضيح ما أسميته عام ١٩٩٤ انكسار ١٩٧٤، محدداً بذلك فترتين اقتصاديتين مختلفتين تمامًا ، هما الفترة من ١٩٥٠-١٩٧٤ والفترة من ١٩٧٤-١٩٩٣[٢٣] . وهكذا ، فإن التفسير الوحيد المحتمل لهذا الانكسار كما يتراءى لى هو انتهاج منظمة بروكسل منذ عام ١٩٧٤ لسياسة التبادل الحر العالمى ، والتى تفاقمت حدتها إثر تطبيق نظام خاص بمعدل الصرف النقدى المتغير (المتذبذب) على الصعيد العالمى وتحرير حركة رُءُوس الأموال .

- ومن ثَم حرصت على تقديم نموذج لتوالد البطالة من خلال أربعة عناصر:
  - البطالة المزمنة .
  - بطالة ناجمة عن التبادل الحر.
  - بطالة ناتجة عن الظروف الاقتصادية الطارئة.
  - البطالة التقنية النجمة عن التقدم التكنولوجى [٢٤] .

لقد توصلت بعد عدة تجارب لإيجاد تعريف للنموذج الذى استعرضته فى الجزء الثالث من هذا الكتاب ، وللأسباب التى أدت إلي تخفيض البطالة عُمومًا ، وتم تحليل هذا النموذج فى الملحــق الخامس الذى سيظهر لاحقًا بعنوان " **نموذج لأسباب البطالة**".

إن الميزة الأساسية لهذا النموذج تكمن فى التوضيح الكامل لازدياد معدل خفض العمالة فى فترتين مختلفتين تمامًا وهما الفترة من ١٩٥٠-١٩٧٤ و ١٩٧٤-١٩٩٧ [٢٥].

وفى الواقع ، وأخيرًا وكما هو مُــدَوَّن فى الإضافة الصغيرة الملحقة بالجزء الثالث، فإن هذا النموذج كان فعالاً للغاية من حيث تصويره لزيادة النسبة المئوية للعاملين فى مجال الصناعة وبصفة خاصة نسبة الأيدى العاملة النشطة وإجمالى الناتج الداخلى الفعلى[٢٦] .

- إن التحليل الاقتصادى الذى نحن بصدد الحديث عنه من خلال هذا الكتاب، والذى تأسس على المعطيات وليـــدة التجربة التى وردت فى الجـــزء الثانى ليس وليد وجهات نظر مسبقة، بل هو نتاج سلسلة طويلة من المقارنات المتتالية ، قامت فى آن واحد على المعطيات القائمة على الملاحظة وعلى ردود الأفعال النظرية التى أحدثها هذا التحليل. من جهة أخرى هناك مبدأ واحد فقط كان يحكم جميع أبحاثى ، وهو الاحترام غير المشـــروط للوقائع ، واستبعاد أى تفسير لا يتلاءم مع المعطيات القائمة على الملاحظة[٢٧].

أربع نتائج رئيسية

٥ – نستخلص من هذا الكتاب فى مُجَمله أربع نتائج جوهرية :

- تطبيق مبدأ العولمة بالنسبة للمبادلات فى دول أجور العاملين فيها تختلف اختلافًا كبيرا من حيث سعر الصـــرف لن يؤدى فى النهـــاية – ســـواء فى الدول النـــامية أو المتقـــدمة – إلا لمزيد من البطالة ، وخفض معدل النمو ، وعدم المساواة ، وانتشار كافة صـــور البؤس والمعاناة. وللأسف فإن العولمة ليست بالشيء الحتمى ولا هى بالشيء الضرورى ولا هى بالشيء المرغوب فيه.
- إن التحرير التام للمبادلات ولحركة رءوس الأموال ليس مُمكنًا ، لكنه مرغوبًا فيه فى حالة تجمعات إقليمية تضم دولاً ترتبط فيما بينها اقتصاديًا وسياسيًا وذات نمو متماثل اقتصاديًا واجتماعيًا.
- من الضرورى مراجعة المعاهدات المُؤسِّـــسَة للاتحاد الأوروبى وخاصة فيما يتعلق بإنشاء تجمع تفضيلى دون التقيد بتوقيت ما.
- ثمة ضرورة مُلِــحَّة بإعادة طرح المبادئ السياسية العالمية التى تطبقها المؤسسات الدولية مرة أخرى للمناقشة وبصفة خاصة منظمة التجارة العالمية (م.ت.ع).
- منذ أمد بعيد ، على الصعيد الدولى ، وتحت ضغط الجماعات القوية ذات المصلحة المستترة إلى حد ما ، دأبت فرنسا على التوقيع على أى شئ وبأى شكل.

لقد أصبحنا اليوم فى وضع يحتم علينا تمامًا أن نعيد التفكير مرة ثانية ، وبصورة أشمل فى التشكيل الأوروبي، وإن نعيد طرح ما أطلق عليه **"المكاسب الأوروبية"** للدراسة والنقاش. إن كل شيء فى الحقيقة يخضع لإعادة النظر، فثمة دور جوهرى و مصيرى يتعلق هنا بفرنسا.

من الجلى ، إننا بحاجة للتفكير فى الأهداف والغايات المنشودة الواجب اتباعها ، وكذلك الوسائل الواجب انتهاجها لتحقيق سياسة اقتصادية فاعلة، وسياسة ليبرالية إنسانية للمجتمع على الصعيد السياسي، وذلك على المستوى القومى، وفى إطار المؤسسات الإقليمية، وعلى مستوى أكبر بالنسبة للمؤسسات الدولية. ومما يذكر أنه ثمة أزمة طاحنة منتشرة حاليًا وهى ارتفاع نسبة البطالة على نحو مكثف فى جميع البلدان ، وانخفاض معدل النمو ، والتفاقم المستمر غير المقبول بالنسبة لعدم المساواة ، والشعور العام بافتقاد

الأمان، وظهور مناطق خارج القانون ، وكذلك الاختفاء التدريجي للمبادئ الأخلاقية التى لا غنى عنها لبقاء أى مجتمع ، كل هذا يحتم علينا إعادة النظر فى السياسات الجارى العمل بها حاليًا بصورة أعمق وأشمل.[٢٨]

من المؤكد إن فرنسا لا مستقبل لها إلا فى إطار الاتحاد الأوروبى ، ولكن هــذا الإطار أوهذا الاتحاد لن يخضع للهيمنة غير المحدودة وغير المسئولة للقادة الجدد لمنظمة بروكسل ، أو لوجود منطقة واســعة للتبــادل الحـــر العالمى مفتــوحة لجميع الأهواء والاتجـــاهات ، أو الخضوع للسيادة الفعلية للولايات المتحدة التى تحكمها هى أيضا قوى خفية إلى حد ما لكنها فى منتهى القوة مكونة من المؤسسات الأمريكية متعددة الجنسيات.

ومن جهة أخرى فإن مسألة الحفاظ على نسبة من العاملين فى مجال الزراعة وبحد أدنى يمثل ٥% من مجموع العاملين الحاليين، هو أمر حيوى جدًا بالنسبة لفرنسا سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية . والأمر كذلك بالنسبة لبقية الدول الأوروبية الأخرى مثل ألمانيا والسويد.[٢٩]

وعلى كل حال، إن انضمام فرنسا للكيان الأوروبى لا يجب أن يقودها إلى الانصهار فى كيان يكون مجهولاً معه مصالحها الجوهرية ، أو يؤدى إلى القضاء على تلك المصالح ، أو أن تفقد فرنسا فى النهاية روحها.[٣٠]

سان كلو فى ٢٧ سبتمبر ١٩٩٨.

إضافة صغيرة

عقب الانتهاء من صياغة هذا الكتاب ، رأيت أنه من المفيد تطبيق النموذج الذى ورد فى الجزء الثالث ، والخاص باستبيان النسبة المئوية للعاملين فى مجال الصناعة بالنسبة للعاملين النشطين وإجمالى الناتج الداخلى الفعلي.[٣١] هذه التطبيقات هى محتـــوى هذه الإضافة علاوة على تأكيدين ذاتا دلالة للنموذج فى الجزء الثالث الذى سيأتى لاحقًا، ثم العـــوامل التى أدت إلى خفض العمالة بصفة عـــامة ، ثم إضــــافة أخــرى صغيرة فى الملحق V الخامس الذى سيأتى لاحقًا[٣٢].

لقد أخذت هذا بعين الاعتبار خلال صياغتى لهذه المقدمة.

شكـــــر

أود أن أتوجه بالشكر وبصفة خاصة إلى السيدة آن مارى Anne-Marie والسيد الآن فيلمور Alain Villemur لمساهمتهم فى نشر هذا الكتاب . أخرجت للنور السيدة آن مارى فيلمور وبصبر لا ينفد وموهبة كبيرة الصياغات المتتالية لمحتوى هذا الكتاب الذى يقع فى ســتمائة وخمسين صــفحة ، كما أنجز السيد آلان فيلمور باقتدار جميع الرســوم البيــانية والحسابات الكثيرة للغاية التى أستند إليها هذا الكتاب ، والتى كانت فى معظم الأحوال معقدة .

هوامـــــش

١- الهدف من هذا المؤلف الجديد :

(١) الجزء الثاني- سيأتي ذكره لاحقـــا .
إن الوضع الراهن مأساوي وذلك لسببين : أولاً نتيجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الحالية، وثانيا نتيجة التعتيم الكامل لكل الذى لم يتحقق ولم يكن إلا محض خيال.

(٢) الجزء الثاني - سيأتي ذكره لاحقا في القسم د ٢ الرسوم البيانية XIII * XIII ، XIII

(٣) الجزء الرابع - ســيأتي ذكره لاحقا.

(٤) انظر على وجه الخصوص الجزء الثاني - سيأتي ذكره لاحقا.

(٥) الجزء الخامس سيأتي ذكر ه لاحقا.

(٦) القسم ٣ من الجزء الخامس والإضافة الخامسة سيأتي ذكرها لاحقا.

(٧) مازلت منذ ثماني أعوام وأنا أدين السياسات التي تنتهجها منظمة بروكسل . وأيًا كان تأثير مقالاتي وأعمالي ، إلا إنها لم تستطع حتى يومنا هذا إحداث تغييرات جوهرية . ولكن الأحداث دائما ما تفرض نفسها رغم كل شيء ، ولا مفر مما هو مُقـدَّر، إنني لم أيأس من جعل العمى يبصرون والصم يسمعون.

٢- إعداد وتكوين هذا المؤلف الجديد :

(٨) صحيفة الفيجارو في ١٠ و ١٣ أكتوبر ١٩٩٤.

(٩) Maurice Allais ، ١٩٩٤، Combats Pour L'Europe. ١٩٩٢- ١٩٩٤الباب العاشر، ١، ص٣٣٦-٣٣٩

(١٠) لهذا السبب سأشير في كتاباتي اللاحقة للعديد من المراجع الخاصة بكتابي "معارك من أجل أوروبا" ١٩٩٢ - ١٩٩٤. Combats Pour L'Europe.

٣- التبادل الحر العالمي سبب رئيسي في تدمير العمالة والنمو :

(١١) للاطلاع على بحث شامل انظر كتابي لعام ١٩٩٤ Combats Pour L'Europe ١٩٩٢- ١٩٩٤. انظــر أيضـا كتـــابي Erreurs Et Impasses De La Construction Européenne ١٩٩٢، L'Europe Face à son Avenir, Que Faire? ، ١٩٩١ .

(١٢) Combats Pour L'Europe ١٩٩٢-١٩٩٤، ١٩٩٤، الباب العاشر ص٣٣١-٣٧٠.

(١٣) انظر الهامش السابق ، خاتمة ، ص ٤٥٥ هامش رقم ٥٢.

(١٤) الجزء الثاني سيأتي ذكره لاحقا ، القسم ب ، جـ-ود.

(١٥) القسم الخامس من الجزء الثالث سياتي ذكره لاحقا.
انظر أيضا الجدول الثالث من القسم السادس في الملحق الخامس ، سيأتي ذكره لاحقا .

(١٦) إضافة صغيرة فى الجزء الثالث ، القسم الرابع ، الجدول رقم ا
(١٧) خلال استعراضى للبحث الذى ألقيته فى ٢٣ مارس ١٩٩٨ فى أكاديمية العلوم السلوكية والسياسية اكتفيت فى خطبتى الشفهية على التعليقات العامة .

عقب هذا البحث، عقَّبتُ من خلال عرضى للرسوم البيانية الأساسية الخاصة بالجزء الثانى من هذا الكتاب ، وكذلك من خلال الجدولين فى الملحق الأول الذى سيظهر لاحقًا .

وعقب تعليق أربع شخصيات حضروا كمراقبين هم / تيرى دى مونبريال ، وجان كلود كازانونا ، وميشيل ألبير ، وإيفون جاتاز كان هناك تبادل لوجهات النظر أجبت من خلالها على ملاحظاتهم. وثمة تداخلات قد حدثت – عقب تبادل وجهات النظر – من أعضاء الأكاديمية الذين حضروا هذه الجلسة أو الجلسات التالية (سبعه عشر عضواً) هم هنرى أمورو ، مارسيل بواتو ، إدوار بونفو ، جاك بوريه، بيار شونى ، برنار ديستر يمو، رولاند دراجو ، جاك دوباكيه ، جان فوييـه ، جاك دى لاروزيار، الآن بيريفيت، آلان بلانتى، ريمون بولان ، آليس سونييه سيتيه ، بيير تابافونى ، ريمون ترييوليه ، وجان تولار.

- فى الحقيقة كنت أهدف فى الأساس إلى نشر مُجمل الموضوعات شديدة الأهمية ، والتعليقات الخاصة بالمراقبين الأربعة والأعضاء السبعة عشر بما فى ذلك أجوبتى – ضمن محتوى هذا الكتاب – ولكن هذا الحل نظرًا لطوله ، لم يلق القبول لدى دار نشر كليمون جوجلار التى رأت أن تنشر كِـتَابًا إلى حد ما معقولاً من حيث الحجم . وللأسف الشديد اكتفيت بالتحليل للأسئلة الأساسية والاعتراضات المُقـدمة ، دون أغفل أى منها على الإطلاق ، مع تعليق مختصر من جانبى فى شكل ثلاث إضافات :
  ١- ملاحظات عامة .
  ٢- أجوبة على بعض الأسئلة وعلى بعض الاعتراضات.
  ٣- المذاهب السائدة فيما يتعلق بمشكلة البطالة.

(١٨) أوضح هذا التحليل أحد العوامل الأساسية لمعدل نمو بلد ما، وكذلك سبب تخلفه بالنسبة لبلد أكثر تطوراً.

٤- النهج المتبع :
(١٩) ١٩٤٣ ، اتفاقية الاقتصاد البحث ، ص٦٧٤-٧٠٣.
(٢٠) انظر على وجه الخصوص : العوامل الأساسية المُكَوِّنة للبطالة ، فرنسا ١٩٥٢ -١٩٧٨ سبتمبر ١٩٨٠ تقرير عن النشاط العلمى ، المركز القومى للبحث العلمى (ص٤٦-٦٧) بطالة و تكاليف الأجور الشاملة ، ١٠ يونيو ١٩٨١(ثمة موجز نشر فى صحيفة لوموند فى١٤-١٥ يونيو١٩٨١ بعنوان بطالة و تكاليف الأجور الشاملة.)

- العناصر الأساسية المسببة للبطالة ، فرنسا ١٩٤٩-١٩٨٠ ، يوليو ١٩٨٢، تقرير عن النشاط العلمي ،

المركز القومي للبحث العلمي (ص٢٨-٣٠ و ص٥٠-٥١) انظر أيضًا الملحق الخامس سيأتي ذكره

لاحقًا ، القسم التاسع.

(٢١) إن كتابي الشامل Les Conditions Générales Du Developpement Economique لعام ١٩٦٩وهو لم ينشر بعد.

الجزء الخامس من الكتاب،L'Ordre International Et L'Economie de Marchés، يتضمن ثلاثة أبواب ، تحرير المبادلات (ص٣٤) ، التنمية الاقتصادية واقتصاد السوق (ص٥١) والتجمعات الاقتصادية (ص٤٣).

(٢٢) يعد هذا النموذج الرياضي الذي يوضح نظرية التكاليف المقارنة (ص٥٨) والذي أعددته من خلال قيامي بالتدريس في المعهد الدولي للدارسات العليا بجينف (١٩٦٧-١٩٧٠) نموذجاً توضيحيًا بالدرجة الأولى وللأسف لم أتمكن للآن من نشره.

(٢٣) انكسار عام ١٩٧٤ ، صحيفة الفيجارو ، ١٠-١٣ أكتوبر ١٩٩٤، و Combats Pour L'Europe١٩٩٢ - ١٩٩٤ ص ٣٣٣-٣٤٥.

إن هذا الانكسار الاقتصادي معروف الآن في العالم الاقتصادي ولكن ليس له مرجع واضح (انظرعلى سبيل المثال دارس DARES (إدارة تنشيط الابحاث و الدراسات الاقتصادية) ، ١٩٩٧، سياسة العمالة ص١١).

(٢٤) من خلال دراساتي فيالفترة من ١٩٧٨-١٩٨٢ حول البطالة ، لم أرصد سوى ثلاثة عناصر لتفسير البطالة : البطالة المزمنة ، البطالة المرتبطة بالظروف الاقتصادية الطارئة، والبطالة التقنيـــة ، (انظر لاحقًا ، الملحق الخامس القسم ٩).

منذ عام ١٩٩٤ وسلسلة الإحصائيات الخاصة بالفترة من ١٩٥٠ - ١٩٩٤ كانت وراء التركيز على الدور الرئيسي والسائد لسياسة التبادل الحر التي تنتهجها منظمة بروكسل والتي كانت السبب في الزيادة المكثفة للبطالة.

(٢٥) يمثل هذا النموذج بالتأكيد حالة استثنائية جدًا فيما كُـتِـبَ عن الاقتصاد، أولاً لاتساع فترة تطبيقه حوالي نصف قرن من الزمان ، وثانيًا لنوعية وطبيعة تصويره للوقائع وللطابع التقديري الذي اتسم به.

(٢٦) انظر الإضافة الصغيرة الخاصة بالجزء الثالث.

(٢٧) تناولت أبحاثي الخاصة بمشكلة البطالة عن الفترة من ١٩٧٨-١٩٨٢ ثلاثة عوامل تفسر لــنا تلك الظاهرة : البطالة المزمنة ، البطالة المتعلقة بالظروف الطارئة ، والبطالة التقنية (هامش رقم ٢١) .

ومن جهة أخرى إن التحليل الخاص بالأحداث ، وعلى الأخص انكسار ١٩٧٤، كان وراء ترصدى للدور الفاصل فى مشكلة البطالة الناجمة عن سياسة التبادل الحر.

٥- أربع نتائج رئيسية

(٢٨) يركز محتوى هذا الكتاب على الأسباب الرئيسية التى أدت إلى تدمير العمالة، ومعدل النمو وضرورة حماية السوق الأوروبية المشتركة. ورغم أهمية السوق الأوروبية إلا أن هذا الكتاب لا يتناول بالتحليل مؤسسات الاتحاد الأوروبى.

وللوقوف على مؤسسات الاتحاد الأوروبى انظر أعمالى السابق ذكرها .

- ١٩٩٢، Erreurs Et Impasses De La Construction Européenne.
- ١٩٩٤، Combats Pour L'Europe ، ١٩٩٢-١٩٩٤ ، ص٧٢-٧٣، ص٢٦٣-٣٠٠ ص٤٠١-٤٠٥ ص٤٣٨-٤٤٣.

انظر أيضًا كتابى المرتقب لعام ٢٠٠٠ ، Nouveaux Combats Pour L'Europe.

انظر كتابى لعام ١٩٩٩ La Crise Mondiale D'Aujourd'hui الذى يتناول النواحى النقدية للتشكيل الأوروبى.

(٢٩) انظر بصفة خاصة كتاب Maurice Allais ، لعام ١٩٩٤ ، Combats Pour L'Europe ١٩٩٢-١٩٩٤، ص١٠٧-١٠٨.

(٣٠) أستطيع أن أؤكد أن التحليلات التى تناولت بالنقد مشكلة البطالة وغيرها من خلال هذا الكتاب ليست فى الواقع موجهة إلى أشخاص بعينهم ، بل هى موجهة إلى السياسات والأيديولوجيات الوخيمة التى انبثـقت عنها السـياسات التى اتبعتها الحكومات المتتالية منـذ ما أسميته بانكسار ١٩٧٤.

إضافة صغيرة:

(٣١) رسوم بيانية * X و * XIII فى الجزء الثانى.

(٣٢) الحسابات المدونة خاصة فى الفترة من ٢٥ أغسطس إلى ٢ سبتمبر ١٩٩٩.

الجزء الأول

بطالة مكثفة

إن العرف الذى يَتَّبعُهُ الناس فى رفضهم إصدار أحكام
ينتقدون فيها النقاط الجوهرية هو أمر فى منتهى الخطورة
لأنه يهدد على نحو عام مَلكَات الفهم الإنسانية.

هـ.ج.ولز
من إنسان كرو مانيو
إلى إنسانية الغد
H.G. Wells
De L'Homme De Cro Magnon à
L'Humanité de demain
١٩٤٣

أ

المشكلة الرئيسية الراهنة

الخفض الفعلى للعمالة :

١- تشكل مسألة خفض العمالة على نحو مكثف المشكلة الرئيسية الراهنة والتى نحن بصدد رصدها فـــى فرنسا ، والتى وصلت إلى ستة ملايين عاطل ، حسب البيان الخاص بالعلاج الاجتماعى للبطالة إذ أن النسبة آخذة فى التصاعد[1] مما يهدد وجود مجتمعنا الليبرالى والإنسانى فى ذاته.

إن خفض العمالة على هذا النحو المكثف ، يزيف تمامًا عدالة توزيع الدخول، ويعمل على تفاقم التفاوت الاجتماعى على نحو ملحوظ ، بينما هناك دخول غير مُسْــتَــحَــقَّة آخذة فى التكاثر.

ومما يذكر أن مشكلة خفض العمالة تهدد بشكل خطير التحرك الاجتماعى ، ومن ثَم الارتقاء الاجتماعى. فهى تخلق شعورًا لا يحتمل من عدم الأمان ، ليس فقط لدى الذين حُرموا من الحصول على عمل دائم ، ولكن أيضًا لدى ملايين آخرين مهددين بشدة بفقد وظائفهم . وهكذا نجد أن النسيج الاجتماعى يتفكك تدريجيًا.

فى الواقع ، إن هذا الوضع غير مقبول على الإطلاق من جميع النواحى سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الأخلاقية. أدت مشكلة خفض العمالة إلى ارتفاع مطرد فى معدل الجريمة بشكل شرس وعدوانى وبربرى ، بحيث لم تعد الدولة قادرة على الإطلاق على القيام بأحد واجباتها الأساسية ألا وهو تأمين حماية الأشخاص.

الأدهى من ذلك ، تتسبب الهجرة المكثفة من خارج التجمع الأوروبى فى تقويض أسس تماسك البنيان الاجتماعى ، الذى يُعَــدُّ شرطاً أساسيًا لمجتمع ليبرالى إنسانى.

مما لاشك فيه أن الوضع الحالى أسوأ بكثير من الوضع عام ١٩٦٨ حيث بلغت البطالة حينذاك أقل من ٦٠٠ ألف شخص ، مما يعد من الناحية العملية أمرٌ هيِّن ، ومع هذا تفكك النظام العام.

رغم اختلاف الظروف فإن القوى الكامنة وراء التفكك الاجتماعى هى اليوم بلا شك فى وضع أكثر قوة عما كان عليه الحال عشية الثورة الفرنسية، ولا يستطيـــع أحد أن يتكهن بما سيكون عليه الوضع غدًا إذا جاءت الرياح بما لا تشتهى السفن. فضلاً عن هذا ، عدم وعى

الجماعات الإقطاعية المهيمنة التى تعتقد أنَّهَا فى مأمن من الأحداث وتستفيد دائمًا بلا وجه حق من الأوضاع المتميزة بشكل عام.

- العوامل المسببة للبطالة :

٢ - ليست هناك سياسة تتسم بالفاعلية دون تحليل فعلى يقوم على الأسباب الجوهرية التى خَلَّفت ورائها مشكلة البطالة المكثفة على هذا النحو .

تعتبر البطالة ظاهرة معقدة للغاية ترجع جذورها إلى أسباب عِـدَّة ، وتحليلها يفرز لنا خمسة عوامل أساسية :

١ - البطالة المزمنة التى تأتى فى الإطار القومى ، بعيداً عن التجارة الخارجية، نتيجة تأسيس الحماية الاجتماعية.

٢ - البطالة الناجمة عن سياسة التبادل الحر العالمى التى تفاقمت حدتها نتيجة تطبيق نظام نقدى ومالى دولى لا يتمتع بأى تنظيم ، وهو من ضمن الأسباب التى أدت إلى عدم الاستقرار.

٣ - البطالة الناجمة عن الهجرة الزائدة من خارج التجمع الأوروبى.

٤ - البطالة التقنية.

٥ - البطالة المتعلقة بالظروف الاقتصادية الطارئة[١].

فى الواقع ، إن السبب الرئيسى المسبب للبطالة التى نلمسها الآن هى سياسة التحرير العالمى للمبادلات ، والتى ازدادت سوءًا نتيجة الآثار الضارة لنظام معدل الصرف المتغير (المتذبذب) وعدم تنظيم حركة رءوس الأموال ، فضلاً عن المضاربة غير المدروسة، و"إغراق نقدى" فى كثير من الدول عقب سوء تقييم العملة الخاصة بها.

أيضًا من الأسباب التى أدت إلى البطالة سياسة الحد الأدنى للأجور، وعدم مرونة سوق العمل بالقدر الكافى.

من أجل تحييد آثار سياسة التبادل الحر العالمى على البطالة والعوامل التى أدت إلى تفاقمها ، هناك أيضا التخفيض الهائل فى أجور العاملين ، وبصفة خاصة هؤلاء الذين لا يتمتعون بمهارات عاليه.

مما يذكر أن الآثار التى خَلَّفتَها سياسة التبادل الحر العالمى لم تنحصر فقط فى ارتفاع معدل البطالة على نحو مكثف ، بل أدت أيضًا إلى زيادة عدم المساواة نتيجة التدمير التدريجى للنسيج الصناعى الفرنسى ، وانخفاض هائل فى معدل النمو. [٢]

البطالة الناجمة عن سياسة التبادل الحر العالمي :

٣ – أظهر التحليل الخاص بالتكاليف المقارنة إنه فى جميع الأنشطة حيث العمال الذين لا يتمتعون بمهارات عالية فى الدول الأقل تقدُمًا وذات مقدرة تكنولوجية ، يتمتعون بميزة إلى حد ما نسبية فى سعر سوق الصرف، غير أنه فى حالة استقرار السوق ، فإن الوفرة الكبيرة لهؤلاء العمال الذين لا يتمتعون بمهارات عالية فى الدول الأقل تقدمًا ، قد تسببت فى خفض أجور العمال الذين لا يتمتعون بمهارات عاليه نسبيًا فى الدول المتقدمة ، وارتفاع موازى لأجور العمال المهرة.

بيد أن هذه الحركة المتضاربة تكون فى الواقع مستحيلة الحدوث فى إطار التشريعات أوالاتفاقيات التى تحتم وجود حد أدنى للأجور، وخاصة فى ظل استحالة موافقة المجتمع على الزيادة المطردة للفروق الاجتماعية ، وهو أمر غير مقبول على الإطلاق لدى الرأى العام.

إن تلك الآلية الخفية ، والتى هى مع ذلك جوهرية وقوية للغاية، تقف وراء ازدياد معدل البطالة – إلى حد كبير جدًا – بالنسبة لشريحة العمال الذين لا يتمتعون بمهارات كافية وكذلك وراء زيادة عدم المساواة. [٤]

ومنذ ذلك الحين نجد أنفسنا أمام خيار لا مفر منه :– إما اللجوء إلى سياسة الحماية التعريفية (بيان بالأسعار) أو سياسة تعيين الحصص بالقدر المعقول ، أو إتباع سياسة مفتوحة غير محددة للتبادل الحر، وبالتالى علينا أن نقبل النتائج التى لا مفر منها : إما تفاوت هائل فى عدم المساواة الاجتماعية ، أو ازدياد حجم البطـــالة، وعلى أى حال سواء قبلنا بهذا الوضع أو ذاك ، فإن الصعوبات الخطيرة والتى ستظهرعاجلا أم آجلاً ستكون وليدة وضع اقتصادى صعب احتماله ، بل وغير محتمل .

سياسة التبادل الحر العالمي التى تنتهجها منظمة بروكسل :

٤– فى الواقع لقد ذكرنا – مرارًا وتكرارًا – أن العوامل الاقتصادية التى تهدد اليوم مستقبل المجتمع الفرنسى هى نتيجة السياسات الخاطئة والتى تطبقها منذ خمسة وعشرين عامًا الحكومات المتتالية من جميع الاتجاهات ، وذلك من خلال إطار تجمع تأسيسى غير مناسب.

ومن جهة أخرى ، فإن السياسة التجارية للتجمع الأوروبى بدأت تتجه رويداً رويدًا إلى سياسة التبادل الحر العالمى ، وهى سياسة تتعارض أساسًا مع فكرة إنشاء تجمع أوروبى اقتصادى.(السوق الأوروبية المشتركة) إن هذه السياسة العالمية ، والتى تفاقمت حدّتـــها نتيجة النظام المطبق لسعر الصرف المتذبذب وعدم تنظيم حركة رءوس الأموال ، قد خلَفت ورائها

عدم استقرار وبطالة، بل عملت على تقويض الكيان الصناعى الفرنسى بصفة مستمرة وبإصرار، وخفضت معدل النمو على نحو خطير، مما كان له تأثير سلبى على مستوى المعيشة لدى الشعب الفرنسي.

- تنتهج منظمة بروكسل – بصفة خاصة – سياسة مندفعة لتحرير المبادلات التجارية مع دول قارة آسيا ، ودول أوروبا الوسطى ، وأوروبا الشرقية ، واليوم مع تركيا ، حيث الأجور الفعلية فى سعر سوق الصرف منخفضة للغاية بالمقارنة مع الأجور فى الاتحاد الأوروبى(٥) . إن اتباع مثل هذه السياسة سيؤدى إلى شيوع حالة من عدم الاستقرار والبطالة فى كل مكان. وثمة رأى يؤيد فكرة أن الدول ذات الأجور المنخفضة ، مثل الصين، ستتخصص فى الأنشطة ذات العائد الضعيف ، بينما الدول المتقدمة، مثل فرنسا ، ستتخصص أكثر من ذى قبل فى مجال التقنية المتقدمة. وهذا إن دل على شى فهو يدل على عدم معرفة ظروف العمل تمامًا ولا الذكاء الذى يتمتع به الشعب الصينى . ومع استمرارنا فى التمسك بهذه الأفكار المتخلفة فثمة كارثة محققة ستحل بنا لا محالة.

ب

عاملان وراء تفاقم الأوضاع

هجرة مكثفة :

١- إن الهجرة المكثفة التى سُجلت فى فرنسا منذ الستينيات والتى خلّفت ورائها عواقب مختلفة الأشكال تمثل فى واقع الأمر حملاً ثقيلاً يصعب تحمله. وعلى الرغم من أن المجتمع الأمريكى كان قد استعرض – أمام أعيننا – الصعوبات التى كان من الصعب تجنبها فى مجتمع غير متجانس ، فإن تشجيع الهجرة الأجنبية لعدة سنوات حتى وصلت إلى حد غير معقول، قد أدى إلى إضعاف الأجور الحقيقية الفرنسية بشكل ملموس فى مجال الأعمال الشاقة بالمقارنة مع الأجور التى كان من المفروض أن تكون عليها قبل ذاك، كما زادت من صعوبة إعادة تكيف المجتمع الفرنسى رغم كونه أمرًا ضروريًا[٦].

وهكذا طغى على السياسة الفرنسية دومًا شعور باللاوعى التام.

على سبيل المثال فإن الإعانات الاجتماعية قد ظهرت إلى الوجود لهدف محدد : هو الحد من ظاهرة انخفاض نسبة المواليد فى فرنسا بقدر الإمكان . وقد امتد هذا القانون ليشمل العمال الأجانب وعائلاتهم الذين يتوالدون بكثرة ، مما أفقد هذا القانون معناه ، وهكذا شاركنا فى اجتذاب الأجانب إلى فرنسا [٧].

وعلى أى حال ، فإن البنيـــة الأساسية فى فرنسا (الطـــرق ، الإسكان، المدارس، ..إلخ) لم تعد تكفى بالحاجة نظـــرًا للهجـــرة المكثفة والتى لا تستند إلى عقل أو منطق كما رصدنا من قبل.[٨]

ونظراً لعدم دقة الإحصائيات ، فإنه من الصعب حقًا ، إذا لم يكن مستحيلاً ، تحليل الأثر الفعلى نتيجة الهجرة إلى فرنسا على مشكلة البطالة.

لقد لوحظ أيضاً بعض الاختلافات فى التقديرات الرسمية بالنسبة لعدد المهاجرين حسب مصادر هذه التقديرات.[٩] ومهما تكن طبيعة هذه الصعوبات ، فإن الهجرة تشكل بدون شك عاملاً مهماً فى تفسير مشكلة البطالة كما هو واضح [١٠]. إذا وضعنا فى الاعتبار الهجرة المكثفة للأجانب ، التجمع العائلى ، وحيازة الجنسية الفرنسية من خلال قانون الأرض ، نستطيع أن نتفهم لماذا مسألة الهجرة أصبحت ذات أبعاد اجتماعية وسياسية خطيرة جدًا [١١].

- يشهد العالم فى وقتنا هذا توسعًا ديموجرافيًا (سكّانيًا) هائلاً وغير منظم ، بل لا يقل خطورة عن خطورة القنبلة الذرية . إن التوسع السكانى من شأنه عرقلة جميع الحلول.

وهنا يكمن العامل الجوهرى الذى يتعين على كل سياسة واقعية أن تنظر إليه بعين الاعتبار.

إن مشكلة الهجرة الوافدة من الدول الشرقية ومن تركيا ومن الجمهوريات السوفيتية السابقة ومن دول المغرب ومن أفريقيا السوداء وكذلك من دول جنوب شرق آسيا تمثل فى الواقع إحدى المشاكل الرئيسية التى تفرض نفسها على الاتحاد الأوروبى. إن هذه المشكلة على أى حال مهمة جدًا وعاجلة للغاية ، فهى تفوق فى أهميتها موضوع تطبيق عملة موحدة.[١٢]

عدم استقرار كامن فى النظام النقدى والمالى العالمى :

٢- إن نظام التبادل الحر العالمى لم يسفر وحده عن عدم استقرار رهيب وفوضى عارمة ، بل هناك أيضًا النظام النقدى والمالى العالمى الذى إتسم أيضًا بعدم الاستقرار الخطير والكامن فيه.

إن الاقتصاد العالمى بأسره يرقد حالياً فوق هرم ضخم من الديون مخلفًا وراءه توازن هش وغير مستقر.

لم يحدث قط فى الماضى أن تعددت الوعود بالدفع على هذا النحو.

وسواء تعلق الأمر بالمضاربة على الأموال أو المضاربة على الأسهم ، فقد أصبح العالم مقهى كبيرًا تتناثر فيه الطاولات على الخطوط العرضية والرأسية للكرة الأرضية، وأصبحت المضاربة تلقى القبول لدى آلية الائتمان ، إذًا فى الإمكان الشراء دون دفع الثمن وكذلك البيع دون حيازة المبيع. إن آلية الائتمان كما تعمل فى الوقت الراهن والتى تقوم على تغطية الودائع جزئيًا ، وعلى إيجاد نقود من العدم ، وعلى سياسة الاقتراض الطويل الأجل لأموال تم اقتراضها لفترة قصيرة الأجل ، كل ذلك من شأنه زعزعة الاستقرار وخلق شتى أشكال الفوضى، طالما كان الشراء متاحًا دون تسديد الثمن ، وكذلك البيع متاحًا دون حيازة السلعة، فلن يكون هناك إذًا تنظيم مقبول.

- يضطلع سعر الصرف فى التجارة الدولية بدور مهم للغاية طالما إن السعر الخاص بأى منتج فى دولة أجنبية يعتمد على سعر الصرف فى البلد المنتج للسلعة نفسها. بيد أنه فى حالة عدم تطابق سعر الصرف مع استقرار الميزان التجارى، فإن سياسة التبادل الحر ستضر بمصالح جميع الدول المشتركة وستؤدى إلى أوضاع غير مواتية وغير مستقرة على نحو خطير.

وهذا هو بالضبط الوضع بالنسبة للدول التى تعانى من انخفاض عملتها، بينما هناك دولاً أخرى عملتها مرتفعة للغاية. مما يذكر أن التجارة الدولية ومعدل سعر الصرف يتطابقان مع اتجاهين لا يمكن الفصل بينهما ، سنتعرف على كل واحد منهما على حدة .

- إن أنصار نظام سعر الصرف المتغير يرون أن هذا النظام هو فقط الذى يستطيع خلق استقرار حقيقى.

هذا الاتجاه صحيح فى حالة ما إذا كان ميزان المدفوعات يتطابق مع الميزان التجارى ، بمعنى إذا كانت المبادلات التجارية تشكل فقط عناصر ميزان المدفوعات. فى الحقيقة ، الأمر لم يكن هكذا أبداً ، خاصة بسبب حركة رءوس الأموال قصيرة الأجل والتى هى أساسًا قائمة على المضاربة .

وفى الواقع إن نظام سعر الصرف المتغير (المتذبذب) يتسبب ليس فقط فى عدم استقرار دائم، بل أيضًا فى إيجاد سعر صرف من الممكن أن يكون بعيدًا جدًا عن حد الاستقرار.

إن أهمية تدفق الأموال فى البورصة تفسر لنا عدم الاستقرار غير العادى فى سعر صرف الدولار، كما لاحظنا مثلا أن قيمة الدولار أمام المارك الألمانى قد تغيرت من ٢ إلى ١ خلال عامين[١٣] ونلاحظ أيضًا أن التنظيم المزعوم لسعر الصرف المتغير فى الميزان التجارى ليس له حقيقة ، معنى فى الوقت الراهن.

إن نظام سعر الصرف المتغير ، متضامناً مع خلق أموال من العدم بمعرفة النظام المصرفى (البنك) ، يعمل على تقلب سعر الصرف مما يمحو أى معنى حقيــقى لمستوى الأســعار العالمية[١٤]

- وكما كان الحال فى جميع الأزمنة السابقة ، ثمة عدم استقرار فى كل مكان نتيجة آلية سياسة الائتمان ، غير أن المعدل آخذ فى التصاعد فى هذه الآونة على الصعيد الوطنى والدولى لأسباب عدة :
- تحويل الديون إلى نقود فى وقت وجيز والخلط المتزايد بين التوفير والنقد.
- توسع غير مدروس فى سياسة الائتمان.
- عدم الاستقرار الكامن فى النظام المصرفى القائم على التغطية الجزئية للودائع ، وعلى خلق نقود من العدم ، وتعميم القروض طويلة الأجل من أموال تم اقتراضها على فترة قصيرة الأجل.
- زيادة حجم الاستدانة على الصعيد الوطنى والدولى.
- عدم استقرار سعر الصرف المتغير (المتذبذب)
- عدم استقرار ميزان المدفوعات الجارية.

- زيادة المضاربة الجامحة فى أسواق النقد وأسواق البورصة والتى يعززها تحديد سعر الصرف باستمرار.

- الاستخدام العالمى للدولار - كوحدة تقييم - إذ أن قيمته الحقيقية على الصعيد الدولى غير مستقرة بشكل كبير ويصعب التنبؤ بها.
- التعارض الجوهرى بين تحرير حركة رءوس الأموال قصيرة الأجل، واستقلال السياسات النقدية لكل بلد على حدة أو لكل مجموعة من الدول.
- سياسات ملائمة لمواجهة الصعوبات الطارئة.
- وأخيرًا عدم الاستقرار الكامن فى الاقتصاد العالمى ككل.

- ورغم ما تقدم استطعنا أن نتجنب الانهيار العام، لكمنه أصبح من الصعب مواجهة عدم الاستقرار ولم يعد أحد قادرًا على السيطرة عليه أو كبح جماحه .[١٥]

وفى الواقع ليس لدينا مثالاً واحدًا من الزمن الماضى يبرهن لنا على أن الزيادة غيرا لمدروسة للائتمان والديون لم تؤد فى نهاية المطاف إلى صعوبات جمة. إن الفكر الثاقب والمستنير يجب عليه أن يؤدى إلى إصلاح جذرى للنظام النقدى والمالى على الصعيد الأوروبى وعلى الصعيد العالمى. لقد بات من الضرورى أن يحترس الاتحاد الأوروبى - بطريقة أو بأخرى- تمام الاحتراس من الآثار النقدية السيئة للاقتصاد العالمى .

إن مسألة إيجاد عملة موحدة ليست كافية ، إذ بات من الضرورى إجراء إصلاح جذرى للنظام النقدى والمالى فى العالم، وإيجاد حد أدنى من الحماية للسوق الأوروبية المشتركة ، فهذا أمر لا غنى عنه[١٦].

هوامش

أ- المشكلة الرئيسية الراهنة

١- **الخفض الفعلي للعمالة .**

(١) انظر الجزء الثانى ، القسم ب ٢.

٢- **العناصر المسببة للبطالة**

(٢) Allais (Maurice) ١٩٩٤، Combats Pour L'Europe، ١٩٩٢ - ١٩٩٤، ص ٣٤٧-٣٥٨

(٣) انظر الجزء الثانى سيأتى ذكره لاحقًا . القسم جـ و د.

٣- **البطالة الناجمة عن سياسة التبادل الحر العالمي.**

(٤) انظر الإضافة IV الرابعة سيأتى ذكرها لاحقًا، نظرية التكاليف المقارنة والمبادلات الدولية.

٤- **سياسة التبادل الحر العالمي التي تنتهجها منظمة بروكسل**

(٥) انظر الملحق I الأول سيأتى ذكره لاحقًا ، تكاليف عدد ساعات العمل للأيدى العاملة.

ب- عاملان وراء تفاقم الأوضاع

١- **هجرة مكثفة .**

(٦) انظر Allais ، L'impôt Sur Le Capital Et La Reforme Monétaire ، ١٩٧٧، ص١٣، وص٣١٤ ، هامش ٢٦.

(٧) انظرAllais ، L'Europe Face A son Avenir Que Faire ، ١٩٩١ ، هامش ١١٤ ، ص١٩٦-٢٠٠.

(٨) كما ذكرت من قبل فى الباب الرابع من كتابى ١٩٩٢، Erreurs Et Impasses De La Construction Européenne ص٥٩:

"أهم الأفكار الاقتصادية حول الهجرة هى بصفة عامة سطحية للغاية، ففى الواقع نجد أن رأس المال القومى المنتج فى مختلف الدول يعادل أربع مرات العائد القومى، ونستخلص من هذا أنه عندما يفد عامل إضافى نتيجة الهجرة يتعين فى النهاية لتحقيق البنية الأساسية (إسكان ، مستشفيات ، مدارس جامعات ، بنية أساسية مما جميعه ، منشآت صناعية ..إلخ) يتعين إجراء توفير إضافى يوازى أربعة مرات الأجر السنوى لهذا العامل. وإذا اصطحب هذا العامل زوجته وأطفاله الثلاثة ، فإن التوفير الإضافى والضرورى سيمثل - تبعاً للحالة - من عشرة إلى عشرين ضعفًا من الأجر السنوى لهذا العامل ، مما يمثل عبئا ثقيلاً على الاقتصاد."

(٩) انظر بصفة خاصة Allais (Maurice)، ١٩٩٤، Combats Pour L'Europe ، ١٩٩٢- ١٩٩٤ ، ص٣٥٤-٣٥٦.

انظر أيضا المؤلف الجماعي : Morales Et Politiques de L'Immigration ، للناشر جاك دوباكييه ١٩٩٨.

(١٠) انظر الجزء الثالث ، القسم ٦. سيأتي ذكره لاحقًا .

(١١) انظر Allais (Maurice) بخصوص هذه النقاط ، Combats Pour L'Europe ، ١٩٩٢ - ١٩٩٤، الملحق IV الرابع ، حول الهجرة ، ص٤٨٥-٤٩٢ انظر أيضا الخاتمة ص٤١٥.

(١٢) انظر Allais (Maurice) ، ١٩٩٤ ،Combats Pour L'Europe ١٩٩٢ - ١٩٩٤، ص٢٥-٣٢، موضوع غير محدود .

٢- عدم استقرار كامن في النظام النقدي والمالي العالمي.

(١٣) Allais (Maurice) ١٩٩٤ ،Combats Pour L'Europe ، ١٩٩٢ - ١٩٩٤، ص٤١١-٤١٣

(١٤) سبق ذكره، للباب الرابع IV ، ٢ ، ص١٦٧-١٧٦.

(١٥) إن الأزمات التي شهدها عام ١٩٩٨ الخاصة بالاقتصاد الأسيوي والروسي ليست سوى علامات منذرة وعلي أي حال فإن الخلافات المالية التي حدثت في الولايات المتحدة وأوروبا أدت إلى أوضاع خطيرة للغاية.

(١٦) بخصوص تلك النقاط المختلفة انظر Allais (Maurice) ، ١٩٩٩، La Crise Mondiale D'aujourd'hui.

انظر أيضا ١٩٩٤، Combats Pour L'Europe ، ١٩٩٢ - ١٩٩٤، الباب السادس VI ٢ ، ص١٦٧-١٧٦ ، والباب الثامن VIII ، ٦١ ص٢٧٣-٢٧٦.

الجزء الثانى
انكسار عام ١٩٧٤

إن التجربة هى المصدر الوحيد للوصول إلى الحقيقة : فمن خلال التجربة نتعلم شيئًا جديدًا ، إذن التجربة هى الشىء الوحيد الذى يجعلنا على يقين.

هنرى بوانكاريه

العلم والافتراض

Henri Poincaré

La Science et L'Hypothèse

١٩٠٣

-أ-

عام الفجـــوة

كان عام ١٩٧٤ هو عام الفجوة بين الفترة من عام ١٩٥٠ حتى ١٩٧٤ التى اتسمت بالرفاهية والرخاء ، والفترة من عام ١٩٧٤-١٩٩٧ التى حدث فيها ازدياد مكثف فى معدل البطالة ، وانخفاض ملحوظ فى عدد العاملين فى مجال للصناعة ، وانخفاض حاد فى معدل النمو.

إن الفجوة بين تلك الفترتين ، والتى حدثت عام ١٩٧٤ تم توضيحها ببعض الرسوم البيانية والتى تحمل فى الوقت نفسه مغزى كبير ذو دلالة، وهى تمثل على التوالى التطورات التى حدثت فى الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٩٧ بالنسبة للبطالة - وسيرمز إليها بحرف C حسب تقديرات مكتب العمل الدولى ، والخفض الكلى للعمالة - وسيرمز إليها بحرف -C* (روعى فى هذا العلاج الاجتماعى لمشكلة البطالة) وسيرمز إلى معدليهما بحروف : γ و* γ بالنسبة للأفراد القادرين على العمل وكذلك فرص العمالة فى مجال الصناعة والنسبة المئوية للأفراد القادرين على العمل ، وإجمالى الناتج الداخلى الفعلى والشامل لكل فرد.

- يمثل كل رسم بيانى على حدة محتوى ما هو آتٍ من خلال تصوير وتمثيل مضاعف يحمل رمزG و*G

إن الشكل البيانى الأول - يحمل رمز G - يتفق مع الفترة من ١٩٥٠-١٩٩٣ ومع الوضع الذى تم رصده عام ١٩٩٤ خلال صياغتى لكتابى عام ١٩٩٤، Combats Pour L'Europe ١٩٩٢-١٩٩٤ ، وهو يوضح الاتجاهات كما هى، أى كما تم حسابها آنذاك ويرمز إليها بخط رفيع للتمييز. بالنسبة للشكل البيانى الثانى - يحمل رمز *G - يتفق مع الفترة من ١٩٥٠-١٩٩٧ ومع الوضع كما تم رصده فى أوائل عام ١٩٩٩ على ضوء المعطيات الإحصائية التى توافرت بالفعل.

وأساسًا أن الرسم البيانى *G يتطابق مع الرسم البيانى G ولا يختلف عنه سوى فى إضافة النقاط الجديدة الخاصة بالاعوام ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧[1].

ونلاحظ أن النقاط الجديدة التى أشير إليها بالحبر الثقيل قد كتبت فعليًا بجوار الاتجاهات التى تم رصدها عام ١٩٩٤ وتتطابق مع الفترة من ١٩٧٤-١٩٩٣ وغالباً ما توضع النقاط الجديدة على الاتجاهات التى تم رصدها بالفعل عام ١٩٩٤.

- فى الواقع ، إن الاتجاهات الخاصة بالفترات السابقة واللاحقة لعام ١٩٧٤ مختلفة اختلافًا جذريًا.

اتسمت الفترة من ١٩٧٤-١٩٩٧ بتــدمير فرص العمالة ، وتدمير الصناعة ، وتدمير النمو .

- ب -

تدمير فرص العمالة

البطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولي :

١- الرسم البياني ا و *ا يوضحان البطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولى فى الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٩٣ وفى الفترة من ١٩٥٠-١٩٩٧.

الرسم البيانى ا - البطالة c حسب تقديرات مكتب العمل الدولي

فى الفترة من ١٩٥٠-١٩٩٣.

يبدو انكسار عام ١٩٧٤ جليًا - فى الرسم البيانى ا الخاص بالفترة من ١٩٥٠-١٩٩٣ حول البطالة c حسب تقديرات مكتب العمل الدولى- بالنسبة للتطور المحلى الذى تم رصده فى الفترة من ١٩٥٠-١٩٧٤ وأشير إليه بخطوط رفيعة [٢] للاستكمال الرمزى.

ارتفع عدد العاطلين في الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٧٤ حسب تقديرات مكتب العمل الدولى من ٣٤٠ ألف إلى ٦٣٠ ألف عاطل ، وكان العدد قد تخطى بقليل ١٨٠ ألف عاطل تقريبًا عام ١٩٥٧.

وعلى النقيض من هذا ، ففى الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٨٧ ارتفعت البطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولى بصورة سريعة جدًا فوصلت عام ١٩٨٧ إلى ما يقرب من ٢ مليون و ٦٠٠ ألف عاطل.

وعقب انخفاض طفيف فى الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٩٠ ، أرتفع عدد العاطلين حسب تقديرات مكتب العمل الدولى عام ١٩٩٣ إلى ٢ مليون و ٩٠٠ ألف عاطل ، أى بمعدل وصل إلى ١١,٦% تقريبًا بالنسبة للأفراد القادرين على العمل ، ونسبتهم ٢٥ مليون و ١٩٠ ألف شخص .

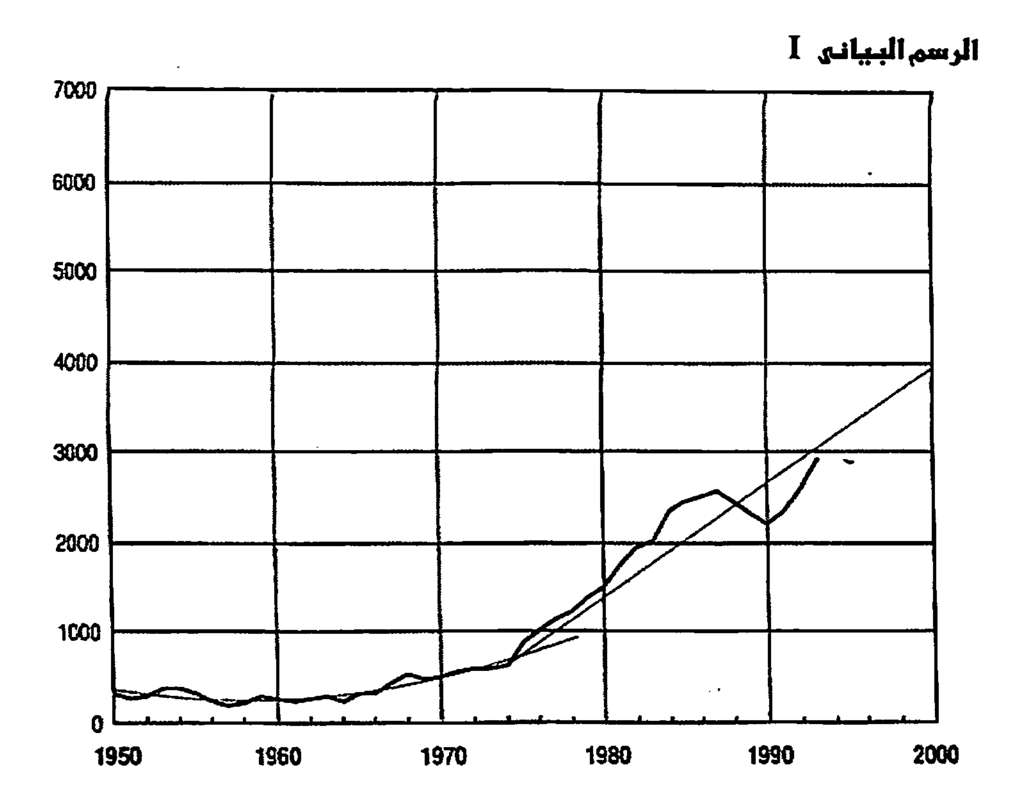
وصل متوسط ارتفاع عدد العاطلين عن الفترة ١٩٧٤-١٩٩٣ حسب تقديرات مكتب العمل الدولى إلى ١٢٠ ألف عاطل عن العام الواحد.

يمثل الخط المستقيم الذى يُرمز إليه بخطوط رفيعة عن الفترة ١٩٧٤-٢٠٠٠ الاتجاه الذى يتطابق مع الإضافة التخطيطية للمعطيات الخاصة بالفترة ١٩٧٤- ١٩٩٣ وذلك فى شكل مستقيم يحمل دوائر صغيرة مارًا بالنقطة الموضحة للبطالة عام ١٩٧٤[٣].

الرسم البيانى *ا - البطالة c حسب تقديرات مكتب العمل الدولى ١٩٥٠-١٩٩٧

يتطابق الرسم البيانى *I مع الرسم البيانى I مع اختلاف بسيط يتمثل فى إضافة أربع نقاط تتطابق مع الأعوام ١٩٩٤ إلى ١٩٩٧.

الرسم البيانى I



فرنسا ١٩٥٠ – ١٩٩٣

البطالة C حسب تقديرات مكتب العمل الدولى

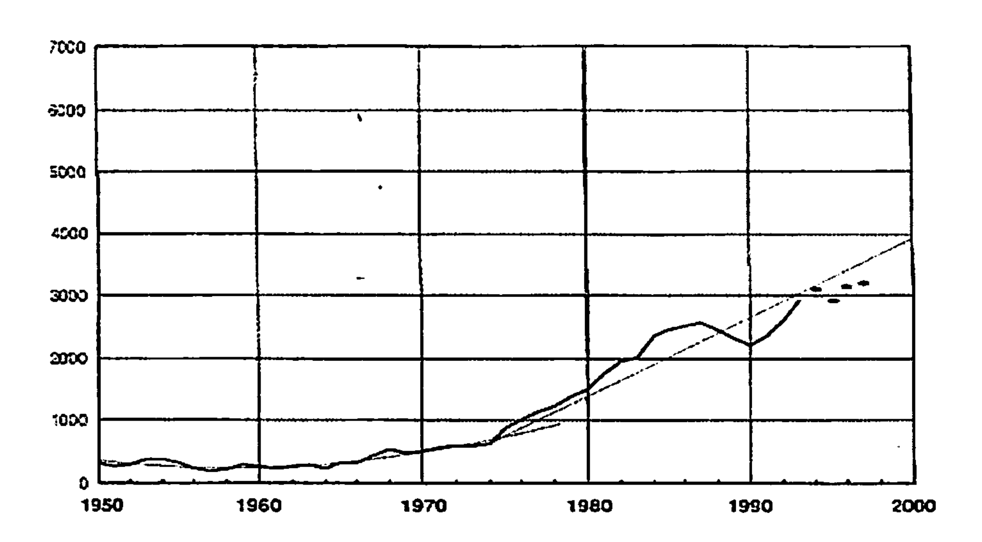
(بالآلاف)

دليل : ــــــ قيم تم رصدها

ــــــ اتجاهات محسوبة عام ١٩٩٤.

مصدر : الملحق II ، جدول IA .

الرسم البياني I*



فرنسا ١٩٥٠ – ١٩٩٧

البطالة C حسب تقديرات مكتب العمل الدولى

(بالآلاف)

دليل : ——— ... قيم تم رصدها

——— إتجاهات محسوبة عام ١٩٩٤.

مصدر : الملحق II ، جدول IA .

ونظرًا لتطبيق سياسة العمالة [٤] فقد تم السيطرة على البطالة فى الفترة من ١٩٩٣-١٩٩٧ تحت حد الاتجاه الذى تم رصده فى الفترة من ١٩٧٤-١٩٩٣. ارتفع عدد العاطلين فى الفترة من ١٩٩٣-١٩٩٧ حسب تقديرات مكتب العمل الدولى من ٢ مليون و٩٣٠ ألف عاطل إلى ٣ مليــون و١٩٢ ألف عاطل، أى بزيادة سنوية تقدر بحوالى ٦٥ ألف عاطل فى المتوسط ، وهى زيادة تعتبر قليلة جدًّا بالنسبة للزيادة التى وصلت سنويًا إلى ١٢٠ ألف عاطل فى المتوسط فى الفترة من ١٩٧٤-١٩٩٣.

الخفض الكلى العمالة

٢- يوضح الرسم البيانى I و* I الخفض الكلى للعمالة والذى يحمل رمز *c (البطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولى علاوة على العلاج الاجتماعى للبطالة) فى الفترة من ١٩٥٠-١٩٩٣ وكذلك فى الفترة من ١٩٥٠-١٩٩٧.[٥] وللــوقوف على التحسن الذى طرأ على الوضع الحقيقى للعمالة ، فإن المؤشر *c الخاص بالخفض الكلى للعمالة يعد أكثر دلاله من المؤشر c الخاص بالعمالة حسب مكتب العمل الدولى ، وذلك لأن العلاج الاجتماعى للبطالة يؤدى إلى خفض اصطناعى ، أى مفتعل للبطالة، وذلك فى ظل سياسة عدم التدخل من قِبل الدولة [٦]

الرسم البيانى II – الخفض الكلى للعمالة *c

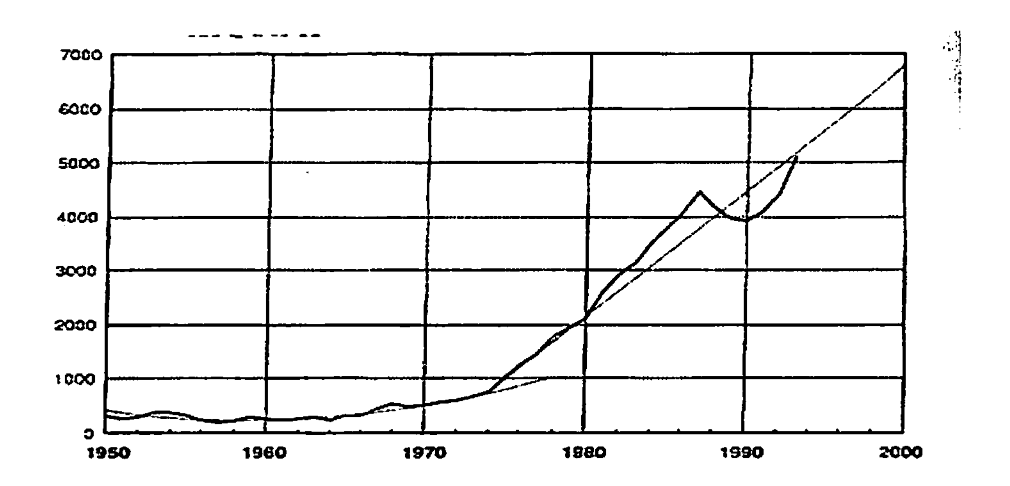
١٩٥٠-١٩٩٣

ظل الخفض الكلى للعمالة *c فى الفترة من ١٩٥٠-١٩٧٣ متساويًا مع البطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولى. عقب عام ١٩٧٣، وكنتيجة للتطور المتزايد للعلاج الاجتماعى للبطالة ، أرتفع الخفض الكلى للعمالة بصورة أسرع من البطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولى. ترك الانكسار الذى حدث عام ١٩٧٤ بصفة خاصة بصمة واضحة بالمقارنة مع الاتجاه المحلى فى الفترة من ١٩٥٠-١٩٧٤ وتم الإشارة إليه بإضافة تكميلية بخطوط رفيعة. وقد ارتفع الخفض الكلى للعمالة بصورة منتظمة منذ عام ١٩٧٤ بما يقرب من ٧٥٠ ألف عامل إلى أربعة ملايين وخمسمائة ألف عامل عام ١٩٨٧.

انخفض هذا العدد عام ١٩٩٠ إلى ثلاثة ملايين وتسعمائة ألف عامل ، ثم ارتفع سريعًا مجددًا إلى خمسة ملايين ومائة ألف عامل عام ١٩٩٣ بما يعادل ٢٠% من إجمالى عدد العمال القادرين على العمل.

وهكذا زاد الخفض الكلى للعمالة *c فى المتوسط بما يقرب من مائتين وثلاثين ألف فى العام ، وهى زيادة تقدر بحوالى الضعف تقريبًا لدى مقارنتها بمتوسط بلغ مائة وعشرين ألف عاطل فى العام فى الفترة من ١٩٧٤ – ١٩٩٣ حسب تقديرات مكتب العمل الدولى.

الرسم البيانى II



فرنسا ١٩٥٠ – ١٩٩٣

الخفض الكلى للعمالة *C

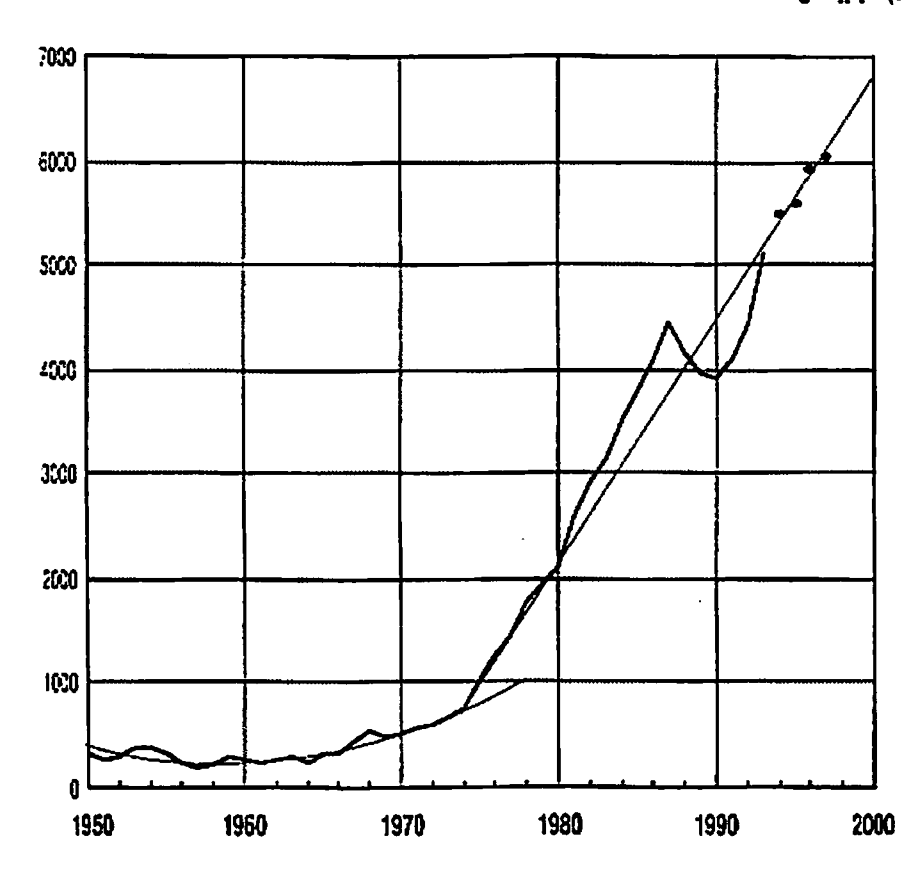
(بالآلاف)

دليل : ــــــ قيم تم رصدها

ــــــ اتجاهات محسوبة عام ١٩٩٤.

مصدر : الملحق II ، جدول IA .

الرسم البياني *II



فرنسا ١٩٥٠ – ١٩٩٧

الخفض الكلى للعمالة *C

(بالآلاف)

دليل : ——— ... قيم تم رصدها

——— اتجاهات محسوبة عام ١٩٩٤.

مصدر : الملحق II ، جدول IA .

الخط المستقيم الرفيع الخاص بالفترة ١٩٧٤-٢٠٠٠ يتطابق مع منحنى الخفض الكلى للعمالة *c في الفترة من ١٩٧٤-١٩٩٣ والذى أشير إليه بالخط الذى يحمل دوائر صغيرة مارًا بالنقطة الموضحة لعام ١٩٧٤ والمرتقبة عام ١٩٩٤.

يمثل الخط المستقيم الرفيع – متوسط زيادة الخفض الكلى للعمالة فى الفترة من ١٩٧٤-١٩٩٣.

الرسم البيانى *II – الخفض الكلى للعمالة *c

١٩٥٠ -١٩٩٧

يختلف الرسم البيانى *II عن الرسم البيانى II

بإضافة أربع نقاط

تتعلق بالأعوام ١٩٩٤- ١٩٩٥- ١٩٩٦ – ١٩٩٧ .

هذه النقاط الأربع تتطابق تقريباً مع الاتجاه المحسوب عام ١٩٩٤ عن الفترة ١٩٧٤-١٩٩٣[٧].

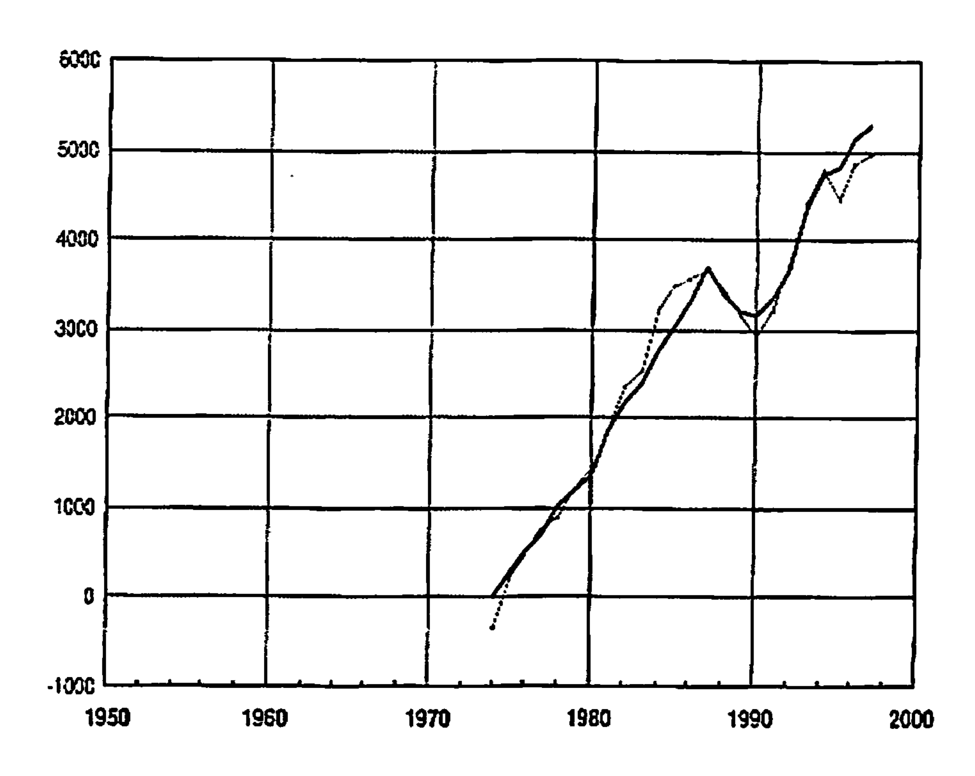
ويلاحظ أن زيادة الخفض الكلى للعمالة يتماثل مع حركة رءوس الأموال التى تفوق معدلات التذبذب فى الأوضاع الاقتصادية الراهنة . ارتفع الخفض الكلى للعمالة فى الفترة من ١٩٩٣-١٩٩٧ من ما يقرب من خمسة ملايين ومائة ألف إلى ستة ملايين وخمسين ألف عامل. أى زيادة سنوية تصل فى المتوسط إلى مائتين وأربعين ألف عامل، أى زيادة طفيفة عن الزيادة التى تم رصدها فى الفترة من ١٩٧٤-١٩٩٣والتى قدرت بنحو مائتين وثلاثين ألف عامل.

الارتباط المتبادل بين المؤشر *c والمؤشر c

مما يذكر أن المؤشر *c الخاص بالخفض الكلى للعمالة والمؤشر c الخاص بالبطالة يرتبطان ارتباطا متبادلاً وثيقًا حسب تقديرات مكتب العمل الدولى عن الفترة ١٩٧٤ – ١٩٩٧ وكما هو واضح من خلال الرسم البيانى III الخاص بالارتباط بين اختلاف المؤشرين *c – *c (١٩٧٤) وc – c (١٩٧٤) مع معامل ارتباط متبادل يصل إلى ٠,٩٩٠ ، ومن جهة أخرى فإن الاختلاف الأول ازداد بنسبة الضعف تقريبًا عن الاختلاف الثانى ، مما يعنى أن العلاج الاجتماعى للبطالة يتساوى تقريبا مع الزيادة التى هىC – C (١٩٧٤) عن البطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولى [٨] .

$$[c^* - c^*(1974)] - [c - c\ 1974)]$$

إن هذا الارتباط المتبادل والوثيق يعكس التماسك الكبير للغاية بين العلاج الاجتماعى للبطالة c - *c والبطالة c حسب تقديرات مكتب العمل الدولى ، بينما هناك اختلاف كبير فى تكوين كل منها.



فرنسا١٩٧٤ – ١٩٩٧

الارتباط المتبادل

الخفض الكلى للعمالة والبطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولى

(بالآلاف)

دليل : الارتباط المتبادل ، (١٩٧٤) C°- C° = Y ، (١٩٧٤) X : C – C

R = ٠,٩٩٠ ، $1-R^2$ = ٠,٠٢٠

ـــــ قيم تم رصدها ل Y ــــ قيم تم حسابها لY

A = 2.06 Y = Ax+B B = -342

معدل البطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولي :

٣- الرسم البيانى ١٧ يوضح عدد الأفراد القادرين على العمل عن الفترة ١٩٥٠-١٩٩٧ ، كما توضح الرسوم البيانية ٧ و *٧ معدلات البطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولى بالمقارنة مع عدد الأفراد القادرين على العمل عن الفترة من ١٩٥٠-١٩٩٣ والفترة من ١٩٥٠ -١٩٩٧.

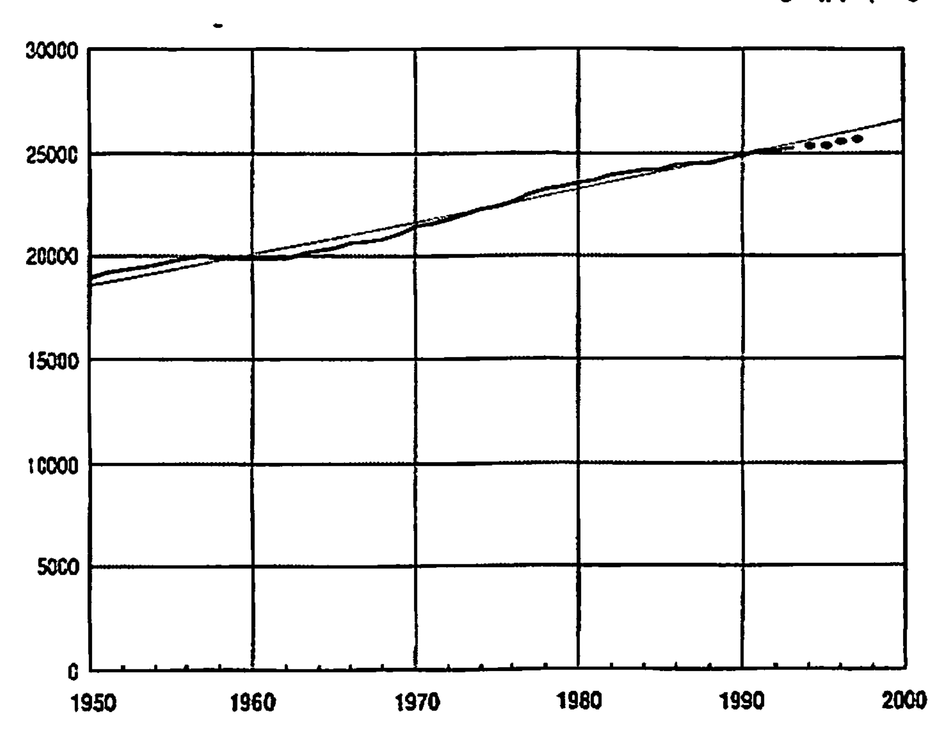
الرسم البيانى ١٧ – عدد الأفراد القادرين على العمل

١٩٥٠-١٩٩٧

يوضح الرسم البيانى ١٧ عدد الأفراد القادرين على العمل فى فرنسا عن الفترة من ١٩٥٠-١٩٩٧.

إن معدل النمو الخاص بالأفراد القادرين على العمل والذى يشار إليه بحرف P عن الفترة ١٩٥٠-١٩٧٤، كذلك معدل النمو الخاص بالفترة ١٩٧٤-١٩٩٧ يتطابقان عملياً بنسبة ٠,٧٢ % و ٠,٧٥% إذن ليس هناك فجوة بينهما . يظهر فى الرسم البيانى ١٧ فى شكل خطوط رفيعة المستقيمان المتطابقان اللذان يحملان الدوائر الصغيرة واللذان يمران بالنقطة الموضحة لعام ١٩٧٤ عن الفترة ١٩٥٠-١٩٧٤ والفترة من ١٩٧٤-١٩٩٧[٩] . تعدى عدد الأفراد القادرين على العمل من **تسعه عشر مليونا وعشرين ألف** فرد عام ١٩٥٠ **إلى اثنين وعشرين مليونا ومائتين وسبعين ألف** عام ١٩٧٤، ثم وصل **إلى خمسة وعشرين مليونا وستمائة وأربعين ألف** عام ١٩٩٧. ووصل معدل الزيادة على التوالى إلى ١٧% و١٥% أى بحوالى إجمالى معدل زيادة يصل إلى ٣٥% بالمقارنة مع عام ١٩٥٠.

الرسم البيانى IV



فرنسا ١٩٥٠ – ١٩٩٧

إجمالى عدد السكان القادرين على العمل

(بالآلاف)

دليل : ▬▬▬ ... قيم تم رصدها

——— اتجاهات تخطيطية محسوبة عام ١٩٩٤.

مصدر : الملحق II ، جدول IB .

نستخلص من هذا إنه لكى نقف على حقيقة الوضع بالنسبة للعمالة ، يتعين أن نربط بين البطالة c حسب تقديرات مكتب العمل الدولى ، وكذلك بين الخفض الكلى للعمالة *c أى نربط c و *c بالأفراد القادرين على العمل P ، وأن نعتبر المعدل الذى يرمز إليه γ يساوى : $\gamma = C/P$ و $\gamma^* = C^*/P$ من البطالة c وفقاً لتقديرات مكتب العمل الدولى والخفض الكلى للعمالة *C نسبياً مع عدد الأفراد القادرين على العمل.

إذا وضعنا فى الاعتبار إنه فى الفترة من ١٩٧٤-١٩٩٧ تعدى معدل البطالة وفقاً لتقديرات مكتب العمل الدولى من٢,٨٤% إلى ١٢,٤٥ % أى زيادة تتراوح من ١ إلى ٤,٤ فإن البطالة اذا وفقا لتقديرات مكتب العمل الدولى ارتفعت من ستمائة اثنين وثلاثين ألف إلى ثلاثة ملايين ومائة واثنين وتسعين ألف عاطل ، أى بزيادة تتراوح من ١ إلى ٥,١

وكذلك إذا أخذنا فى الاعتبار أن المعدل γ^* للخفض الكلى للعمالة *c قفز من ٣,٣٩ % إلى ٢٣,٦ % عن الفترة من ١٩٧٤-١٩٩٧ أى بزيادة تتراوح من ١إلى ٧ ، نجد أن الخفض الكلى للعمالة *c قفز من سبعمائة وأربع وخمسين ألف عامل عام ١٩٧٤ إلى ستة ملايين واثنين وخمسين ألف عامل عام ١٩٩٧ أى بزيادة تتراوح من ١ إلى ٨ . وهكذا فإنه إذا اعتبرنا أن c و* c مؤشرات للعمالة بدلاً من المعدل γ والمعدل γ^* سنجد أن هناك زيادة مصطنعة بالنسبة لأهمية خفض العمالة.

الرسم البيانى V – المعدل γ للبطالة وفقًا لتقديرات مكتب العمل الدولى.

١٩٥٠-١٩٩٣

يبرز الرسم البيانى v معدل البطالة γ وفقًا لتقديرات لمكتب العمل الدولى عن الفترة من ١٩٥٠-١٩٩٣ ، وهو يتطابق مع الرسم البيانى ا الذى يمثل البطالة c حسب تقديرات مكتب العمل الدولى.

إن الانكسار الذى حدث عام ١٩٧٤ يبدو جليًا بالمقارنة مع التطور المحلى الذى حدث فى الفترة ١٩٥٠ إلى ١٩٧٤ وتم الإشارة إليه بالتطابق الرمزى بخطوط رفيعة عن الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٧٤.

ارتفع معدل البطالة γ وفقًا لتقديرات مكتب العمل الدولى من ١,٨ % عام ١٩٥٠ إلى ٢,٨ % عام ١٩٧٤ ، وكذلــك من ٢,٨ % عام ١٩٧٤ إلى ١١,٦ % عام ١٩٩٣ . يمثل المستقيم الرفيع فى الفترة من ١٩٧٤-٢٠٠٠ الاتجاه التخطيطى الذى يتطابق مع استكمال المعطيات الخاصة بالفترة ١٩٧٤-١٩٩٣ من خلال المستقيم الذى يحمل الدوائر الصغيرة ماراً بالنقطة الموضحة للبطالة عام ١٩٧٤.

الرسم البيانى *V – معدل γ البطالة وفقًا لتقديرات مكتب العمل الدولى

١٩٥٠-١٩٩٧

يتطابق الرسم البيانى *V مع الرسم البيانى V باستثناء إضافة أربع نقاط خاصة بالأعوام ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦ و ١٩٩٧، ونظراً لسياسة العمالة [١٠] فقد تم وضع هذه النقاط أسفل الاتجاه المحسوب عام ١٩٩٤.

معدل الخفض الكلى للعمالة :

٤- تمثل الرسوم البيانية VI و *VI المعدلات * γ للخفض الكلى للعمالة* c بالمقارنة مع عدد الأفراد القادرين على العمل عن الفترة من ١٩٥٠-١٩٩٣ والفترة من ١٩٥٠-١٩٩٧.

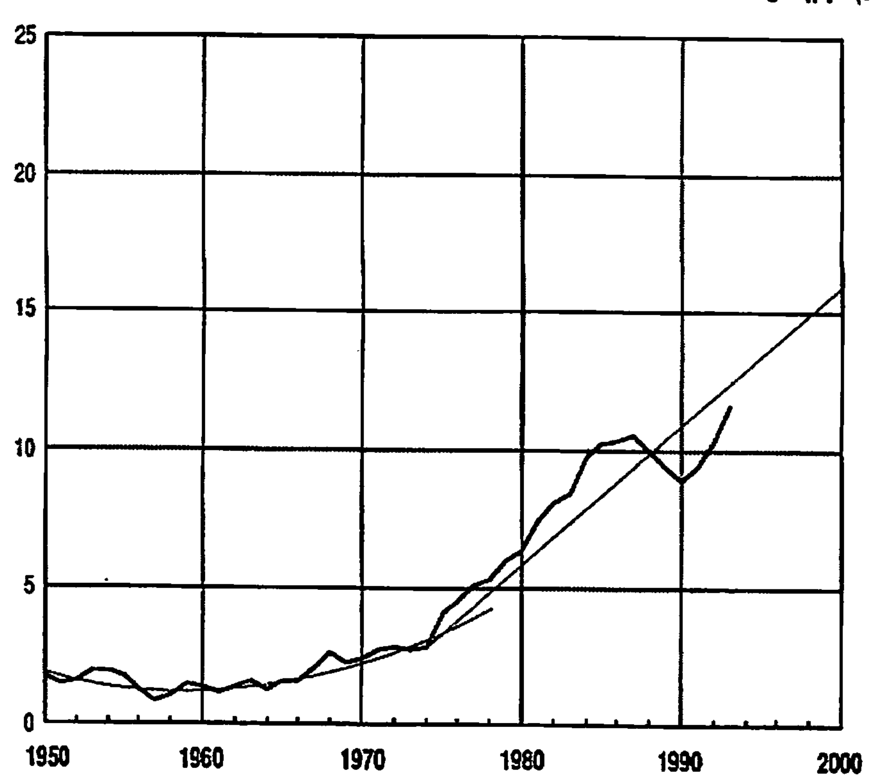
الرسم البيانى VI – معدل* γ للخفض الكلى للعمالة

١٩٥٠- ١٩٩٣

ارتفع المعدل * γ فى الفترة من ١٩٥٠-١٩٧٤ من ١,٨ % إلى ٣,٤ % أى بمعدل طفيف للغاية .

وعلى العكس من هذا، فمنذ عام ١٩٧٤ أرتفع المعدل* γ بصورة سريعة جدًّا من ٣,٤% عام ١٩٧٤ ، إلى ١٨,٣% عام ١٩٨٧ ، ثم انخفض إلى ١٥,٧% عام ١٩٩٠ ليعاود الارتفاع ويصل إلى ٢٠,٣% عام ١٩٩٣.

الرسم البيانى ٧



فرنسا ١٩٥٠ – ١٩٩٧

معدل البطالة γ حسب تقديرات مكتب العمل الدولى

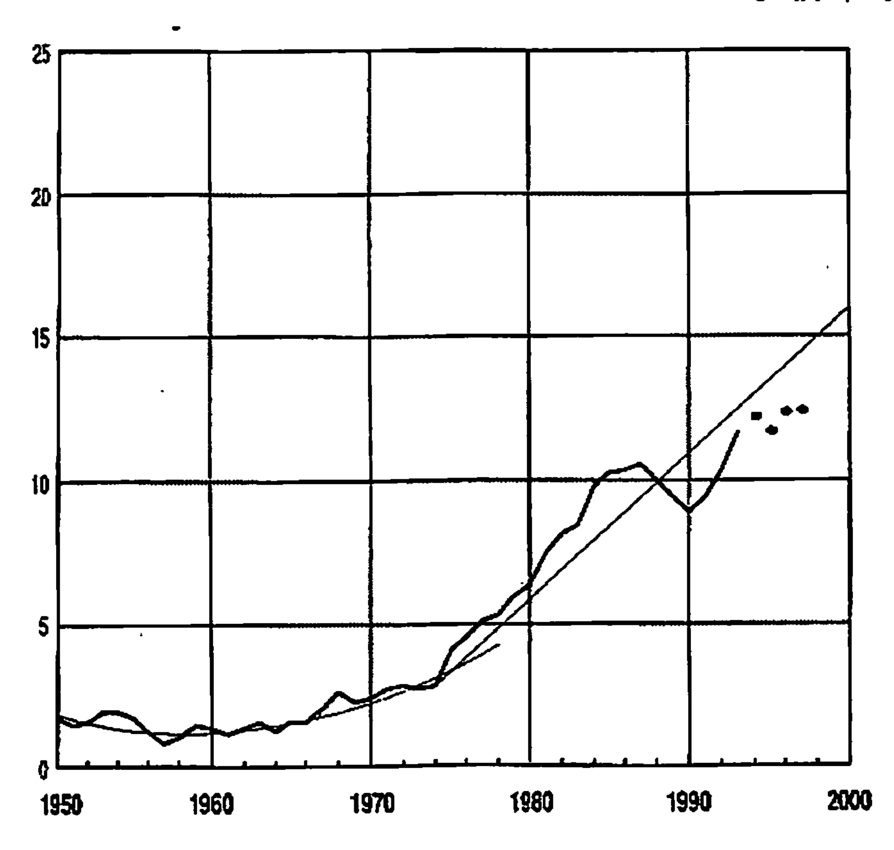
$\gamma = C/P\ (\%)$

دليل : ——— قيم تم رصدها

——— اتجاهات تخطيطية رمزية محسوبة عام ١٩٩٤.

مصدر : الملحق II ، جدول IB .

الرسم البيانى ٧٠



فرنسا ١٩٥٠ – ١٩٩٧

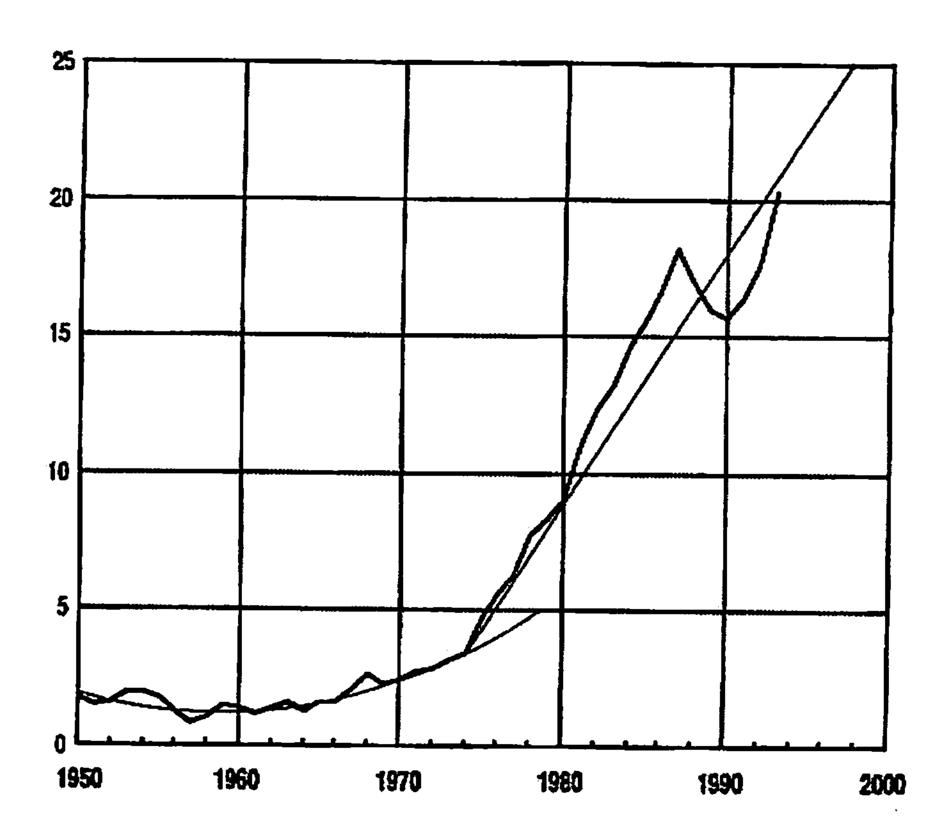
معدل البطالة γ حسب تقديرات مكتب العمل الدولى

$\gamma = C/P\ (\%)$

دليل : ▬▬ ... قيم محسوبة

—— اتجاهات تخطيطية رمزية محسوبة عام ١٩٩٤.

مصدر : الملحق II ، جدول IB .



فرنسا ١٩٥٠ – ١٩٩٣

معدل * γ الخفض الكلى للعمالة

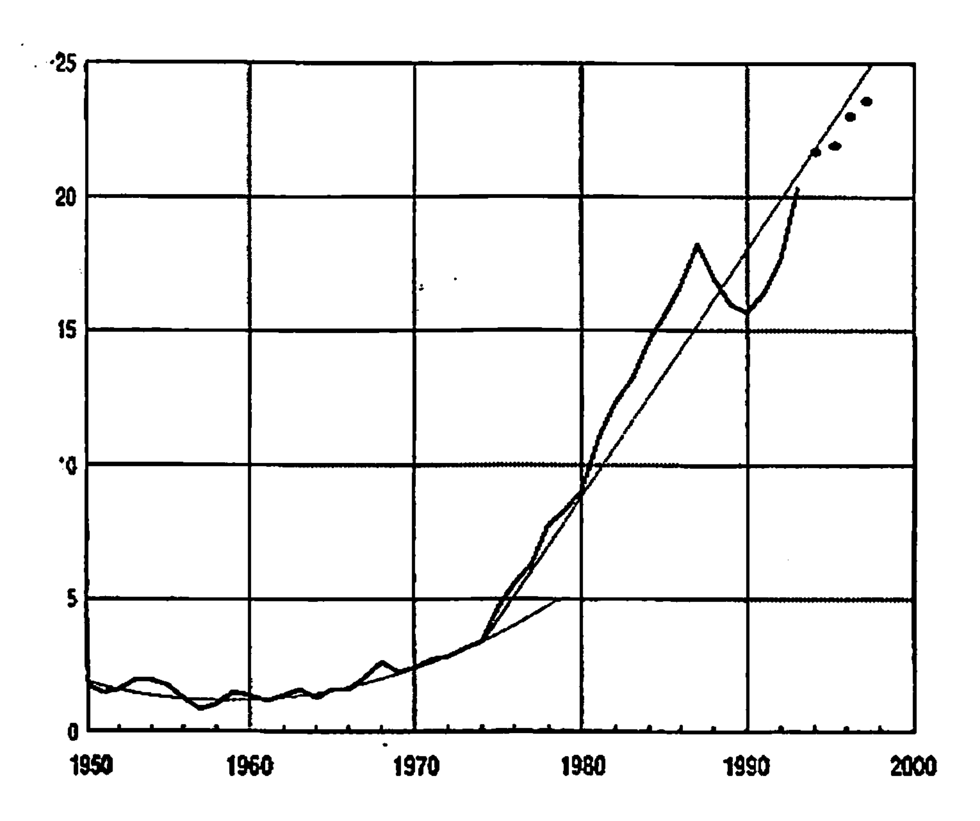
$\gamma * = C^{*}/P\ (\%)$

دليل : ——— قيم تم رصدها

——— اتجاهات تخطيطية رمزية محسوبة عام ١٩٩٤.

مصدر : الملحق II ، جدول IC .

الرسم البياني *VI



فرنسا ١٩٥٠ – ١٩٩٧

معدل * γ الخفض الكلى للعمالة

$\gamma^* = C^*/P\ (\%)$

دليل : ——— ... قيم تم رصدها

——— اتجاهات تخطيطية رمزية محسوبة عام ١٩٩٤.

مصدر : الملحق II ، جدول I.C .

ترك انكسارعام ١٩٧٤ بصمة واضحة بالمقارنة مع المطـــابقة الرمزية للفــترة من ١٩٥٠-١٩٧٤.

ويوضح الرسم البيانى أن المستقيم الذى عليه دوائر صغيرة ويمر بالنقطة الخاصة بعام ١٩٧٤ يمثل الاتجاه التخطيطى لزيادة المعدل * γ فى الفترة من ١٩٧٤-١٩٩٣.

الرسم البيانى * VI معدل * γ الخفض الكلى للعمالة

١٩٥٠- ١٩٩٧

فى الواقع لا يختلف الرسم البيانى* VI عن الرسم البيانى VI سوى فى إضافة أربعة نقاط خاصة بالأعوام ١٩٩٤ - ١٩٩٧. تتمركز النقاط الأربع الجديدة على الاتجاه التخطيطى الذى تم حسابه عام ١٩٩٤.

بطالة فى فرنسا

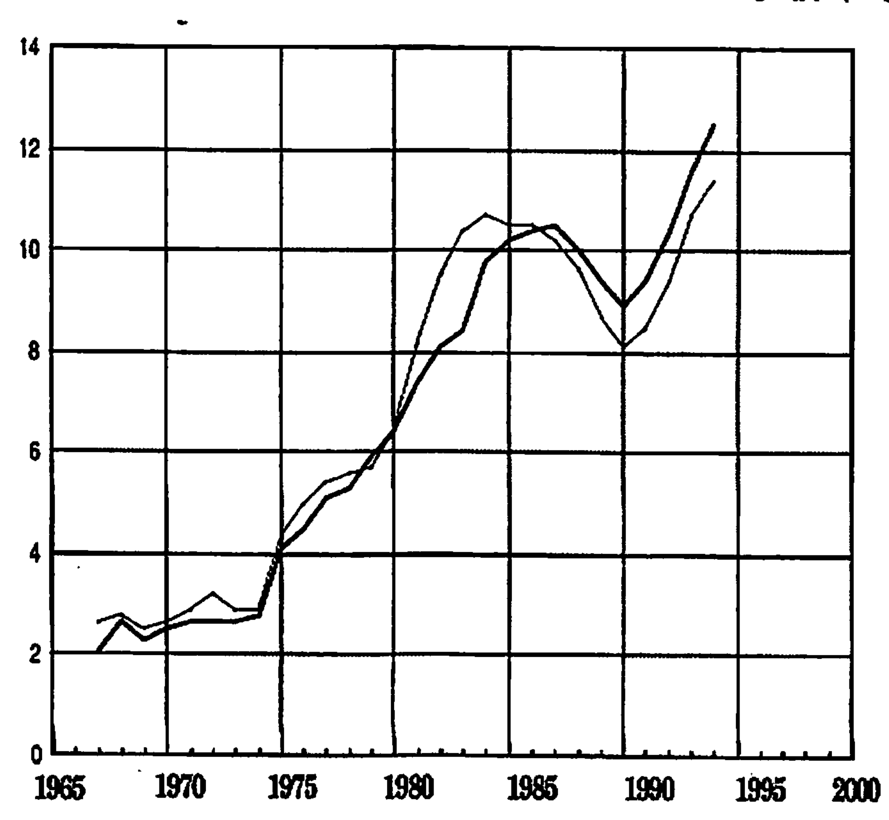
و

بطالة فى الاتحاد الأوروبى

٥- إن البطالة التى أصابت فرنسا ليست قاصرة على فرنسا وحدها، بل تعانى منها كافة الدول فى الاتحاد الأوروبى. فى الواقع يوضح الرسم البيـــانى VII فى الفترة من ١٩٦٧ -١٩٩٤ ، اتجاهًا متوازيًا تمامًا بين معدلات البطالة الموحدة وفقًا لتقديرات مكتب العمل الدولى فى فرنسا ومجموع الدول المكونة للاتحاد الأوروبى وعددها اثنتا عشرة دولة، والشيء نفسه بالنسبة لأوروبا ذات الدول الخمسة عشر [11] وكما هو واضح من خلال الرسم البيانى VIII.

وهكذا وعلى عكس ما أكده العديد من المحللين ، فإن الزيادة المطردة فى البطالة فى فرنسا لا يمكن أن تكون نتيجة لآثار خاصة بها دون غيرها. إن الوضع الراهن ، سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية ، فى الاتحاد الأوروبى كما هو الحال فى فرنسا تجتاحه مشكلة البطالة . إن الاتجاه الأساسى بالنسبة لازدياد البطالة يتشابه عمليًا مع فرنسا ومع أوروبا ذات الدول الاثنى عشر وأوروبا ذات الدول الخمسة عشر ، فثمة عوامل مشتركة بين فرنسا والاتحاد الأوروبى تتعلق بتفسير هذا الاتجاه . هذا الاتجاه الأساسى ليس له طابعًا عالميًا لأنه فى خلال الفترة نفسها شهدت "النمور الآسيوية" رخاءًا عظيمًا ومن جهة أخرى لا يمكن تفسير هذا الاتجاه بالتقدم التكنولوجى ، لأن معدل البطالة الموحد بالنسبة لليابان ارتفع فقط من ١,٣ % إلى ٢,٢% .

الرسم البياني VII



معدل بطالة موحد

فرنساوالتجمع الأوروبى

أوروبا ذات الاثنتى عشرة دولة

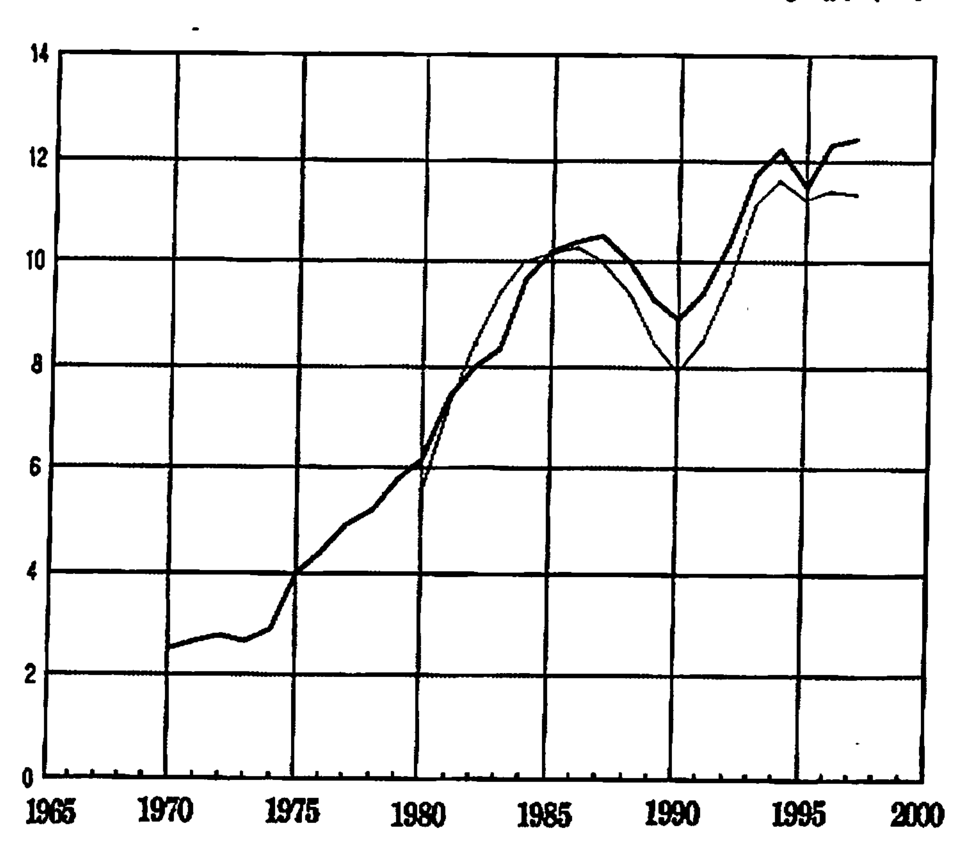
١٩٦٧-١٩٩٤ (%)

دليل : ـــــ السوق الأوروبية المشتركة

ـــــ فرنسا

مصدر : الملحق II ، جدول I.D .

الرسم البياني VIII



معدل البطالة الموحد

فرنسا والاتحاد الأوروبى

أوروبا ذات الدول الخمس عشرة.

١٩٧٠-١٩٩٧

دليل : ـــــ الاتحاد الأوروبى.

ـــــ فرنسا

مصدر : الملحق II ، جدول I.E .

ج
تدمير الصناعة

فرص العمالة فى مجال الصناعة

١- توضح الرسوم البيانية IX و *IX فرص العمالة فى مجـال الصناعة (تم استبعاد مجال الهندسة الإنشائية والهندسة المدنية) عن الفترة من ١٩٥٥-١٩٩٣ والفترة من ١٩٥٥-١٩٩٧.

الرسم البيانى IX – فرص العمالة فى مجال الصناعة

١٩٥٥-١٩٩٣

يوضح الرسم البيانى IX تغييرًا مفاجئًا فى الاتجاه منذ عام ١٩٧٤[١٢]. ففى الفترة من ١٩٥٥-١٩٧٤ ازداد عدد العاملين فى مجال الصناعة بحوالى مليون عامل ، أى بزيادة قدرها خمسين ألف عامل فى العام ، بينما انخفض العدد فى الفترة من ١٩٧٤-١٩٩٣حوالى مليون وسبعمائة ألف عامل ، أى بمعدل تسعين ألف عامل فى العام. مما يذكر إن الفجوة التى حدثت ١٩٧٤ كانت شديدة للغاية بالقياس إلى التطابق التخطيطى عن الفترتين ١٩٥٥-١٩٧٤ و ١٩٧٤ - ١٩٩٣.

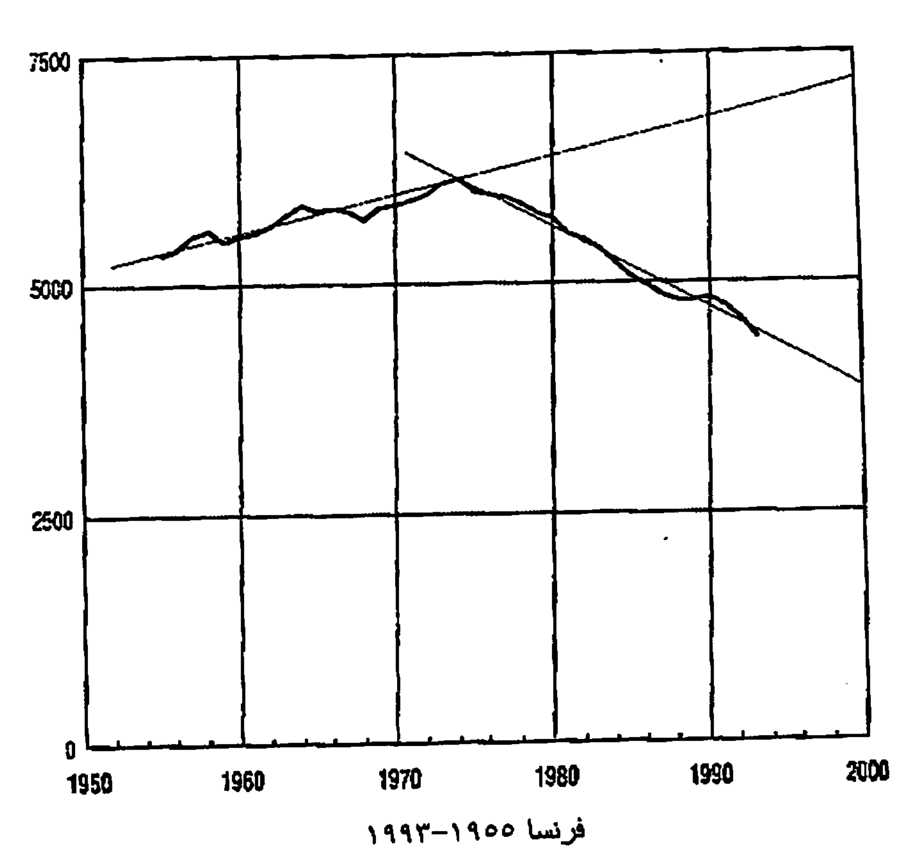
الرسم البيانى *IX - فرص العمالة فى مجال الصناعة

١٩٥٥-١٩٩٧

يختلف الرسم البيانى *IX عن الرسم البيانى IX فقط فى إضافة أربع نقاط خاصة بالأعوام ١٩٩٤-١٩٩٧.

تتمركز هذه النقاط الأربعة على الاتجاه التخطيطى عن الفترة ١٩٧٤-١٩٩٣ والتى تم حسابها عام ١٩٩٤، وفى الواقع يعد هذا الاتجاه أساسيًا ومنظمًا للغـاية. ومن جهة أخـرى لو كان الاتجاه السائد فى الفترة ١٩٥٥-١٩٧٤ قد كتب له الاستمرار كان عدد العاملين فى مجال الصناعة سيرتفع من ١٩٧٤ إلى ١٩٩٧ بحوالى خمسين ألف فى العام. وكان سيصل عام ١٩٩٧ إلى سبعة مليون وثلاثمائة ألف بدلاً من أربعة ملايين ومائة وستين ألف فرد.

الرسم البيانى IX



فرنسا ١٩٥٥-١٩٩٣

فرص العمالة فى مجال الصناعة

(تم استبعاد الهندسة الإنشائية والهندسة المدنية)

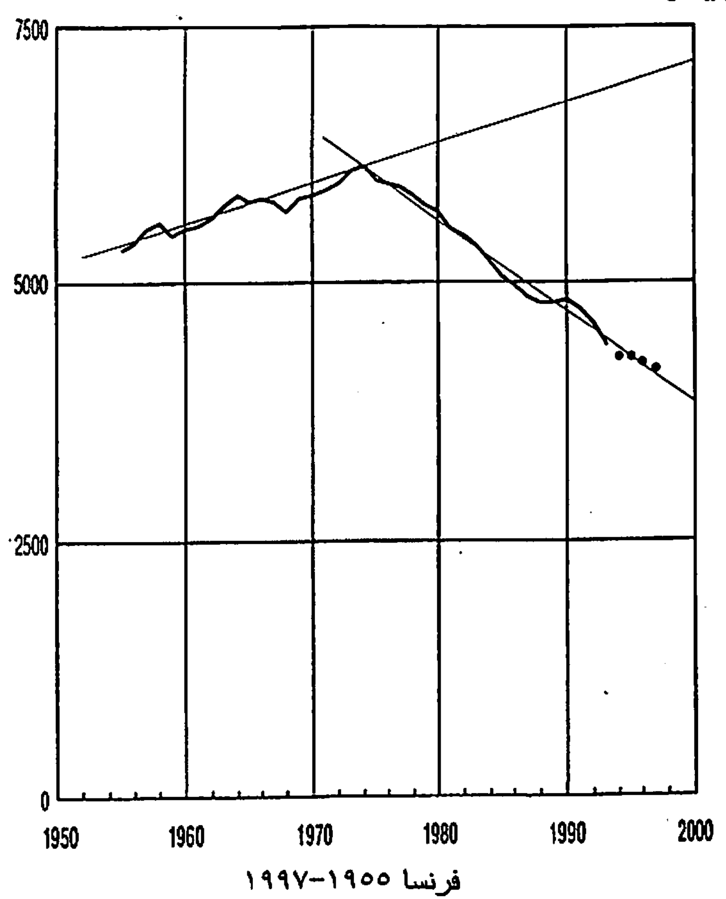
المتوسط السنوى بالآلاف

دليل : ——— قيم تم رصدها

——— اتجاهات تخطيطية محسوبة عام ١٩٩٤

مصدر : الملحق II ، جدول II.A .

الرسم البيانى *IX



فرنسا ١٩٥٥-١٩٩٧

فرص العمالة فى مجال الصناعة

(تم استبعاد الهندسة الإنشائية والهندسة المدنية)

المتوسط السنوى بالآلاف

دليل : ——— ... قيم تم رصدها

——— اتجاهات تخطيطية محسوبة عام ١٩٩٤

مصدر : الملحق II ، جدول II.A .

النسبة المئوية للعمالة الصناعية بالنسبة للأفراد

القادرين على العمل

٢- توضح الرسوم البيانية X و *X النسبة المئوية للعمالة الصناعية (تم استبعاد الهندسة الإنشائية والهندسة المدنية) بالنسبة للأفراد القادرين على العمل عن الفترة ١٩٥٥-١٩٩٣ والفترة ١٩٥٥-١٩٩٧.

الرسم البياني X

النسبة المئوية للعمالة الصناعية بالنسبة

للأفراد القادرين على العمل .

١٩٥٠-١٩٩٣

يوضح الرسم البياني X النسبة المئوية للعمالة الصناعية بالنسبة للأفراد القادرين على العمل عن الفترة من ١٩٥٥-١٩٩٣. ظلت هذه النسبة المئوية عن الفترة ١٩٥٥-١٩٧٤ ثابتة نسبيًا وتساوى فى المتوسط ٢٧,٨% ووصلت عام ١٩٥٥ إلى حوالى ٢٧ % و٢٨% عام ١٩٧٤.

وصلت النسبة المئوية إلى أعلى معدل لها عام ١٩٦٤ [١٣] بحيث سجلت أعلى نسبة % ٢٨,٨% ثم انخفضت بشدة فى الفترة ١٩٧٤-١٩٩٣ من ٢٨% إلى ١٧% . يوضح أيضًا الرسم البيانى X أن هناك تغييراً مفاجئًا فى الاتجاه بدءا من عام ١٩٧٤. إن هذه الفجوة كانت شديدة الوضوح بالقياس للتطابق التخطيطى عن الفترتين ١٩٥٥-١٩٧٤ و١٩٧٤-١٩٩٣.

الرسم البيانى *X – النسبة المئوية للعمالة الصناعية بالنسبة للأفراد القادرين على العمل.

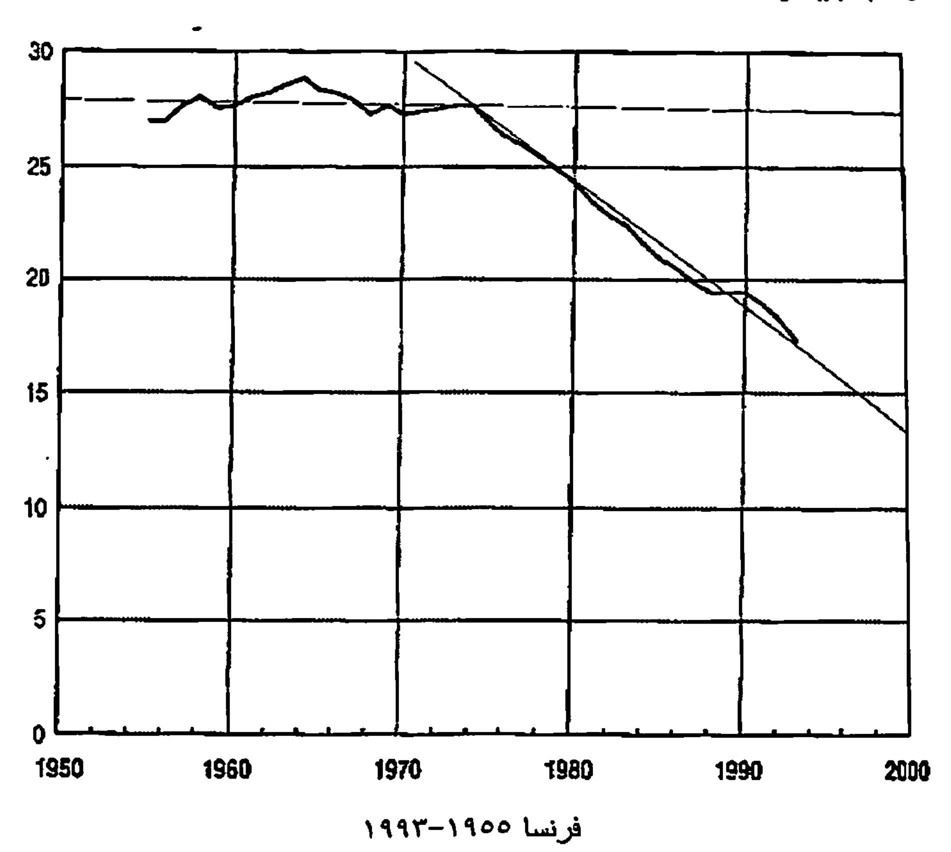
١٩٥٥-١٩٩٧

يختلف الرسم البيانى *X عن الرسم البيانى X فقط فى إضافة أربع نقاط خاصة بالأعوام ١٩٩٤-١٩٩٧.

تتمركز هذه النقاط الأربع تقريبًا على الاتجاه التخطيطى عن الفترة من ١٩٧٤-١٩٩٣ والتى تم حسابها عام ١٩٩٤ . انخفضت النسبة المئوية عام ١٩٩٧ بالنسبة لعدد العاملين فى مجال الصناعة وبخاصة الأفراد النشطين إلـى ١٦,٢% أى بانخفاض مقداره ٤١% بالقياس لعام ١٩٧٤، ويُعد هذا الانخفاض كبيراً ومذهلاً.

ومما يذكر أن الرسوم البيانية X و *X تعد من الناحية الاقتصادية أكثر دلالة من الرسوم البيانية IX و *IX

الرسم البيانى X



فرنسا ١٩٥٥-١٩٩٣

النسبة المئوية للعمالة الصناعية بالنسبة للأفراد القادرين على العمل

(تم استبعاد الهندسة الإنشائية والهندسة المدنية)

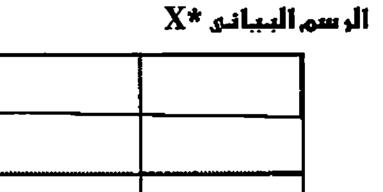
المتوسط السنوى (%)

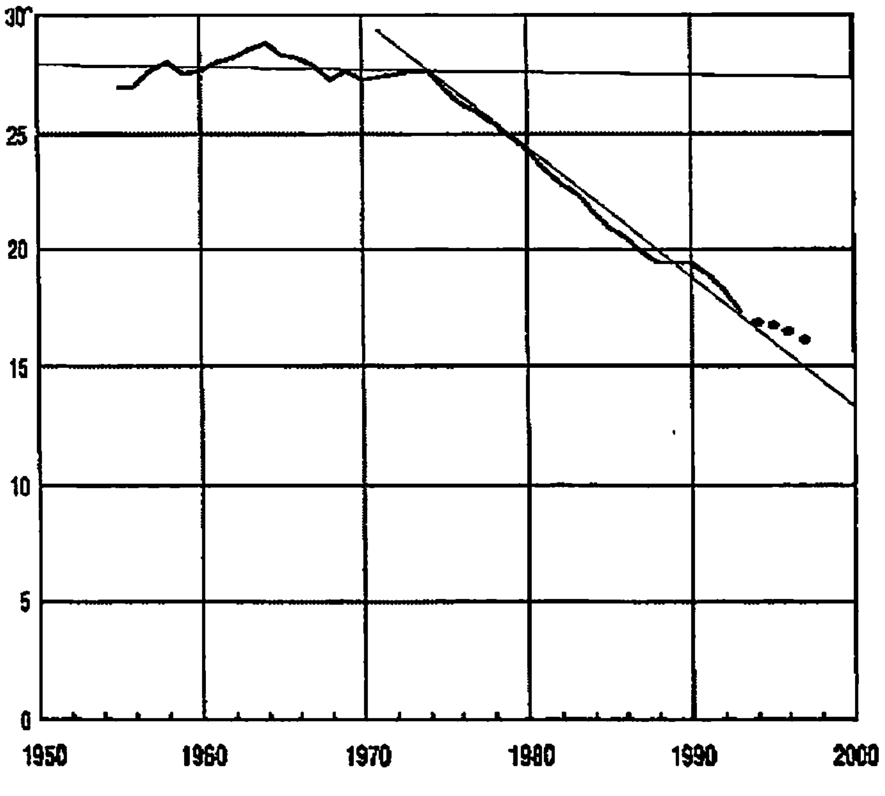
دليل : ـــــ قيم تم رصدها

ـــــ اتجاهات تخطيطية محسوبة عام ١٩٩٤

مصدر : الملحق II ، جدول II.A

الرسم البيانى X*





فرنسا ١٩٥٥-١٩٩٧

النسبة المئوية للعمالة الصناعية بالنسبة للأفراد القادرين على العمل

(تم استبعاد الهندسة الإنشائية والهندسة المدنية)

المتوسط السنوى (%)

دليل : ــــــ ... قيم تم رصدها

ــــــ اتجاهات تخطيطية محسوبة عام ١٩٩٤

مصدر : الملحق II ، جدول II.A

هـ

تدمير النمو

إجمالى الناتج الداخلى الفعلى للفرد

١- توضح الرسوم البيانية X1 و X1* إجمالى الناتج الداخلى الفعلى للفرد عن الفتــرة مــن ١٩٥٠إلى ١٩٩١ والفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٩٧

الرسم البيانى X1 – إجمالى الناتج الداخلى الفعلى للفرد

١٩٩١-١٩٥٠

إن الرسم البيانى X1 هو صورة طبق الأصل من الرسم البيانى المصور لإجمالى الناتج الداخلي الفعلي للفرد عن الفترة ١٩٥٠ –١٩٩١ الذى تم نشره عام ١٩٩٤ فى كتابى المعنــون Combats Pour L'Europe ١٩٩٢ –١٩٩٤ [١٤]

يوضح هذا الرسم البيانى تباطؤًا شديد الأهمية لنمو إجمالى الناتج الداخلى الفعلى للفــرد منذ عام ١٩٧٤.

فقد وصل معدل النمو فى الفترة من ١٩٥٠-١٩٧٤ إلى ما يقرب من ٣,٩% سنويًا، في الوقت الذى انخفض فيه هذا المعدل ووصل إلى ١,٨% سنويا فى الفترة من ١٩٧٤- ١٩٩١، محققًا بذلك انخفاضًا وصل تقريبًا إلى ٥٠%.

إن الفجوة التى حدثت عام ١٩٧٤ قد تركت آثارًا واضحة بالقياس للتطابق التخطيطى الخاص بالفترة من ١٩٥٠-١٩٧٤ والفترة من ١٩٧٤- ١٩٩١ . [١٥]

ومن جهة أخرى لو كان الاتجاه الخاص بالفترة ١٩٥٠- ١٩٧٤ قد استمر إلى ما بعــد عام ١٩٧٤، لكان إجمالى النــاتج الداخلى الفعلى للفرد قد حقــق زيادة قدرهــا ٤٤% عــن عام ١٩٩١[١٦] .

الرسم البيانى X1* – إجمالى الناتج الداخلى الفعلى للفرد

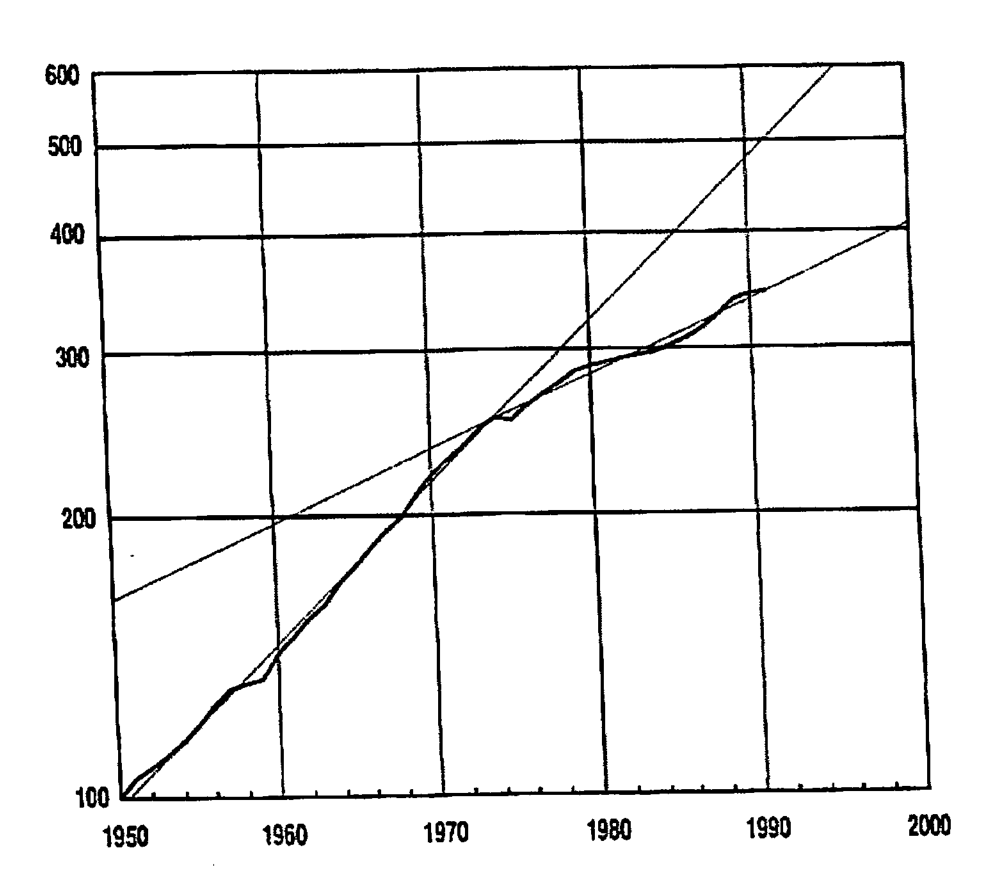
١٩٩٧-١٩٥٠

يختلف الرسم البيانى X1* عن الرسم البيانى X1 فقط في إضافة ســت نقــاط تمثــل الأعوام ١٩٩٢-١٩٩٧

تتمركز هذه النقاط بجوار الاتجاه التخطيطى عن الفترة ١٩٧٤-١٩٩١ التى تم حسابها عام ١٩٩٤. وتوضح هذه النقاط في حقيقة الأمر انخفاضًا متزايدًا فى النمو.

لو كان الاتجاه الذى تم رصده من الفترة ١٩٥٠- ١٩٧٤ قد ظل على ما هو عليه لكان إجمالى الناتج الداخلى الفعلى للفرد سيحقق عام ١٩٧٧ زيادة قدرها ٦٤% تقريبًا. [١٧] وبالتالى فإن معظم المشاكل التى تهددنا اليوم خاصة تلك المتعلقة بنـــواحى العجـــز والتـــى يصـــعب التخلص منها في الظروف الحالية لم تكن لتتواجد فى الأصل.

الشكل البياني XI



فرنسا ١٩٥٠-١٩٩١

إجمالى الناتج الداخلى الفعلى للفرد

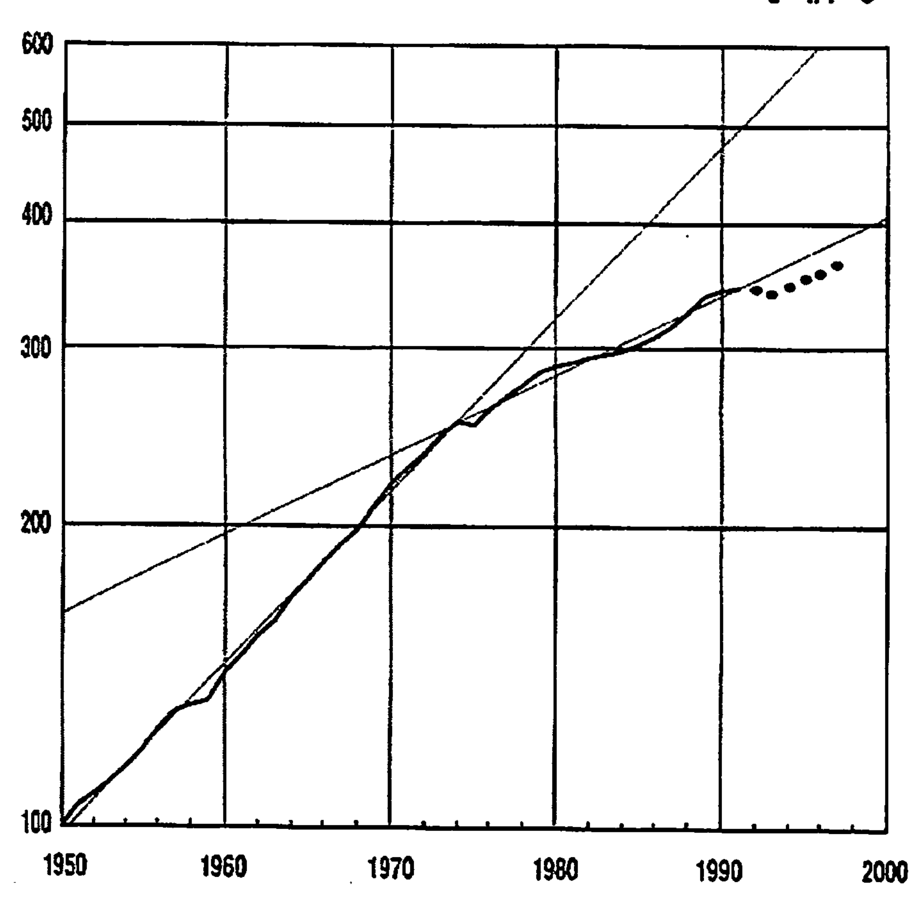
(على أساس ١٩٥٠=١٠٠)

دليل : ـــــــ قيم تم رصدها

ـــــــ اتجاهات تخطيطية محسوبة عام ١٩٩٤

مصدر : الملحق II، جدول IIB

الشكل البيانى X1*



فرنسا ١٩٥٠-١٩٩٧

إجمالى الناتج الداخلى الفعلى للفرد

(على أساس ١٩٥٠=١٠٠)

دليل : ——— ••• قيم تم رصدها

——— اتجاهات تخطيطية ١٩٥٠-١٩٧٤، ١٩٧٤-١٩٩١محسوبة عام ١٩٩٤

مصدر : الملحق II، جدول II.B

إجمالى الناتج الداخلى الفعلى

٢- توضح الرسوم البيانية x11، x111 ، *x111 إجمالي عدد السكان فى فرنسا عن الفترة ١٩٥٠-١٩٩٧ ، وكذلك إجمالى الناتج الداخلى الفعلى عن الفترة ١٩٥٠-١٩٩١ والفترة من ١٩٥٠-١٩٩٧ .

الرسم البيانى x11 – إجمالى عدد السكان

١٩٥٠-١٩٩٧

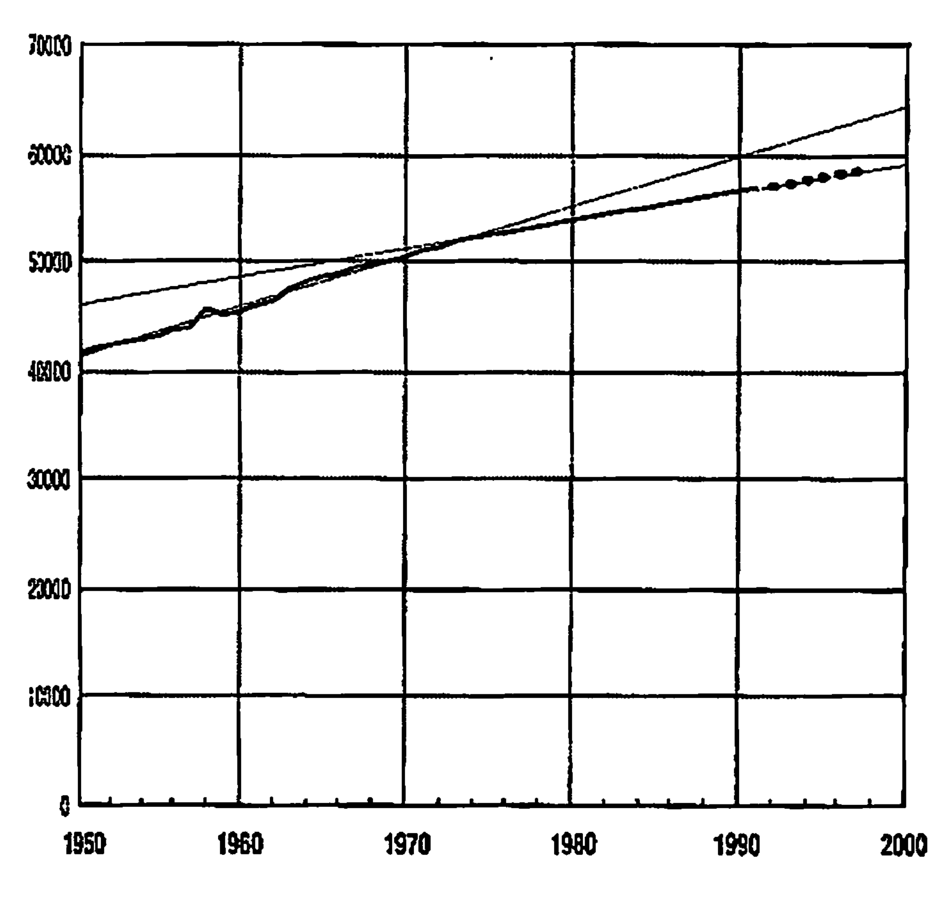
يوضح الرسم البيانىx11 إجمالى عدد السكان فى فرنسا فى الفترة من١٩٥٠-١٩٩٧ . وصل معدل النمو لإجمالى عدد السكان فى الفترة من ١٩٥٠-١٩٧٤ إلى ٠,٩٦% ، بينما وصل إلى ٠,٤٩% فى الفترة من ١٩٧٤-١٩٩١.

سجل هذا المعدل انخفاضًا ملحوظًا للغاية عام ١٩٧٤ إذ وصل معدل الانخفاض إلى حوالى٥٠% . [١٨]

ازداد إجمالي عدد السكان من ٤١,٦ مليون نسمة عام ١٩٥٠ إلى ٥٢,٣ مليون نسمة عام ١٩٧٤، كما وصل إلى ٥٦,٩ مليون نسمة عام ١٩٩١، وفى عام ١٩٩٧ وصل إلى ٥٨,٥ مليون نسمة.

يرجع أصل ذلك الانخفاض الذى حدث عام ١٩٧٤، والذى لم يتم رصده بالنسبة للأفراد القادرين على العمل (الرسم البيانى IV سابقًا) إلى أسباب ديموجرافية بحتة ، أى أسباب تتعلق بإحصائيات الشعوب.

الرسم البيانى x11



فرنسا ١٩٥٠- ١٩٩٧

إجمالى عدد السكان

بالآلاف

دليل: ———... قيم تم رصدها

——— اتجاهات تخطيطية ١٩٥٠-١٩٧٤ و ١٩٧٤-١٩٩١ محسوبة عام ١٩٩٤

مصدر: الملحق II، جدول II.C

الرسم البيانى – XIII إجمالي الناتج الداخلي الفعلي

١٩٥٠-١٩٩١

يوضح الرسم البيانى XIII – على أساس أن عام ١٩٥٠=١٠٠ – إجمالى الناتج الداخلى الفعلـــــــى.

وكما يتضح لنا من الرسم البيانى فإن التطورات فى إجمالى الناتج الداخلي الفعلي فـــي الفترة من ١٩٥٠-١٩٧٤ ومن ١٩٧٤-١٩٩١ هى من الناحية العملية تخطيطية .

إن الانخفاض الذى حدث عام ١٩٧٤ شديد الوضوح وقد وصل معدل النمـــو لإجمـــالى الناتج الداخلى فى الفترة ١٩٥٠-١٩٧٤ إلى ٤,٩.% لكنه فى الفتـــرة مـــن ١٩٧٤-١٩٩١ وصل إلى ٢,٣% أى بانخفاض وصل إلى ٢,٦%. بالطبع هذا الانخفاض يعد قويًّا للغاية كما أن الفجوة عام ١٩٧٤ واضحة جدًّا.

ومن جهة أخرى، لو كان الاتجاه الذى تم رصده عن الفترة من ١٩٥٠-١٩٧٤ قد ظل على ما هو عليه حتى بعد انقضاء عام ١٩٧٤ لكان إجمالى الناتج الداخلى الفعلى لعام ١٩٩١ قد حقق زيادة قدرها ٥٧%. [١٩]

الرسم البيانى *XIII – إجمالى الناتج الداخلى الفعلى

١٩٥٠-١٩٩٧

يختلف الرسم البيانى *XIII عن الرسم البيـــانى XIII فقط فى إضافة ســـت نقـــاط تمثـــل الأعـــوام ١٩٩٢-١٩٩٧.

تتواجد هذه النقاط الست بجوار وأسفل الاتجاه التخطيطى للفترة ١٩٧٤-١٩٩١ والذى تم حسابه عام ١٩٩١.

لو كان النمو الذى تم رصـــــده فى الفترة ١٩٥٠-١٩٧٤ قـــد ظل على ما هو عليه حتى عام ١٩٩٧، لكان إجمالى الناتج الداخلى الفعلى قد حقـــق عام ١٩٩٧ زيادة قدرها ٨٤%. [٢٠]

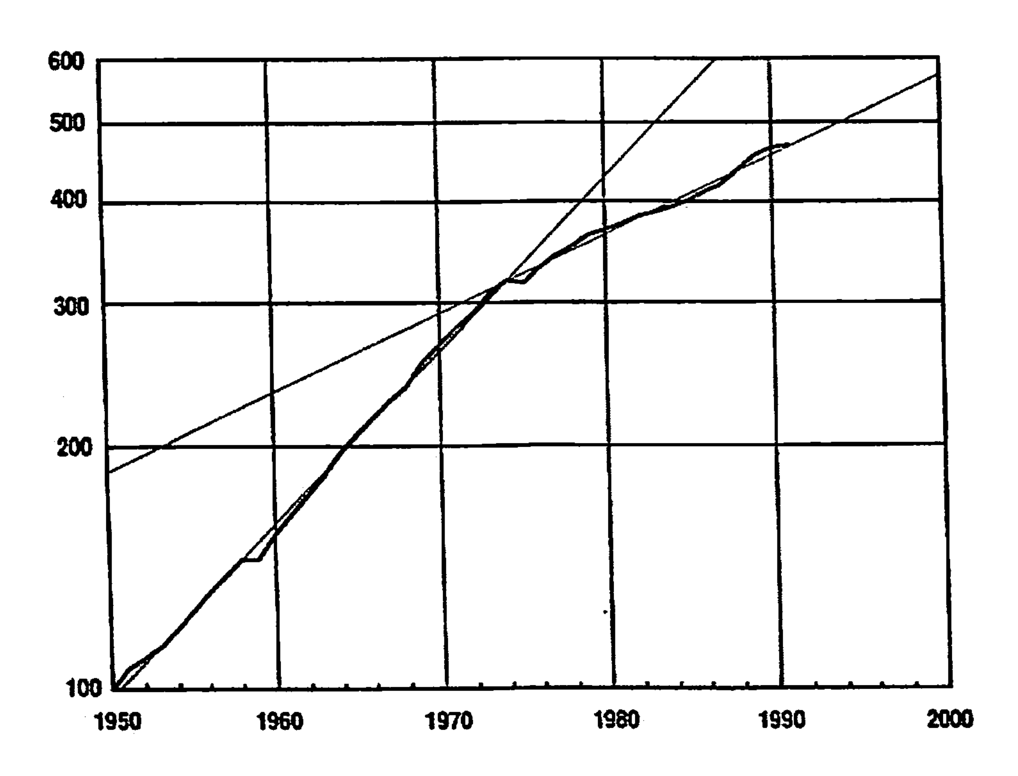
بالطبع ، ثمة نقاش حول إمكانية تحقيق هذا التقدير الاستقرائى ، لكن بالنظر إلى الفترة من ١٩٥٠-١٩٧٤، أى خـــلال أربع وعشرين عامًا ظل اتجـــاه النمو تخطيطى بشكل صارم ودقيـــق.

ومن جهة أخرى لو لم يتم رصد انكسار عام ١٩٧٤، أى لو أن الظروف التي كانت قائمة قبل عام ١٩٧٤ ظلت على ما كانت عليه، كيف كنا سنجزم من أن الاتجاه السائد قبل عام ١٩٧٤ لم يكن يجب عليه أن يستمر. [٢١] [٢٢]

مقارنة معدل النمو السنوي بالأعوام

	١٩٥٠-١٩٧٤	١٩٧٤-١٩٩١	انخفاض
إجمالي الناتج الداخلي الفعلي للفرد	% ٣,٩٥	%١,٧٩	%٢,١٦ -
إجمالي عدد السكان	%٠,٩٦	%٠,٤٩	%٠,٤٧ -
إجمالي الناتج الفعلي	%٤,٩١	%٢,٢٧	%٢,٦٤ -

الرسم البيانى XIII



فرنسا ١٩٥٠-١٩٩١

إجمالى الناتج الداخلى الفعلى

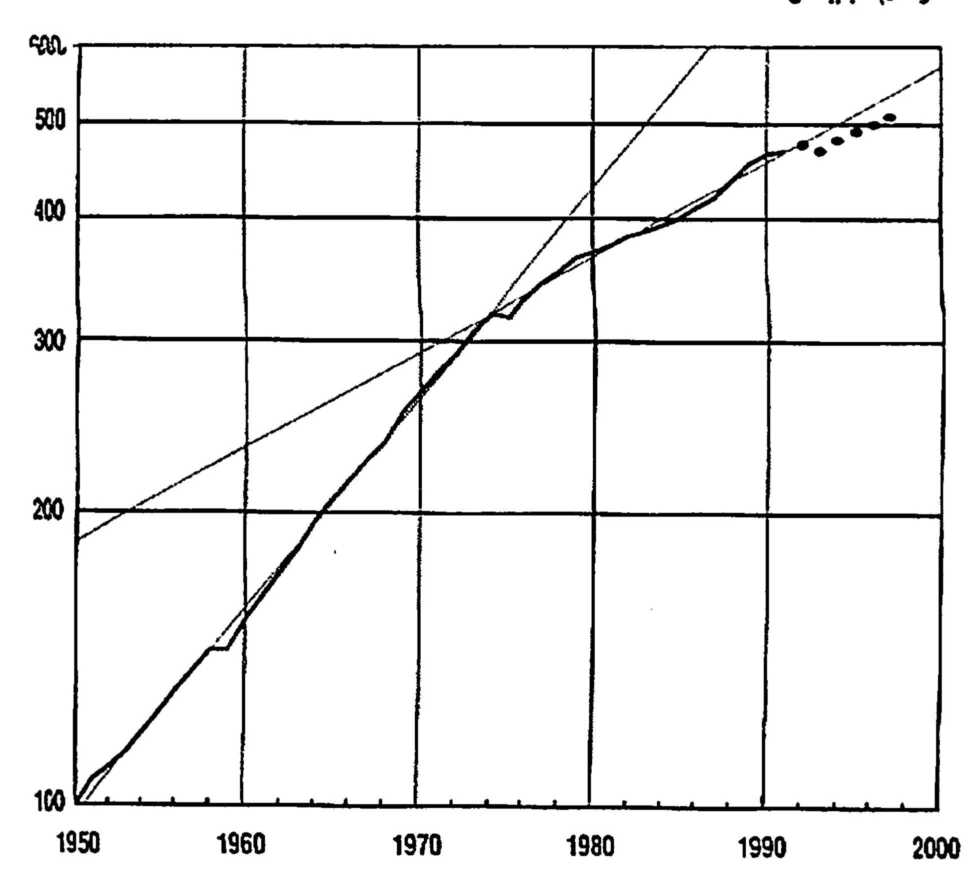
١٩٥٠=١٠٠

دليل: ــــــ قيم تم رصدها

ــــــ اتجاهات تخطيطه ١٩٥٠-١٩٧٤ ، ١٩٧٤-١٩٩١ محسوبة عام ١٩٩٤.

مصدر: الملحق II، جدول II.B

الرسم البيانى *XIII



فرنسا ١٩٥٠-١٩٩٧

إجمالى الناتج الداخلي الفعلي

١٩٥٠=١٠٠

دليل: ——— ... قيم تم رصدها

——— اتجاهات تخطيطه ١٩٥٠-١٩٧٤ ، ١٩٧٤-١٩٩١ محسوبة عام ١٩٩٤.

مصدر: الملحق II، جدول II.B

هـ

رؤية شاملة

تدمير الاقتصاد الفرنسي

١-توضح الرسوم البيانية التى ظهرت فى الأقسام ب،جـ، د بصورة ملموسة تدمير العمالة ، وتدمير الصناعة، وتدمير النمو عن الفترة من ١٩٧٤-١٩٩٧.

تدمير العمالة

يوضح الرسم البيانى *I زيادة البطالة وفقًا لتقديرات مكتب العمل الدولي والتي قفزت من ستمائة وثلاثين ألف عاطل عام ١٩٧٤ إلى ثلاثة ملايين ومائة وتسعين ألف عاطل عام ١٩٩٧، أى بزيادة قدرها اثنين مليون وخمسمائة ألف عاطل انضموا إلى صفوف العاطلين ، وذلك وفقًا لإحصائية مكتب العمل الدولى. غير أن البطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولى لا تعكس صورة دقيقة للوضع الحقيقى للعمالة نتيجة العلاج الاجتماعي للبطالة عن طريق سياسة مُكَلِّفة للغاية وعديمة النفع.

وفى الواقع فإن الخفض الكلى للعمالة هو أهم ما يميز الوضع الحقيقى للعمالة، حيث يمثل هذا الخفض على أقل تقدير حال البطالة فى حالة عدم تدخل الدولة مطلقا.[٢٣]

يوضح الرسم البيانى *II الخفض الكلى للعمالة الذى قفز من سبعمائة وخمسين ألف عاطل عام ١٩٧٤ إلى ستة ملايين وخمسين ألف عام ١٩٩٧. يوضح الرسم البيانى *II الخاص بالخفض الكلى للعمالة- وليس الرسم البيانى*I الخاص بالبطالة وفقا لمكتب العمل الدولى- التدهور الفعلى فى العمالة فى الفترة من ١٩٧٤-١٩٩٧.

تدمير الصناعة

تستعرض الرسوم البيانية : *X ,*IX بصورة جلية تدمير الصناعة المستمر منذ عام ١٩٧٤

وبينما نجد أن فرص العمالة فى مجال الصناعة(الهندسة الإنشائية والهندسة المدنية غير مدرجين على الرسوم البيانية) قد زادت من خمسة ملايين وثلاثمائة ألف عام ١٩٥٥ إلى ستة ملايين ومائة وخمسين ألف عام ١٩٧٤، إلا أنها قد انخفضت من ستة ملايين ومائة وخمسين ألف عام ١٩٧٤ إلى أربعة ملايين ومائة وستين ألف عام ١٩٩٧ أى بنسبة الثلث فى الفترة من عام ١٩٧٤-١٩٩٧ (الرسم البياني *IX).

ومما يذكر أن الفجوة تعد مذهلة إذا عقدنا مقارنة بين فرص العمالة فى مجال الصناعة مع إجمالى عدد الأفراد النشطين القادرين على العمل. لقد انخفضت النسبة المئوية من ٢٨%

عام ١٩٧٤ إلى ١٦% عام ١٩٩٧ مسجلة بذلك انخفاضًا قدره ٤٠% بالقياس على عام ١٩٧٤. إن هذا الانخفاض كان عنيفا ومنظمًا.

تدمير النمو

إذا أخذنا فى الاعتبار أن أهم مؤشرين للنمو، وهما إجمالى الناتج الداخلى الحقيقى للفرد وإجمالى الناتج الداخلى الحقيقى، فإن تدمير النمو مازال واضحًا جدًا كما توضحه الرسوم البيانية *XI، *XIII .

ومن جهة أخرى، فإن معدل النمو لإجمالي الناتج الداخلي الحقيقي للفرد بلغ ٣,٩٥% عن الفترة ١٩٥٠-١٩٧٤ ثم وصل إلى ما يقرب من ١,٨٠% عن الفترة ١٩٧٤-١٩٩٧، مسجلا انخفاضا وصل إلى ٥٥% تقريبًا. وهكذا فإن معدل النمو قد انخفض إلى النصف. (الرسم البياني *XI) .

وإذا نظرنا بعين الاعتبار إلى إجمالى الناتج الداخلى الحقيقى، فإن معدل النمو الذى وصل إلى حوالى٤,٩% عن الفترة ١٩٥٠-١٩٧٤ قد انخفض إلى ٢,٢٧% خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٧، أى مسجلا انخفاضًا قدره ٥٤% . وهكذا أيضا نجد أن معدل النمو قد انخفض إلى النصف .

ما العمل ؟

هل نترك الاقتصاد الفرنسي يُدَمَّر دون أن نُحَرِّك سَاكنًا ؟

ألا نرى أن هذا التطور المدمر الذى يحدث يوميًا، يجعلنا نعجز عن إيجاد الحلول لمواجهة العديد من المشاكل التى ظهرت فى المجتمع الفرنسى، وبصفة خاصة الوضع المأساوى الذى تشهده ضواحى العاصمة، والوضع الهش لعدة ملايين من الفرنسيين ، والعاطلين الذين ليس لهم مأوى ثابت وعددهم فى ازدياد مستمر. إن الرفاهية التى تحظى بها الأقليات لا يجب أن تحجب عنا تطورًا فى الأوضاع سيقودنا إلى كارثة .

إن المشكلة الرئيسية التى تفرض نفسها حاليًا ليست فقط مشكلة البطالة، بل أيضًا مشكلة تدمير الصناعة فى فرنسا وكذلك تدمير نمو الاقتصاد الفرنسى.

أعتقد أن الكل يتفق معى تماما على أهمية التعجيل بإجراء تحليلات واعية فى صُلب المشكلة ، وذلك للوقوف على أسباب التطور السلبى الهَدَّام الذى رصدناه منذ عام ١٩٧٤، والذى أدى إلى تقويض وإعاقة تنفيذ الشروط الواجب اتباعها لتطبيق سياسات ملائمة لكى تنهض من هذه العثرة.

ثمة تفسير واحد فقط لانكسار عام ١٩٧٤

٢- يتعين علينا الإشارة إلى أن التحليل الذى استعرضناه فى هذا الجزء الثانى هو تحليل بيانى بحت لا يستند إلى أية نظرية، أو إلى أى نموذج، أو إلى أى فرض. فقط تناول التحليل الوقائع التى تم رصدها بعين الاعتبار.

وبالقياس على جميع المؤشرات التى سبقت عام ١٩٧٤ والتي كانت بمثابة نقطة تحول ، خضعت الاتجاهات الرئيسية منذ ذلك التاريخ لتعديلات جوهرية.

وعقب عام ١٩٧٤ طغت ثلاث مشكلات رئيسية : الازدياد المستمر والمكثف للبطالة ، والخفض الهائل في العمالة الصناعية، وانخفاض نمو إجمالى الناتج الداخلى الفعلى.

إذن ما هى يا ترى الأسباب التى تقف وراء هذه الاختلافات الواضحة والجوهرية للغاية، والتى تميزت بها الفترة من ١٩٥٠-١٩٧٤ والفترة ١٩٧٤-١٩٩٧ فى مُجملهما؟

تفسيرات خاطئة

يَدَّعى البعض في تفسيرهم لانكسار عام ١٩٧٤ حدوث أزمتي البترول الناجمتين عن الحرب العربية- الإسرائيلية في أكتوبر عام ١٩٧٣، واندلاع الحرب بين إيران والعراق فى سبتمبر عام ١٩٨٠. ومهما يكن من أهمية هذين الحدثين، فيجب الإشارة إلى أن الحرب العالمية الثانية كانت صدمتها مروعة ولا حدود لها. إن الرسوم البيانية السابقة توضح أنه بعد انقضاء خمسةأعوام على انتهاء الحرب وخلال أربع وعشرين عامًا ظلت البطالة هامشية، وظل معدل العمالة بين الأفراد النشطين تقريبًا ثابتا، وارتفع مستوى الدخل سريعًا جدًّا.

وعلى كل حال ، فإن صدمة البترول الثانية لم تُحدث فجوة كتلك الفجوة الناجمة عن انكسار ١٩٧٤ .

ومن جهة أخرى، لا يمكن أبدًا أن نفسر الفجوة الناجمة عن انكسار ١٩٧٤ بالنسبة لمشكلة البطالة بأنها نتيجة آثار اتفاقيات جرينل **Grenelle** الموقعة في مايو عام ١٩٦٨ أو نتيجة إحلال سياسة أدنى أجر مهنى للنمو وتعرف دوليًا باسم **SMIC** محل سياسية أدنى أجر مهني مضمون وتعرف دوليًا باسم **SMIG** في ٢ يناير ١٩٧٠.

وعلى كل حال فإن هذين الإجرائيين يتعلقان بصفة خاصة بالاقتصاد الفرنسى ، بينما الفجوة التي حدثت عام ١٩٧٤ [٢٤] بصدد البطالة قد امتدت إلى مجموع الكيان الأوروبى.

١٩٥٠-١٩٧٤و ١٩٧٤-١٩٩٧

وضعان مختلفان تمامًا

فى الواقع ثمة سبب واحد فقط يجب أن نضعه في الاعتبار لكونه العامل الأساسي والحاسم في الاختلافات التي شهدتها الفترة من ١٩٥٠-١٩٧٤ والفترة من١٩٧٤-١٩٩٦: السياسة المطبقة منذ عام ١٩٧٤ بصدد التبادل الحر العالمى فى التجارة الخارجية والتى تنتهجها منظمة بروكسل، والتى كان من آثارها تفاقم التصدع الذى لحق بنظام النقد الدولى، وكذلك تعميم إنشاء نظام الصرف المتغير (المتذبذب) ، ومما لا جدال فيه أن التطور السلبى المتباين للغاية الذى طرأ على الاقتصاد الفرنسى منذ عام ١٩٧٤ كان نتيجة الاختفاء التدريجى لكل أشكال الحماية للسوق الأوروبية والتطبيق المستمر لسياسة التبادل الحر العالمى.

وعلى كل حال، ونظرًا للزيادة المطردة للبطالة، وانخفاض العمالة الصناعية على نحو خطير جدًا، والانخفاض الهائل فى معدل نمو إجمالى الناتج القومى الفعلى للفرد منذ عام ١٩٧٤، فإنه من المستحيل تماما التأكيد بأن سياسة التبادل الحر العالمى التى تطبقها منظمة بروكسل، قد أدت إلى ازدهار النمو وازدياد العمالة.

وفى الواقع أن ما خرجنا به من مجموع ملاحظتنا هو أن سياسة التبادل الحر العالمى التى تطبقها منظمة بروكسل قد أدت منذ عام ١٩٧٤ إلى تدمير العمالة وتدمير الصناعة وتدمير النمو .

تطور متوقع

٣ - إذا نظرنا بعين الاعتبار إلى الرسوم البيانية السابقة نستطيع أن نقول إنه بالنسبة لثبات الاتجاهات التى تم رصدها فى الفترة من ١٩٥٠-١٩٧٤ والفترة من ١٩٧٤-١٩٩٣، لقد كان فى الإمكان تمامًا أن نتنبأ عام ١٩٩٤ بالوضع الذى كان ستكون عليه البطالة والعمالة الصناعية وإجمالى الناتج الداخلى الفعلى للفرد فى الفترة ١٩٩٤-١٩٩٧ لو كانت سياسة التبادل الحر العالمى التى تنتهجها منظمة بروكسل قد بقيت على حالها. وهذا بالضبط ما تكهنت به عام ١٩٩٤. [٢٥]

وبالقياس إلى مجموع التطورات التى تم رصدها فى الفترة من ١٩٩٤-١٩٩٧ أى خلال ثلاثة وعشرين عامًا نستطيع أن نجزم اليوم أن هذا التطور السلبى سيستمر طالما أن سياسة التبادل الحر العالمى التى تنتهجها منظمة بروكسل قائمة.

هوامش

أ- انكسار عام ١٩٧٤:

(١) تم الفصل بين الرسم البياني : G و*G لكل مجموعة، بهدف توضيح مضمون الفترات الزمنية البيانية من خلال معطيات الرسم البياني G .

ب- تدمير العمالة:

(٢) يتطابق الرسم البياني I مع الرسم البياني I الوارد في كتابي الصادر عام ١٩٩٤، بعنوانCombats Pour L'Europe. ١٩٩٢-١٩٩٤ ، ص ٣٣٦ .

(٣) إذا اعتبرنا أن المتغيران t وx هما تطابق الدوائر الصغيرة بشرط $t^*n= axn$ نجد أن $a= \sum xn\ tn / \sum x\ n$

(٤) انظر لاحقًا الملحق الرابع IV ، سياسة العمالة.

(٥) يتطابق الرسم البياني II مع الرسم البياني II الوارد في كتابي الصادر عام ١٩٩٤، ص ٣٣٧

(٦) انظر لاحقًا الملحق الرابع IV، سياسة العمالة، القسم الخامس

(٧) ثمة دليل ملحوظ بإمكانية التنبؤ عام ١٩٩٤ بحدوث تطور سلبي في المستقبل للبطالة الجماعية

(٨) أدت سياسة العمالة إلى الحد من زيادة البطالة بنسبة تقدر من ٢إلى١، والتي كانت سترتفع بقيم ملحوظة في غياب هذه السياسة.

(٩) بصدد حساب تلك المستقيمات انظر الهامش رقم (٣) سبق ذكره

(١٠) الملحق الرابع IV لاحقًا، سياسة العمالة.

(١١) انضمت النمسا وفنلندا والسويد إلى الاتحاد الأوروبي في اول يناير ١٩٩٥.

ومنذ عام ١٩٦٤ وحتى عام ١٩٩٤ ظل معدل البطالة في المملكة المتحدة متطابقا مع فرنسا وأوروبا ذات الدول الاثنتى عشرة(انظر جيمي جولدي سميث، ١٩٩٥ الإجابة الرسم البياني الوارد في الصفحة رقم١٧٧)

جـ- تدمير الصناعة:

(١٢) الرسم البياني IX يتطابق مع الرسم البياني III الوارد في كتابي عام ١٩٩٤، معارك من أجل أوروبا ، ١٩٩٢-١٩٩٤، ص٣٣٨

(١٣) قد نندهش من الوهلة الأولى لهيئة الرسم البياني X عن الفترة ١٩٥٥-١٩٧٤ بالقياس للرسم البياني IV والرسم البياني IX السابق ذكرهما.

في الواقع أن التضخم على الرسم البياني X نتيجة الفارق الذى حدث عام ١٩٦٤ بالمقارنة مع اتجاه الفترة الزمنية ١٩٥٥-١٩٧٤ هو ببساطة نتيجة اختلافات القياس على الرسوم البيانية الثلاثة IV، XI ، X .

في عام ١٩٦٤ انخفض فرق الأفراد النشطين بالمقارنة مع الفترة الزمنية ١٩٥٥-١٩٧٤ و وصل إلى -١,٨% ووصل الفرق في العمالة الصناعية بالمقارنة مع نفسها الفترة الزمنية إلى

٢,٢%. نستخلص من هذا أن الفرق فى نسبتهم بالمقارنة مع الفترة الزمنية عام ١٩٦٤

هو ٤% = ٢،٢ + ١,٨

وهكذا وصل الفرق عام ١٩٦٤ إلى ٢٨,٨% .

ويوضح لنا الرسم البيانى X فعليا أن ٠,٠٤ = ١,١٥ %

د- تدمير النمو

(١٤) انظر آليه، معارك من أجل أوروبا. ١٩٩٢-١٩٩٤، ص ٣٣٩

(١٥) إن هذه الرسوم التخطيطية تتطابق مع الرسوم ذات الدوائر الصغيرة المتمركزة على المستقيمات المارة بالنقطة الموضحة لعام ١٩٧٤ (الهامش رقم ٣ سابقا)

(١٦) انظر الهامش رقم ٢١ لاحقا

(١٧) انظر الهامش رقم ٢١ لاحقا

(١٨) إن مثل هذه الفجوة لم تكن ملحوظة بالنسبة للأفراد النشطين القادرين على العمل (الرسم البياني IV سابقا)

تزامنت هذه الفجوة مع انخفاض عدد المواليد، حيث لن يتم رصد الآثار الاقتصادية إلا بعد انقضاء فترة زمنية تتراوح من عشرين إلى خمسة وعشرين عام وذلك خلال الفترة من ١٩٩٩-٢٠٠٤

(١٩) انظر الهامش رقم ٢١ لاحقا.

(٢٠) انظر الهامش رقم ٢١ لاحقا.

(٢١) بالقياس إلي الجدول الذى يوضح معدلات النمو المقارنة، فإن المعدلات التى كان سيتم تسجيلها عام ١٩٩١ و ١٩٩٧ فى حالة ما إذا بقيت معدلات النمو على حالها فى الفترة ١٩٥٠-١٩٧٤ كانت ستكون كالتالى:

إجمالى الناتج الداخلى الفعلى للفرد.

١٩٩١ : e ٠,٠٢١٦ . ١٧ = ١,٤٤

١٩٩٧ : e ٠,٠٢١٦ . ٢٣ = ١,٦٤

إجمالى الناتج الفعلى.

١٩٩١ :e ٠,٠٢٦٤ . ١٧ = ١,٥٧

١٩٩٧ : e ٠,٠٢٦٤ . ٢٣ = ١,٨٤

(٢٢) فى كتابى عام ١٩٧٤ بعنوان التضخم الفرنسى والنمو، قدّمتُ رسوم بيانية توضيحية لمجموعات فيزيائية مختلفة خلال القرن التاسع عشر (ص ٣٦-٣٩).

نستخلص من هذا أن التقدير الاستقرائى للفترة الزمنية التخطيطية التى تم رصدها لمدة أربعة وعشرين عامًا من ١٩٥٠-١٩٧٤، وكذلك الأعوام الثلاثة والعشرين التالية فى الفترة من ١٩٧٤-١٩٩٧ قد تطابقت تمامًا مع معدلات النمو. وبالنسبة للرسوم البيانية الواردة فى كتابى عام ١٩٧٤، فإن الأخطاء المحتملة بشأن التقديرات الخاصة بالهامش (٢١) لا تتعدى على أكثر تقدير ١٠% .

وهناك مشاهدة مماثلة يمكن تطبيقها على الاقتصاد الأمريكى ، ففي المنشور الصادر فى يونيـو ١٩٧٣ عـن وزارة التجارة الأمريكية بعنوان النمو الاقتصادى على المدى الطويل: ١٨٧٠-١٩٧٠، وضحت العديـد مـن الرسـوم البيانيـة الاتجاهات التخطيطية التى شملت عدة سنوات.

وهكذا يوضح الرسم البيانى ١٦(ص٩٧) أنه فى الفترة من ١٨٩٠-١٩٧٠، أى خلال ثمـانين عـام، ازدادت نسـبة إجمالى الناتج القومى الفعلى فى الولايات المتحدة على النحو التخطيطى بصفة منتظمة.

هـ-رؤية عامة:

(٢٣) انظر الملحق الرابع IV، ٥ سابقا ، مؤشر خاص بالوضع الفعلى للبطالة .

(٢٤) انظر الرسوم البيانية VII و VIII فى القسم ب،٥، سابقا

(٢٥) أليه (موريس) ١٩٩٤، معارك من أجل أوربا، ١٩٩٢-١٩٩٤ ص ٤٥٥الهامش رقم (٢) .

الجزء الثالث
العوامل المسببة للخفض الكلي للعمالة

إن الظاهرة الحسية ، أى الملموسة ، هى تلك التى تقرر دائمًا قبول أو رفض نظرية ما. ليس هناك - بل لا يمكن أن يكون هناك - مقياس آخر لقياس حقيقة النظرية سوى مدى اندماجها القائم مع الظواهر الملموسة.

فلفريدو باريتو

موجز كتاب الاقتصاد السياسي

Manuel D'Economie Politique

١٩٠٩

أ

الخفض الكلى للعمالة والعوامل المسببة له

الخفض الكلى للعمالة.

إن النظر إلى مشكلة البطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولى عن الفترة ١٩٧٤-١٩٩٧ فى فرنسا يخفى الحقيقة تمامًا. وبالتالى فإن البطالة على هذا النحو لا يمكن أن تُمثل فعليًا الوضع الحقيقى للعمالة.

فى الواقع فإن المعطيات الواردة فى المنشورات الرسمية لا تضع فى الاعتبار العلاج الاجتماعى للبطالة الذى يتلاءم مع سياسة العمالة، ويهدف إلى خلق توازن جزئى لمواجهة الآثار الضارة الناجمة عن تطبيق سياسة التبادل الحر العالمي. وللوقوف على حقيقة الوضع الحالي للبطالة، يجب أن نأخذ فى الاعتبار معدل* γ الخاص بالخفض الكلى للعمالة، الذي هو مجموع خفض العمالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولى والعلاج الاجتماعى للبطالة، وذلك بالقياس على عدد الأفراد القادرين على العمل [1]

نجدد الإشارة إلى أن الهدف من الجزء الثالث هو تحليل مكونات معدل * γ الخاص بالخفض الكلى للبطالة وتقدير تلك المكونات تقديرًا كميًا.

العناصر المسببة للخفض الكلى للعمالة.

٢- كما ذكرت [2] سابقًا، فإن مشكلة البطالة تعد ظاهرة معقدة للغاية، ترجع جذورها لعدة أسباب، أرجعها التحليل إلى خمسة أسباب أساسية : البطالة المزمنة، البطـالة الناجمة عن سياسة التبادل الحر العالمى، البطالة الناجمة عن الهجرة، البطالة التقنية، البطالة الناجمة عن الظروف الاقتصادية الطارئة .

البطالة المزمنة

البطالة المزمنة هى نتيجة مكافآت الأجور الشاملة (بما فى ذلك المميزات الاجتماعية) والتي هى غالبا ما تكون أكبر من إنتاجية العمل. [3] فمن المتعارف عليه فى اقتصاد السوق أن سعر كل سلعة أو خدمة يتحدد بشرط أن يتساوى دائما العرض مع الطلب. فمن يرغب أن يبيع بسعر السوق يستطيع فعليه أن يجد مشتريًا يقبل بهذا السعر، وكذلك من يرغب فى الشراء بسعر السوق يستطيع فعليه أن يجد بائعًا يقبل بهذا السعر.

كيف لنا إذن أن نفسر أن هذه السياسة غير مُطبقة في سوق العمالة ، ولا يستطيع العاطلون إيجاد عمل يتفق مع أسعار السوق؟ فى الواقع إذا نتج عن التطابق بين العرض والطلب ارتفاع فى المكافآت والحوافز، فليس هذا بمشكلة كبيرة ، ولكن الأمر يختلف إذا نتج

عن تطابق العرض والطلب انخفاض فى حجم الأجور الشاملة . إن الصـــرامة فى كافة صورها، سواء الناجمة عن نصوص قانونية أو اتفاقيات تعاقدية تتعارض مع انخفاض حجم الأجور الشاملة، مما يُوَلّد في النهاية البطالة المزمنة كنتيجة مباشرة لحجم الأجور الشاملة المرتفعة عن قيمتها المتوازية التى تحددها إنتاجية العمل. إن سياسة وضع حد أدنى للأجور لها آثار مماثلة بالنسبة لحجم الأجور الشاملة المرتفعة للغاية. والشيء نفسه بالنسبة لإعانة البطالة (مبلغ شهرى يُمنح على سبيل الإعانة) والتى يمكن أن تفسر أساسًا من حيث المبدأ ، ومن حيث تطبيقها كبطالة إرادية.

البطالة الناجمة عن تطبيق سياسة التبادل الحر العالمى.

مما يذكر أن البطالة الناجمة عن انتهاج سياسة التبادل الحر العالمى، هى وليدة التنافس بين الدول ذات الأجور المنخفضة والقدرة التقنية العالية.

وهكذا نرى أن البطالة هى نتيجة تطبيق سياسة التبادل الحر العالمى والاختـــلافات الهائلة فى الأجور الحقيقية فى سعر سوق الصرف لتلك الدول بالمقارنة مع دول الاتحاد الأوروبى. [٤]

ومهما اختلفت أشكال البطالة، فإن الأمر يتعلق بالآثار الخبيثة لسياسة التبادل الحر، والآثار التى لا يمكن حصرها فهى آثار غير ثابتة، وآثار سلبية لسياسة التصدير المفرط [٥] وهكذا فإن سياسة التبادل الحر العالمى تؤدى إلى ظهور مشكلة البطالة بصورة أكبر بكثير من سياسة الحد الأدنى للأجور المُغالى فيها.

وعلى أى حال، فإن الآثار السيئة الناجمة عن سياسة التبادل الحر العالمى على العمالة ليست لها علاقة مباشرة مع حسابات الميزان التجارى، إذ يجب أن ننظر بعين الاعتبار إلى ميزان العمالة وليس للميزان التجارى.

البطالة الناجمة عن الهجرة :

البطالة الناجمة عن الهجرة هى تلك الناجمة عن فرص العمالة التى يشغلها العمال المهاجرون إلى الاتحاد الأوروبى بينما يستطيع العمال المحليون القيام بها.

البطالة التقنية :

إن التقدم التكنولوجى والتعديلات الخاصة بهيكل الطلبات تتضمن تغييرات في نظام الإنتـــاج الذى يتم تدريجيًا عن طريق تغيير العمالة داخل كل مهنة ، وخاصة من مهنة إلى مهنة ، والبطالة التقنية هى إحدَى هذه النتائج التى ليس بالإمكان تجنبها

البطالة الناجمة عن الظروف الاقتصادية الطارئة :

إن هذا النوع من البطالة هو وليد التذبذبات وعدم الاستقرار في الظروف الاقتصادية الراهنة وكذلك في الأنشطة الاقتصادية ، سواء نتيجة اختلاف أوجه الصرف العام في مجال النقد أو نتيجة موجات التفاؤل والتشاؤم للنفسية الجماعية ، وثمة عدة أسباب في هذا الصدد. [٦]

التحليل الاجتماعى لتأثير العوامل المسببة للبطالة .

يتم التحليل الاقتصادى علي مرحلتين :

- المرحلة الأولى تتطابق مع التحليل الخاص بالعوامل المُكوِّنَة للخفض الكلى للعمالة بالنسبة لعدد العمال القادرين على العمل. (بما فى ذلك العمال المهاجرين)
- المرحلة الثانية تتطابق مع التحليل الخاص بالعاملِ المميز للهجرة التى ليست لها علاقة بالمجتمعات.

نستخلص من هذا سببين:

- السبب الأول: يتعلق بالعمال المهاجرين الذين قد يستطيعون فى ظل اقتصاد السوق الذى يعمل بعيدا عن التقلبات الخارجية الحصول على عمل دونما مشقة شأنهم فى ذلك شأن العمال المحليين.
- السبب الثانى: هو أنه من الصعوبة بمكان، بل من المستحيل، نَظَرًا لعدم وجود إحصائيات مؤكدة تحليل الأثر الدقيق للهجرة الزائدة عبر المجتمعات.

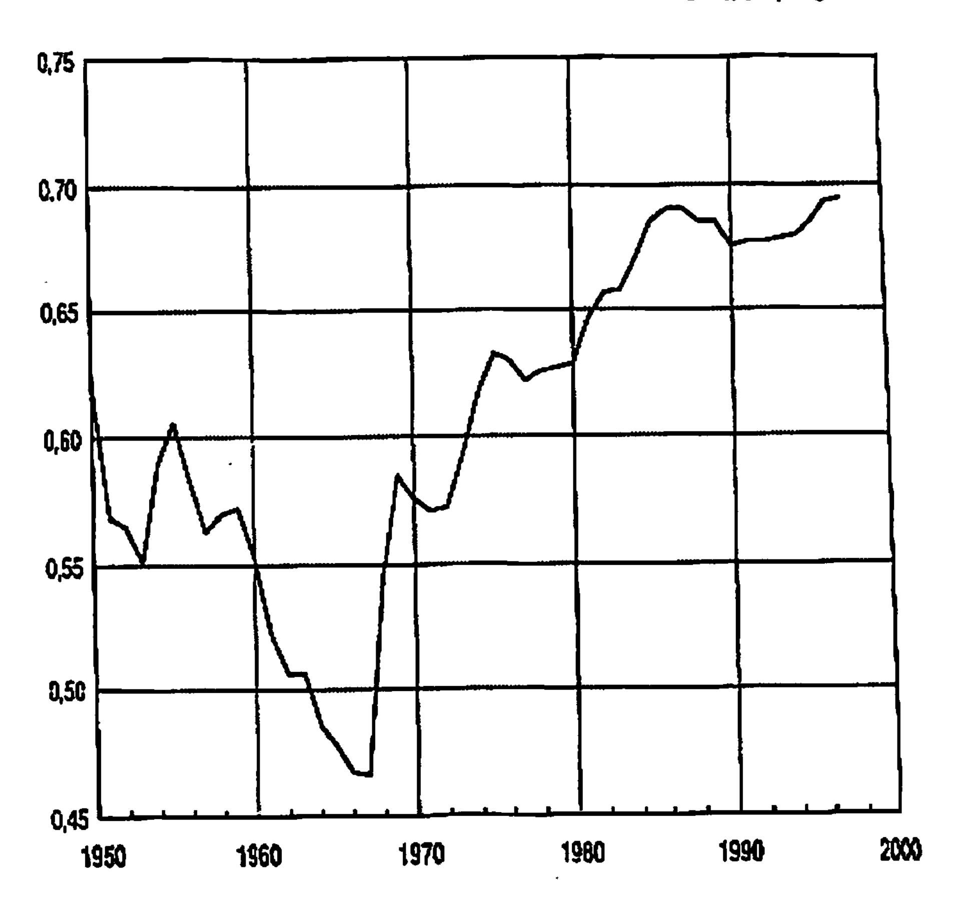
وبالتالى فإن الأقسام الأربعة أ٣ وأ٤ وب١ وب٢ من هذا الجزء الثالث سيتم رصدها لتحليل العوامل الأربعة المكونة لخفض العمالة بالنسبة لإجمالى عدد الأفراد القادرين على العمل:البطالة المزمنة، البطالة العالمية، البطالة الناجمة عن الظروف الاقتصادية الطارئة والبطالة التقنية.

سوف أتناول بالتحليل فى القسم ب٣ مدى تأثير الهجرة التى ليس لها علاقة بالمجتمعات على تخفيض العمالة.

مؤشران أساسيان.

٣- إن التحليل التالى يرتكز فى الأساس على الملاحظة الجدية لمؤشرين أساسيين هما: مؤشر البطالة المزمنة، ومؤشر البطالة العالمى.

الرسم البيانى I



فرنسا ١٩٥٠-١٩٩٧

المؤشر r الخاص بالبطالة المزمنة

أدنى أجر مهنى مضمون SMIG (١٩٥٠-١٩٦٩)

أدنى أجر مهني للنمو SMIC (١٩٧٠-١٩٩٧)

بالقياس على الأجر المقسم على عدد الساعات للعامل المتوسط المهارة.

مصدر: الملحق II ، جدول III A

مؤشر البطالة المزمنة

ولعدم وجود ما هو أفضل من هذا نستطيع على الأقل كتقريب أولى أن نتخـذ كمؤشـر عام لعدة عوامل اجتماعية أدت إلى البطالة (تكاليف الأجور الشاملة، وضع حد أدنى للأجور، صرامة سوق العمل، والبطالة الإرادية) النسبة r الخاصة بسياسة "أدنى أجر مهنى مضمون" التى طبقت فى ١١ فبراير ١٩٥٠ ويرمز إليها دوليا ب SMIG وتم استبدالها فى ٢ ينـاير ١٩٧٠ بسياسة "أدنى أجر مهنى للنمو" SMIC مع أجر العامل المتوسط فى الساعة. (الرسم البيانىI)

فى الواقع إن جميع المزايا الاجتماعية على علاقة مباشرة بهذه النسبة. إن الفترة مـن ١٩٥٠-١٩٦٧ شهدت فهرسة سياسة " الأجر الأدنى المهنى المضـمون SMIG ، كـذلك تأثيرهذه السياسة على مستوى الأسعار كان له تأثير ضعيف على البطالة المزمنة التى كانت ضئيلة آنذاك – نتيجة نمو إنتاجية العمل التى أدت إلى خفض مستمر للنسبة r.

انخفضت النسبة r من ٠,٥٩ إلى ٠,٤٧ فى الفتـرة مـن ١٩٥٤- ١٩٦٧ أى بواقـع ٢٠% تقريبًا.

ارتفعت النسبة r من ٠,٤٧ إلى ٠,٥٤ في عام ١٩٦٨ أى بواقع ١٥% تقريبًـا، كمـا ارتفعت النسبة أيضًا في الفترة من ١٩٦٨ إلى ١٩٨٦ من ٠,٥٤ إلى ٠,٦٩ أى بواقع ٢٨%. ومنذ عام ١٩٨٦ ظلت النسبة r ثابتة نسبيًا. ومما يذكر أن اتفاقيات جرينل الموقعة فى ٢٧ مايو ١٩٦٨ وخاصة استبدال سياسة الأجر الأدنى المهنى المضمون SMIG بسياسة الأجـر الأدنى المهنى للنمو SMIC في ٢ يناير ١٩٧٠، كان لهما بلا شك أثرًا حَاسمًا فى ظهـور بطالة مزمنة خطيرة تحققت فيما بعد بصورة تدريجية. وفى الواقع ، فـإن الخفـض الكلـى للعمالة وصل فقط عام ١٩٦٨ إلى ٥٥٠ ألف عامل .

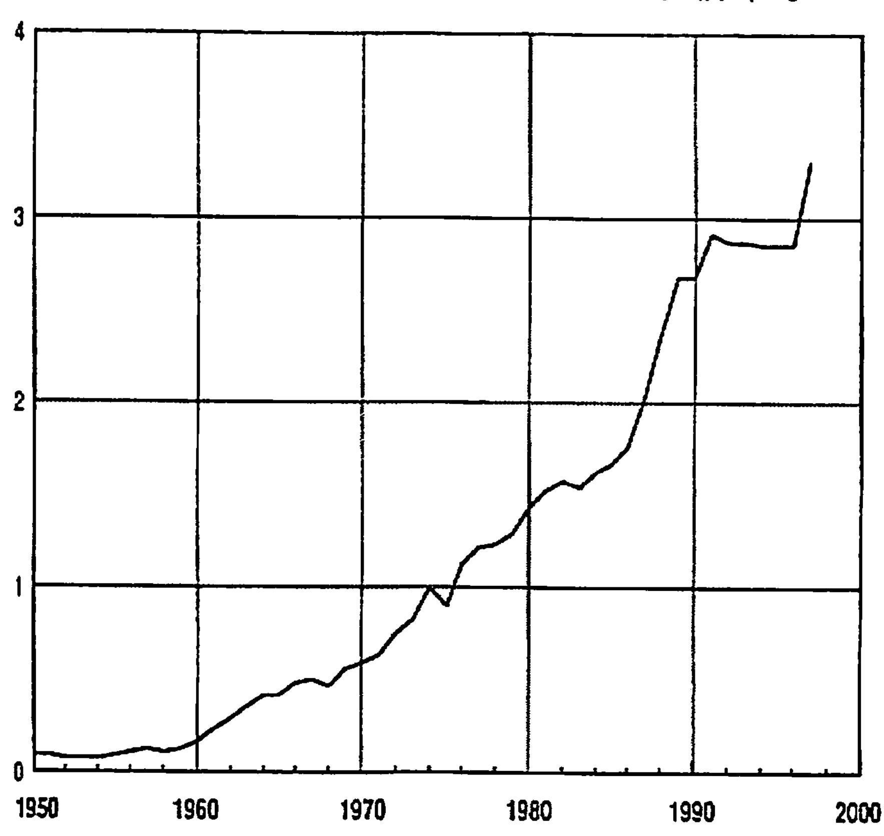
مؤشر البطالة العالمية.

نستطيع أن نتخذ كقيمة تقريبية أوليه المؤشر K الخاص بالواردات المسببة للبطالة على أساس نسبة أجر العامل المتوسط فى الساعة عن القيمة الإجمالية للفرنك للـوارِدات خـارج التجمعات في فرنسا. (إحصائية خاصة بمنظمة بروكسل تحت عنوان " سلع مُصَنَّعة مختلفة") النسبة k تظهر على الرسم البيانى II على أساس ١٩٧٤=١ .

تصوير تقريبى للحقيقة.

إنَّ المؤشر r والمؤشرK لا يستطيعان بطبيعة الحال تصوير الواقع فى مُجمله سـوى بشكل تقريبى للغاية.

الرسم البيانى II



فرنسا ١٩٥٠-١٩٩٧

المؤشر **k** الخاص للبطالة العالمية

إجمالى قيمة الواردات خارج السوق الأوروبية

(مواد مصنعة مختلفة)

بالقياس على الأجر المقسم على عدد الساعات للعامل المتوسط المهارة

١٩٧٤ =١

المصدر : الملحق II، جدول III B

وهكذا فإن المؤشر r يمثل فى أن واحد الآثار الناجمة عن وضع حد أدنــى للأجــور، وتلك الناجمة عن تكاليف الأجور بصفة عامة، وكذلك آثار البطالة الإرادية ، بينما نجد أنــه للوقوف على تحليل يتسم بالجدية، يتعين الفصل بين هذه المكونات الثلاثة وإخضاع كل منهم لدراسة منفصلة.

والشيء نفسه بالنسبة للمؤشر k الذى يشير إلى الآثار الكلية الناجمة عن سياسة التبادل الحر العالمى والتــى تفاقمــت حــدتها نتيجــة الآثــار الضــارة لنظــام معــدل الصــرف المتغير(المتذبذب) والتحرير العالمى لحركة رءوس الأموال، بينما يتعين إجراء تحليل وافــى يتناول أثار كل عنصر منفصل على حدة.

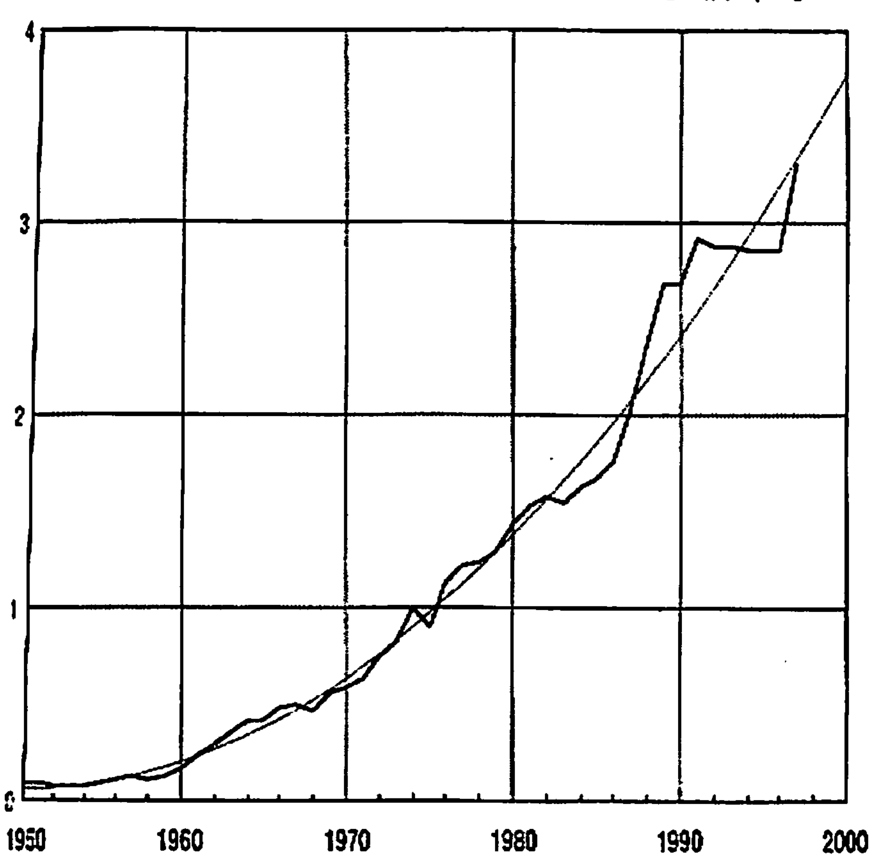
ومن جهة أخرى فإن المؤشر r والمؤشر k نُظِرَ إليهما بعين الاعتبــار، لأهميتهمــا الكبيرة فى سبيل الحصول على تقديرات ذات قيمة تقريبيَة أولية لمكونات البطالة. [٧]

استكمال تخطيطى للفترة من ١٩٥٠– ١٩٩٧

للمؤشر K – الرسم البياني III

إن الاتجاه العام للمؤشرk الخاص بالبطالة العالمية عن الفترة من ١٩٥٠ –١٩٩٧ يظهر بوضوح فى شكل تخطيطى كما يوضح الرسم البيانى III . ص٩٢





فرنسا ١٩٥٠-١٩٩٧

المؤشر k الخاص بالبطالة العالمية

استكمال تخطيطى

دليل : معامل الارتباط المتبادل **R =** ٠,٩٩٢,٠

1-R² = ٠,٠١٦

مصدر: ١&٢ جدول رقم13860.

ارتباط متبادل بين خفض العمالة و السياسة الاجتماعية، وسياسة التبادل الحر العالمي

٣- إن تحليل الارتباط الكمي المتبادل بين خفض العمالة والسياسة الاجتماعية، وسياسة التبادل الحر، والتقدم التقني ، ومتغيرات الظروف الاقتصادية، وأيضًا التقدير الكمي لأهميتهم على التوالي يمثل في واقع الأمر مسألة بالغة الصعوبة .

مما يذكر أنه في خلال فترة التوسع والازدهار الاقتصادي ارتفعت الأجور، زادت العمالة وانخفضت البطالة، بينما نجد أن الزيادة نفسها في الأجور خلال الفترة نفسها منذ أن تعدت ربح إنتاجية العمل، اتجهت إلى العمل على زيادة البطالة المزمنة.

إن الصعوبة الأساسية وراء تحديد تأثير البطالة المزمنة وتأثير بطالة الظروف الاقتصادية الطارئة تنبع من أن الأسباب الاقتصادية التي تتحكم في الأجور الحقيقية والعمالة تتغير في الاتجاه نفسه ، بينما الظروف المكونة للعمالة والأجور الحقيقية تتغير في اتجاه مضاد في أوضاع مستقرة .

وهكذا نجد أنه خلال مرحلة التوسع الاقتصادي ، تزداد الصادرات وتنخفض البطالة، بينما نجد أن زيادة الواردات- على عكس الصادرات - تعمل على زيادة البطالة، ولذلك فإن ميزان العمالة بالنسبة للصادرات والواردات عبارة عن نقص في العمالة.

وللوقوف على تأثير سياسة التبادل الحر العالمي على العمالة، يجب أن نفصل بين الاضطرابات الناجمة عن الظروف الاقتصادية الطارئة، وأن ننظر بعين الاعتبار إلى الاتجاهات المركبة.

في الواقع كلما ارتفع الحد الأدنى للأجور، وتم تشجيع الواردات القادمة من الدول ذات الأجور المنخفضة والتقنية العالية، نستطيع في هذه الحالة أن نجد العلاقة بين السبب والأثر المترتب عليه على الأقل بالنسبة للأنشطة التي يقوم بها العاملون ذوي المهارات المتوسطة.

من الطبيعي أن حجم الواردات الكبير والذي يتم تعويض قيمته عن طريق الصادرات يعمل على زيادة البطالة نظرًا لتركيبة العمالة المختلفة للغاية في الواردات عن مثيلاتها في الصادرات.

وهكذا ثمة ارتباط متبادل شديد التعقيد بين المؤشرات الثلاثة المركبة وهم γ^*, k, r . في السياسة الاجتماعية، والواردات الناتجة عن سياسة التبادل الحر العالمي، ومعدل الخفض الكلي للعمالة.

وعلاوة على ذلك، أن هذا الارتباط المتبادل بين تلك المؤشرات الثلاثة المركبة يحمل صفة وراثية : أي أن تأثيرهم ليس وليد اللحظة ، ولكن ينمو وينتشر مع مرور الوقت.

ورغم ذلك، ومهما يكن من أمر تلك الصعوبات، نستطيع على الأقل من خلال تصـــوير تقريبى أولى معرفة التقديرات التى تمكننا من معرفة الأسباب الرئيسية المكونة للبطالة وذلـــك عن طريق تحليل الارتباط المتبادل المركب والذى يتأثر بالظروف الاقتصادية الطارئة لهـــذه المؤشرات الثلاثة. (٨)

ب

نموذج للتحليل

النموذج

إن النموذج الذى خضع للتحليل أشار إلي أن معدل *γ الخاص بالخفض الكلى للعمالة يتكون من أربعة عناصر أساسية: معدل العمالة الذى يتطابق مع البطالـــة المزمنـــة، معـــدل خفض العمالة الذى يتطابق مع البطالة العالمية، معدل خفض العمالـــة الخاضـــع للظـــروف الاقتصادية الطارئة، ومعدل خفض العمالة التقنى .

الفروض التى طرحها النموذج :

بنى هذا النموذج التحليلى على خمسة فروض:

١. نفترض أن معدل * γ الخاص بالخفض الكلى للعمالة يعتمد ظاهريًا على الفـــرق r-ro ، يمثل ro الحد الأدنى للبطالة المزمنة، إذن التأثير مفترض فيه كأن لم يكن وذلـــك نتيجـــة القـــيم السلبية لـــ r-ro .
٢. نفترض أن الاتجاه المركب (k) للمؤشر k متمثل فى اتجاهه الرمزى والفـــرق (k)– k =Δ k ممكن اعتباره مؤشرا للظروف الاقتصادية الطارئة.
٣. نفترض أن معدل * γ الخـاص بالخفض الكلى للعمالة يعتمد ظاهريًا على الفـــرق ko–(k) ، يمثل ko الحد الأدنى للبطالة الناجمة عن التبادل الحر العالمى، إذن التأثير هو فى حقيقة أمره كأن لم يكن نتيجة القيم السلبية ko– (k)
٤. نفترض أن العامل المكون للمعدل * γ الخاص بالخفض الكلى للعمالة نتيجـــة الظـــروف الاقتصـــادية الطـــارئة يعتمد ظـــاهريا على عـــامل الظروف الاقتـــصادية الطارئةΔ k للمؤشر k .
٥. نفترض أن العامل المكون t لمعدل * γ الخاص بالخفض الكلى للعمالة نتيجـــة للتقـــدم التكنولوجى قد ظل ثابتا خلال مُجمل الفترة المعنية.

إذن هناك عدة متغيرات.

يتضمن النموذج أربعة متغيرات مختلفة: .t, r,(k),Δk لكنَّـهُ يرتكـز فقـط علـى مجموعتين زمنيتين r و k

بنى النموذج على ملاحظة الارتباط الظاهرى.

$$\gamma^* = A(r-ro)+ B \{(k)- ko\}+ C\Delta k+ D \qquad (1)$$

الذى يتطابق مع الارتباط المتبادل المتعدد حيث أن للثابتD يتساوى فرضيا مع t

تم اختيار الثوابت ro وko للحصول على أعلى نسبة للمعامل R الخاص بالارتبـاط المتبـادل المتعدد (١) [٩]

مطابقة النموذج

٢- بالنسبة للفترة من ١٩٥٠-١٩٩٧ نجد أن معامل الارتباط المتبادل المتعدد وصـل إلـى أعلى معدل له بالنسبة للقيم.

ro=٠,٦١ ko=٠,٤٣ (٢)

يوضح الرسم البيانى IV ص٩٦ القيم المسجلة لمعدل γ^* الخـاص بـالخفض الكلـى للعمالة وقيمه التى تم حسابها من الارتباط المتبادل المتعدد [γ*, r-ro, (k)-ko, Δk] على أساس أن ro =٠,٦١ و ko =٠,٤٣

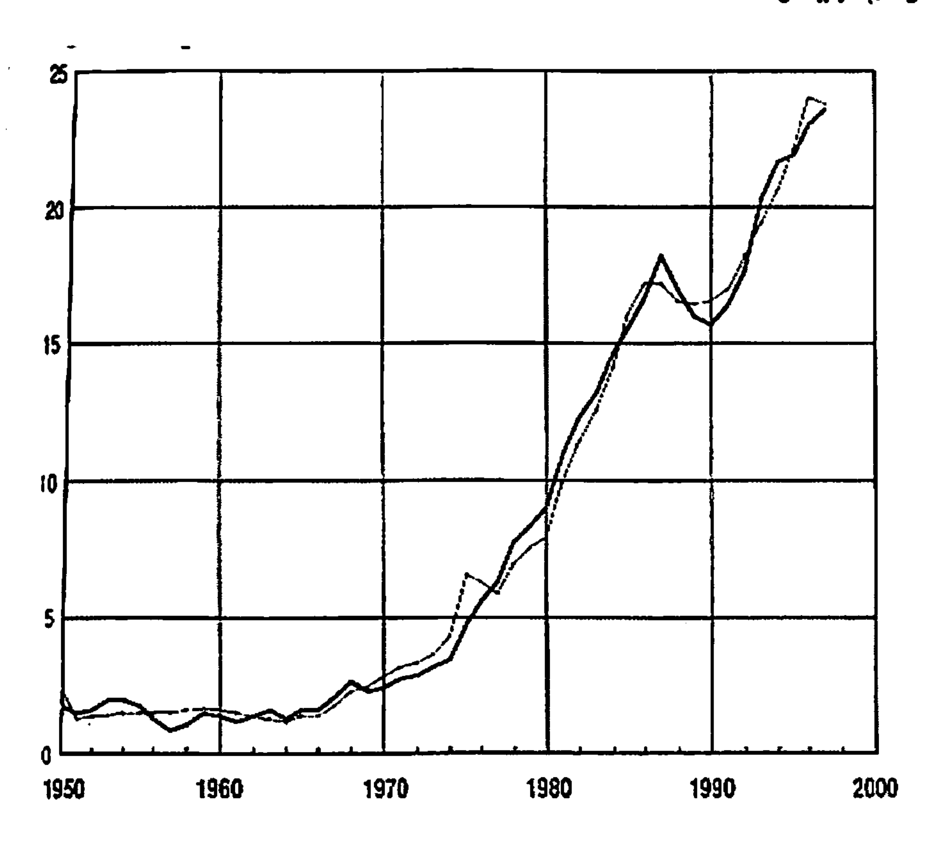
إن معامل الارتباط المتبادل المتعدد هـو ٠,٩٩٦٥(٠,٠٠٧٠ = $1-R^2$) وتوضـيح إجمالى الفترة من ١٩٥٠-١٩٩٧ لمعدل γ^* الخاص بالخفض الكلى للعمالة بدلالة:

r-ro ،(k)-ko ، Δ k يكاد يكون ممتازًا وكاملاً. مما يذكر أن هذه النتيجـة تعـد مثيرة للانتباه، إذ أن معدل γ^* الخاص بالخفض الكلى للعمالة مع انكسار عام ١٩٧٤ تضمن متغيران مختلفان هما k و r وقد اختلفا تمامًا من حيث المظهر. (الرسم البيانى I والرسـم البيانى II) كما أن الفترة المعنية قد ركزت على ٤٨ عامًا.

يدعونا هذا التحليل إلى اعتبار أن البطالة المزمنة الناجمة عن السياسة الاجتماعيـة لـم تكن تمثل شيئًا بالنسبة لقيمة المعامل r التى هى أقل أو تتساوى مع قيمة ro بمقـدار ٠,٦١ في عام ١٩٧٤.

نستخلص من هذا أن الفترة ١٩٥١-١٩٧٣ ظلت فيها البطالة المزمنة مهملة من الناحية العملية.

الرسم البياني IV



فرنسا ١٩٥٠-١٩٩٧

قيم تم رصدها وحسابها للمعدل* γ

الخاص بالخفض الكلى للعمالة (%)

دليل : ——— قيم تم رصدها   —— قيم محسوبة

معامل الارتباط المتبادل   **R =** ٠,٩٩٦٥

1-R² =٠,٠٠٧٠

مصدر: رسم بيانى رقمT.13871جدول رقم14452 , (٢٨ مايو ١٩٩٩)

يدعونا هذا التحليل أيضًا على اعتبار أن عام ١٩٧٧، العام الذى ظل فيـــه المؤشـــر r بمقدار ٠,٦٩، هذا العام الذى حققت فيه المزايا الاجتماعية متوسطا يساوى ١٣% وهى نسبة تفوق المستويات بحيث لا نلحظ بطالة مزمنة على الإطلاق (١,١٣=٠٦١/٠,٦٩) .

وبالقياس بالقيمة الانتقادية ko = ٠,٤٣ التى تطابقت مع عام ١٩٦٥، فإن هذا التحليل قد أورد أيضًا أنه فى عام ١٩٧٤ تعددت الواردات الزائدة عن الحد مـــن خـــارج الاتحـــاد الأوروبى وتخطت الحد الأدنى بشكل كبير مما أسفر عن ظهور البطالة.

وهكذا منذ انكسار عام ١٩٧٤ تزامنت البطالة المزمنة مع البطالة الناجمة عن سياســـة التبادل الحر العالمى محدثة بهذا تزايدا مكثفا فى الخفض الكلى للبطالة.

وفيما يتعلق بالمعدل t الخاص بالبطالة التقنية والذى يتساوى مع ثابت الارتباط المتبادل (١) ، فقد وُجد أنه يساوى ١,٤٣%[١٠]

مؤثرات نسبية.

بالنسبة لإجمالى عدد الأفراد القادرين على العمل (بما فى ذلك العمال الأجانب) نستنتج من مطابقة النموذج أن تحليل أسباب معدل γ^* الخاص بالخفض الكلى للعمالـــة بالنســـبة المئوية ممكن اعتباره كتقدير أولى ممثلا فى الجدول I والجدول II بالنسبة المئوية لمجموع السكان القادرين على العمل وبقيمة نسبية(مع نسبة خطأ ±٢٠% على كل بند) [١١]

العناصر المكونة لمعدل * γ الخاص بالخفض الكلى للعمالة.

الجدول I – الفترة ١٩٧٥-١٩٩٧

هيكل السياسة الاجتماعيـــة	%٤,٦	%٣٣
سياسة التبادل الحر العالمى	%٨,١	%٥٧
التقدم التكنولوجــــــــــى	%١,٤	%١٠
الوضع الاقتصادى الطارئ	%٠,٠	%٠
إجمالـــــى	%١٤,١	%١٠٠

الجدول II – الفترة من ١٩٩٥- ١٩٩٧

هيكل السياسة الاجتماعية	%٦,٨	%٢٩,٧
سياسة التبادل الحر العالمى	%١٤,٠	%٦١,١
التقدم التكنولوجــــــــــى	%١,٤	%٦,١
الوضع الاقتصادى الطارئ	%٠,٧	%٣,١
إجمالـــــى	%٢٢,٩	%١٠٠

الدليل: العامود الأول : مكونات *γ

العامود الثانى : مكونات * γ بقيم نسبية

المصدر: الملحق V الخامس ، القسم السادس ، جدول II

فى العامود الأول من كل جدول تتطابق معدلات * γ الخفض الكلى وفـــى العـــامود الثانى تتضح أهمية المعدل بقيمة نسبية.

ومن الطبيعى أن النسب الكبيرة هى نسب تقريبية وقابلة للمراجعة، كما يبدو طبيعيًا أيضًا أن أثر الاضطرابات بالنسبة للظروف الاقتصادية الطارئة يصبح كأن لم يكن على المدى الطويل.

وعلى أى حال إن خفض العمالة الناجم عن سياسة التبادل الحر العالمى يبدو من بعيد وكأنه العامل الأكثر أهمية وراء الخفض الكلى للعمالة.

وبالنسبة لإجمالى الفترة من ١٩٧٤-١٩٩٧ كان تأثير سياسة التبادل الحـــر العالمـــى. أقوى بنسبة ٧٥% من تأثير السياسة الاجتماعية (٨,١/٤,٦=١,٧٦) .

وفى الفترة الممتدة لثلاث سنوات من ١٩٩٥-١٩٩٧ كان التأثير أقوى بنسبة الضعف أى كانت بمقدار (٢,٠٦= ٦,٨/١٤) .

تأثير الهجرة من خارج الاتحاد الأوروبى على خفض العمالة.

٣- نظرًا لعدم دقة الإحصائيات ، فإنه من الصعب جدًا أن لم يكن من المستحيل تحليل الأثر الفعلى للهجرة على البطالة فى فرنسا.

فى عام ١٩٩٤، أوضحت فى كتابى نتيجة الإحصائيات المتاحة آنذاك ، الأثر الذي خلفه العمال الأجانب عام ١٩٩٣ على الخفض الكلى للعمالة الذى وصل إلى ١٣٥٠ ألف عامل (± ٢٠%) من بينهم ٨٠٠ ألف عامل(± ٢٠%) من الأجانب من خارج الاتحاد الأوروبى و٥٥٠ ألف عامل (± ٢٠ %) أجانب من رعايا الاتحاد الأوروبي مما يمثل% ١٧ من الخفض الكلى للعمالة بالنسبة للهجرة من خارج الاتحاد الأوروبى [١٢] .

ونظرًا لعدم وجود إحصائيات أكثر دقة، أرى أنه من الأفضل أن أحتفظ بهذه النسبة المئوية كمتوسط للأعوام ١٩٩٥-١٩٩٧ .

ونستنتج من الجدول II الجدول التالى رقم III مع نسبة احتمال وجود خطأ (± ٢٠%) حول كل بند [١٣] .

الجدول III العناصر المكونة لمعدل γ * الخاص بالخفض الكلى للعمالة

الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٧

هيكل السياسة الاجتماعية	%٥,٦	%٢٤,٥
سياسة التبادل الحر العالمى	%١١,٦	%٥٠،٧
الهجرة من خارج الاتحاد الأوروبى	%٣,٩	%١٧
التقدم التكنولوجى	%١,٢	%٥,٢
الوضع الاقتصادى الطارئ	%٠,٦	%٢,٦
إجمالى	%٢٢,٩	%١٠٠

في العامود الأول من الجدول I تتطابق معدلات γ * ، وفى العامود الثانى تتضح أهميتهم بقيمة نسبية فى الجدول II.

جـ

رؤية شاملة

مغزى النتائج التي تم الحصول عليها.

١- إن التحليل الذى ذكرناه لا يمكن اعتباره على أنهُ التقديرات النهائية للعناصر المسببة لخفض العمالة، بمعنى أن التقديرات التى بحوزتنا ليست سوى تقديرات تقريبية ومؤقتة. وفى المقابل يرجع الفضل لهذا التحليل فى تقديمه للخطوط الرئيسية لتحليل يخضع للمنهج الحسابى للعناصر المسببة لخفض العمالة. من شأن هذا التحليل أيضًا إعمال الفكر من أجل دراسة متعمقة للوقائع وإعداد سياسة تكون بالتالى ملائمة.

هيكل السياسة الاجتماعية.

إن التقدير الخاص بالفترة من ١٩٩٥-١٩٩٧ والذى سجل% ٢٤,٥ (الجدول II السابق ذكره) الخاص بالأهمية بالنسبة لخفض العمالة الناتج عن هيكل السياسة الاجتماعية والأشكال العديدة للقيود الخاصة بتلك السياسة هو أقل بكثير من غالبية التقديرات التى أرجعت للسياسة الاجتماعية وسياسة وضع حد أدنى للأجور السبب المباشر فى الخفض الكلى للعمالة عن الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ [١٤]

وفى الواقع أن المزايا الاجتماعية (سواء كانت ناتجة عن التشريع أو عن الاتفاقيات التعاقدية حول وضع حد أدنى للأجور ، أو تكاليف الأجور الشاملة، أوتعويض البطالة) ، عندما تصبح مبالغًا فيها بالمقارنة مع إنتاجية العمل، فهى بدلاً من حماية الأفراد الأشد تضررًا، نجدها تعمل على تفاقم الأوضاع وتهدد مستقبلهم بتحويل عدد كبير من العاملين إلى عاطلين. إذن السياسة الاجتماعية تعمل على وضع غى متكافئ ، حيث الأجور لحقيقية والمميزات الاجتماعية المبالغ فيها للبعض ليست ممكنة سوى على حساب بطالة الآخرين.

إذا كانت فعالية اقتصاد الأسواق تؤدى فى بعض الحالات لأجور حقيقية لكنها غير كافية من الوجهة الأخلاقية، فإنه يتعين تأمين زيادة المكافآت أو الإعانات الاجتماعية لذوى الشأن وذلك عن طريق النقل المباشر للدخول.

وفى الحقيقة إن فاعلية الاقتصاد هى التى تشترط إمكانية تحقيق أى شكل من أشكال السياسة الاجتماعية، ولا يمكن تأمين هذه الفاعلية إلا إذا استقرت الأجور والأسعار بحُريَّة ووصلت إلى مستويات تكفل إيجاد توازن فعلى بين العرض والطلب، وهذا يتطلب قبول جميع الأنظمة الاقتصادية بتطبيق قواعد اللعبة الأساسية لاقتصاد السوق اللامركزى . ولا نستطيع فى الحقيقة أن نستفيد من فاعلية تحقيق هذا النوع من الاقتصاد فى الوقت نفسه الذى نرفض فيه تطبيق قواعده.

وعلى أى حال، فليس مستوى الأجور الحقيقية ولا المزايا الاجتماعية ، ولا النمو ولا إنتاجية الاقتصاد، يمكن تحقيقهم بقرارات ، كما أن الإجراءات التى نراها لأول وهلة مناسبة من حيث أجور العمال ممكن أن يتضح لنا فى النهاية الأمر عدم صلاحيتها ، بل ومخالفتها للمصلحة الحقيقية.

سياسة التبادل الحر العالمى.

إن التقدير الخاص بالفترة من ١٩٩٥-١٩٩٧ الذى سجل ٥٠,٧ % (الجدول III سبق ذكره) حول أهمية الخفض الكلى للعمالة نتيجة التحرير العالمى للمبادلات ، والذى تفاقمت حدته نتيجة الآثار الضارة لسياسة معدل الصرف المتغير، وعدم استقرار حركة رءوس الأموال وسياسة " الإغراق النقدى" لعدد كبير من الدول نتيجة انخفاض قيمة العملة الخاصة بتلك الدول، تطابق هذا التقدير تقريبًا مع ضعف الأهمية بالنسبة لخفض العمالة نتيجة تطبيق السياسة الاجتماعية. فى الواقع أن هذا العنصر المسبب للخفض الكلى للعمالة لم يظهر للوجود بشكل فعلى إلا نتيجة وضع حد أدنى للأجور وكذلك معدم المرونة اللازمة لاستقرار سوق العمل .

ومن جهة أخرى، لكى يتم تحييد الآثار الناجمة عن تطبيق سياسة التبادل الحر العالمى والعوامل المشتركة معها، فإن الخفض الهائل فى أجور ورواتب العاملين الأقل كفاءة كان من الأسباب التى يجب أن نضعها فى الحسبان. إن الآثار الناجمة عن تطبيق سياسة التبادل الحر العالمى لم تسهم فقط بشكل كبير فى الازدياد المكثف للخفض الكلى للعمالة ، بل أدت أيضًا إلى زيادة الفروق، وذلك بالتدمير التدريجى للنسيج الصناعى فى فرنسا، وكذلك خفض هائل فى نمو مستوى المعيشة للشعب الفرنسى. [١٥]

البطالة الناجمة عن الهجرة من خارج الاتحاد الأوروبى.

من المؤكد أنه لو كانت انعدمت الهجرة من خارج الاتحاد الأوروبى ، لكان الخفض الفعلي للعمالة من العمال الفرنسيين والعمال الأجانب رعايا الاتحاد الأوروبى سيصل إلى نسبة ضعيفة.

ولكن على عكس الرأى الذى يتبناه الكثيرون، لا نستطيع سوى تفسير جزء من الخفض الكلى للعمالة بواقع قدره ١٥% (الجدول III سبق ذكره) على الأقل كتقدير تقريبى أولى، إذا لم نضع فى الحسبان سوى عدد الأفراد القادرين على العمل من الأجانب المهاجرين من خارج الاتحاد الأوروبى.

التقدم التكنولوجى.

إن العنصر التكنولوجى المسبب للخفض الكلى للعمالة هو الثمن الذى يتعين دفعه لتأمين الحصول على مختلف صور الأرباح الذى يكفلها التقدم التكنولوجى. وفى الواقع فهو

لا يفسر– كما يقترح الكثيرون [١٦] – إجمالي خفض العمالة. ففى الفترة من ١٩٩٥–١٩٩٧ لم يمثل سوى جزء بواقع ٥% كتقدير تقريبى أولى على الأقل. (الجدول III سبق ذكره) [١٧]

الوضع الاقتصادي الطارئ.

من الخطأ أيضًا أن ننسب للوضع الاقتصادى الطارئ ذات الطابع الدورى الخفض الكلى للعمالة الذى تم رصده . ففى الفترة من ١٩٩٥–١٩٩٧ لم يمثل سوى جزءًا صغيرًا نسبيًا بواقع ٣% على الأقل فى التقدير التقريبى الأولى (الجدول III سبق ذكره) .

العوامل المسببة لنقص العمالة.

٢- إن التحليل الخاص بتطور الاقتصاد الفرنسى فى الفترة من ١٩٥٠–١٩٩٧ قد ألقى الضوء على الأسباب الجوهرية للبطالة المكثفة التى ازدادت منذ عام ١٩٧٤ [١٨]

أوضح لنا هذا التحليل كيف أن جميع السياسات التى طُبِّقت منذ عام ١٩٧٤ لمكافحة البطالة من قِبل حكومات ذات اتجاهات مختلفة قد باءت جميعها بالفشل، ولماذا كان حتمًا من نصيبها الفشل.

هوامـــش

أ الخفض الكلي للعمالة والعناصر المسببة له.

-

(١) انظر الجزء الثانى، القسم ب٤ سبق ذكره، والملحق الرابع IV لاحقًا، سياسة العمالة ، القسم الخامس.

(٢) الجزء الأول ، القسم ٢ الثانى.

(٣) أليه ١٩٤٣، Traité D'Economie Pure، ص ٧٠٨-٧١٨ (نظرية البطالة المزمنة)

انظر أيضًا الملحق الخامس V لاحقا، القسم التاسع.

(٤) انظر لاحقًا الملحق الأول I ٢. التكاليف حسب عدد ساعات العمل للعمالة والإضـــافة الرابعـــة IV ، نظريـــة التكاليف المقارنة والمبادلات الدولية.

(٥) انظر أيضًا أليه، ١٩٩٤، Combats Pour L'Europe، ١٩٩٢-١٩٩٤

ص ١٥٥-١٦٥،ص١٧٧-١٨٨،ص١٨٩-١٩٨،ص٢٦٧-٢٧٣، ص ٣١٣-٣٢١.

(٦) انظر بصفة خاصة أليه، Economie Et Interêt، مقدمة النسخة الثانية ١٩٩٨، ص ١٣٨.

(٧) أليه، ١٩٧٤، Combats Pour L'Europe ، ١٩٩٢-١٩٩٤ ص ٣٤٧-٣٥٨

(٨) أليه، ١٩٩٤، سبق ذكره ، ص ٣٥٩-٣٦١

ب- نموذج للتحليل.

(٩) انظر الملحق الخامس V لاحقًا بخصوص تلك النقاط، النموذج الخاص بالعناصر المسببة للبطالة، القسم الثالـــث والرابع.

(١٠) انظر الملحق الخامس V لاحقًا القسم الخامس والسادس من أجل الوقوف على تحليل مُفصّل.

(١١) **إن أهمية الأخطاء الممكنة التى أشير إليها (± ٢٠%) بخصوص التقديرات لمختلف العناصر المسببة للبطالـــة تنبع فى وقت واحد من فروض مبسطة للغاية للنموذج محل العرض والتوضيح باســـتخدام مؤشـــرين k , r فقط لمختلف العوامل من جهة والسياسة الاجتماعية وسياسة التبادل الحر العالمى من جهة أخرى.**

(١٢) أليه ١٩٩٤ ، Combats Pour L'Europe ، ١٩٩٢-١٩٩٤ ص ٣٦٢

(١٣) لدينا ٣,٨٩% = ٠,١٧. ٢٢,٩ ، الأرقام الأخرى الخاصة بالعامود الأول للجدول III تم استنتاجها مـــن أرقـــام العامود الأول للجدول II بضربها فى٠,٨٣

٦,٨. ٠,٨٣= ٥,٦٤

جـ   رؤية شاملة

(١٤) انظر الإضافة الثانية II لاحقًا، القسم ٣.

(١٥) انظر الجزء الثانى لاحقًا، القسم جـ و د

(١٦) انظر الملحق III الثالث لاحقًا، مؤشر إحصائى للبطالة التقنية، والإضافة III المذاهب السائدة حول البطالة القسم ٢.

(١٧) انظر الملحق III الثالث لاحقًا ، مؤشر إحصائى حول البطالة التقنية.

(١٨) الجزء الأول. سبق ذكره، القسم من الثانى إلى الخامس.

إضافة صغيرة

دليلان ذوا مغـــــزى

للنموذج التحليلى

عندما انتهيت كُليَّة من كتابة هذا المُؤلف، تساءلت عما إذا كان فـــى الإمكـــان تطبيـــق النموذج التحليلى لمعدل γ^* الخفض الكلى للعمالة بالنسبة المئوية على العمالة الصناعية فيما يتعلق بعدد العمال (النشطين) وخفض نمو إجمالى الناتج الداخلى الفعلى منذ عام ١٩٧٤. لقد فكرت أنه طالما أمكن تطبيق النموذج على معدل الخفض الكلى للعمالة، ففى الإمكان أيضـــا تطبيقه على عدد الأفراد العاملين فى الصناعة وإجمالى الناتج الداخلى الفعلى. ومـــن جهـــة أخرى فإن الحسابات التى وردت بالنموذج والتى تتعلق بالفترة مـــن ٢٦ أغســـطس إلـــى ٢ سبتمبر ١٩٩٩ قد أكدت جميعها هذا الاستقراء .

ولذلك كان من المؤكد أن نُلحق بهذا المُؤلف النتائج الجديدة.

وهكذا تراءى لى أن الحل الأفضل هو إلحاق هذه الإضافة الصغيرة بهذا الجزء الثالـــث مع إلحاق إضافة صغيرة تقنية بالتوازى للملحق V الخامس الـــذى يحمـــل عنـــوان نمـــوذج للعناصر المسببة لخفض العمالة.

رسمان بيانـيان ذوا مغزى.

١- الرسم البيانى I سيأتى لاحقًا- يمثل تطور النسبة المئوية i للأفـــراد العـــاملين فـــي الصناعة عن الفترة ١٩٥٥-١٩٩٧ بالقياس لعدد العُمَّال القادرين على العمـــل(الرســـم البيانى * X فى الجزء الثانى).

يُمَثِّل الرسم البيانى * XIII فى الجزء الثانى تطور إجمالى الناتج الداخلى الفعلى Q فى الفترة من ١٩٥٠- ١٩٩٧ .

إذا أردنا تحديد الأثر الناجم عن انكسار ١٩٧٤، فإنه يتعين استبعاد أثر الفترة الزمنيـــة من ١٩٥٠-١٩٧٤ التى سجلت معدل نمو يساوى : ٤,٩١% = ∝ ، والـــذى تطـــابق مـــع لوغاريتم(نسبة العدد) إجمالى الناتج الداخلى الفعلى فى شكل مستقيم مارًا من نقطـــة الرســـم البيانى *XIII الذى تطابق مع عام ١٩٧٤.

الرسم البيانى II الذى سيأتى لاحقًا. يمثـــل النسب نفسها والمقـــاييس البيـــانية أن الرســـم البيـــانى *XIII الخاص بالجزء الثانى، على النحو التالى.

النسبة :

$$q = Q/e^{\propto \Delta t} Qo \qquad (1)$$

مـــــع

$$\propto = 0.0491 \quad \Delta t = t\text{-}1974 \quad Qo = Q\ (1974) \qquad (2)$$

يُمَثِّل الرسم البيانى الثانى تأثير انكسار ١٩٧٤، أى يوضح الخسارة التى لحقت بـــالنمو عن الفترة من ١٩٧٤-١٩٩٧ بالقياس مع الفترة ١٩٥٠-١٩٧٤.

يوضح الرسم البيانىI ص١٠٧ والرسم البيانيII ص١٠٨ تشابه مـــذهل للمنحنيـــين الذين يمثلان المؤشرين: q , i

يوضح الرسم البيانى III ص١٠٩ الارتباط المتبادل عن الفترة من ١٩٥٥-١٩٩٧

$$\log q \; \vdots \; \frac{i\text{-}io}{io} \; + B \qquad (3)$$

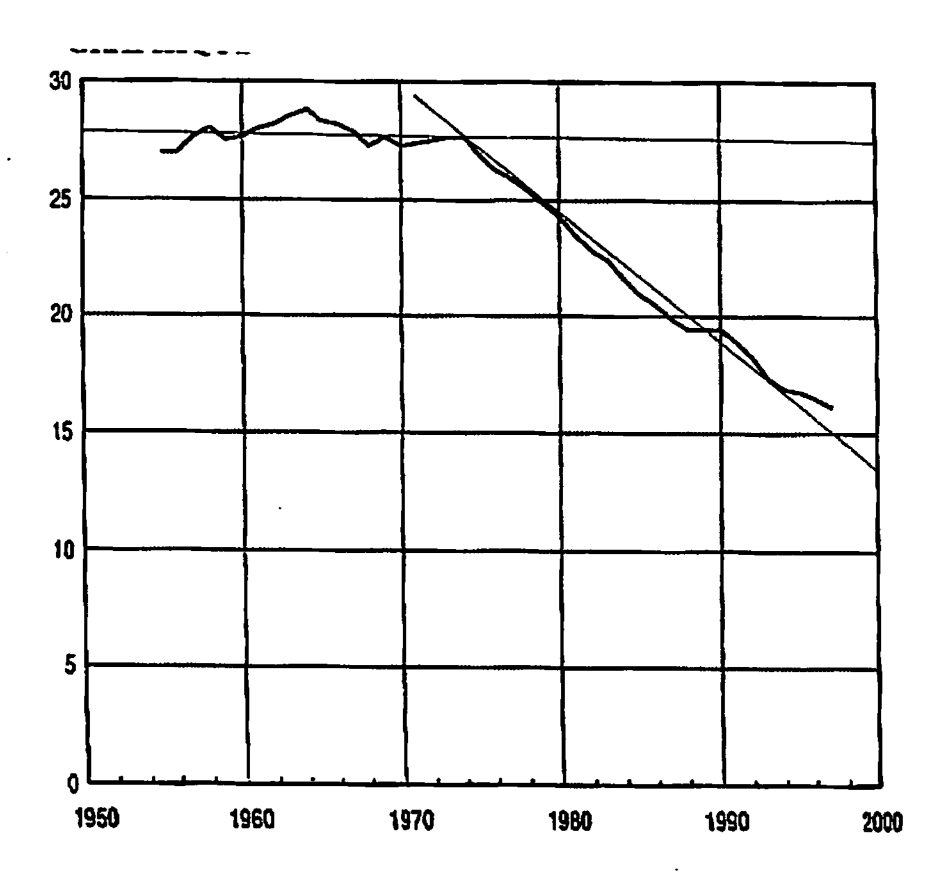
معامل الارتباط المتبادل مرتفع للغاية ولذلك نجد

$$R = 0.9881 \qquad 1\text{-}R^2 = 0.0236 \qquad (4)$$

$$A = 1.408 \qquad B = 0.00162$$

ويوضح هذا الارتباط المتبادل الارتباط القوى للغاية بين إجمالى الناتج الداخلى والنسبة المئوية لعدد العاملين فى مجال الصناعة بالنسبة للأفراد القادرين على العمل أى النشطين (تم استبعاد مجال الهندسة الإنشائية والهندسة المدنية) .

الرسم البيانى I



فرنسا ١٩٥٥-١٩٩٧

النسبة المئوية i للعمالة الصناعية

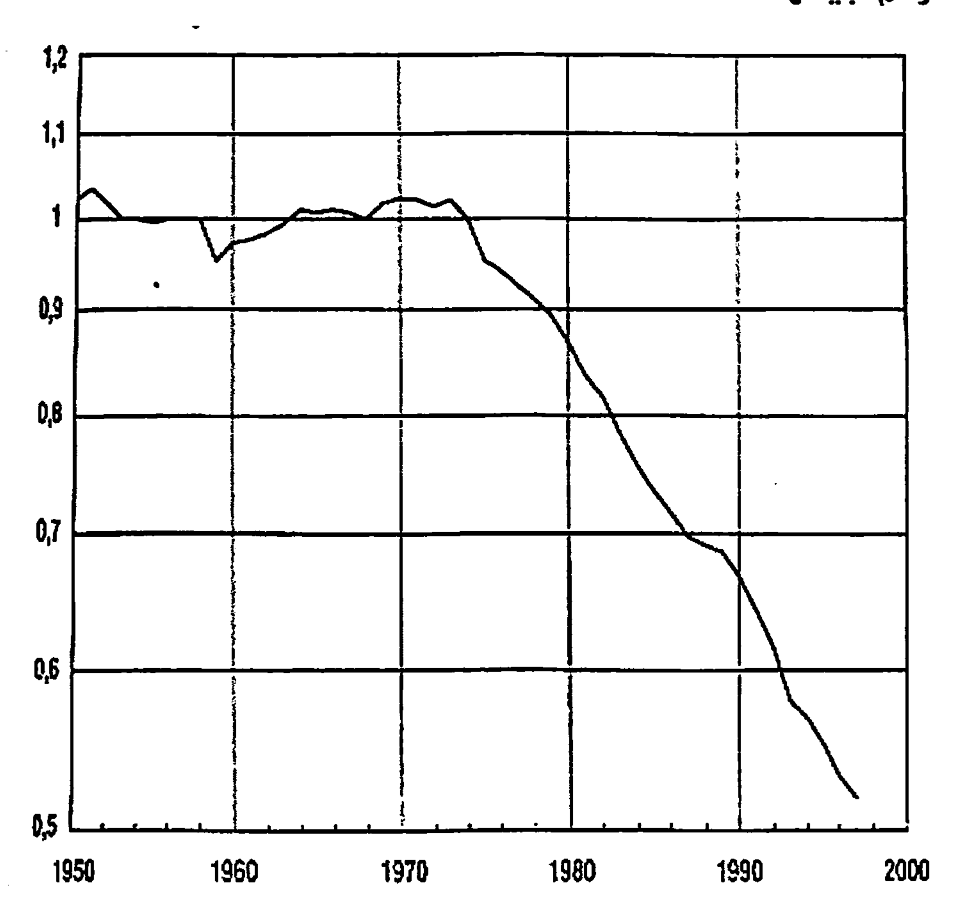
بالنسبة لعدد الأفراد القادرين على العمل (النشطين)

(تم استبعاد الإنشائية والهندسة المدنية)

(المتوسط السنوى %)

مصدر : الرسم البيانى * X في الجزء الثاني

الرسم البيانى II



فرنسا ١٩٥٠-١٩٩٧

المؤشر **q** الخاص بالخسارة التى لحقت بالنمو.

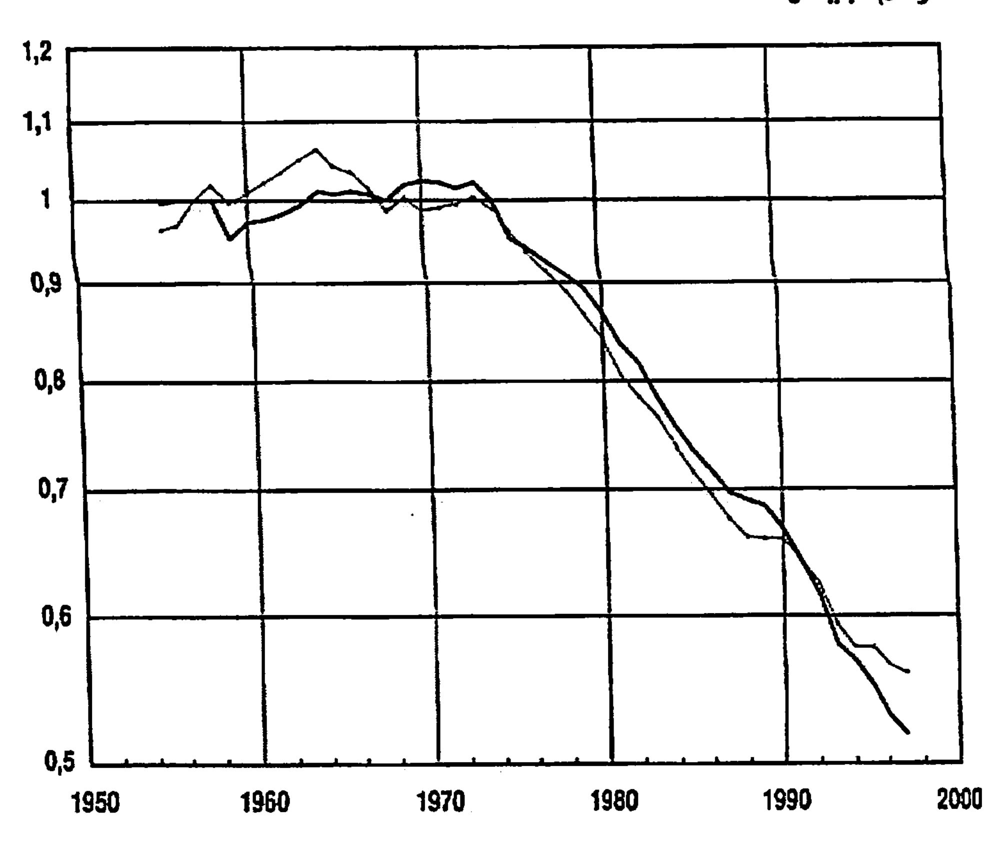
$$q = Q/e^{\propto \Delta t} Q_o$$

Q=إجمالى الناتج الداخلى الفعلى

$$\propto = 0.0491 \quad \Delta t = t\text{-}1974 \quad Q_o = Q(1974)$$

مصدر : الرسم البيانى * XIII فى الجزء الثانى سبق ذكره.

الرسم البياني III



فرنسا ١٩٥٥-١٩٩٧

الارتباط المتبادل $\log q = A \frac{i - io}{io} + B$

$q = Q/e^{\propto \Delta t} Qo \quad \Delta t = t - 1974 \quad Qo = Q(1974) \quad io = i(1974)$

$R = 0.9881 \quad 1 - R^2 = 0.0236 \quad A = 1.408 \quad B = 0.001620$

دليل: ——— قيم تم رصدها . ___ قيم محسوبة

مصدر : جدول رقم 13667* (30 سبتمبر 1999)

تطبيق النموذج التحليلى بالنسبة المئوية لعدد العاملين فى مجال الصناعة

٢- يرتكز تطبيق النموذج التوضيحى للنسبة المئوية **i** لعدد العاملين فى مجال الصناعة(مع استبعاد الهندسة الإنشائية والمدنية) فيما يتعلق بعدد الأفراد النشطين على الفروض الآتيـة :

فروض النموذج التحليلى.

يرتكز النموذج التحليلى على أربعة فروض.

١- نفترض أن النسبة المئوية **i** تعتمد ظاهريا على الفرق بين **r-ro** ، تمثل **ro** الحد الأدنى للبطالة المزمنة . التأثير إذن منعدم للقيم السلبية لـ **r-ro**

٢- نفترض أن الاتجاه المركب **(k)** للمؤشر **k** متمثل فى اتجاهه الرمزى وأن الفرق **Δk = k-(k)** يمكن اعتباره مؤشرا للوضع الاقتصادى الطارئ.

٣- نفترض أن النسبة المئوية **i** للعاملين فى مجال الصناعة بالنسبة للأفراد النشطين يعتمد ظاهريًا على الفرق: **loq (k)-log ko** ، يمثل **ko** الحد الأدنى للبطالة الناجمة عن سياسة التبادل الحر العالمى.

إذن التأثير منعدم بالنسبة للقيم السلبية: **log (k) –log ko** (١)

٤- نفترض أن العامل المسبب للوضع الاقتصادي الطارئ بالنسبة المئوية **i** بخصوص عدد العاملين فى الصناعة يعتمد ظاهريًا على العامل المسبب للوضع الاقتصادى الطارئ **Δ k** للمؤشر **k**.

يرتكز النموذج التحليلى إذن على أهمية الارتباط الظاهرى.

$$(1) \qquad i = A(r-ro) + B\,[\,\log(k) - \mathrm{Log}\,ko\,] + c\Delta k + D$$

والذي يتطابق معه الارتباط المتبادل المتعدد .

تم اختيار الثوابت **ko, ro** بحيث يصل معامل **R** الارتباط المتبادل الكثف إلى أقصى حد له.

مطابقة النموذج

فى خلال الفترة من ١٩٥٠-١٩٩٧ وصل معامل الارتباط المتبادل المتعدد (١) إلى أقصى درجة له بالنسبة للقيم.

(2) ro = 0.50   ko = 1



فرنسا ١٩٥٥ -١٩٩٧

i = النسبة المئوية للعمالة الصناعية بالنسبة

للأفراد القادرين على العمل (النشطين)

الارتباط المتبادل: in ,rn - ro ,log (kn) -log ko, Δ kn

ro = 0.50 ko = 1 R = 0.9983 1 = R^2 = 0.0032

الدليل: ——— قيم تم رصدها ——— قيم محسوبة

مصدر: جدول رقم 13962 الرسم البيانى 14507

يمثل الرسم البيانى IV القيم التى سجلتها النسبة المئوية i لعدد العـــاملين فـــى مجـــال الصناعة والقيم التى تم حسابها على أساس الارتباط المتبادل المكثف[1] بالنسبة لـــــ ko=1, ro=0.50.

يساوى معامل الارتباط المكثف $(1- R^2 = 0.0032)$ 0.9983 كما أن تمثيـــل النســـبة المئوية i لعدد من العاملين في مجال الصـــناعة بدلالـــة r-ro, log (k)-log ko ، و Δk تكاد تكون كاملة.

مؤثرات نسبية

أوضح تحليل النتائج الخاصة بالارتباط المكثف لمجمل الفتـــرة مـــن ١٩٥٠-١٩٩٧ أن مردود k كان أكبر من مردود r بقيمة تصل إلى خمسة أضعاف وربع الضعف 5.4 ، كمـــا وصلت هذه النسبة كمتوسط للأعوام ١٩٩٥-١٩٩٧ إلى خمسة أضعاف.[2]

تطبيق النموذج التحليلي على المؤشر q الخاص بانخفاض النمو.

٣- تطبيق النموذج على المؤشر q الخاص بانخفاض النمو.

$$q = Q/e \propto \Delta t Qo$$

(القسم ١، سبق ذكره) يرتكز على فروض مماثلة التي وردت (بالقسم ٢، سبق ذكره)

الفروض الخاصة بالنموذج.

يرتكز النموذج التحليلي على أربعة فروض.

١. نفترض أن المؤشر q الخاص بانخفاض النمو يعتمد ظاهريًا على الفرق r-ro ، علمًا بأن ro يمثل الحد الأدنى للبطالة المزمنة ، إذن التأثير منعدم للقيم السلبية. r- ro.

٢. نفترض أن الاتجاه المُركَّب (k) للمؤشر k متمثل في خطه الرمزى وأن الفرق k = k- (k) Δ يمكن اعتباره مؤشرا للوضع الاقتصادى الطارئ.

٣. نفترض أن المؤشر q يعتمد ظاهريًا على الفرق: log(k) –log ko ويمثل ko الحد الأدنى للبطالة الناجمة عن سياسة التبادل الحر العالمى.

إذن التأثير مفترض كأن لم يكن بالنسبة للقيم السلبية:

$$\log (k) - \log Ko_3$$

٤. نفترض أن العنصر المسبب للوضع الاقتصادى الطارئ للمؤشر q يعتمد ظاهريًا على العنصر المسبب للوضع الاقتصادى الطارئ Δ k للمؤشر k

وهكذا يرتكز النموذج التحليلي على أهمية الارتباط الظاهرى، الذى يتطابق معه الارتباط المتبادل المتعدد.

$$(1) \qquad \text{Log } q = A(r-ro) + B[\log(k) - \log ko] + C\Delta k + D$$

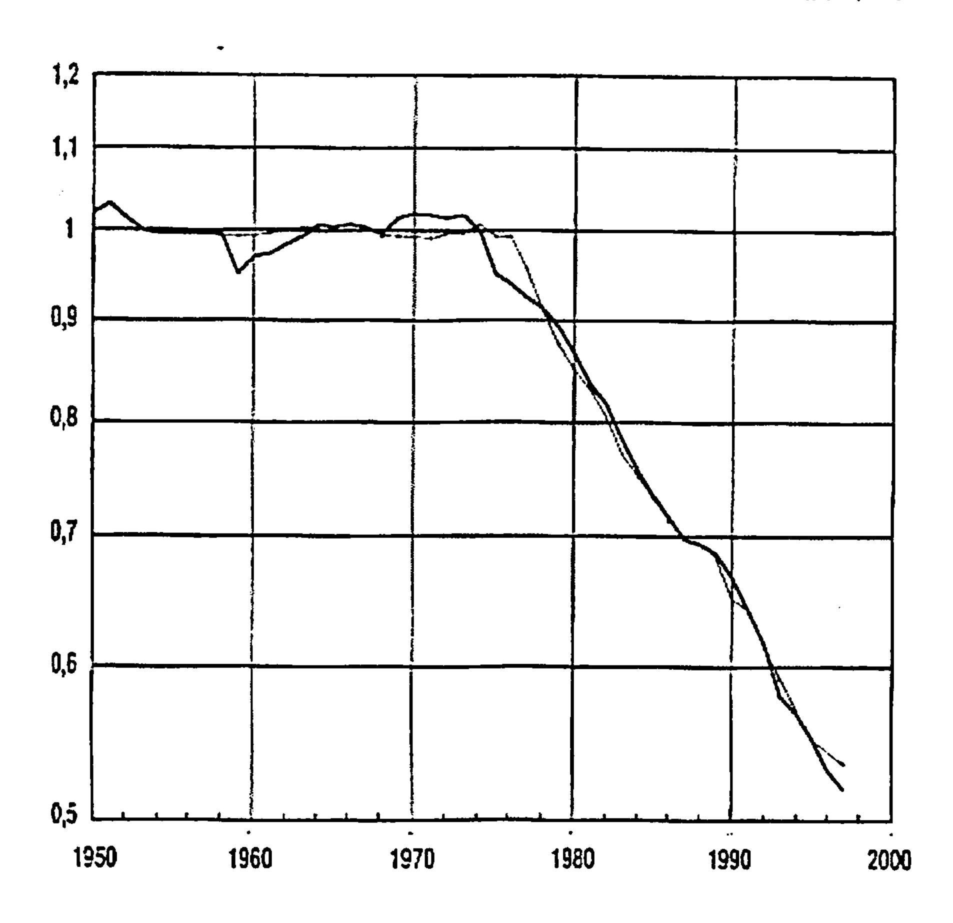
تم اختيار الثوابت ko, ro بطريقة تضمن تحقيق أعلى معدل لمعامل R الخاص بالارتباط المتبادل المتعدد.

مطابقة النموذج.

حقق معامل الارتباط المتبادل المتعدد(١) أقصى معدل له بالنسبة للقيم في الفترة من ١٩٥٠-١٩٩٧.

$$(2) \qquad ro = 0.63 \qquad ko = 1.05$$

الرسم البيانى V



فرنسا ١٩٥٠- ١٩٩٧

q= مؤشر انخفاض النمو

الارتباط المتبادل: Δ kn ,log (kn)-log ko ,rn - ro ,log qn

ro = 0.63 ko = 1.05 R= 0.9959 1=R²=0.0082

الدليل: ——— قيم تم رصدها ——— قيم محسوبة

مصدر: جدول رقم13968 الرسم البيانى 14508

يمثل الرسم البيانى V القيم التى سجلها المؤشر q والقيم التي تم حسابها علـــى أســاس الارتباط المتبادل المكثف [٣]

$$ro = 0.63, \ \log(k) - \log ko = 1.05 .$$

وصل معامل الارتباط المتبادل المكثف إلى $0.9959(1-R^2=0.0082)$

كما إن تمثيل المؤشر q بدلالة: $r-ro , \log(k)-\log ko , \Delta k$ يكاد يكون كاملاً .

مؤشرات نسبية .

أظهر تحليل النتائج الخاصـــة بالارتباط المتبادل المكثف أنه فى الفتـــرة ١٩٥٠-١٩٩٧ كان مردود k أكبر من مردود r بنحو ١١,٢ ضعف ، كمـــا إن المتوســـــط بالنســـبة للأعوام ١٩٩٥-١٩٩٧ وصل إلى ١٢,٨ ضعف. [٤]

هيمنة العناصر الداعية لسياسة التبادل الحر العالمى.

٤- من المفيد عقد مقارنة بين مطابقة q , i مع ناتج γ *

(الجزء الثالث ، القسم السادس٦)

الجدول I يوضح المميزات الأساسية لكل من γ^* , q , i

إن تلك المطابقات تحظى بدرجة رفيعة من الدقة وخاصة المطابقة غير العادية بالنسبة المئوية i لعدد العاملين فى مجال الصناعة فيما يتعلق بالأفراد النشطين.

وبالنسبة للمطابقة* γ و q, فإن قيم ro تعتبر متقاربة إلى حد كبير. إن قيمة ko بالنسبة * γ تعتبر أضعف بكثير من قيم ko بالمقارنة مع q , i اللذين يتجاوران .

النتيجة النهائية لذلك هو أن تمثيل المؤشر i و كذلك المؤشر q يتضمن قيم أكبر بكثير من المعامل

λ = مردود k / مردود r بالنسبة لمعدل * γ الخاص بالخفض الكلى للعمالة.

فى الواقع إن التأثير الحقيقى لمردود k بالقياس نسبيًا مع مردود r بالنسبة للمؤشر i والمؤشر q يعتبر أهم بكثير من الحالات الخاصة بمعدل * γ الخاص بالخفض الكلى للعمالة .

إن هذا التأثير واضح للغاية ، بل قاطع.

جدول مقارنة التطبيقات

١٩٥٠-١٩٩٧

الجدول I

indi-cateur	corrélation	R	$1 - R^2$	r_0	k_0 (1974 = 1)	λ = effet k / effet r	
						1950-1997	1995-1997
γ^*	$\gamma^*, r - r_0, (k) - k_0, \Delta k$ 1950-1997	0,9965	0,0070	0,61 (1974-1997)	0,43 (1968-1997)	1,69 (1950-1997)	2,04
i	$i, r - r_0, \log(k) - \log k_0, \Delta k$ 1955-1997	0,9983	0,0033	0,50 (1950-1963) (1968-1997)	1,00 (1976-1997)	5,40 (1955-1997)	5,07
q	$\log q, r - r_0, \log(k) - \log k_0, \Delta k$ 1950-1997	0,9959	0,0082	0,63 (1975-1976) (1981-1997)	1,05 (1976-1997)	11,25 (1950-1997)	12,82
moyenne		0,9969	0,0062	0,58	0,83	6,11	6,64

دليل: قيم ko, ro مصحوبتان بمؤشر السنوات الخاصة بعدم المساواة

r> ro (k) > ko

مصدر: إضافة صغيرة فى الملحق V –الخامس ، النموذج الخاص بالعناصر المسببة للبطالة.

هوامـــش

(١) استحسنت بعد تفكير أن أجعل log (k) بدلا من (k) .

(٢) المعطيات المتعلقة بالارتباط المتبـادل المكثف (١) وردت فى الجـــــدول I فى الإضافــة الصغيرة فى الملحق V الخامس ، النموذج الخاص بالعوامل المسببة لخفض العمالة.

(٣) وكما هو الحال بالنسبة للمؤشر i فقد فضلت log (k) بدلا من (k)

(٤) المعطيات المتعلقة بالارتباط المتبادل المكثف (١) وردت بالجدول II فى الإضافة الصغيرة فى الملحق الخامس V ، النموذج الخاص بالعوامل المسببة لخفض العمالة مطابقة معدل * γ الخفض الكلى للعمالة، ورد فى الرسم البيـــانى IV فى الجزء الثالث ، سبق ذكره.

تتمـــة

مطابقة جديدة لمعدل * γ الخفض الكلي للعمالة عن الفترة ١٩٥٠-١٩٩٧

إن التأمل في الجدول I الذى ورد في الإضافة الصغيرة قد حثنى على إجراء مطابقـــة جديدة للمعدل * γ اعتمادًا على الارتباط الظاهرى.

$$\gamma * = A (rn - ro) + B [\log (k) - \log ko] + C \Delta k + D$$

وذلك بإحلال : $(k) - ko$ محل $\log (k) - \log ko$

إن الحد الأقصى R للارتباط المتبادل المتعدد قد وصل إلى

$ko = 0.75$ $ro = 0.63$

وهو يتطابق على التوالى مع الأعوام ١٩٧٦و ١٩٧٢

لدينا $1-R^2 = 0.0046$ $R=0.9977$

مقابل $1-R^2 = 0.0070$ $R=0.9965$

بغية مطابقة معدل * γ في الجدول I، سبق ذكره (الرسم البيانى VI فـــى الجـــزء الثالث).

إن مطابقة المعدل * γ سجل تحسُّنًا طفيفًا فى المتوسط. وفى الواقـــع فهـــو أفضـــل بكثير فى الفترة ١٩٧٦-١٩٩٧ ، وأقل تحسُّنًا فى الفترة ١٩٥٠-١٩٧٤.

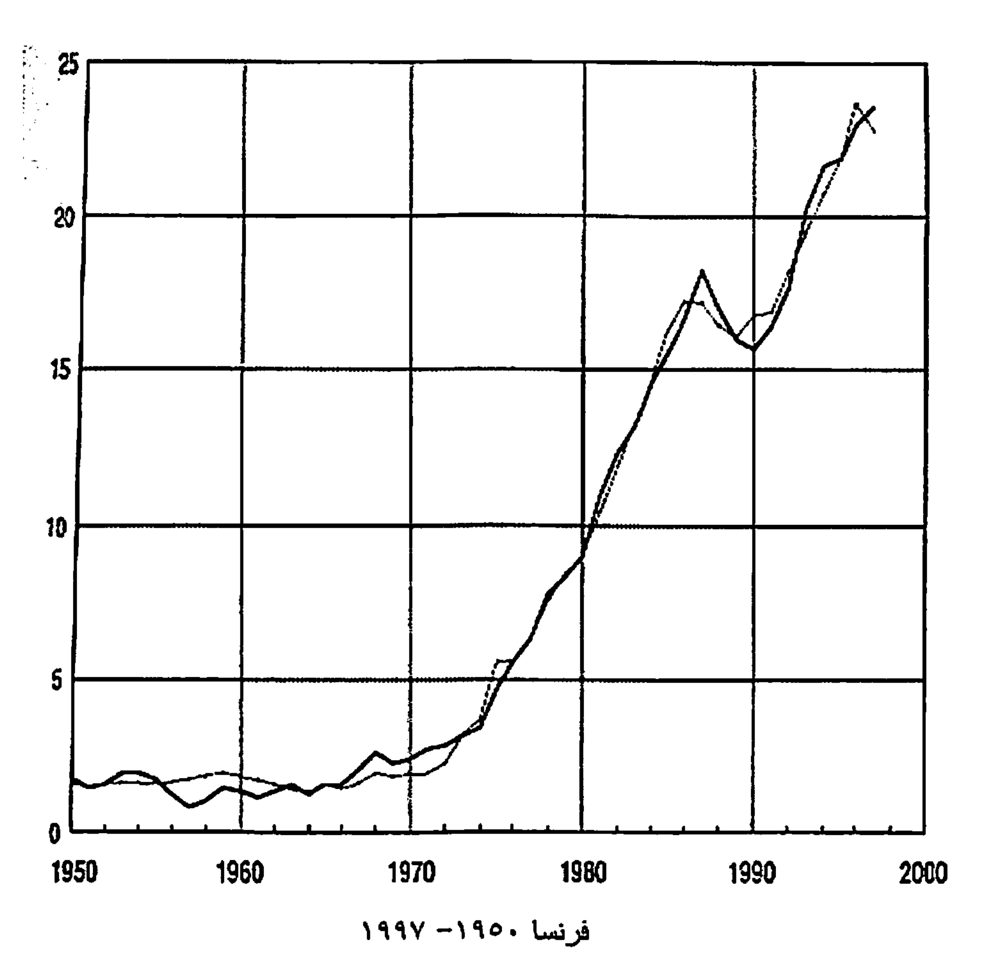
لدينا: $A=49.1$ $B= 11.9$ $C=4.79$ $D= 1.65$

وهكذا نرى أنه بالنسبة للثابت t الخاص بالبطالة التقنية.

$$t=D=1.65\%$$

فإن القيمة ارتفعت قليلا عن القيمة $t=1.43\%$ التى سُجِّلَت فى المطابقة الأولى (الرســـم البيانى IV فى الجزء الثالث) .

الرسم البيانى VI



فرنسا ١٩٥٠ -١٩٩٧

قيم تم رصدها ومحسوبة % لمعدل * γ الخفض الكلى للعمالة.

(تطبيق النموذج log (k) – log ko بدلا من : (k) – ko)

الدليل : ——— قيم تم رصدها ——— قيم محسوبة

معامل الارتباط المتبادل $1-R^2= 0.0046$ $R=0.9977$

المصدر: جدول رقم13971 (٥ أكتوبر ١٩٩٩) الرسم البيانى 14514

بالنسبة للمطابقة الجديدة لدينا

λ =مردود k / مردود r = ٥,٣٢

وهى قيمة متقاربة جدًا مع قيمة λ = ٥,٠٧ التى وردت فى المطابقة مع النسبة المئوية لعدد الأفراد العاملين فى مجال الصناعة فيما يتعلق بالأفراد النشطين.

في الواقع ، إن المطابقة الجديدة لمعدل * γ موضوع مقارنة مباشرة مـــع مطابقـــة i ومطابقة log q

متوسط القيم لـــ ko , ro خلال هذه المطابقات الثلاث هو.

$ro=\overline{0.59}$ $ko=\overline{0.93}$ $\lambda = 7.32$

ومما يذكر أن السمات المميزة للارتباط المتبادل المكثف المتطابقة مع المطابقة الجديـــدة للمعدل * γ وردت في التتمة الخاصة بالإضافة الصغيرة فى الملحق V الخامس .

تؤكد هذه المطابقة الجديدة مرة أخرى عما إذا كان ضروريًا هيمنة العناصر الداعية إلى سياسة التبادل الحر العالمى .

الجزء الرابع

مفاهيم خاطئة

إن كل دعوه للتدبر والتأمل تجعلنا في حاله من النزق وسرعة التأثر، كما إننا نهاب من الدلائل والحجج التي لم نعتدها من قبل، أي التي تخرج عن نطاق المألوف لنا، أو عن نطاق معتقداتنا، أو عن تلك التي نريد أن نعتقد فيهـــــا.

جوزيف شومبتر

رأسمالية ، اشتراكية، ديمقراطية

Capitalisme; Socialisme Et Democracie

1946

(أ) الحقائق الثابتة

١- فرنسا تدمر نفسها فى الوقت الراهن

كيف نفسر هذا الوضع ؟ فى الحقيقة أن التدهور التدريجي والقوى الذى لحق بالوضع فى فرنسا بدء أساسًا عام ١٩٧٤ نتيجة الهيمنة والتكرار المستمر "للحقائق الثابتة"، وأمور غير قابلة للمناقشة كما لو كانت محرمات، وأحكام مسبقة خاطئة يتم قبولها دون مناقشة، مما أسفر عن تكاثر النتائج السيئة واشتدادها على مر السنين.

تظهر هذه الهيمنة فى الطرق بالمطرقة باستمرار على الرأى العام من قِبل وسائل الإعلام المُمَوَّلة التى تتحكم فيها جماعات ضغط قوية وخفية إلى حد ما [١] فمن الناحية العملية محظور مناقشة أو طرح سياسة التبادل العالمى للمناقشة واتهامها بأنها السبب فى البطالة.

لا أحد يريد – ربما لا أحَد يستطيع – أن يعترف بهذا الأمر البديهى. إذا كانت جميع السياسات المعمول بها منذ خمسة وعشرين عامًا قد باءت بالفشل، فذلك لأننا نرفض باستمرار معالجة الأمر من أساسه والتصدى لِلب المشكلة، ألا وهى التحرير العالمى المفرط للمبادلات.

إن مما ندَّعيه اليوم إنه بإمكاننا تأسيس نظام عالمى جديد يقوم على تحرير كامل لحركة البضائع ورءوس الأموال أو حتى تنقلات الأفراد إذا أمكن . إننا نؤيد وجهة النظر القائلة بأن حرية العمل لجميع الأسواق ستؤدى بالضرورة إلى رخاء جميع الدول والطبقات الاجتماعية فى ظل عالم متحرر من حدوده الاقتصادية.

والحقيقة أن النظام الجديد المقترح ليس فى جوهره سوى مذهب التسيب العالمى، وهو يفتقر إلى كل شكل من أشكال التنظيم والانضباط الحقيقى.

إن هذا التطور فى سياسة المبادلات العالمية كان نتيجة التأثير المهيمن للشركات متعددة الجنسيات، وخصوصًا الشركات الأمريكية ثم تلتها شركات متعددة الجنسيات من العالم أجمع.

كل شركة من تلك الشركات متعددة الجنسيات يتبعها مئات من الفروع، فهى تمتلك قدرات مالية ضخمة ولا تخضع لأية مراقبة، فهى تمارس فى الواقع سلطة سياسية شديدة التأثير. من ناحية أخرى، هذا التطور فى سياسة المبادلات العالمية اقترن بتطور رأس المال الفاحش والمفسد. [٢]

وباسم الليبرالية الوهمية، ومع تعدد مظاهر الفوضى وعدم الانضباط ظهر شيئًا فشيئًا نوعًا من الفوضى والتسيب فى سياسة التبادل العالمى ، وقد نسينا أن اقتصاد الأسواق ليس سوى أداة، ولن تنفصل هذه الأداة عن مضمونها التشريعى والسياسى.

لن يكون اقتصاد الأسواق فعّالاً إلا من خلال تواجده في إطار تشـريعي وسـياسي ملائم ، كما أن المجتمع الليبرالى لم يكن ولا يمكن أن يكون مُجتمعًا فوضويًا.

إن عولمة الاقتصاد هى بالتأكيد سياسة مربحة جـدًا لـبعض المجموعـات صـاحبة الامتيازات، بيد أن مصالح تلك المجموعات لا تتفق مع مصلحة البشرية جمعاء.

ومن جهة أخرى، فإن تطبيق سياسة العولمة بشكل مندفع وفوضوى سيكون من نتيجته عدم الاستقرار، وبطالة ، وظلم، وفوضى، وكافة صور البؤس، وفى النهاية فسوف تتضرر منها الشعوب كافة.

ورغم ازدياد حدة الزيادة فى عدم المساواة، وتفوق المادة فى كل مكان وما يتبع ذلـك من تداعيات، فإن تفاقم سياسة التحرير العالمى الفوضوى للمبادلات قد سـاهم بشـدة فـى التفكك الأخلاقى للمجتمعات الغربية التى لا تولى الشباب الرعاية الكافية والمناسبة من جهة، أضف إلى ذلك التلفاز الذى يعرض برامج لا تتفق والأخلاق من جهة أخرى، فضلا عـن الآثار المدمرة للمخدرات، والتدهور العام فى القيم الأخلاقية، مع الجهـل التـام للظـروف الاقتصادية والأخلاقية التى يجب مراعاتها فى تشغيل مجتمع إنسانى وليبرالى متحرر.

ثمة تفسير واحد حقيقى لهذا الوضع ألا وهو الجهل، الجهل المطبق للمبادئ الواجـب إتباعها بُغية تحقيق مجتمع متقدم، فعال وإنسانى [٣]

سياسة تجارية قائمة على خطأ اقتصادى.

٢- تستند السياسة التجارية التى يطبقها الاتحاد الأوروبى على تفسير خاطئ لتشـغيل اقتصاد الأسواق، وهو العمل على إلغاء أى عائق يتعلق بالتسعيرة المحددة أو تحديد الكمية بالنسبة للمبادلات الدولية. ويكون ذلك شرطا لتحقيق وضع أفضل لكافة الدول والمجموعات الاجتماعية.

اتفاقيات روما، ماستريخت، وأمستردام

وبناء على ذلك، تم صياغة البند ١١٠ من اتفاقية روما فى ٢٥ مارس ١٩٥٧ " البند ١١٠- بإقامة اتحاد جمركى بين الدول، تتعهد الدول الأعضاء بالمساهمة وفقا لمـا تمليـه عليهم المصلحة العامة من أجل التقدم المنسق فى التجارة العالمية، وفى الإلغاء التـدريجى للقيود على المبادلات الدولية والحد من الحواجز الجمركية."

وهكذا و بموجب هذه الصياغة تتعهد الأطراف المتعاقدة على الإلغاء التدريجى لكافـة أشكال القيود على المبادلات الدولية.

تمسكت اتفاقية ماستريخت بهذه الصياغة حرفيًا، وكذلك اتفاقية أمستردام. [٤] ، غير أن اتفاقية ماستريخت قد شددت على صياغة البند ١١٠ فى اتفاقية روما.

وفى الواقع ووفقًا لبنود ٣A و ١٠٢A و ١٠٥ من الاتفاقية و ٢ من بروتوكول النقد، فقد نص على أن الدول الأعضاء فى الكيان الأوروبى يتولون وضع سياسات اقتصادية "فى ظل احترام مبدأ الاقتصاد المفتوح حيث التنافس الحر" مما يعنى ضمنا تطبيق اقتصاد سياسة التبادل الحر العالمى.(٥)

وهكذا يتضح لنا بلا شك أن الجهل وخاصة عدم التدبر الكافى جعل القائمين على صياغة اتفاقية روما ومن خلفهم، يجهلون تمامًا الأثار الضارة وغير المرغوب فيها لفتح الحدود على مصراعيها ، وهذا ما تعارض تمامًا مع الأهداف العامة لاتفاقية روما التى تحددت فى البند ٢ على النحو التالى :

" البند ٢"- " تتولى اللجنة مهمة ...... تنشيط النمو والتطور المنسق للأنشطة الاقتصادية فى مجموع دول الاتحاد الأوروبى، توسع مستمر ومتوازن، واستقرار متزايد، وارتفاع مطرد في مستوى المعيشة... " ومن جهة أخرى، استبدلت اتفاقية ماستريخت الموقعة فى ٧ فبراير ١٩٩٢ ذاك النص بنص أخر أكثر تعارُضًا مع الأهداف العامة لاتفاقية روما ، هذا نصه :

"البند ٢"- " تتولى اللجنة مهمة ... تنشيط النمو والتطور المنسق والمتوازن للأنشطة الاقتصادية فى مجموع دول الاتحاد الأوروبى ، والعمل على تحقيق نمو ثابت وغير متضخم...، تجميع أكبر قدر ممكن من المكاسب الاقتصادية، تحقيق مستوى عمالة وحماية اجتماعية ممتازة ، رفع مستوى ونوعية الحياة، تقوية الارتباط الاقتصادى والاجتماعى والتضامن بين الدول الأعضاء" .

هذه الأهداف نصت عليها اتفاقية أمستردام، وبالتالى ليس فى الإمكان تحقيقها فى إطار سياسة عالمية للتبادل الحر.

ومن البديهى لو كانت هذه الاتفاقية قد اعترفت - كما نستخلص من الجزء الثانى والثالث لهذا المُؤلف (٦) - بأن عولمة الاقتصاد هى السبب الأساسى فى الخفض الكلى للعمالة علي نحو مكثف، وأنها عَرَّضَت تطور الصناعة للخطر، وعملت على عرقلة تقدم مستوى المعيشة فى الدول المتقدمة. (٧) فإن صياغة البند ١١٠ من اتفاقية روما كانت ستكون على نحو آخر، ولم نكن حينذاك فى حاجة لتطبيق أهداف سياسة تجارية تتناقض تمامًا مع الأهداف الجوهرية لاتفاقية روما.(٨)

إن البند ١١٠ من اتفاقية روما(ذكر مرة أخرى بالنص دون تحريف فى البند ٣١ من اتفاقية أمستردام) يجب إذن أن يخضع للتفكير والمراجعة مرة أخرى، والشئ نفسه بالنسبة للبنود ٣A و ١٠٢A و ١٠٥ من اتفاقية ماستريخت ، والبند ٢ من بروتوكول النقد الذى ورد فى اتفاقية أمستردام.

(ب) اتفاقيات منظمة الجات عام ١٩٤٧

ومعاهدة عام ١٩٦٠ لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

تكرر الخطأ نفسه فى صياغة اتفاقيات منظمة الجات والتى أدت بنا إلى وضع يتعارض تمامًا مع مقدمة الاتفاق العام حول التعريفة الجمركية والتجارة المُوقَع فى ٣٠ أكتوبر عام ١٩٤٧ ونصت هذه الاتفاقيات بصفة خاصة على ما يلى :

" تعترف الأطراف المتعاقدة بأن إسهاماتها فى المجال التجارى والاقتصادى يتعين توجيهها من أجل رفع مستوى المعيشة، وتشغيل أكبر قدر من العمالة بمستوى مهارة مرتفع، والعمل على زيادة الدخل الحقيقى وعلى الطلب الفعلى. الاستغلال التام للموارد العالمية وزيادة الإنتاج والمبادلات فى مجال السلع" .

تكرر هذا الخطأ أيضًا فى معاهدة ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، حيث كان الهدف هو تحقيق أكبر قدر من التوسع فى مجال الاقتصاد والعمالة ورفع مستوى المعيشة.

ادعاء الأسواق زيادة حصة الدخول

٣- إن الكيان الأوروبى كله بالإضافة إلى جميع الاتفاقيات الخاصة بالاقتصاد الدولى مثل الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة عام ١٩٤٧ وكذلك معاهدة ١٧ ديسمبر ١٩٦٠ الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، قد شابهم الفساد فىالأصل نتيجة اقتراح تم تدريسه واعتماده دون مناقشته فى جميع الجامعات الأمريكية ، وبالتالى فى جميع جامعات العالم ، مفاده " إن التشغيل الحر والفورى للأسواق يؤدى إلى تحسين حصة الدخول أى تحقيق أقصى قدر للموارد."

هنا يكمن مصدر وأساس مذهب سياسة التبادل الحر حيث يؤدى التطبيق الأعمى الذى يفتقر إلى التحفظ على الصعيد العالمى إلى نشر الفوضى وظهور شتى صور البؤس.

إن هذا الاقتراح ، الذى تم قبوله دون مناقشة، هو خاطئ تمامًا ، وليس سوى ترجمة للجهل المطبق بالنظرية الاقتصادية لدى كل الذين قاموا بتدريسها وتصويرها على أنها مكسب جوهرى ونهائى قائم فى علم الاقتصاد.

إن هذا الاقتراح مبنى أولا على الخلط بين مفهومين مختلفين تمام الاختلاف: مفهوم الفاعلية القصوى للاقتصاد ومفهوم أفضل توزيع للدخول. فى الواقع لا يوجد وضع يتسم بالفاعلية القصوى ، بل هناك عددًا لا نهاية له من تلك الأوضاع[٩]

تفسر النظرية الاقتصادية دون لبس الظروف التى تحقق الفاعلية القصوى ، أى تفسر الوضع الذى يقف على حدود الممكن وغير الممكن. على العكس من ذالك فالنظرية نفسها لا تسمح إطلاقا من خلال أوضاع الفاعلية القصوى أن تفسر لنا ما هو الوضع المتميز. فلا يتم هذا الخيار إلا على أساس اعتبارات أخلاقية وسياسية تتعلق بتوزيع الدخول وعلى أساس تنظيم المجتمع. (١٠)

إن تحليل الأوضاع التى تحقق الفاعلية القصوى هو شئ مُعقَّد للغاية، لأنه يتعين علينا ليس فقط رصد أوضاع خاصة بأفراد فى زمن معين ، ولكن أيضًا رصد أوضاع الأجيال القادمة. (١١)

فبالتأكيد وبغض النظر عن المفاهيم الأخلاقية والسياسية السائدة ، من الأفضل أن يتبوأ الاقتصاد مكانا على الحدود بين الممكن واللاممكن بالقياس على الموارد والمعلومات التقنية المتاحة.

لكن ليس هناك ما يشير إلى أن الوضع الذى انطلقنا منه سيبشر بالخير. وبصفة خاصة، ليس هناك أيضًا ما يشير إلى أن الطريق أو المنهج الخاص بالتشغيل الفورى والحر للأسواق قادر على تحسين الوضع فى جميع الدول المعنية ، ولدى جميع الطبقات الاجتماعية فى كل دولة على حدة .

ولم يثبت أيضًا أن هذا النهج من التشغيل الحر والفورى للأسواق قد يستطيع فعليًا أن يحقق وضع الفاعلية القصوى.(١٢)

علمًا بأن أساس مذهب سياسة التبادل الحر هو بالتحديد التشغيل الحر والفورى للأسواق وهو يؤدى إلى وضع أفضل بالنسبة لجميع الدول ولكافة الطبقات الاجتماعية.

فى الوقع أن مثل هذا التأكيد لا سند له كلية ، أى غير مقبول بالمرة.

فعلى سبيل المثال، وبالقياس على الوضع الحالى فى العالم، لم تؤدى سياسة التبادل الحر العالمى سوى لمزيد من التدهور الرهيب لمستوى المعيشة فى فرنسا، على الأقل هذا ما نتوقعه مستقبلاً.(١٣)

لم يتحقق لخطأ نظرى من قبل مثل هذا الكم من العواقب السيئة.

إن المعارضين لمذهب التبادل الحر العالمى ينظر إليهم حاليًا على كونهم جهلاء بائسين، دافعهم التمسك بقيم تعصبية للوطن، منغلقين، معادون للأجانب، ويجهلون تمامًا ما يخدم مصالحهم الشخصية.

بيد أن الحقيقة تختلف تمام الاختلاف، إن الجهلاء ذوات الأفـق الضـيق والتعصـب الأعمى ليس أولئك الذين يشار إليهم كل يوم بل هم نفسهم الذين يحملون شعلة النور والعلم ومصالح الإنسانية جمعاء.

إن المذهب الساذج للتبادل الحر وتطبيقه على هذا النحو الأعمي يمثل أحد الأخطـاء الفادحة للسياسات التى طُبِّـقت خلال الخمس والعشرين سنة الأخيرة.

وقد صدق قول الكاتب رابليه أكثر من أى وقت مضى حين قال: "الجهل أصـل كـل المصائب" (١٤)

إن هذا هو الجهل الذى يجب أن نكشفه ونحاربه فى كل مكـان يتجسـد فيـه، فـى الجامعات كافة وفى جميع البلدان ، وجميع المؤسسات والمنظمات الدولية.

تطبيق خاطئ لنظرية صحيحة : نظرية التكاليف المقارنة.

٤- أوضح التحليل الأخير الذى دافع عن سياسة التبادل الحر العـالمى التـى تتبعهـا منظمة التجارة العالمية أن هذه السياسة تعتمد فى مبادئها على نظرية التكاليف المقارنة التى قدمها ريكاردو عام ١٨١٧ فى كتابه" من أجل مبادئ سياسة اقتصادية"

إذا كان يجب أن نستخلص من هذه النظرية أن سياسة التبادل الحـر العـالمى هـى بالضرورة سياسة نافعة ومطلوبة على الصعيد العالمى، فإن الإجابة للأسف سلبية.

فرض أساسى.

أوَّلاً وقبل أى شيء - إن النموذج الخاص بنظرية التكاليف المقارنة قائم على فـرض أساسى، وهو أن هيكل التكاليف المقارنة (أى مصاريف تشغيل الإنتاج) ثابـت لا يتغيـر بمرور الوقت.

فى الحقيقة أن الأمر ليس كذلك بصفة عامة سوى فى حالة الثروات الطبيعية. فمـثلاً بالنسبة لأوروبا الغربية، فإن الدول المنتجة للبترول تتمتع بالتميز النسبي الـذي سيسـتمر مُستَقبلاً . والشيء نفسه بالنسبة للمنتجات الاستوائية التى تتمتع بالتميز النسبى المستمر.

بيد أنه على العكس من ذلك ، يتعذر فى المجال الصناعى اسـتمرار هـذا التميـز النسبي. إذ تتطلع كل دولة إلى تفعيل صناعتها بالسبل الشرعية وتتوق إلى النجاح فى هـذا المجال .

إذن نستخلص من هذا إلى أن الحد من أو إختفاء بعض الأنشطة فى دولة متقدمة نتيجة التفوق النسبى اليوم قد يصبح غدًا أى مستقبلاً مصدرًا لضرر بالغ فـى حالـة زوال هـذا التفوق النسبى ، وبالتالى سيتعين إعادة تلك الأنشطة إلى الظهور من جديد.

هذا هو الوضع على سبيل المثال فى فرنسا فى مجالات التعدين، النسيج، الإنشـــاءات البحرية، وأنشطة أخرى كثيرة.

تخصصات غير مرغوب فيها.

وحتى فى وجود هذا التميز أو التفوق المقارن بصفة دائمة فإنه ليس من الصالح العام تشجيع تلك التخصصات التى ستتبع سياسة عامة للتبادل الحر.

فمثلاً بالنسبة لمجال الزراعة، فإن سياسة التبادل الحر ستعمل على اختفاء الزراعـــة كلية من الاتحاد الأوروبى نتيجة التفوق النسبى الدائم الذى تتمتع به دول مثـــل الولايـــات المتحدة، ونيوزيلندة، واستراليا أو الأرجنتين .

إن هذا الاختفاء ، ربما يكون شرعيًا إلا أنه غير مرغوب فيـــه مـــن وجهـــة النظـــر الاجتماعية والسياسية، لأنه سيُعَرِّض استقلال الاتحاد الأوروبى فى مجال المـــواد الغذائيـــة حتمًا للخطر[١٥] .

الشىء نفسه ينطبق على اليابان، فمن غير المعقول إطلاقًا إجبار اليابان على التخلـــى عن إنتاجها القومى من الأرز لمجرد أن إنتاج الولايات المتحدة فى الأرز يتفوق على إنتاج اليابان.

الشىء نفسه أيضًا لعدد كبير من دول العالم الثالث التى لديها تميز أو تفوق نسبى فى بعض المواد الأولية أو بعض المنتجات الاستوائية.

إن التخصص المفرط و المبالغ فيه يعرض الاكتفاء الذاتى من الغذاء لـــديهم للخطـــر وكذالك التنمية الصناعية مستقبلا.

التكاليف النفسية، التكاليف الخارجية

وتكاليف النقل

وعلاوة على ماسبق فإن النظرية السطحية والساذجة للتجارة الدولية التى ارتكز عليها أولئك الذين يقودون سياسة التبادل الحر العالمى، تهمل تمامًا التكاليف الخارجية وتكاليف النقل، ولا تولى أى اهتمام للتكاليف النفسية، التى هى أكبر بكثير من التكاليف النقدية، والتى يتحملها أولئك الذين تعرضوا للبطالة والبؤس [١٦] من جراء تطبيق سياسة التبادل الحر العالمى.

تقييم مبالغ فيه لمكاسب التجارة الدولية.

رابعًا : فقد أسفرت الملاحظة والتحليل النظرى عن أن المميزات المنبثقة عن التجارة الدولية هى نتيجة تحسين إنتاجية العمل تحت ضغط تنافس الأسواق، وليس نتيجة الفائض وليد التفوق النسبى. وبصفة عامة فإن هذا الفائض مبالغ فيه. (١٧)

ضرورة العمل من خلال إطار تأسيسى

موحد ومستقر

وأخيرًا، إن سياسة تحرير المبادلات لا يمكن أن تؤتى ثمارها إذا كانت الظروف السياسة التى تعمل تلك السياسة فى إطارها قابلة لإعادة النظر أو للإلغاء فى وقت لاحق أو إذا كانت غير مستقرة.

ولكى تكون مجزية، فإن سياسة تحرير المبادلات تتطلب إطارًا اقتصاديًا وسياسيًا مُشتركا ومستقرًا فى ظل مؤسسات ملائمة.

ومن جهة أخرى ، إذا نظرنا إلى السوق الأوروبية المشتركة، حيث كان ينبغى أن يصدر فى جنباته العديد من الإجراءات الكفيلة بحماية التنافس من الانحرافات، نجد أن قدرًا ضئيلاً من التكامل السياسى ضروريًا، ولذلك فإن التكامل الاقتصادى المتقدم هو أمر مرغوب فيه حتمًا.

السياسة العالمية التى تنتهجها

منظمة التجارة العالمية ومنظمة بروكسل

إن هذا التحليل فى مُجمله يوضح أن التحرير التام للمبادلات على الصعيد العالمى، وهو هدف أكدته منظمة التجارة العالمية، يجب أن ننظر إليه على أنه أمر لا يمكن تحقيقه ، أمر ضار بل وغير مرغوب فيه.

إن التحرير التام للمبادلات ليس ممكنًا ولا مفيدًا ولا مرغوبًا فيه سوى فى إطار مجموعة دول إقليمية تشترك فيما بينهما اقتصاديًا وسياسيًا، وتضم دولاً على القدر نفسه من التطور الاقتصادى، بمعنى أن كل رابطة قليمية عليها أن تحم نفسها منطقيًا إزاء الآخرين .

وفى الحقيقة ، إن أى تحليل دقيق لنظرية التكاليف المقارنة لا يؤدى بأى حال من الأحوال لمضمون النتيجة التى تدعى أن تطبيق سياسة عامة للتبادل الحر على الصعيد العالمى ستتفق مع المصلحة الحقيقية لكل دولة، سواء كان ذلك بالنسبة للدول المتقدمة فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية أو اليابان ، أو بالنسبة للدول النامية فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى سابقًا، وفى أفريقيا وأمريكا اللاتينية أو فى قارة آسيا.

لن أكف عن تأكيد هذه الحقيقة : إن النظرية الساذجة والسطحية للغاية لسياسة التجارة الدولية والتى يُلَوِّح لنا بها أتباع التحرير العالمى للمبادلات هى فى الواقع نظرية خاطئة تمامًا. نظرية تقوم على البديهيات دون الأسس.

فى الواقع إن أولئك الذين هم فى بروكسل أو فى أى مكان أخر يريدون باسم الضروريات المزعومة والتقدم أيضًا المزعوم، وباسم سياسة تحررية أسئ فهمها ، وباسم أوروبا، يريدون انفتاح الاتحاد الأوروبى أمام كافة التيارات التى تدعو إلى اقتصاد عالمى يفتقر إلى أى إطار تأسيسى حقيقى ومناسب بل يحكمه قانون الغابة، وترك الاتحاد الأوروبى بلا سلاح ، أى بدون أى حماية عقلانية منطقية.

إن أولئك هم أيضًا مسئولين بصفة شخصية ومباشرة عن عدد لا حصر له من أشكال البؤس وعن ملايين العاطلين الذين فقدوا وظائفهم، وأولئك فى الحقيقة ليسوا سوى مدافعين عن أيديولوجية سطحية للغاية ومدمرة، هم أيضًا دعاة خدعة كبيرة لا حدود لها. [١٨].

(ج) العداء السائد ضد كل أشكال الحماية.

٥- إن العداء السائد حاليًا ضد كل أشكال الحماية يرتكز على تفسير خاطئ للأسباب الجوهرية للإحباط الكبير. .

في الواقع إن الإحباط الكبير الذى ساد فى الفترة من ١٩٢٩-١٩٣٤ والذى بدأ من الولايات المتحدة ثم امتد إلى العالم أجمع ، كانت له أسباب نقدية بحتة ، وكان وليد نظام الائتمان والاستخدام المفرط فى آليته .

إن الحماية المرتبطة بالثلاثينيات من هذا القرن كانت بمثابة نتيجة وليس سببًا في الإحباط الكبير.

لم تكن الحماية سوى محاولات تتعلق بالاقتصاد الوطنى لتحميه من العواقب المدمرة والتي تزعزع استقراره، الناجمة عن الإحباط الكبير الذى نتج بدوره عن مشاكل نقدية.[١٩]

إن الأعداء اللدودين لكل أشكال الحماية يرتكبون خطأ ثانيًا: وهو إنهم غير قادرين على رؤية أو تفهم أن اقتصاد الأسواق لن يعمل بصورة صحيحة إلا فى ظل إطار تأسيسى وسياسى يضمن له الاستقرار والانتظام.

وكما نرى الآن فإن الاقتصاد العالمى يفتقر لأى نهج حقيقى يتسم بالنظام ، وهو ينمو فى ظل إطار فوضوى، كما أن الانفتاح العالمى على مصراعيه أمام الاقتصاديات الوطنية او الرابطات الإقليمية يفتقر أيضًا الى أى مبرر حقيقيى وسيؤدى حتمًا إلى مشاكل كبيرة.

إن الأساس الحقيقيى لمبدأ الحماية ، أى المبرر الأساسى لوجوده والحاجة إليه يكمن فى الحماية المُلحَّة والضرورية ضد كل أشكال الفوضى ومختلف الصعوبات الناجمة عن غياب أي شكلٍ من أشكال التنظيم الحقيقى على الصعيد العالمى[٢٠].

ومن الخطأ تمامًا تأييد الرأى القائل بأن التنظيم يمكن تحقيقه بتشغيل الأسواق، علي النحو الذى نراه الآن.

فإذا نظرنا على سبيل المثال إلى وضع الزراعة فى المجتمعات الأوروبية، نجد أن تحديد أسعار المنتجات الزراعية بها على ضوء الأسعار العالمية التى قد تتغير سريعًا إلى الضعف نتيجة وضع دائما غير مستقر ليس له أى مبرر. [٢١]

فى الحقيقة، إن الخيار ليس بين غياب كلى للحماية أو حماية تعزل الاقتصاد تمامًا عن الخارج بهدف تنظيم إقليمى، إن الخيار يكمن فى البحث عن نظام بوسعه تحقيق مكاسب نتيجة تنافس فعلى والاستفادة من المبادلات العديدة مع الخارج، ويستطيع فى الوقت نفسه حماية اقتصاد المجتمع الأوروبى ضد مظاهر الفوضى وسوء التشغيل الذى يعانى منهما يوميًا الاقتصاد العالمى.[٢٢] [٢٣]

اتساع عضوية الاتحاد الأوروبى

٦- إن الاتساع المقترح لعضوية الاتحاد الأوروبى من ١٥ دولة إلى ٢٥ دولة عضو، لن يؤدى فـــى الوضع الراهن إلا لمزيد من المشاكل الكبيرة والتى قد يكون من الصـــعب احتوائها. [٢٤]

إن الفروق في الأجور الحقيقية بين الدول الشرقية والاتحاد الأوروبى بواقع ١إلى ٥ ، أو ١إلى ١٠، كما أن الاندماج الاقتصادى لتلك الدول مع السوق المشتركة سيؤدى إلى خلق جو من عدم الاستقرار على نحو فظيع، وإلى زيادة نسبة البطالة بشكل هائل فى حين أنهـــا وصلت حاليا إلى حد غير محتمل.

أصبَح الآن ممكنا التقدم باقتراح إنشاء رابطة سياسية بين الدول الشـــرقية والاتحـــاد الأوروبى. [٢٥]

عكس الأولويات

٧- إن الجهل بالأسباب الحقيقية المسببة للبطالة قد جعل القادة السياسيين فى الاتحـــاد الأوروبى يلجأون إلى عكس الأولويات تمامًا.

ومن جهة أخرى، فبدلا من أن يلجأ هؤلاء السياسيون إلى إجراء تعديل جذرى للسياسة التجارية الخاصة بسياسة التبادل الحر العالمى داخل الاتحاد الأوروبى، ووضع حد للســـبب الرئيسى فى ازدياد البطالة ، أعطوا الأولوية للتعامل بالعملة الموحدة، وهذا فى ظل ظروف غير محددة، وذات تفسيرات متعارضة.

ووِفقًا للبند ١٠٥ من اتفاقية ماستريخت، فقد نص على:

" إن الهدف الرئيسى للنظام الأوروبى المُطَبَّق فى البنوك المركزية هو العمـــل علـــى استقرار الأسعار"

ولم يحدد أحد على الإطلاق المعنى المقصود باستقرار الأسعار.

هل هو ٠% ، ١% ، أم ٢% ، أم حتي ٥% من متوسط ارتفاع الأسعار ؟

ومع ذلك لم يتم تحديد كيف سيتم حساب معدل متوسط ارتفاع الأسعار أو كيف ســـيتم تحقيقه.

بالتأكيد ثمة اتفاق ضمنى يعمل بموجبه حاليا محافظوا البنوك المركزية ، ومفـــاده أن استقرار الأسعار يجب وأن يتطابق مع معدل متوسط زيادة أو ارتفـــاع الأســـعار بالنســـبة لمجموع السوق المشتركة بحيث لا يتعدى ٢% . وهذا فى حد ذاته هدف معقول[٢٦] ولكـــن من الضرورى تحديده فعلاً ونشره رسميًا فى أقرب وقت.

ووفقًا للبند ١٠٥ من اتفاقية ماستريخت، فقد نص أيضًا علـــى أن البنـــك المركـــزى الأوروبى ، وكذلك النظام الأوروبى للبنوك المركزية مستقلين تمامًا عن أى تنظيم سياســـى سواء على صعيد الاتحاد الأوروبى، أو على صعيد الدول الأعضاء.

وقد نص هذا البند أيضًا على إنه" دون الإضرار بهدف استقرار ، الأسعار فإن النظام الأوروبى للبنوك المركزية يتعين عليه تأييد السياسات الاقتصادية العامة داخـــل المجتمـــع الأوروبى"

بيد أنه لم يُشر أحد على الإطلاق إلى كيفية إجراء هذا التأييد فى حالة ما إذا تعرضت دولة عضو فى الاتحاد الأوروبى إلى مشاكل ، وإذا استدعى ذلك اتخاذ إجراءات تعـــرض الاستقرار النقدى للخطر. (٢٧)

وفى الواقع، يبدو أنه لم يتبين لأحد أنه فى غياب نص صريح ذو صفة دســـتورية و يتكفل بتأمين استقرار الأسعار وتحديد كميتها، فإن البنك المركزى الأوروبى ســـيجد نفســـه عاجزًا تمامًا عن مقـــاومة الضغوط الهائلة الناجمة عن التضخم ، والتى ســـترمى بثقلهـــا عاجلاً أم آجلاً.

هذه الضغوط ستزداد قوة أكثر من ذى قبل، وحسب الرأى الشائع فإن نسبة كبيرة من البطالة حاليًا ستكون بفعل النقود.

وفى الحقيقة ، ثمة اختلافات كثيرة ظهرت فى تفسير اتفاقيات ماستريخت وأمســـتردام وتطفو فوق السطح حاليًا بهدف منع ظهور أى اختلافات خطيرة على نحو ســـريع خـــلال العمل بالعملة الموحدة.(٢٨)

إن العملة الموحدة تعكس إنجازًا متمثل فى تكوين اتحاد سياسى يقوم على أسس محددة بوضوح ويتم الموافقة عليها من خلال استفتاء بالأغلبية بنسبة الثلثين فى كل دولة على حدة من دول الاتحاد الأوروبى.

إن تطبيق العملة الموحدة وإلغاء العملات الوطنية سيؤدى حتمًا إلى مساوئ خطيرة فى حالة عدم القضاء على زيادة البطالة المكثفة الناجمة عن تطبيق سياسة التبادل الحر العالمى التى تنتهجها منظمة بروكسل. (٢٩)

معلومة غير تامـــة

تقصير غير مقبول

٨- إن التحليل الاقتصادى القياسى للأسباب المكونة للبطالة يتضمن بصـــفة خاصـــة معرفة العديد من المجموعات الإحصائية، وبصفة خاصة الاطلاع على المجموعات طويلة الأجل التى تتعلق بالدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى. (٣٠)

لقد بات من الضرورى الإشارة هنا إلى التقصير غير المقبول لمنظمة بروكسل فيما يتعلق بعدم نشر بيانات إحصائية تتعلق بالاتحاد الأوروبى. فلا يوجد حاليًا أى دليل سنوى يتضمن إحصاء أوروبى حقيقى، يتضمن ليس فقط البيانات الإحصائية الحالية، بل أيضًا مجموعات طويلة الأجل تستعرض فترة خمسين عامًا مضت. هذا التقصير يعرض للخطر كل تحليل اقتصادى مناسب.

طُبِّقت اتفاقية روما فى أول يناير ١٩٥٨، أى منذ أربعين عامًا، و يتبع منظمة بروكسل حاليا أكثر من عشرين ألف وكالة معتمدة، مما يكلفها أموالاً طائلة، ومع ذلك عجزت اللجنة العامة لها فى إصدار دليل سنوى يكون بمثابة إحصاء حقيقى للاتحاد الأوروبى، ومع ذلك إصدار مثل هذا الدليل أمر لاغنى عنه.

تصدر الدول الكبرى كل عام أكثر من دليل إحصائى ، يتضمن عيوبًا كثيرة، بيد أنها منشورة وهى على قدر كبير من الأهمية.

يجب على الحكومة الفرنسية والحكومات الأوروبية الأخرى إلزام لجنة منظمة بروكسل إصدار دليل سنوى إحصائى خاص بالتجمع الأوروبى مُكونًا من خمسة أو ستة آلاف صفحة تتناول كل المميزات الأساسية المتعلقة بالاقتصاد للدول الأعضاء الخمس عشرة ، وخاصة فيما يتعلق بالمبادلات الداخلية بين دول التجمع الأوروبى، و كذلك المبادلات من خارج دول التجمع الأوروبى، كل دولة على حدة، وعلاوة على تطور نظام الحماية الجمركية منذ عام ١٩٥٨.

مازالت لجنة منظمة بروكسل- منذ خمسة وعشرين عامًا - تصدر العديد من التوجيهات وتتعدى دائما على مجالات هى من صميم اختصاص الدول، ولا تولى أهمية للأولويات التى هى من صميم عملها.

من جهة أخرى يتعين على أى سياسة أوروبية لكى تتسم بالواقعية والفاعلية أن تكون على دراية تامة بالوقائع، بالإضافة إلى المعلومات الوافية والشفافية المطلقة.

ثمة عدد كبير جدًا من إصدارات منظمة بروكسل عبارة عن إصدارات موجهة للدعاية البحتة فى معظم الأحيان، أى تفتقر إلى أى قيمة علمية حقيقية.

أضف إلى ذلك أن الإصدارات الإحصائية التابعة للجنة منظمة بروكسل مبعثرة داخل عدد كبير من الإصدارات ومن الصعب الوصول إليه ، وهى إصدارات خالية من أى تعليق ملائم، ولا تتضمن عرضًا موجزًا من أى نوع لتبسيط الأمور.

وقد يكون من المفيد أيضًا أن يقوم الاتحاد الأوروبى بتعيين" خبراء فى الاقتصاد" على غرار أولئك الذين تتولي تعيينهم الولايات المتحدة.

يقدم هؤلاء الخبراء للولايات المتحدة كل عام تقريرًا بعنوان " التقرير الاقتصادى" وهو مفيد جدًا، ليس فقط للتعليقات التى يتضمنها ، بل للإحصائيات الشاملة الملحقة به التى تقدم تحليلاً موجزًا وكميًا بنّاء للغاية لخدمة الاقتصاد الأمريكى. [٣١] [٣٢]

علاجات خاطئة

٩-للأسف مازالت العلاجات الخاطئة تتواتر نتيجة عدم وجود تشخيص دقيق يستند على أسس حقيقية لمعالجة مشكلة البطالة المكثفة التى نشهدها حاليا.

لقد قيل لنا إن الأمر بسيط للغاية . إذا أردنا أن نقتلع البطالة من جذورها، يكفينا خفض الأجور، بيد أن أحدًا لم يقل لنا ما هو حجم هذا الخفض، وهل سيكون حقا مجديًا دون أن يعرض السلام الاجتماعى للخطر.

منذ سنوات عديدة ومنظمات دولية كبيرة مثل المنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولى أو البنك الدولى تنصح بمثل هذا الحل بل وتراه جذابًا. [٣٣]

لقد قيل لنا كذلك إنه يكفى خفض الوقت المحدد للعمل لمكافحة البطالة، [٣٤] لكن علاوة على أنه بالنسبة للأفراد اللذين لا يستطيع أحد أن يحل أحدهم مكان الآخر فإن هذا الحل يستبعد تماما الأمر الذى لا نقاش فيه وهو أن كثيرًا من الاحتياجات المُلِحَّة لم يبت فى حلها .

الخلاصة أنه ليس بتقليص العمل نستطيع مواجهة البطالة.

وفى ظل الرأى الاقتصادى الحالى فإن الخفض الجوهرى لوقت العمل سيتبع بالضرورة خفض فى دخول العاملين، وهو أمر يتعين تعويضه عن طريق موارد يتم الحصول عليها من الاستقطاعات المتزايدة.

أضف إلى ذلك أنه بالنسبة لهرم السن وآفاق تطوره فإن أى خفض فى وقت العمل (عدد ساعات العمل) ، وكذلك خفض سن التقاعد سيعرضان المستقبل لخطر بالغ. [٣٥]

يقترح البعض بأنه فى الإمكان محاربة البطالة فعليًا عن طريق التضخم. بيد أن محاربة آثار سياسة التبادل الحر العالمى عن طريق التوسع النقدى والتضخم ليس سوى وهم بحت وجهل تام بالأسباب الحقيقية للوضع الراهن.

إن هذا الوضع بطبيعته لا يقارن أساسًا مع الإحباط الكبير الذى شهدته فترة الثلاثينيات من هذا القرن [٣٦] .

فى سابقة تبدو متناقضة فقط ظاهريًا ، فإن المتابعة العمياء لسياسة تحررية مزعومة وهى سياسة التبادل الحر العالمى وتطبيق علاجات خاطئة ستقود فرنسا حتمًا نتيجة

تداعياتها إلى مضاعفة الإجراءات الموجهه يوميًا ذات النمط الجماعى فى محاولة لمكافحـــة الفوضى الناجمة عن سياسة التبـــــادل الحر العالمى. [٣٧]

مذهب التسيب العالمى.

١٠- ثمة مذهب جديد فرض نفسه شيئًا فشيئًا منذ عقدين من الزمـــان وهـــو مـــذهب التبادل الحر العالمى، مما استتبع اختفاء الحواجز أمام حرية الحركـــة بالنســـبة للبضـــائع والخدمات ورءوس الأموال.

تم فرض هذا المذهب حرفيًا على الحكومات الأمريكية المتعاقبة، ثم على العالم أجمع بمعرفة الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات وقد تبعتها جميع الشركات متعددة الجنســيات فى كل أرجاء المعمورة، وهى التي تمتلك زمام الأمور نتيجة الوضـــع المـــالى القـــوى ، وبالتالى أصبحت ذات قوى سياسية لا يستهان بها.

إن العولمة كما أوضحنا مِرارًا، لا تستفيد منها سوى المؤسسات المتعددة الجنســيات، وهى استفادة لا حدود لها.

المبدأ الجديد.

ووفقا لهذا المذهب فإن العمل على اختفاء كافة العوائق أمام هذه التحركـــات أصـــبح أمرًا ضروريًا وكافيًا لتحقيق حصة أفضل للدخول على الصعيد العالمى.

إذن كل الدول وكل الطبقات الاجتماعية داخل الدول ستشهد حتمًا تحسُـــنًا في الوضع لديهم.

إن أنصار هذا المذهب قد اعتنقوه أيضًا بشكل يعيد للأذهان وضع أنصار الشـــيوعية قبل انهيارها مع انهيار حائط برلين فى عام ١٩٨٩.

يرى أنصار هذا المذهب أن تطبيق سياسة التبادل الحر العالمى ستفرض نفسها علـــى جميع الدول ، وفى حالة ظهور أية صعوبات خلال تطبيقها فهى لن تخـــرج عـــن كونهـــا مشاكل مؤقتة وعارضة.

وفيما يتعلق بجميع الدول النامية فإن انفتاحها التام على الصعيد الخارجى هو شـــرط أساسى لتقدمهم، والدليل واضح بالنظر إلى التقدم السريع والمذهل للدول الصاعدة فى جنوب شرق آسيا.[٣٨]

إن إلغاء جميع الحواجز على التعريفة الجمركية أو ما شابه ذلك يعتبر بالنسبة للـــدول المتقدمة شرطًا لنمو تلك الدول كما هو واضح من النجاح المنقطع النظيـــر الـــذى حققتـــه النمور الآسيوية، ونكرر أنه ينبغى على الغرب أن يحذو حذوهم ليشهد نمُوًا غير مســـبوق

من جهة ، وتحقيقًا كاملاً في مجال العمالة من جهة أخري. لننظر بصفة خاصة الى روسيا والدول الشرقية التى كانت تتصف بالشيوعية، والدول الآسيوية والصين فى المقام الأول فهم يشكلون أقطاب مهمة بالنسبة للنمو و يقدمون للغرب إمكانيات غير مسبوقة للتطور والثراء.

إن السوق فقط الذى يضمن هذا النمو الاقتصادى العالمى للنظام العالمى الجديد، وإن أولئك الذين يعارضون هذا المذهب ليسو سوى حفنة من الجهلاء غير المبصرين الذين لا يستشرفون آفاق المستقبل.

ووفقًا للرأى السائد فإن البطالة فى الدول المتقدمة ناجمة أساسًا عن الأجور الحقيقية المرتفعة للغاية ، والتى تفتقر إلي المرونة الكافية، ومن التقدم التقنى السريع فى مجالات الإعلام والنقل ونتيجة كذلك لسياسة نقدية مقيدة دون سند قانونى. ترى جميع المنظمات الدولية الكبرى مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة بروكسل تري أن البطالة القائمة فى الدول المتقدمة ترجع فى الأساس إلى عجز تلك الدول عن التكيف مع الظروف الجديدة التى فرضتها العولمة ، والتى لا يمكن تجنبها. يتطلب هذا التكيف خفض تكاليف الأجور وعلى نحو خاص خفض أجور العاملين غير المَهَرَة.

من جهة أخرى ترى تلك المنظمات: - أن سياسة التبادل الحر هى الكفيلة بخلق فرص عمل وتحسين مستوى الحياة.

- منافسة الدول ذات الأجور المنخفضة لا تعمل على زيادة البطالة.
- يجب استبعاد كل أشكال الحماية.
- مستقبل جميع الدول مشروط بالتطور العالمى لسياسة التبادل الحر وتعميمها.[٣٩]

هذا هو جوهر المذهب ذو البعد العالمى، الذى فرض نفسه شيئًا فشيئًا على العالم، والذى اعتبر فتحا جديدا وبداية لعصر ذهبى يبزغ مع فجر القرن الواحد والعشرين.

أصبح هذا المذهب خلال العقدين الأخيرين مبدأ غير قابل للنقاش لدى كبرى المؤسسات الدولية قاطبة.

معطيات الملاحظة تدحض هذا الأمر

فى الواقع أن كل ما ذكر بخصوص التأكيد على المذهب الجديد وأهميته تم دحضه بمعرفة التحليل الاقتصادى ومعطيات الملاحظة. [٤٠]

الحقيقة هي أن العولمة هى السبب الرئيسى لتفاقم البطالة المكثفة وعدم المساواة على نحو مستمر فى غالبية الدول المتقدمة. [٤١]

إن تطبيق المذهب الجديد واكبه تفاقم رهيب فى الأزمات المالية فى كل من آسيا وأمريكا الجنوبية ، وكذلك في الولايات المتحدة وأوروبا.

فى الواقع ، أن جميع التأكيدات بخصوص المذهب الجديد قد أشير إليها فى نهاية الأمر بإصبع الاتهام نتيجة الأزمة العنيفة التى بدأت تزداد منذ عام ١٩٩٧ فى جنوب شرق آسيا ، في اليابان، ثم فى أمريكا اللاتينية. ثم بلغت ذروتها فى روسيا فى أغسطس ١٩٩٨ ، وهي التي زعزعت استقرار المؤسسات المصرفية والبورصة فى أمريكا وأوروبا فى سبتمبر ١٩٩٨.

هذه الأزمة تسببت فى انفجار الوضع المتأزم للبطالة فى كل مكان حلت به.

ثمة عاملان أساسيان لعبا دورًا حاسمًا فى هذه الأزمة العالمية التى لم يحدث لها مثيل بعد أزمة ١٩٢٩ :

- عدم الاستقرار الكامن فى النظام المالى والنقدى العالمى.
- عولمة الاقتصاد على الصعيد النقدى والصعيد الحقيقى[٤٢] فى آن واحد.

ما حدث قد حدث ، فالاقتصاد العالمى الذي كان يفتقر إلى نظام حقيقى منظم ثم تطور فى ظل إطار فوضوى كان سيؤدى عاجلاً أم أجلا إلى صعوبات جمة.

تجدر الإشارة إلى أن وضوح واستجلاء الوقائع قد أنصف الاقتصاد أخيرًا على سحر واستحواذ المذاهب .

إن المذهب الذى ساد حينذاك كان يتجاهل تمامًا معلومة أساسية مفادها: التحرير التام للمبادلات ولحركة رءوس الأموال ليس ممكنًا ولا مرغوبًا فيه إلا فى إطار مجموعة إقليمية تضم دولاً مرتبطة اقتصاديًا وسياسيًا وذات تطور اقتصادى واجتماعى مماثل .

فى الواقع أن تعميم سياسة العولمة ليس الأمر الذى لا يمكن تجنبه ولا هو بالأمر الضرورى ، ولا بالأمر المرغوب فيه.

هوامش

١- الحقائق الثابتة :

(١) يقترح جيمى جولد سميث التمييز بين المؤسسات متعددة الجنسيات والمؤسسات عبر الجنسيات(١٩٩٥، الإجابة، ص ٧٨-٧٩و١٥٦) فقد كتب يقول :

" عندما تنشئ المؤسسات متعددة الجنسيات مصانع فى البرازيل أو فى الهند، فهى ترغب فى غزو الأسواق البرازيلية أو الهندية وليس لاستغلال الأيدى العاملة رخيصة الأجر مع استبدالها بالعمالة فى بلادها.

تشترك هذه المؤسسات بنشاط وبفاعلية فى الاقتصاد فهى تستثمر دون أن تضر مع ذلك باقتصادها الوطنى.

على العكس من ذلك إن المؤسسات عبر الجنسيات تنجز العمل بسعر رخيص فى دول الأجور فيها منخفضة ثم تبيع إنتاجها فى أسواق الدول المتقدمة" (ص ٧٨-٧٩)

يتعين إذن التمييز بصفة جوهرية بين هذين النوعين من الأنشطة، غير أنهما فى أغلب الأحيان مرتبطان كما يوضح جولد سيمث .(ص٧٩) ولهذا السبب عمدت فقط إلى استخدام مصطلح المؤسسات متعددة الجنسيات فى هذا الكتاب.

إن شركة" الهواء السائل" فى فرنسا هى خير مثال للمؤسسات متعددة الجنسيات بالمعنى الذى أراده جولد سميث. فى الواقع أن الأنشطة الدولية لشركة" الهواء السائل" لم تتسبب فى ضياع فرصة عمل واحدة فى فرنسا.

إن الانتقادات الموجهة فى هذا الكتاب للمؤسسات متعددة الجنسيات موجهة بصفة خاصة للمؤسسات غير المرتبطة بالمكان. ويتعين أيضًا الإشارة إلى أن تلك المؤسسات لا تتحمل مسئولية تدمير فرص العمالة الناجمة عن عدم الاستمرار فى المكان .

ففى الحقيقية المسئولية الكاملة تنصَبُّ على عاتق السلطات السياسية نتيجة سياسة التبادل الحر العالمى التى تقوم على تطبيقها .

وكما ذكرت فى كتابى عام ١٩٩٤ Combats Pour L'Europe ١٩٩٢-١٩٩٤ (ص ٤٥٩، هامش ٨٧)

" إن التطور المستمر منذ عشرين عامًا قد أعطى سلطات مهولةً ونفوذًا سياسيًا مفرطًا للشركات عبر الجنسيات، حيث قد تؤدى هذه السياسة إلى نتائج غير مواتية مع المصالح الخاصة بالتجمعات والمصالح الوطنية. أن وجود عشرات الفروع لبعض هذه الشركات، موزعة فى فرنسا وفى العالم أجمع، تعد مصدرا لكل صور التعسف"

(٢) إن الأمثلة الدالة على انحراف الرأسمالية المفسدة هى للأسف لا حصر لها. ظهر حديثًا جدًا أن لدى إنتاج الدقيق المخصص للاستخدام كغذاء حيوانى قد استخدم الطين الوارد من محطات التطهير التى تتولى جمع المياه المستخدمة، بما فى ذلك مخلفات الآبار العفنة ، أى المخلفات البشرية !

ومما يثير الدهشة إن المسئولين عن تلك المؤسسة لم يُقدموا للقضاء وهذا للأسف ليس سوى مثال صغير من جعبة مليئة بأمثلة لا حصر لها.

(٣) انظر على وجه الخصوص آليه، ١٩٩٤ Combats Pour L'Europe الجزءIX التاسع، إزالة الغموض عن الحقائق الثابتة ص ٣٠١-٣٣٠ . انظر أيضًا الجزء الخامس لاحقًا ، القسم ب .

٢- سياسة تجارية قائمة على خطأ اقتصادي :

(٤) البند ١١٠ أصبح ببساطة البند ١٣١ .

(٥) ينص البند ١٠٢A والبند ١٠٥ من الاتفاقية والبند ٢ من بروتوكول النقد على أن "وفقًا لمبدأ اقتصاد الأسوق حيث التنافس الحر، يتم العمل على تشجيع الدخول فى شكل زيادة فعالة وملموسة ."

فى الواقع ، لم يثبت إطلاقًا أن سياسة التبادل الحر العالمى أدت الى زيادة فعالة فى الأجور.

انظر الجدول I فى الملحق I الذى سيأتى لاحقًا.

(٦) الجزء الثانى و الثالث سبق ذكرهما، انكسار عام ١٩٧٤ والعوامل المسببة لخفض العمالة.

(٧) انظر على وجه الخصوص الرسوم البيانية VI ,*VI ,X ,*X و XIII ,*XIII فى الجزء الثانى، سبق ذكره، انكسار ١٩٧٤ .

(٨) من أجل الترابط مع الأهداف الجوهرية لاتفاقية روما فإن صياغة البند ١١٠ كان يجب أن تكون على النحو الآتى :

" البند* ١١٠ ، بإقامة اتحاد جمركى فيما بينهم، يساهم الدول الأعضاء وفقا للمصلحة المشتركة فى التطور المُنسّق للتجارة العالمية، وفى الإلغاء التدريجى للقيود على المبادلات الدولية وفى خفض الحواجز الجمركية مع التحفظ الصريح بأن هذا الإلغاء وهذا الخفض يجب وأن يتوائم فعليًا مع الأهداف الجوهرية للاتفاقية، خاصة فيما يتعلق بمعدل العمالة المرتفع"

٣- ادعاء الأسواق تحقيق حصة أفضل للدخول :

(٩) كما هو واضح فى الرسم التخطيطى بالجدول I ، الملحق I الأول لاحقًا تبادل حر وفعالية قصوى.

(١٠) انظر آليه ١٩٤٣، Traité D'economie Pure، الإصدار الثانى ١٩٤٤، ص ٥٨٨-٦٦٤، ومقدمة §٤ ص ٨٦، انظر أيضًا كتاب آليه ١٩٤٧ Economie Et Interêt الطبعة الثانية ١٩٩٨ ، الباب VI السادس، ص ١٥٣-١٧٨، ومقدمة ص ٥٦-٦٣.

(١١) انظر آليه ١٩٤٧، Economie Et Interêt ، الإصدار الثانى ١٩٩٨، الباب VI السادس، ص ١٥٣-١٧٨، ومقدمة ص ٥٦-٦٣.

(١٢) الملحق I، الرسم التخطيطى بالجدول I لاحقًا ، تبادل حر وفاعلية الاقتصاد .

بخصوص هذه المسألة الجوهرية انظر آليه ١٩٨١، النظرية العامة للفائض، ***٦٥٦§ ص ٥٦٩، وآليه اتفاقية الاقتصاد البحت، الإصدار الثالث ١٩٩٤، مقدمة ص ٩٠- ٩٢، § ٤ والملحق III الثالث، ص ١٣٤-١٣٨، (انظر بصفة خاصة ١٣، ص ١٣٨) انظر أيضًا الملحق IV الرابع، ١٢، ص ١٤٩-١٥١.

(١٣) الجزء الثانى سبق ذكره ، الرسوم البيانية XI*, XI والقسم د٣ ، تطور متوقع.

(١٤) هذا الاستشهاد ورد على غلاف كتابى ١٩٩٤، Combats Pour L'Europe.

٤- تطبيق خاطئ لنظرية صحيحة : نظرية التكاليف المقارنة :

(١٥) فى الفترة من ١٩٥٠إلى ١٩٧٤ تم خفض عدد العاملين فى مجال الزراعة فى فرنسا بطريقة عقلانية وبدون مشاكل، إذ انخفض معدل عدد الأفراد القادرين على العمل فى مجال الزراعة من١٥% إلى ١٠% عام ١٩٧٤، ثم أدت العولمة إلى خفض عدد الأفراد القادرين على العمل فى مجال الزراعة إلى٦,٤% عام ١٩٨٥ ثم إلى٥% عام ١٩٩٠ ثم إلى ٤% عام ١٩٩٥ .

هذه النسب المئوية تعرض الاكتفاء الذاتى للخطر فى مجال الغذاء فى فرنسا ، بل و تعرض للخطر كيان فرنسا ذاتها.

(١٦) انظر لاحقًا ، الإضافة IV الرابعة، نظرية التكاليف المقارنة والمبادلات الدولية.

(١٧) انظر آليه ، ١٩٩٤، Combats Pour L'Europe ، ص ١٩٩-٢٢٥، وعلى وجه الخصوص، ص ٢٢٤- ٢٢٥ حيث تحليل نموذج RUNS لعام ١٩٩٣ للبنك الدولى الذى يوضح أن " الأرباح الطائلة مرتبطة بأكبر قدر من حرية المبادلات". فى الواقع هذا ليس سوى خداع هائل يرتكز على جهل مطبق بنظرية الاقتصاد (سبق ذكره ص ٢١٥-٢١٨) .

(١٨) وبالقياس على الأخطاء المتكررة التى ارتكزت عليها السياسات الاقتصادية الجارى العمل بها منذ فترة ما بعد الحرب العالمية ، وبصفة خاصة بداء من عام ١٩٧٤، ألحق بالإضافة IV الرابعة فى هذا الكتاب مقتطفات من المؤتمر الذى عقدته فى إبريل ١٩٩٣ خلال أسبوع رجال الاقتصاد الذى نظمته مدرسة الدراسات العليا التجارية:" نظرية التكاليف المقارنة والمبادلات الدولية" .

٥- العداء السائد ضد كل أشكال الحماية :

(١٩) انظر آليه ١٩٩٩ ، La Crise Mondiale D'Aujourd'hui، الباب I الأول.

(٢٠) لنأخذ على سبيل المثال دولة نامية. كيف نستطيع أن نتخيل أنه بإمكان هذه الدولة أن تنطلق فى مجال الصناعة دون أن توفر لنفسها الحماية الكاملة ؟ فمثلا مجال مثل صناعة السيارات، لن تستطيع هذه الدولة أن تصمد ولو قليلاً ، وسيتم القضاء على هذه الصناعة نتيجة تنافس الدول المتقدمة .

(٢١) آليه ١٩٩٤، معارك من أجل أوروبا . ١٩٩٢-١٩٩٤ ، خاتمة ص ٤١١-٤١٣ انظر أيضًا الأجزاء VI السادس و VII السابع ، ص ٩١-١١٤ و ١٩٩-٢٦١.

(٢٢) انظر الإضافة V الخامسة لاحقًا، مجتمع تفضيلى تحررى.

(٢٣) إن موقفى الشخصى يختلف تمامًا عن موقف أولئك الذين يؤيدون اتفاقيات ماستريخت وأمستردام تأييدًا أعمى، ومختلف أيضًا عن الأعداء اللدوديين لكل أشكال التعصب القومى.

يتهمنى البعض بأننى أصبحت اليوم من أنصار مبدأ "الحماية" بينما كانوا يعتبرونني فى حين آخر مثل أولئك الذين يتغنون بمبدأ الليبرالية، والحقيقة هى أننى كنت دائمًا ومازلت داعيًا لمبدأ الليبرالية و لم أغير من موقفى. بيد أننى لم أطابق أبدًا بين الليبرالية وبين التسيب العالمى، ولم أنصح التجمع الأوروبى سوى بكل ما هو مفيد وبناء مثل أن يقوم على كيان سياسى ديمقراطى و على مبدأ التجمع التفضيلى والحماية التى تتلاءم مع كبرى أسواق التجمع الأوروبى والتى هى بحاجة إليها.

ولم أعتقد أبدًا فى أن الرفض لأى منظمة سياسية مركزية متعسفة سيؤدى حتمًا إلى رفض كل أشكال التفوق القومى للتجمع الأوروبى ، إننى على قناعة بأن العكس هو الصحيح بمعنى أن الحفاظ المطلق على مبدأ السيادة المطلقة للدول هو أمر خطير أيضًا، شأنه فى ذلك شأن الرفض التام لهذا الأمر. إن الحل الذى يكمن فى الحصول على كل شيء أو عدم الحصول على أى شيء ليس هو الحل المناسب أبدًا.

(أليه،١٩٩٤، Combats Pour L'Europe ، ١٩٩٢-١٩٩٤ ص ٤٤٥-٤٤٦)

٦- اتساع عضوية الاتحاد الأوروبى :

(٢٤) يتعين ذكر التشكيلات المتتالية للتجمع الأوروبى ، ثم الاتحاد الأوروبى

أول يناير ١٩٥٨: التجمع الاقتصادى الأوروبى لست دول: ألمانيا، بلجيكا، فرنسا،إيطاليا، لوكسمبرج، وهولندا

أول يناير ١٩٧٣: انضمام الدانمارك وايرلندا والمملكة المتحدة.

أول يناير ١٩٨١: انضمام اليونان.

أول يناير ١٩٨٦: انضمام إسبانيا والبرتغال.

أول يناير ١٩٩٥: انضمام النمسا وفنلندا والسويد.

(٢٥)Erreurs Et Impasses De La Construction Europpéenne، ١٩٩٢، الباب VI السادس ص ٧١-٧٨.

اتساع العضوية المقترح قد يتضمن عشر دول جديدة :

بلغاريا والمجر وبولندا وجمهوريتى التشيك وسلوفاكيا ورومانيا وسلوفينيا ودول البلطيق الثلاثة.

فى الواقع أن أى تجمع واسع المدى محكوم عليه فى وقت واحد بعدم الفاعلية والشلل وظهور ميول قوية للتفكك .

إن المثال الدال على المشاكل الهائلة نتيجة إعادة التوحيد مع الفارق من حيث ضخامة عدد الدول- ما حدث فى ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية والمشاكل الكبيرة التى كانت وليدة أفكار وهمية غير قابلة للتحقيق.

إن الطريق الوحيد الواقعى، هو إنشاء تجمع اقتصادى إقليمى يرتبط باتفاقيات سياسية. انظر أيضًا القسم السابع من الإضافة II الثانية لاحقًا.

٧- عكس الأولويات :

(٢٦) انظر أليه ١٩٧٧، Limpôt Sur Le Capital Et La Réforme Monétaire ، ص ١١٨-١١٩ .

(٢٧) إضافة ميثاق للاستقرار والنمو، يضمن على المدى البعيد ايجاد نظام للسياسات الخاصة بالميزانية والنقد ليس كافيا. انظر بوجه خاص جورج برتو، لا لاتفاقية امستردام. الجزء I الأول ، البرلمان الأوروبى ، يناير ١٩٩٨، ص ١٣٥-١٤١.

(٢٨) بخصوص كل تلك النقاط انظر اليه ١٩٩٢، Erreurs Et Impasses De La Construction Europpéenne الباب III الثالث ، التجمع النقدى الأوروبى وتطبيق عملة موحدة.

(٢٩) انظر بصفة خاصة أليه ١٩٩٤، Combats Pour L'Europe ١٩٩٢-١٩٩٤، ص ٢٨٣-٢٨٤، والملحق I الأول ص ٤٦٥-٤٦٨.

٨- معلومة غير تامة. تقصير غير مقبول :

(٣٠) انظر الجزء الثانى والجزء الثالث، سبق ذكرهما. انظر أيضًا الإضافة II الثانية لاحقًا، القسم ٢ الثانى.

(٣١) أليه ١٩٩٤ ، Combats Pour L'Europe ، ١٩٩٢-١٩٩٤، ص ٤٢٢-٤٢٣ لم يتضمن بنك المعلومات كرونوس CRONOS للإحصائيات الأوروبية، تعليقات مناسبة بخصوص كيفية أتساع عضوية الدول من اثنتى‌عشرة دولة إلى خمس عشرة دولة عام ١٩٩٥ . ومما يذكر أن إصدارات هذا البنك من الصعب جدًا الحصول عليها.

(٣٢) لقد مضى الآن خمس سنوات وأنا أصر على التقصير غير المقبول للجنة منظمة بروكسيل بشأن عدم إصدار أى دليل إحصائى سنوى خاص بالتجمع الأوروبى. لقد ذهب اعتراضى ادراج الرياح وأصبح حبر على ورق (الهامش ١٨ سبق ذكره) .

٩- علاجات خاطئة :

(٣٣) أليه ١٩٩٤، Combats Pour L'Europe . ١٩٩٢-١٩٩٤ ، الجزء XI الحادى عشر، ص ٣٧٧-٣٩٦ (انظر على وجه الخصوص الصفحات من ٣٩١-٣٩٢) .

(٣٤) إن الفرض الذى يدعو إلى خفض عدد ساعات العمل يبرر ذلك بأن البطالة هى وليدة التقدم التكنولوجى وأن كمية العمل المتاحة محدودة . ومن هذا المنطلق فلكى يستقيم الإنتاج والعمالة بات من الضرورى خفض عدد ساعات العمل .

فى الواقع هذه النظرية قديمة للغاية وقد تناولتها بالبحث والدراسة فى كتابى عام ١٩٤٣.(اتفاقية الاقتصاد البحت، الإصدار الثالث ص ٦٩١-٦٩٢) وقد انتقد ألفريد سوفى أيضًا هذه النظرية (أزمة فى المال وأزمة فى السكان. الأزمة X العاشرة. رقم ٥٥، مارس ١٩٣٩) انظر الاستشهاد الذى ذكرته (اتفاقية الاقتصاد البحت سبق ذكره ص ٦٩١، هامش ٣)

انظر أيضًا الانتقاد الذى وجهته لخفض ساعات العمل بغية خفض العمالة فى مقالى فى جريدة لوموند، فى ١٤-١٥ يونيو ١٩٨١ بطالة وزيادة تكاليف الأجور.

فى الواقع إن السياسة الحالية الخاصة بخفض ساعات العمل بواقع ٣٥ ساعة فى الأسبوع لمكافحة البطالة ترتكز على خطأ فادح.

هذه السياسة لن تخفض أبدًا من حجم البطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولى فيما يتعلق بالبطالة التقنية بواقع ٢% من عدد الأفراد القادرين على العمل، بالأحرى فإن هذه السياسة لن يكون بوسعها الحد من الخفـض الكلـى للعمالة بواقع ٦ مليون عامل (الجزء الثانى، القسم ب سبق ذكره) . إن خفض العمالة على النحو الذى نلحظه ليس نتيجة التقدم التكنولوجى، بل هو نابع أساسًا من سياسة التبادل الحر العالمي التى تنتهجها منظمـة بروكسـل منـذ عام ١٩٧٤.

(٣٥) فى الواقع ، لن نستطيع أن نواجـه فعليًا مسألة الإحـالة إلى التقـاعد نتيجة انخفاض معدل المواليد منـذ عـام ١٩٧٤ (الرسم البيانى XII الثانى عشر فى الجزء الثانى) سـوى بتأخير سن التقـاعد . هذا فى الواقع قرار غير مستساغ حيث لا يجرؤ أحد على اقتراحه، لكنه الاقتراح الوحيد الذى بوسعه مواجهة الصعوبات الجمة التى ستتولد عن المسكنات التى يقترحها الجميع والتى لن تشكل حقيقة سوى دواء لا فائدة منه.

(٣٦) انظر أليه ١٩٩٩ La Crise Mondiale D'Aujourd'hui ، الجزء الأول.

(٣٧) انظر على سبيل التوضيح الملحق IV الرابع لاحقًا. سياسة العمالة .

١٠ – مذهب التسيب العالمى :

(٣٨) على عكس ما هو معروف فإن النمو السريع للدول الصاعدة ليس وليد تفوق نظام اقتصادى متبع.

إن هذا النمو يرجع فى الأساس إلى أن أى اقتصاد باستطاعته أن ينمو ويزدهر سريعا حتي ولو كان قد وصـل إلي مراحل متأخرة، بخصوص هذه النقطة الأساسية انظر الإضافة VI السادسة لاحقا، نمو وتضخم. القسم ٤

(٣٩) انظر أليه ١٩٩٤ Combats Pour L'Europe ، الجزء XI الحادى عشر، شطط (استدلال زائف) ووهـم التبادل الحر العالمى. ص ٣٧١-٣٩٦.

(٤٠) انظر الهامش السابق ، الأجزاء XI,IX,VI ، ص ١٥٣-١٩٨، ٣٠١-٣٣٠ ٣٧١-٣٩٦ ، انظر أيضًا الجـزئين الثانى والثالث السابق ذكرهما.

(٤١) هذا يفسر الكتاب الحالى الذى يلخص جوهر الموضوع فى مقولة" خمسة وعشرون عامًا من السياسات الخاطئة"

(٤٢) بخصوص تلك النقاط انظر أليه ١٩٩٩ ، La Crise Mondiale D'Aujourd'hui بينما الـدول الصـاعدة جميعها مازالت تتخبط نتيجة عواقب أزمة ١٩٩٧-١٩٩٨ وكذلك ثمة مشاكل مالية جديدة مازالت تتفاقم في الولايات المتحدة وأوروبا ولا أحد يستطيع أن يتنبأ متى ستنفجر هذه الأزمات ، بيد أنها ستنفجر حتما لأن كل شيء وله آخر.

ليس فى الإمكان شراء الأسهم بنظام الائتمان إلى مالا نهاية وتمويل الزيادة الناتجة عن الاستهلاك عـن طريـق القروض. إن وعود السداد يجب وأن يكون لها نهاية.

وكما ذكرت من قبل فى كتابى ١٩٩٩ ، La Crise Mondiale D'Aujourd'hui ، (ص ١٧٢-١٧٣) :

" طالمـــا أن الهياكل المالية والنقدية الحـــالية ستـــظل على ما هى عليه ، فمن الصعب جدًا إن لم يكن مستحيلاً ، التنبؤ بما سيحدث فى القريب العاجل، وعلى العكس من ذلك بالنسبة لما سيحدث مُستقبلاً، إذ نستطيع التنبؤ بكل ثقة بأنه طالما بقيت الهياكل المالية والنقدية على ما هى عليه ، فإن العالم سيشهد حتمًا المزيد والمزيد من الأزمات التى ســـتكون أقوى من ذى قبل ، كما أن توقيت انفجارها سيظل دائما غير متوقع" .

الجزء الخامس
محاربة البطالة بصورة فعلية
وإعادة النمو

إن وهم التحرر الخادع ، والتصريحات الليبرالية غير الأمينة ، وكل هذه الغوغائية هى أخطار عامة ، لأنَّها تعوق الرؤية فهى بالتالى تقف حائلاً أمام الدفاع عن الذات.

لا يجب أن نتعامى عن الأشياء ، بل يتعين مواجهتها، إن أولئك الذين يعانون بقدر ضئيل من ظروف الاقتصاد فى الوقت الراهن ويعتقدون أن لهم مصلحة شخصية فى الحرية الاقتصادية الكاملة ، فهم على خطأ .

ليس على مستوى الأفراد ، ولا على المستوى الجماعى داخل المجتمع، سيجنى هؤلاء أية مصلحة من ذلك.

أوجست ديتوف

نهاية الليبرالية

La Fin Du Libéralisme

1936

أ

ما العمل

تداعيات السياسات المتبعة

١- نتيجة ازدياد البطالة على نحو مكثف ، والخفض الهائل فى النمو ساهمت السياسات المطبقة منذ عام ١٩٧٤ بشكل كبير أيضًا فى زيادة حدة عدم الأمن ، والعنف ، وارتفاع معدل الجريمة فى المجتمع الفرنسى ، وخاصة فى الضواحى.

هذه الهجرة الكثيفة وغير المنظمة شَكَّلت بالتأكيد خاصة فى الضواحى أماكن تمركز لأقليات غير مندمجة أو ترفض الاندماج في المجتمع، [1] غير أن الآثار المترتبة على ذلك قد تفاقمت بشكل هائل نتيجة البطالة المكثفة والخفض الذى لحق بالنمو علي نحو كبير.

ومن أجل محاربة فَعَّالَة للجريمة وعدم تواجد الأمن اللذين ينتشران فى كل مكان وبالذات في الضواحي، لن يكتب لأى سياسة النجاح فى حالة عدم وضع حد للزيادة المكثفة للبطالة والخفض الهائل فى النمو نتيجة سياسة التبادل الحر العالمى التى تنتهجها منظمة بروكسل، وفى حالة عدم وجود حماية معقولة لسوق دول التجمع الأوروبى، تجعله بمنأى عن المنافسة الضارة للدول ذات الأجور المنخفضة وتحميه من كافة صور الفوضى الخارجية[2].

ورغم أن الوضع الراهن يختلف تمام الاختلاف عن الوضع ما بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية ، فإن الفترة بين ١٩١٨ – ١٩٣٩ والفترة بين ١٩٧٤-١٩٩٩ تتشابهان فى عوامل مشتركة كثيرة : عدم فهم تام من قبل القادة السياسيين للمسائل الجوهرية ، عدم إدراكهم الواعى بمدى الخطورة الحقيقة ، معارضتهم بسخرية للمشاكل الصغيرة ، وتطبيقهم الدائم لسياسات تحمل فى طياتها دليل إدانتهم ودليل فشلهم.

مكافحة البطالة من أجل العمل على استعادة النمو

٢- إذا كان التحليل الخاص بالجزء الثالث قد تأكدت فعاليته من حيث المبادئ الذى تضمنها ، كما إن جميع البيانات النظرية والتجريبية المتاحة قد دعمت من موقف هذا التحليل ، فإن الخفض الكلى للعمالة بواقع ٦ مليون عامل عام ١٩٩٧ كان فى الأساس نتيجة خمسة عوامل رئيسية :- البطالة المزمنة ، خفض فى العمالة نتيجة هيكل السياسة الاجتماعية – (حد أدنى للأجور ، تكاليف الأجور الشاملة المبالغ فيها بالمقارنة مع إنتاجية العمل ، بطالة إرادية).

- خفض العمالة نتيجة سياسة التبادل الحر العالمى (والتى تفاقمت نتيجة نظام معدل
- الصرف المتغير ، عدم انتظام حركات رءوس الأموال وسياسة الإغراق النقدى)".

- خفض العمالة نتيجة الهجرة من خارج التجمع الأوروبى.

- خفض العمالة التقنية .

- خفض العمالة نتيجة الظروف الاقتصادية الطارئة .

وبالنسبة لمجمل الفترة ١٩٩٥ –١٩٩٧ فإن النسبة المئوية لتلك العوامل الستة المسببة لخفض العمالة هى تقريبًا على التوالى ٢٤% ، ٥١% ، ١٧% ، ٥% ، ٣% [٣].

إن العنصر السائد كان خفض البطالة عالميًا بحوالى الضعف عن البطالة المزمنة ذات الأصل الاجتماعى.

نستخلص من هذا التحليل إنه بالنسبة لمجمل الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧، فإن متوسط الخفض الكلى للعمالة بواقع ٦ مليون فرد تقريبًا كان نتاج سياسات انتهجتها فرنسا ومنظمة بروكسل منذ عام ١٩٧٤. مثلما قال ذلك جاك رواف: "ما كان مقدرًا له أن يحدث قد حدث".

أما فيما يتعلق بتدمير الصناعة وتدمير النمو [٤] فإن الهيمنة المطلقة لسياسة التبادل الحر العالمى وكونها عاملاً مفسرًا لما حدث قد أكدته الحسابات الجديدة[٥].

فى الواقع لقد ذكرت مراراً وتكرارًا [٦] أن الوضع الراهن فى طبيعته لا يقارن مع الإحباط الكبير فى فترة الثلاثينيات ، ولن نستطيع مكافحة خفض البطالة على نحو فعَّال وكذلك خفض النمو الذى نلحظه اليوم بتطبيق سياسية تتسم بالتضخم .

إن الأسباب الرئيسية لخفض العمالة وخفض النمو عديدة مثل :

- اتباع سياسات اجتماعية غير ملائمة بالنسبة للأهداف المرجوة .

- هجرة مكثفة من خارج التجمع الأوروبى.

- على وجه خاص سياسة التبادل الحر العالمى لمنظمة بروكسل ، التي تفاقمت نتيجة النظام المأساوى المتعلق بمعدل الصرف المتغير وعدم انتظام حركة رءوس الأموال.

يتعين علينا إعادة النظر كلية فى سياستنا الاجتماعية ، وفى الوسائل الكفيلة بالإصلاح بشكل أخلاقى وفعال ، كما يتعين علينا أن نعيد مراجعة السياسة التجارية لمنظمة بروكسل بشكل جذرى ، وأن تقوم على أساس التجمع التفضيلى ، أى على الحماية المعقولة لسوق التجمع الأوروبى ، ويتعين علينا أيضًا أن نضع نهاية لنظام معدل الصرف المتغير، وتنظيم النظام النقدى الدولى ، وفى النهاية يتعين خفض عدد الأفراد القادرين على العمل من خارج التجمع الأوروبى ومعالجة فتح باب الهجرة بلا حدود.

إن التقارب بين التحليلات التى وردت فى هذا الكتاب والتعليقات المعتادة بصدد البطالة تظهر الهوة السحيقة التى تفصل بين التحليلات الملائمة للحقائق وبين الخرافات عن "الحقائق الثابتة."

يفسر لنا هذا التقارب أو هذه المطابقة لماذا كل السياسات التى طُبِّقت منذ خمسة وعشرين عاماً لمكافحة البطالة التى تأسست على أخطاء وأوهام قد باءَت جميعها بالفشل.

ولعدم إجراء تعديل جذرى لسياستنا ، فإن التحليلات التى وردت بهذا الكتاب تسمح أيضاً بالتنبؤ بكل ثقة بمتابعة الاتجاهات الجوهرية لزيادة البطالة والتدمير التدريجى لنسيجنا الصناعى والإبطاء الخطير فى تقدم مستوى الحياة ، وهذا أمر ملحوظ تمامًا عقب انكسار ١٩٧٤ [٧] .

كلا لن نقف موقف اللامبالاة إزاء تدمير اقتصادنا أو تدمير المجتمع الفرنسى، وهو للأسف أمر سيحدث لا محالة . فى الواقع ، محاربة خفض البطالة بشكل فعال وإعادة النمو بالتصدى للأسباب الحقيقية المسببة لهما يتطلب مراجعة كاملة "للحقائق الثابتة" وكذلك لفكر ثاقب وشجاعة سياسية ، وإرادة لا تلين ، مع موهبة فذة فى التخاطب والإعلام لكى نشرح للرأى العام ولشركائنا الأوروبيين الأسباب الحقيقية للبطالة وعواقبها .

إن أى تأخير سيؤدى فى نهاية المطاف إلى عواقب وخيمة، ولن يكون هناك جدوى من إصلاحها.

يتعين علينا أن نتخلى بإصرار عن الأوهام الخطيرة القائمة على سحر الكلمة ، وأن نهجر تماما جميع النظريات التى ثبت فشلها ونقوم بدراسة موضوعية للوقائع.

لنتأمَّل مرة أخرى القول المأثور لفرنسوا رابليه.

"الجهل أساس كل المصائب" [٨]

شرط لاغنى عنه : *التجمع التفضيلى* .

٣- مما لا جدال فيه أن سياسة التبادل الحر العالمى التى تطبقها منظمة بروكسل هى السبب الرئيسى والأكثر أهمية للخفض المكثف للبطالة وخفض النمو علي النحو الذى نلحظه.

وللنهوض من تلك العثرة يجب أن يقوم التشكيل الأوروبى على أساس تجمع تفضيلى ، فهو شرط لاغنى عنه للتوسع ، واستقرار العمالة وتحقيق الرخاء . إن هذا المبدأ صالح عالميًا لجميع الدول أو لمجموعة دول .

ثمة هدف يتسم بالحكمة والعقل وهو بالنسبة لكل منتج أو مجموعة منتجات، بعد اتخاذ كافة الإجراءات المناسبة ، يتم تحديد نسبة مئوية للحد الأدنى من الاستهلاك الخاص بالتجمع الأوروبى، و يكفل تحقيقها إنتاج التجمع الأوروبى.

متوسط قيمة هذه النسبة المئوية قد تصل إلى ٨٠%.

يعتبر ذلك بالنسبة للوضع الراهن حل جوهرى ليبرالـــى سيســمح بالتشــغيل الفعلـــى لاقتصاد التجمع الأوروبى بمنأى عن أشكال الفوضى الخارجية ، مع الاحتفــاظ بعلاقـــات كثيرة ومتميزة مع الدول الأخرى [٩].

فى الواقع ، وكما ذكرنا ذلك مرارًا ، فإن التحرر التام للمبادلات ليس مُمكنًا ، وغيــر مرغوب فيه سوى فى إطار من المجموعات الإقليمية ، تضم دولاً ترتبط فيما بينها اقتصاديًا وسياسيًا، وذات تطور اقتصادى واجتماعى مشابه ، مع تأمين قيام سوق كبير حتى يستطيع التنافس أن يؤتى ثماره بشكل فعال ومواتٍ .

يتعين على كل منظمة إقليمية تطبيق حماية معقولة إزاء الخـــارج لتجنــب الأضـــرار الناجمة عن التنافس والآثار الضارة للاضطرابات الخارجية وللحيلولة دون التخصصـــات غير المرغوب فيها والمولدة لزعزعة الأوضاع والبطالة ، كما إنها تتعارض تمامـــاً مـــع تحقيق الفاعلية القصوى على الصعيد العالمى المرتبط بالتوزيع الدولى للدخول المتفق عليها.

بالنسبة لفرنسا ، فهى لن تقبل الاستمرار فى الانغماس فى سياسة التبادل الحر العالمى التى تنتهجها حالياً منظمة بروكسل ، سياسة ستؤدى بها حتما فى النهاية إلى وضـــع غيــر محتمل كلية ولا يمكن احتماله.

إن الشرط الذى لاغنى عنه ، بل والجوهرى لانضمامنا للتشــكيل الأوروبـــى ، هـــو الإرساء العلنى والرسمى لتجمع تفضيلى ، أى إيجاد حمايـــة معقولـــة ومناســبة للســـوق الأوروبى إزاء الخارج (السوق الخارجى) وذلك فى إطار ميثاق للتجمع الأوروبى.

لا ينبغى فى الوقت الراهن أن يكون هناك شاغلاً أهم من مشكلة العمالة، حتى لو كان هذا الشاغل على سبيل المثال : أوروبا ، المنظمة العالمية للمبادلات ، الولايات المتحـــدة أو العالم الثالث.

يجب على السياسة الفرنسية أن تولى كل اهتمامها لهدف واحد فقط: مواجهة البطالـــة وتداعياتها، والتصدى بحسم ودون تأخير للأسباب التى أدت إليها باســتثناء التقــدم التقنـــى بالطبع.

ضرورة مُلِحَّة

٤ – فى ظل الوضع السياسى والاقتصادى الراهن والذى يتسم بصعوبة بالغة، يتعـــين على فرنسا الحفاظ على كامل سيادتها فى اتخاذ القرار، وتحقيق ذلك يستبعد تمامًا الموافقـــة الفورية على موعد ثابت ومحدد لسريان عملة موحدة .

إن قبول سريان عملة موحدة والتخلى عن عملتنا الوطنية ، أى التخلى عـن سـيادتنا الوطنية وعن كافة صور استقلالنا بقراراتنا ، بينما الأهداف والمؤسسات والحدود الجغرافية للاتحاد الأوروبى ما زالت غير محددة ، كل ذلك من شأنه خلق سقطة سياسية لا تغتفر من الصعب التكهن بعواقبها. (١٠)

إن موافقة الشعب الفرنسى بأغلبية ١% على اتفاقية ماستريخت لا يعنى تطبيقهـا دون إجراء التعديلات اللازمة ، وهذه الاتفاقية تمثل أكبر عملية نصب سياسـى فـى تاريخنـا المعاصر.

إن الشعب الفرنسى قد وقع في خطأ وخُدع ، والموافقة التى اغتصبت منه ليس لها أى مغزى حقيقى.

لا يجب أن نتنازل عن السيادة النقدية، وبالتالى عن السيادة الوطنية ، ولـن نتنـازل بسبب أغلبية بسيطة في ظل ظروف غير محددة ودون ضمانات فعلية محددة رسـميًا مـن خلال ميثاق للتجمع الأوروبى (١١).

إن الموافقة على عملة موحـدة فى الظروف الراهنة معناه التنازل التام عن سـيادتنا الاقتصادية ، والتى تنازلنا عن جزء كبير منها فى ظل منظمة بروكسـل (١٢) وللشـركات متعددة الجنسيات ببعض فروعها حيث السلطة المفرطة منتشرة وخفية وليس فى اسـتطاعة أى دولة مراقبتها بشكل فعلى.

ثمة تعارض خطير يكمن فى السياسة التى تنتهجها الحكومة الفرنسية . إن أية دولـة لا تُؤمِّن استقلالها الاقتصادى وليس بها نظام تأسيسى يضمن مصالحها الحيوية لن يكـون بوسعها الدفاع عن مصالحها .

إن سريان عملة موحدة ، يديرها بنك مركزى أوروبى ، مستقل سياسيًا ومكلف بالعمل على تأمين استقرار الأسعار ، يمثل الإنجاز النهائى والضرورى لاتحاد سياسى فعلى يقـوم على أساس ديمقراطى، وعلى مفوضين ذات سيادة محددة فى ظل ميثاق للتجمع الأوروبـى يحفظ المصالح الجوهرية لكل دولة على حدة .

على كل حال ، إن الموافقة على عملة موحدة يجب أن يخضع للاسـتفتاء ، و يطبـق بأغلبية كبيرة . إن الشعب الفرنسى هو فقط صاحب الحق فى تقرير مصيره. على أية حال أن الشعب الفرنسى لن يجرد من هذا الحق الأبدى الذى لا يجوز التصرف فيه من قبل أى مجموعة ما مهما كانت .

إن السعى الأعمي لبناء أوروبا وبالقوة سيؤدى فى النهاية إلى جعل هذا الأمـر شـيئًا مستحيلاً.

إذا أردنا أن نرمز ونجسد رغبة الشعوب الأوروبية فى إنشاء اتحاد أوروبـــى حقيقـــى بشكل تدريجى ، فالأفضل بدون شك أن نسارع بإنشاء إقليم تجمعى يضم كافة المؤسســـات الأوروبية ويجسد الرغبة فى تكوين أوروبا الحقيقية.

إن هذا الإقليم التجمعي يمكن إنشائه فى المنطقة الواقعة على الحدود بين فرنسا وألمانيا ولوكسمبورج. [١٢]

على أية حال هذه وجهة نظر تتعلق بإنشاء متوازن للاتحاد الأوروبى الـــذى لا يـــرى الضرورة القصوى لمثل هذا التجمع الإقليمى.

ب

مجتمع تحررى وإنسانى

هدف واحد

١- ورد فى التحليل الأخير إنه ينبغى على الفرد فى إطـــار مجتمع ليبرالى وإنسانى أن يحدد الهدف النهائى والشـــاغل الرئيسى. هـــذا الهدف يجب أن يخضـــع له الجميــــع بلا استثناء.

مما لا جدال فيه أن أية دولة ليس بوسعها تأمين فرص عمـــل لملايين من مواطنيها ، ولا توفير الأمن حيال الأفراد ، يتعين عليها إذن إعادة تنظيم أمورها بشكل جوهرى.

أما فيما يتعلق بإنشاء أوروبا ، فليس من المثل الأيديولوجية لليبراليـــة والإنســـانية أن نستبدل احتياجات المواطنين الذين يستشعرونها بأنفسهم ووفقـــا لتقيـــيمهم الشخصــــى لهــــا "باحتياجات مزعومة" غير صحيحة يدعيها البعض ، سواء كان هؤلاء ساسة أو من كبـــار الموظفين.

إن أوروبا يجب أن تشكل بالنسبة لنا هدفًا أسمى ، بيد أنه لا يجـــب أن نخطـــيء أو ننخدع حول أوروبا التى يجب وأن نسعى لإنشائها. ومما لا شك فيه أن المشكلة الرئيســـية الآن هى مشكلة البطالة التى وصلت منذ سنوات إلى مرحلة لا تحتمل ولا يمكن التغاضــــى عنها ومازالت الأسباب الرئيسية المسببة لها إلى حد ما خفية ، إذا لم تكن مجهولـــة والتــــى ستقود المجتمع الفرنسى حتماً إلى حافة الكارثة[١٤]

ماذا تعنى سياسة ليبرالية إنسانية حقيقية ؟

٢- إن كل الأبحاث التى أنجزتها – خلال الخمسين عامًا الأخيرة- وجميـــع الأفكـــار التى أوحت بها الأحداث ، والتجربة التى اكتسبتها، قد أكدت بداخلى وباستمرار هذه القناعة، وهي إن تأسيس مجتمع يقوم على اللامركزية فى اتخاذ القرارات ، وعلى اقتصاد الأسواق ، والملكية الخاصة وليس على أساس المجتمع الأفضل الذى نحلم به فى عالم مثالى بحت ، بل على أساس مجتمع الحقائق الملموسة، هو من وجهة نظر التحليـــل الاقتصـــادى والتجربـــة التاريخية ، يمثل الشكل الوحيد للمجتمع الذى يستطيع أن يتلائم مع الموضوعات الجوهرية فى عصرنا هذا.

مجتمع يتهدده الخطر

إن قناعتى بالسيادة التى لا حدود لها، لمجتمع اقتصادى تحررى وإنسانى، لـــم تـــزل تتأكد عندى منذ سنوات. هناك قناعة أخرى على قدر كبير من الأهمية ، وهى أن مجتمعنا يتهدده حاليًا الخطر، وخاصة بسبب الجهل بالمبادئ الجوهرية التى ينطوى عليهـــا تحقيـــق مجتمع ليبرالى وإنسانى.

في الواقع ، إنَّ العيش كمجموعة يُلزم كل مجتمع بالاتفاق التام حول ما هو أساسي .

وفي حالة عدم وجود هذا الاتفاق ، فإن تحقيق مجتمعا إنسانيًا سيتعرض حتمًا للخطر.

خمس مسائل جوهرية

أثار التنظيم الاقتصادي للحياة داخل المجتمع خلال التحليل الأخير خمس مسائل جوهرية :

- كيف يتم في آن واحد تأمين فعالية الاقتصاد ، وتوزيع الدخول الخاصة بالتجمع الأوروبي بشكل مقبول؟
- كيف يتم تأمين الظروف المواتية لانتعاش حر لشخصية كل دولة على حدة، وكيف السبيل لتحقيق الارتقاء على جميع الأصعدة مهما اختلف الجو الأساسي؟
- كيف نجعل التغيرات التي يستتبعها تشغيل حيوي للاقتصاد تأخذ شكلاً اقتصاديًا وإنسانيًا محتملاً ؟
- كيف نجعل الاقتصاد بمنأى عن الاضطرابات الخارجية ، أيا كانت هذه الاضطرابات؟
- كيف يتم تعريف إطار تأسيسي حقيقي مناسباً على الصعيد القومي وعلى الصعيد الدولي بغية تحقيق هذه الأهداف؟

إن إنشاء أي مجتمع إنساني أمر معرض للخطر بشكل كبير في حالة ما إذا أسفر تشغيل الاقتصاد عن دخول كثيرة بلا داع وتسبب في البطالة ، وكذلك في حالة ما إذا كان الارتقاء الاجتماعي غير كاف ، وإذا كانت الظروف غير المواتية تعوق رخاء الأفراد، وأيضًا إذا كانت البيئة أو الوسط الاقتصادي غير مستقر تمامًا وأخيرًا في حالة ما إذا كان الإطار التأسيسي للاقتصاد غير مناسب[١٥].

ليبرالية واشتراكية

إن الرأي منقسم في الوقت الراهن.

يرى البعض أن الأهداف الأكثر أهمية، هي تلك التي تتعلق بالعدالة الاجتماعية، وهم يرون أن هذه الأهداف ممكن تحقيقها فقط في إطار تدخل منظم للدولة في جميع القرارات الاقتصادية وتوسيع قاعدة القطاع العام أو شبه العام.

ويعترف البعض الآخر بأن العدالة الاجتماعية هي هدف أساسي ، لكنهم يؤيدون وجهة النظر القائلة بأن الأولوية يجب أن تكون من أجل تحقيق اقتصاد فعال ، وهم يعتقدون أن هذه الفاعلية ممكن تحقيقها فقط في إطار اللامركزية للقرارات الاقتصادية ، وتنظيم تنافسي للأسواق ، وللملكية الخاصة وتحديد دور الدولة بشكل ملزم . إذا وضعنا في الاعتبار أن

الاشتراكية مرتبطة ارتباطًا كليًا بتوجيه متسلط للاقتصاد ، وأن كل سياسة ليبرالية ليست سوى سياسة للتسيب العالمي، فلن يكون بوسعنا أن نتصور أن ثمة مخرج محتمل فى هذا الشأن ، لكنه يجب أن نمَيِّز بدقة بين الغايات والوسائل.

إن الوسائل ليست أهدافًا فى حد ذاتها ، فهى غير ذات قيمة ، ولا تستمد قيمتها سوى فى كونها الأكثر ملائمة بالنسبة للأهداف المعنية . إذن لا يجب أن نتساءل عما اذا كانت الوسائل التى ينصح بها عادة الليبراليون أو الاشتراكيون مناسبة أم لا ، وهى ليست كذلك، بل يجب أن نسعى لنعرف هل الأهداف التى يسعون لتحقيقها هل ما زالت كما هى أم لا. هذا هو السؤال الحقيقي فإذا تمت صياغته علي هذا النحو فليس بوسعنا سوى الاعتراف، ليس فقط بعدم المعارضة، ولكن أيضا بهوية الليبرالية أوالاشتراكية فيما يتعلق بالأهداف التى ترتبط بهما.

مذهبان خاطئان.

فى الواقع ، ثمة مذهبين خاطئين ، المذهب الأول ، مفاده أن امتناع الدولة بشكل منظم عن كل صور التدخل هو الحل الأمثل الذى يتوافق مع المبادئ الأساسية لمبدأ الليبرالية ، أما المذهب الثانى فمفاده أن أهداف الاشتراكية يمكن تحقيقها فقط فى إطار توجيه الدولة بشكل جماعى ومتسلط ومركزى.

يرتكز المذهب الأول على غموض ولبس ، فقط خلص إلى ضرورة تحرير الفرد فى اتخاذ قرارته، وضرورة عدم التدخل فى الإطار التأسيسى الذى يعمل من خلاله . لقد خلط بين الحرية والفوضى.

أما المذهب الثانى ، فقد أفاد بأنه ليس فى الإمكان تحقيق أهداف الاشتراكية خارج تخطيط تضطلع به الدولة بشكل جماعى ومتسلط ، وهو مذهب خاطئ إذا وضعنا فى الاعتبار إلغاء كل دخل غير مكتسب ، واختفاء كل صور هيمنة المجموعة ، أو إرساء نظام دولى، فإن الأمر يتعلق بأهداف من الممكن بلوغها فى ظل إطار اقتصاد الأسواق والحرية الاقتصادية والملكية الخاصة.

ومن جهة أخرى، تم تصوير الظروف الأخلاقية مراراً على أنَّها غير مواتية مع السعى الحثيث لإيجاد اقتصاد ذى فاعلية قصوى .

فى الحقيقة أن الأمر يختلف عن هذا تمامًا.

فى الواقع ، إن الهدف الأساسى لكل مجتمع ليبرالى وإنسانى هو أن يتعايش مجموعة من البشر لهم تطلعات وقدرات مختلفة ، فى ظروف تضمن لهم الاحترام المتبادل وظروف حياتية كريمة على قدر الإمكان.

إذن الأمر لا يتعلق بكون ذلك غير متوائم مع السعى لإيجاد اقتصاد ذى فاعلية قصوى.

الخلط بين الليبرالية والتسيب

إن الليبرالية لن تقف عند حد التسيب الاقتصادى، فهى قبل أى شئ مذهب سياسى، أما الليبرالية الاقتصادية ، فهي ليست سوى وسيلة تسمح بتطبيق هذا المذهب السياسى بصورة فعَّالة فى المجال الاقتصادى . فى الأصل ليس هناك أى تعارض بين تطلعات الاشتراكية وتطلعات الليبرالية .

إن الخلط الحالي بين الليبرالية والتسيب يشكل خطرًا داهمًا فى عصرنا هذا . إذ إنه لا يمكن مطابقة مجتمع ليبرالى وإنسانى مع مجتمع متساهل ، مجتمع متسيب ، مجتمع منحل ، مجتمع متلاعب أو مجتمع ليس لديه تبصر بالأمور. [١٦]

أما الخلط بين الاشتراكية ومبدأ الجماعة فهو أيضًا خلط خطير .

فى الحقيقة ، إن الاقتصاد العالمى الذى يصورونه على إنه ترياق لا يعترف سوى بمعيار واحد فقط وهو "المال" .لا يدين سوى بعقيدة واحدة فقط "المال" .

فهو يفتقر إلى جميع الاعتبارات الأخلاقية ، وسينتهى به المطاف إلى تدمير نفسه ذاتيًا.

إن الفساد الذى نتج عن تطبيق السياسة الاشتراكية قد أدى إلى تقويض المجتمعات فى شرق أوروبا . أما الأضرار الناجمة عن التسيب والليبرالية المزعومة فستؤدى إلى تقويض المجتمعات الغربية[١٧] ،

أزمة ذكاء

٣- إن الانفتاح العالمى على جميع الاتجاهات الذى يتجه إليه اقتصاد التجمع الأوروبى فى ظل إطار عالمى غير مستقر أساسا ، ويشوبه الفساد نتيجة تطبيق نظام سعر الصرف المتغير ، حيث المبادلات جميعها يشوبها الغش والتدليس نتيجة التفاوت الهائل فى الأجور بسبب سعر الصرف الذى يمثل فى الحقيقة السبب الرئيسى لأزمة رهيبة تقودنا شيئًا فشيئًا نحو الهاوية.

إن الوقائع واضحة وضوح الشمس ، إذ يؤكد التحليل الاقتصادى هذه الوقائع ويفسرها.

إن الوقائع شأنها شأن النظرية ، تؤكد أنه فى حالة استمرار سياسة التبادل الحر العالمى التى تنتهجها منظمة بروكسل ، فإن الفشل سيكون حتما من نصيبها .[١٨]

إن الأزمة القائمة اليوم هى أزمة فى الذكاء، فالبطالة المكثفة التى لا تحتمل ، فضـــلاً عن تدمير الاقتصاد الفرنسى [١٩] يومًا بعد يوم ، كلها آثار السياسات القائمة المطبقــة منــذ انكسار عام ١٩٧٤، ومن الحماقة أن تستمر.

إن الوضع القائم لا يقوى على التواصل ، ولا يجب عليه أن يستمر، إنه شـــئ يــدعو للسخرية أن نتلمس العلاج للآثار دون أن نبحث عن الأسباب لمواجهتها .

إن هذه المعركة يجب وأن تستمر لمصلحة مبدأ واحد فقط يتفوق على جميع المبــادئ الأخرى:

"يجب أن يكون الاقتصاد فى خدمة الإنسان ولا يجب أن يكون الإنسان فـــى خدمـــة الاقتصاد."

هوامـــــــش

أ- ما العمل

١- التداعيات الرئيسية للسياسات الخاطئة

(١) انظـــر بصـــفة خاصـــة أليسه ، ١٩٩١ ،L'Europe Face A son Avenir; Que Faire . ص١١٢ – ١١٤

(٢) انظر Combats Pour L'Europe . ١٩٩٤ خاتمة ص ٤٢٧-٤٣٥.

٢ -مكافحة البطالة

(٣) الجدول III الثالث (القسم ٧) فى الجزء الثالث سبق ذكره .

(٤) القسم ج و د فى الجزء الثانى .

(٥) انظر الإضافة الصغيرة فى الجزء الثالث .

(٦) انظر القسم الثانى فى الجزء الرابع .

(٧) الرسوم البيانية *IX, IX*, X , X*, XI, XI*, XIII , XIII فى الجزء الثانى .

(٨) أن التشاؤم الذى ربما تضمنته تحليلاتى لا يؤدى بالضرورة إلى عدم التحرك، فالمستقبل يعتمد أيضًا ، بجزء كبير ، على ما سنقوم به.

فى الواقع إن أولئك الذين يتعلقون بشدة بمفهوم أوروبا حقيقية ، يعطون الفرصة للأمم الأوروبية فى أن تتعايش مع بعضها البعض فى احترام كامل لهويتهم الوطنية ، إلا إنه يتعين عليهم أن يكونوا أكثر حرصًا للوقوف على الأسباب الحقيقية للمصاعب التى نمر بها والوسائل الكفيلة بمعالجتها. يجب على هؤلاء أن يتفقوا على ضرورة بذل الجهد الضرورى ، جهد ذو حجم خلاق واســتثنائى يســتطيع أن يحمى مصيرنا ومستقبلنا.

يجب على هؤلاء الاتحاد ضد غياب الوعى والجهل والتعامى من أجل إرساء سياسة مغايرة ، سياسة الرخاء المسترد وميلاد جديد لأوروبا.

إن اتحاد أولئك الأشخاص فقط من أجل عمل مشترك من الممكن حقيقة أن يحافظ على مصيرنا.

٣- شرط لاغنى عنه : التجمع التفضيلى

(٩) انظر لاحقًا الإضافة V الخامسة ، تجمع تفصيلى متحرر.

٤ - ضرورة مُلِحّـة

(١٠) طالما أن التنظيم السياسى لأوروبا لم يحدد بعد ، فإنه يتعين تمديد المرحلة الانتقالية ، والإبقاء على العملة الوطنية جنبًا إلى جنب مع اليورو ، كما اقترح آلان بريفيت هذا الاقتراح العقلانى.

(١١) انظر مقالى ، من أجل ميثاق كونفدرالى ، صحيفة الفيجارو ١٢ نوفمبر ١٩٩٨ .

(١٢) قبلت فرنسا أن تتخلى شيئًا فشيئًا عن جزء كبير من حقوقها الجوهرية (انظر بصفة خاصة معارك من أجل أوروبا البـــاب الثامن ، ١ ، أضرار الاتحـــاد الأوروبـــى ، ص٢٦٥-٢٧٦ VIII ١٩٩٢ - ١٩٩٤ .

(١٣) انظر آليه ، ١٩٩١ ، أوروبا تواجه مصيرها ، ما العمل؟ ص٦٦-٦٩، و ص١٦٨-١٧٠.

ب - مجتمع ليبرالى وإنسانى

١- هدف واحد

(١٤) انظر الجزء الأول سبق ذكره.

٢ - ماذا تعني سياسة ليبرالية حقيقية

(١٥) إذا أذنتم لى ، أورد هذا الجزء مما كتبته عام ١٩٧٧ فى كتابى: "الضريبة على رأس المال والاصلاح النقدى" ص٢٤٥-٢٥١.

الخرافة ، هى أن المجتمع الحالى قد يصبح مُجتَـمَـعًا ليبرالــيًا ، فالحقيقة، هى أن هذا المجتمع يقوم إلى حد كبير على خليط فريد من التعاونيات والجمعيات.

الخرافة ، هى أن المجتمع الحالى قد يصبح اقتصاد أسواق ، أما الحقيقة، فهـى أن تشـغيل المجتمـع سيعتمد تقريبا كلية على قرارات تكنوقراطية وتعسفية، وفي الغالب الأعم تتولى مجموعـات صـغيرة الاستيلاء على إدارة الشركات الكبيرة وتتولى إدارتها ليس لصالـح مجموعة المساهمين ، ولكن مـن أجل مصالحهم وتطلعاتهم الشخصية.

يجب إذن ... التصدى بحزم إلى التواطؤ بين تسلط الأثرياء وتسلط السياسيين وتسلط الفنيين.

وقد أضفت عام ١٩٩٤ فى كتابى (Combats Pour L'Europe ١٩٩٢-١٩٩٤ ص٤٦٠ ، هامش ٨٩):

"رغم أن ذلك يبدو متعارضًا من النظرة الأولى ، فإن الاقتصاد الفرنسى ليس فى الحقيقة ليبرالى. يرتكز الاقتصاد الفرنسى إلى حد كبير على مبدأ التجمع اللامركزى" .

فى الواقع ، إن الوضع يتدهور بصورة خطيرة جدًا ، نتيجة عولمة الاقتصاد وزيادة عدد الشركات متعددة الجنسيات.

(١٦) إن اقتصاد الأسواق ليس سوى أداة ولن ينفصل عن سـياقه السياسى. ولن يكون اقتصاد الأسـواق ذو فاعلية قصوى إلا إذا كان يعمل فى إطار تأسيسى مناسب.

وكما كتبت عام ١٩٧٧ فى كتابى (الضريبة علـى رأس المـال والإصلاح النقـدى ، ص٢٤٣-٢٤٧.)

"الخرافة ، هى أن اقتصاد الأسواق يمكن أن يكون نتاج لعبة عفوية للقوى الاقتصادية و سياسة التسيب، أما الحقيقة فهى أن اقتصاد الأسواق لا ينفصل عن الإطار التأسيسى الذى يعمل بمقتضاه.. إن القول بأن تنظيم اجتماعى فعال ومجتمع حر يرتكزان فقط على لا مركزية القرارات والملكية الخاصة ، واقتصاد الأسواق لا يعنى سوى أمر واحد فقط وهو أن هذه الشروط الثلاثة الضرورية هى أيضًا كافية.

إن اقتصاد الأسواق لا ينفصـل عن الإطار التأسيسى الذى يعمل بمقتضـاه ، كمـا أن أى مجتمـع ليبرالى لم ولن يكون مجتمعًا فوضويًا ..."

إن الذين يدافعون عن سياسة التبادل الحر العالمى لصالح التجمع الأوروبى يمكـن أن نصـفهم بـأنهم "حانوتية أو لحادوا أوروبا" بيد ان السياسة الليبرالية الخادعـة التى ينادون بها باسم الليبرالية ،هى ليست فى الواقع سوى سياسة التسيب التى أساءت بفشلها إلى الليبرالية ، ولذلك يستحق أن نطلق عليهم أيضًا وصف "حانوتية أو لحادوا الليبرالية".

(Combats Pour L'Europe ، ١٩٩٢- ١٩٩٤، خـاتمـة ، ص٤٤٣-٤٤٤، والبـاب VIII الثامـن ، ٣ ، ص٢٦٩-٣٠٠.

(١٧) بخصوص كل هذه النقاط انظر آليه ١٩٤٥ ، تمهيد بخصوص إعادة تكوين الاقتصـاد فـى العـالم ، ١٩٤٨ ما بعد التبادل الحر والشمولية ، - ١٩٥٠ اشتراكية وليبرالية ، -١٩٥٩ الشروط الاقتصـادية لمجتمع حر، -١٩٦٩ المجتمع الليبرالى فى خطر -١٩٧٧ الضريبة على رأس المـال والإصـلاح النقـدى ، -١٩٩١ أوروبا تواجهه مصيرها ، ما العمل؟ البـاب V الخـامس ص ١٠٩-١٢١ ، - ١٩٩٤ معارك من أجل أوروبا ١٩٩٢-١٩٩٤.

٣- أزمة ذكاء

(١٨) انظر الجزء الثانى سبق ذكره ، إنكسار عام ١٩٧٤ ، القسم هـ.

(١٩) انظر الجزء الثانى سبق ذكره ، القسم ب و ج و د .

خاتمة

إبصار العمـــــــى

و

إسماع الصـــــم

لم أبنِ مبادئى إطلاقًا على أساس آراء وأحكام مسبقة ، بل من طبيعة الأشياء.
ثمة حقائق لن نستشعرها إلاَّ لدى الوقوف على الحلقة التى تربطها بحقائق أخرى.
كلما أمعنا التفكير فى التفاصيل ، كلما أحسسنا بيقين المبادئ ......

......

أعتقد أنى سأكون أسعد البشر ...

إذا تمكنت من أن أجعل أولئك الذين يحكمون يستزيدوا من معلوماتهم حول ما يجب إصداره من قرارات إذا تمكنت من أن أجعل الناس يشفون من أحكامهم المسبقة . والمقصود هنا بأحكام مسبقة ليس ما حدث بسبب الجهل بشىء ما ، ولكن بسبب الجهل بأنفسنا...

مونتسكيو

من روح القوانين

١٧٤٨

De L'Esprit Des Lois

مقدمة

أتمنى أن أخط هذا الكتاب دون أحكام مسبقة ولكنى لا أدعى أننى كتبته دون شغف .

فى كل المرات التى وقفت فيها من خلال القوانين ، والأفكار ، والأخلاق السائدة فى هذا العصر... على بعض النقائص ... كنت أهتم بإلقاء الضوء عليها ، بهدف رؤية الضرر الناجم عنها حتى نتفهم جيداً الضرر الذى كان ممكن أن يلحق بنا فيما بعد.

من أجل الوصول لهذا الهدف ، اعترف أننى لا أخشى جرح شخصية ما ، أو جرح فرد ما ، أو طبقة ما، أو أى رأى، مهما يكن لهؤلاء من شأن ورفعة.

لقد فعلت ذلك مرارًا وأنا أشعر بالأسف ، ولكن دائمًا بدون تأنيب ضمير.

ليسامحنى أولئك الذين كنت مصدر إزعاج لهم ،من أجل الهدف الموضوعى والأمين الذى أتطلع للوصول إليه.

ألكسس دى توكفيل

النظام القديم والثورة

L'Ancien Régime De La Révolution

١٨٥٦

مفهوم هذا الكتاب

١- مما لا جدال فيه أن هذا الكتاب يعارض "الحقائق الثابتة" والأفكار السائدة .

من القراءة الأولى للعنوان : "**العولمة : تدمير العمالة والنمو ، التجربة خير دليل**".

والذى لم أعتمده إلا بعد تفكير طويل ، قد يبدو كما لو كان ينطلى على نوع من التحريض فى وقت يحتفلون فيه باستقرار النمو وخلق فرص للعمالة.

ولكن بالنسبة لمن يحلل الوقائع بموضوعية ، فإن الحقيقة مختلفة تمام الاختلاف ، وهى هنا ساطعة.

فمنذ خمسة وعشرين عامًا وحتى يومنا هذا ، ومنظمة بروكسل تطبق بلا رحمة سياسة التبادل الحر العالمى ، وتميز الاقتصاد الفرنسى نتيجة الاضطرابات الناجمة عن الوضع الاقتصادى الطارئ باتجاه أساسى : تدمير العمالة ، تدمير الصناعة ، وتدمير النمو[1].

خلال صياغتى لهذا الكتاب كنت دائمًا أخضع لمبدأين :

- المبدأ الأول ، هو الاحترام المطلق للبيانات والمعطيات التى تسفر عنها الملاحظة والتجربة .
- المبدأ الثانى ، المصارحة التامة.

المبدأ الأول قادنى إلى استبعاد كل النظريات ، كل المذاهب ، وكل "الحقائق الثابتة" التى تتعارض مع بيانات الملاحظة والتجربة.

المبدأ الثانى حملنى على أن ألحق بالمضمون الأساسى لهذا الكتاب الذى يقع تقريبًا فى ثلاثمائة صفحة ، خمسة ملاحق تقنية وست إضافات لهذه الملاحق الخمسة ، قدمت فى مائة صفحة ، وبطريقة مختصرة على قدر الإمكان ، جميع المعلومات الإحصائية أو التقنية والتى لو كنت أدرجتها ضمن النص الأساسى ربما كانت ستثقل على القارئ ، وذلك لأهميتها القصوى فى فهم هذه التطورات الأساسية.

الإضافات الثلاث الأولى التى تقع فى مائة صفحة تجيب على العديد من الأسئلة والاعتراضات التى تلقيتها .

الإضافات الثلاث الأخرى تستعيد نصوص سبق ذكرها ، وقد اعتبرتها أساسية لفهم التحليلات الخاصة بالنص الأساسى على نحو جيد.

أعتقد أن طريقة العرض هذه قد تسهل عمل القارئ ، .إذ ليس هناك أخطر من القراءة السطحية ، خصوصًا وأن المخاطر القائمة حاليًا هائلة .

على كلٍّ، لقد رأيت أن ألتزم بالضرورى من الضرورى، مُضَحيًا بذلك بالعديد من التعليقات بُغية الإيجاز [٢]

من الخرافة إلى الحقيقة:

تدمير المجتمع الفرنسي:

٢- وفقًا للأيديولوجية السائدة منذ عام ١٩٧٤ فإن سياسة التبادل الحر يجب وأن تستفيد منها كافة الدول، وتستفيد منها كل المجموعات الاجتماعية فى كل دولة على حدة، كما أن فرص العمالة يجب أن تنتعش وتتزايد إضافة إلي نمو الاقتصاد [٣].

ومع ذلك، وكما توضح الرسوم البيانية الثلاثة *VI و *X و *XIII فى الجزء الثانى، فإن الحقيقة مختلفة تمامًا. فقد أسفرت الملاحظة عن تدمير العمالة، تدمير الصناعة وتدمير النمو [٤].

إن قارئ هذا الكتاب يجب أن يضع نصب عينيه فحوى وتداعيات هذه الرسوم البيانية الثلاثة، حيث أنها تمثل وقائع دالة ذات مغزى يصعب نقضها وإنكارها [٥].

إن الرسم البيانى *XIII وحده الخاص بتطور النمو فى الفترة من ١٩٥٠-١٩٩٧ يُكذِّب تمامًا الخرافة التى تشدقت بها جميع الجهات حول العولمة وكيف أنها أحدثت نموًا هائلاً.

الحقيقة أن معدل النمو قد انخفض إلى أكثر من النصف [٦]، ليس هذا فقط، بل أن خفض العمالة قد تزايد بشكل يصعب السيطرة عليه، وعدم المساواة وصلت إلى رقم قياسى [٧] وأصبحت غير محتملة. إن المجموعات التى تتولى قيادة الاقتصاد أصبحت أكثر ثراءًا عن ذى قبل، بينما الفقراء قد أصبحوا أكثر فقراً عن ذى قبل[٨].

فى الواقع، إن هذا التطور السلبى أدى إلى تدمير تدريجى للاقتصاد الفرنسى وبالتالى أدى إلى تدمير حتمى للمجتمع الفرنسى[٩].

يوضح أنصار سياسة التبادل الحر العالمى أنَّه بفضل عدم الاستقرار فى مكان واحد وبفضل الواردات القادمة من الدول ذات الأجور المنخفضة، فإن الأسعار فى الأسواق الكبرى قد وصلت إلى أدنى حد لها.

لقد نسى هؤلاء أن المستهلكين ليسوا فقط مشترين، فهم أيضًا منتجين يعملون ويدفعون الضرائب.

يستطيع هؤلاء بصفتهم مستهلكين شراء المنتجات ذات الثمن الزهيد ولكن بالنسبة لهؤلاء المستهلكين فإن المقابل الحقيقى لهذه الواردات زهيدة الثمن هى أن يفقدوا فى النهاية

عملهم ، أو يتم تخفيض أجورهم، وترتفع الضرائب لكى تغطى التكلفة الاجتماعية للبطالـــة وسياسة العمالة.

لقد غاب عن الأذهان أيضًا أن هؤلاء المستهلكين هم مواطنون يقطنـــون التجمعـــات السكنية الآهلة بالسكان، وبالتالي كلما زادت حدة البطالة والفقر من جراء سياســـة العولمـــة ستعاني هذه التجمعات مزيدًا من انعدام الأمن وعدم الاستقرار.

ومنذ ذلك الحين فإن الامتيازات الظاهرية للمنتجات الرخيصة لا تتساوى مع التكلفـــة الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية بأى شكل [10] وكما يكرر فريدريك باستيا بلا كلل قـــائلاً: "هناك ما نراه وما لا نراه" [11].

ما السبب الجوهرى لهذا التطور؟

مما لا جدال فيه أنها سياسة التبادل الحر العالمى المُطَبَّـــقَة منذ عام ١٩٧٤ من قبَـــل منظمة بروكسل ، وكذالك انضمام بريطانيا العظمى للســـوق المشـــترك فـــى أول ينـــاير ١٩٧٣ [12]

لم يستطع أحد حتى الآن أن يقدم تفسيرًا بديلاً يتفق مع معطيات الملاحظة. [13]

إن الدول ذات الأجور المنخفضة يعمل بها حاليًا مليارات من البشر [14] ومنافستهم فى ظل سياسة التبادل الحر ستؤدى إلى خفض الأجور بلا رحمة فى الـــدول المتقدمـــة وإلـــى انفجار وضع العمالة.

بالنظر إلى الوقائع نجد أنه من المستحيل تمامًا تأييد وجهة النظر القائلة بـــأن تـــدمير العمالة وتدمير النمو منذ عام ١٩٧٤ كان نتيجة التقدم التكنولـــوجى ، وصـــرامة القـــوانين الاجتماعية أو إلى الوضع الاقتصادى غير المواتى حاليًا.

إذا اعتبرنا أن التنقل أى عدم التواجد فى مكان واحد (عدم التمركز) و تداعيات ذلـــك هو مما لا شك فيه سلوك أحمق ، فإن انتهاج سياسة اقتصادية تعمل على إثراء أولئك الذين يدمرون العمالة الوطنية بنقل إنتاجهم وتشغيله في الخارج بمعرفة عمالة أجنبية ، وبالتـــالي إفلاس أولئك الذين يصرون علي تشغيل أبناء وطنهم [15] يمثل أيضًا سلوك أحمق.

إن مثل هذه السياسة ،التي هي في الحقيقة سياسة انتحارية ، تدمر شيئًا فشيئًا الاقتصاد الفرنسى، كما تؤدى إلى تدمير مجتمعنا جراء ما تستتبعه تلك السياسة فى مختلف أشكالها.

إن هذا التطور السلبى سيستمر بلا رحمة. على الأقل سينتهى به المطـــاف بإحـــداث فوضى اجتماعية فى كل مكان تتعارض من حيث الجوهر مع التغيير الجذرى لسياسة أولئك الذين يريدون أن يفرضوا على العالم أيديولوجية خاطئة بما فى ذلك معتقداتها أيضًا.

الدافع لمعركة مـا:

فى الحقيقة أود أن أضيف أن الهدف من هذا الكتاب هو معركة يـدفع إليهـا تحليـل موضوعى بصدد موضوع بالغ التعقيد.[١٦]

وهكذا لقد امتنعت عن إصدار أى حكم بخصوص الأشخاص الذين ينتمون لجماعـات موجهة للاقتصاد ، أو لأحزاب سياسية أو ينتمون لحكومات.

بيد أنه كان سببًا أقوى لكى أُخضع أخطاء المذاهب والأيديولوجيات لتحلـيلات بعيـدة عن أى مجاملة. [١٧]

إن القسوة التي اتسمت بها بعض التحليلات، تتناسب مع الأخطار التى تحدق بالمجتمع الفرنسى والكيان الأوروبى.[١٨]

هذا بالضبط ما عنيته بقولى: "إبصار العُمى وإسماع الصُم" .

إن الوقت لم يتأخر بعد لإصلاح وضع متعثر فى رأى البعض فما زال هناك متسـعًا من الوقت.

اسمحوا لى أن أختم كتابى هذا بالاستشهاد مرة أخرى بقول ألكسيس دى توكفيل :

" إن هذا الكتاب لم يسعى إلى ملاحقة شخص ما بالتحديد، أثناء الكتابة لـم يخـالجنى الشعور بأنه يخدم أو يحارب حزب ما، لقد حاولت أن أرى ليس بطريقـة أخـرى ، بـل بطريقة أبعد من الأحزاب وبينما هم منهمكين بالغد، أردت سبر أغوار المستقبل" .

هوامش

١- مفهوم هذا الكتاب :

(١) انظر الجزء الثانى سبق ذكره.

(٢) إن الداعى إلى الاختصار قد حملنى على شطب جزئين من هذا الكتاب:

- تحليل ونقد المؤسسات الأوروبية.
- تحليل ونقد الأزمة الثقافية والأخلاقية للمجتمعات المعاصرة. إن هذين الموضوعين يرتبطان ارتباطًا وثيقًا بالموضوع الأساسى لهذا الكتاب ، فالعولمة مصدر خطير لتدمير العمالة والنمو، ولكن كان بديهيًا أن هذين الموضوعين لا مكان لهما فى هذا الكتاب.

لن ألح على القارئ أن يرجع إلى كتابى بخصوص المؤسسات الأوروبية لعام ١٩٩٢ بعنوان Erreurs Et Impasses De La Construction Européenne (دار نشر كليمون جوجلار) وإلى كتابى القادم، Nouveaux Combats Pour L'Europe ١٩٩٩، حيث سيتم تجميع مقالاتى المنشورة بصفة خاصة حول المؤسسات الأوروبية فى جريدة الفيجارو عن الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩ .

بخصوص الأزمة الثقافية والأخلاقية للمجتمع الفرنسى، تناولت هذا الموضوع باختصار فى القسم ب فى الجزء الخامس. واقترحت على القارئ أن يتصفح بضعة صفحات من كتابى لعام ١٩٩١" L'Europe Face A Son Avenir: Que Faire? وكتابى Risques De Désagrégations Morales des Sociétes Européennes Occidentales (ص ٢٩-٣٥ والهوامش المقابلة ص ١٤٧-١٥٩) .

إن تدهور الأخلاق والفساد والرشوة قد استفحل أمرهم خلال السنوات العشر الأخيرة . لا يستطيع مجتمعنا الدفاع عن نفسه، وأى مجتمع لا يستطيع الدفاع عن نفسة هو مجتمع مُدان .

إن الانحراف وزيغ الثقافة وصلا إلى حد الهوس الغبى، وذلك بتوطين الذئاب فى جبال الألب ، والدببة فى جبال البرانس .

بخصوص الموضوع النقدى والمالى العالمى، فقد طلبت من القارئ أن يرجع إلى كتابى لعام ١٩٩٩، La Crise Mondiale D'aujourd'hui من أجل إصلاحات جذرية للمؤسسات المالية والنقدية العالمية.

وأخيرًا لم أتناول مشكلة الزراعة سوى بشكل ثانوى من خلال هذا الكتاب ، وهذه المشكلة تناولتها بشكل واضح ومفسر فى كتابى لعام ١٩٩٤ معارك من أجل أوروبا ١٩٩٢-١٩٩٤.

٢- من الخرافة إلى الحقيقة :

تدمير المجتمع الفرنسى :

(٣) فى الواقع، باستثناء قلة نادرة للغاية ، لم يُشر أحد بإصبع الاتهام إلى سياسة التبادل الحر العالمى وآثارها الضارة على العمالة والتى تتفاقم يومًا بعد يوم.

أن التعتيم بصدد هذا الموضوع لا حدود له. الجهل وعدم الإدراك يسيطران على هذا التطور السلبى الذى سيزيد الأمور وبالًا، وخاصة وضع الاقتصاديات المتقدمة فى الأعوام القادمة.

إن هذا الكتاب، يحاول قدر الإمكان التصدى لهذا الجهل، والتصدى لتزييف متعمد للوقائع فى أغلب الأحيان. انظر على وجه الخصوص الجزء الرابع والقسم ١٠.

(٤) الجزء الثانى سبق ذكره ، القسم ب، ج ، د.

(٥) يجب أن يتم تكبير هذه الرسوم البيانية وتعليقها فى مكاتب كل المسئولين السياسيين والاقتصاديين لكى تذكرهم يوميا بالوضع على حقيقته.

(٦) يكفينى أن أذكر أنه خلال أربع سنوات ، من ١٩٩٥إلى ١٩٩٩ ، ارتفع عدد العاملين الذين يتقاضون" أدنى أجر مهنى للنمو SMIC إلى٥٠% إثر دراسة قامت بها وزارة العمالة والتضامن فى ٢٣ أغسطس ١٩٩٩ (صحيفة لوموند ، فى٢٥ أغسطس ١٩٩٩ ص ٢٨) وفى المقابل ، فإن رواتب القيادات فى الشركات الكبيرة وصلت إلى مستويات غير محدودة بفضل سياسة الحلول الجاهزة.

إن التفاوت فى عدم المساواة يظهر بوضوح فى الولايات المتحدة وهكذا فإن مقارنة نسبة متوسط الراتب بعد دفع الضرائب لرئيس شركة مع راتب أحد العاملين بأحد المصانع قد وصل من ٤٢ دولارًا عام ١٩٨٠ إلى٤١٩ دولار عام ١٩٩٨ . (صحيفة هيرالد تريبيون الدولية، ٦ سبتمبر ١٩٩٩) .

(٧) هناك مجموعات صغيرة منتشرة فى العالم أجمع تستفيد من سياسة عولمة الاقتصاديات، وبصفة خاصة كبار المسئولين فى الشركات متعددة الجنسيات.

تمتلك تلك المجموعات، موارد مالية ضخمة، تسيطرعلى وسائل الإعلام من صحافة وإذاعة وتليفزيون، عن طريق عملاء لهم تفرضهم فرض وهكذا يتم على نطاق واسع فرض عقيدة ما على الرأى العام.

وهكذا يوهمون الرأى العام بأن العولمة أمر لا يمكن تجنبه ، بل أمر مهم وضروري، وفى مصلحة الجميع، إذن الجميع مستفيدون منه . ولكن وعلى حسب القول الشهير لإبراهام لنكولن:

" نستطيع أن نخدع العالم كله لبعض الوقت ، أو أن نخدع البعض كل الوقت، لكن لا نستطيع أن نخدع كل العالم طوال الوقت" .

(٨) هل يجب إذن أن يتحقق تحذير جاك بانفيل : "لكى تتضح العواقب أمام الأمم ، هل يجب أن تحدث الكوارث أو أن تنتظر شهادة التاريخ" (جاك بانفيل ١٩٢٠ ، العواقب الاقتصادية للسلام) .

(٩) انظر بصفة خاصة الإضافة IV الرابعة لاحقا، نظرية التكاليف المقارنة والمبادلات الدولية.

(١٠) ثمة أمر ما لا نراه : هو مزيد من الأعباء من جراء القوانين الضريبية نتيجة تدمير النمو (الجزء الثانى، القسم د) وضرورة تمويل البطالة وسياسة العمالة (الملحقIV ، القسم ٧) طالما أن الأشجار تخفى الغابة فإن جميع المناقشات بصدد الأجل القصير تخفى الإتجاهات الجوهرية(الجزء الثانى سبق ذكره) .

(١١) انظر بصفة خاصة : الجزء الأول ، القسم أ، الجزء الثانى، القسم هـ.٢، الجزء الثالث، القسم ج .

انظر أيضًا على وجه الخصوص تطبيق النموذج محل الدراسة، الجزء الثالث، القسم ب.٢، والإضافة الصغيرة للجزء الثالث، انظر أيضا الإضافة الثانية لاحقا.

مما لا جدال فيه أن سياسة التبادل الحر العالمى هى العامل الأساسى فى تدمير العمالة وتدمير الصناعة وتدمير النمو وتدمير الزراعة وتدمير المجتمع الفرنسي. إن الأحكام التى صدرت مؤخرًا ،حول قرار مؤسسة ميشلان بتسريح٧,٥٠٠ عامل فى غضون ثلاثة أعوام فى أوروبا ،هى أحكام أقل ما توصف به بأنها غريبة.

إن المسئولين عن هذا الوضع، ليسوا فقط المديرين فى مؤسسة ميشلان ، بل إن المسئولين الحقيقيين، هم القادة السياسيون فى الاتحاد الأوروبى الذين أيدوا منذ عام ١٩٧٤ سياسة لتبادل الحر العالمى التى تنتهجها منظمة بروكسل. إن الانتقادات التى وجهها قادة المنظمات النقابية والأحزاب السياسية حول قرار مؤسسة ميشلان، لم تشر بإصبع الاتهام إلى العدو الحقيقي، أى إلى السبب الرئيسى، مما أسفر عن تضليل الرأى العام. أن المسئولية الكاملة لقرار مؤسسة ميشلان، هى فى الحقيقة مسئولية أولئك الذين يؤيدون تأييداً أعمى سياسة خاطئة هى سياسة التبادل الحر العالمى.

(١٢) انظر بصفة خاصة الإضافة من I إلى III لاحقًا.

(١٣) انظر على وجه الخصوص آليه ١٩٩٤ Combats Pour L'Europe ١٩٩٢-١٩٩٤ الباب الأول، موضــوع لا يمكن تجاهله، انظر بصفةخاصة الجدول I ص ٣١ .

إن دولتين مثل الهند والصين يبلغ تعدادهما على التوالى ١,٢ مليار و ١ مليار نسمة . وهما تمــثلان ثلــث سكان العالم. تتمتع كل من الهند والصين بمهارات سكانية عالية وقدرات تكنولوجية وعلمية كبيــرة. إن منافســة هاتين الدولتين فى مجال السوق العالمى تمثل ثقلاً متزايدًا أمام الاتحاد الأوروبى حيث يبلــغ تعــداد ســكانه ٣٧٥ مليون نسمة(الولايات المتحدة يبلغ عدد سكانها ٢٦٨ نسمة) وفى حال تطبيق سياسة التبادل الحر العالمى، فإن هذا التنافس سيعمل على خفض الأجور ومستوى المعيشة فى الاتحاد الأوروبى بشكل خطير.

a. هذا ما يبرر الدعوة إلى إرساء تجمع تفضيلي ، والذى كان بمثابة القاعدة قبل عام ١٩٩٤. الأمر لا يتعلق بتشــييد" قلعة أوروبا"؟ بل الحفاظ على الكيــان الأوروبــى من التنــافس المدمــر للــدول ذات الأجــور المنخفضــة، والتخصصات غير المناسبة، وجميع صــور الخلل فى النظام الاقتصــادي العــالمى (الجــزء الخامس القسم أ .٣) . لم نشر إلى ضرورة إلغاء التنافس أو إلغاء الأسواق. الأمر يتعلق بتــأمين تــنافس حيــوى وتشغيل فعلى للأسواق من خلال سوق مشترك (٣٧٥ مليون نسمة) .

يقال أيضًا إن فرنسا التى تحتل المركز الرابع في التصدير على مستوى العالم لديها مصلحة فى عولمة الاقتصاد. لكن هناك خلط بين التصدير على مستوى التجمع الأوروبــى والتصدير خارج التجمــع الأوروبــي ، بالنســبة للتصدير من خارج المجتمع الأوروبي الوضع يختلف تمامًا.

(آليه ١٩٩٤، Combats Pour L'Europe ١٩٩٢-١٩٩٤ ص ٣٨٦-٣٨٧) .

٣-الدافع لمعركة ما

تأتى هذه المعركة عقب صــدور كتــابى ١٩٩٢ Erreurs Et Impasses De La Construction Européenne وكتابى Combats Pour L'Europe ١٩٩٤ ١٩٩٢-١٩٩٤.

(١٦) فى الواقع هذا الكتاب يدين السياسة الخاطئة لعولمة الاقتصاد المتبعة منذ عام ١٩٧٤ من قبل منظمــة بروكســل. ويدين أيضًا السياسات المتعاقبة فى فرنسا. قد يظهر هذا الكتاب بصورة المناضل وهو يدين سياسة التبادل الحــر العالمى، وبطبيعة الحال يبدو غير مناسب بالنسبة لأولئك الذين لا يريدون أمام الأمر البــديهى أن يســمعوا أو أن يروا ، أولئك الذين أصيبوا بالعمى من جراء تعصبهم لمذهب سياسى، وأولئك الذين يشعرون أخيرا بأنهم مسئولين عن السياسة المتبعة ، لكن أليس هذا هو المصير المحتوم لكل كتاب أراد أن يلتزم بالحياد وألا يكون مُؤيدًا لهولاء المؤيدين؟ .

(١٧) إن تحليلى ضد "الحقائق الثابتة" يرتكز على اقتناع مزدوج، الاقتناع بأن الطرق التى بسببها ضل الكيان الأوروبــى طريقه ستؤدى به حتمًا إلى الفشل، والاقتناع القوى بأنه يتعين على فرنسا أن تصحح جذريًا وضعها تجاه السياســة الأوروبية.

(١٨) ألكسس دى توكنيل، ١٨٣٥، الديمقراطية فى أمريكا ، مقدمة .

ملحقات

الملحق الأول

التبادل الحر

فاعلية قصوى وأجور

يضم هذا الملحق جدولين أساسيين لتحليل آثار سياسة التبادل الحر، التحليل الأول تحليل نظرى، التحليل الثانى يتناول المعطيات والبيانات الإحصائية.

التبادل الحر والفاعلية القصوى :-

١- الرسم التخطيطى للجدول I [١] ،الذى يتناول التبادل الحر ، فاعلية الاقتصاد، ومستوى المعيشة، يوضح بعض المقترحات الأساسية لنظرية تحقيق الفاعلية القصوى.[٢]

١. لا يوجد موقف موحد بخصوص تعيين أفضل حصة للموارد . لذلك ثمة عدد لا حصر له من أوضاع الفاعلية القصوى على الحدود بين الأوضاع الممكنة والأوضاع غير الممكنة.

٢. إن اختيار وضع خاص للفاعلية القصوى لا يمكن تطبيقه سوى من خلال معايير ذات صفة أخلاقية وسياسية.

الــجـــــــدول I

التبادل الحر، فاعلية الاقتصاد، ومستوى المعيشة.

التوضيح يشمل مقارنة بين دولتين

(هناك أوضاع لا حصر لها من الفاعلية القصوى)

الحالة الأولى :

أوضاع مستحيلة

التبادل الحر يحقق وضع الفاعلية القصوى
لكنة يعمل أيضًا على تحسين مستوى الحياة N2, N1
و N2 فى الدولتين بطريقة غير متساوية.

الحالة الثانية :



التبادل الحر يحقق وضع الفاعلية القصوى
لكن إذا ارتفع مستوى الحياة N2 للدولة II
ينخفض مستوى الحياة N1 للدولة I

الحالة الثالثة :

أوضاع مستحيلة

التبادل الحر لا يحقق وضع الفاعلية القصوى
ومستوى الحياة N2, N1 فى الدولتين يتدهور.

اقتراحات حظيت بالقبول بصفة عامه ومع ذالك تمثل خطأ علمياً:

١- التبادل الحر يحقق "أفضل حصة للموارد".

٢- التبادل الحر يحقق وضعًا ممتازًا فى صالح كل دولة.

٣- التبادل الحر يُحَسِّن دائمًا من فاعلية الاقتصاد الدولى.

٤- التبادل الحر يسمح بتحسين الوضع لكل مجموعة اجتماعية فى كل دولة.

٣ – ثمة عدد لا حصر له من الأوضاع الممكنة للفاعلية القصوى انطلاقًا من الوضع الأصلى الذى لا يتسم بالفاعلية القصوى، ولا نستطيع أن نفاضل بين أحد منهم سوى على أساس معايير ذات صفة أخلاقية وسياسية.

٤– ليس صحيحًا على الإطلاق القول بأن التشغيل الحر للأسواق يؤدى إلى وضع متميز لكل دولة على حدة ولكل مجموعة اجتماعية داخل كل دولة.

٥ –إذا كنا نسبيا بعيدين عن تحقيق وضع الفاعلية القصوى ،فإن تشغيل الأسواق يستطيع أن يُبعد الاقتصاد عن تحقيق وضع الفاعلية القصوى ، وقد يكون ضارًا لكل الدول ولكل المجموعات الاجتماعية داخل كل دولة.

هذه الاقتراحات المختلفة طرحتها فى مُؤلَّفاتى الثلاثة الخاصة بالتحليل الاقتصادى.

- **Traité D'economie**، ١٩٤٣ (٩٢٠ صفحة) الإصدار الثالث ١٩٩٤ مع مقدمة ثالثة فى (ص ١٤١)
- **Economie Et Interêt**، ١٩٤٧، (٨٠٠ صفحة) الإصدار الثانى ، ١٩٩٨، مع مقدمة ثانية ((ص ٢٥٤)
- **La Théorie Générale Des Surplus**، ١٩٨١، (٧١٩ صفحة) ، الإصدار الثانى، ١٩٨٩

تبادل حر وأجــور :

٢ - الجدول II ، الخاص بتكلفة عدد ساعات العمل للأيدى العاملة، لعام ١٩٩٣ (مُتَضَــمِّنًا جميع النفقات والتكاليف) يُوَضِّح لعدد مختلف من الدول تكلفة عدد ساعات العمل بالقيــاس علــى فرنسا. (٣)

والأمر يتعلق فى هذا السياق بأرقام قياس تمثل مما لا شك فيه الوضع فى منــاطق معينــة لدول محددة.

وهكذا فإن النسبة من ١ إلى ٦ فيما يتعلق بالصين فهى تختص بالمناطق الصــناعية مثــل شنغهاى. وفى مناطق أخرى من الصين فإن الفروق يُمكِن أن تكون أكثر أهمية بواقع ١ إلى ٢٠، أو بواقع ١إلى ٥٠.

إن انتهاج سياسة التبادل الحر بين دولة مثل الصين التى يبلغ عدد ســكانها مليــار و ٢٠٠ مليون نسمة وبين الاتحاد الأوروبى الذي يبلغ عدد سكانه ٣٧٥ مليون نسمة ، ومع اختلاف فــى الأجور الحقيقية بنسبة من ١ إلى ٦، من شأنه أن يعمل على تفاقم مشكلة البطالة بشكل ذريع أو قد يؤدى إلى خفض عام فى مستوى المعيشة فى الاتحاد الأوروبى بشكل لم يسبق له مثيل. (٤)

الــجــــــــدول II

تكاليف عدد ساعات العمل للأيدى العاملة ١٩٩٣

(مُتَضَمِّنًا جميع النفقات والتكاليف)

أجر عامل ماهر أو ما يعادله

بالفرنك الفرنسى فى سوق العملات.

المجموعة	الدولة	(١) بالفرانك	(٢) قيم نسبية فرنسا ١٠٠	(٣) = ٢/١٠٠
	فرنسا	٥٥	١٠٠	١
	مدغشقر	١,٢	٢	٥٠
	فيتنام	١,٥	٣	٣٦,٧
	الهند	٢,٦	٥	٢٠
I	الفلبين	٤	٧	١٤
	تايلاند	٥,٥	١٠	١٠
	جزر موريشيوس	٥,٧٥	١٠	١٠
	الصين	٩	١٦	٦,٢
	تايوان	٢٣	٤٢	٢,٤
	المتوسط		٧,٨	١٢,٨
	رومانيا	٢,٥	٥	٢٠
	بولندا	٥	٩	١١,١
II	تشيكوسلوفكيا	١١	٢٠	٥
	المجر	١١	٢٠	٥
	المتوسط		١١,٦	٨,٦
	المغرب	١٠	١٨	٥,٥
	تونس	١٥	٢٧	٣,٧
III	المتوسط		٢٢	٤,٥
III+II+I	المتوسط العام		١٠,٢	٩,٨

(١)- المصدر: جان ارتوى ، التنقل والعمالة، دار نشر أورجانيزا سيون ١٩٩٣، ص ٢٧

(٢)- المتوسط المشار إليه لكل مجموعة هو متوسط هندسى.

هوامش

١- تبادل هر وفاعلية قصوى:

(١) قدمت هذا الجدول وعلقت عليه خلال مؤتمر لى فى ٢٣ مارس ١٩٩٨ فى أكاديمية العلوم السلوكية والسياسية.

(٢) بالنسبة للمقترحات التالية انظر الجزء الرابع - سبق ذكره - القسم ٣ والمراجع التى ورد ذكرها فى الهامش رقم (١٠) و (١٢)

٢- تبادل هر وأجور:

(٣) عُرض هذا الجدول وتم التعليق عليه خلال مؤتمر لى فى ٢٣ مارس ١٩٩٨ فى أكاديمية العلوم السلوكية والسياسية .

(٤) بخصوص هذه المسألة انظر على نحو خاص الجزء الأول ، القسم ٣ أ والجزء الثانى، القسم ب٢ ، والجزء الثالث القسم ج١،ج ٢ والإضافة IV الرابعة ، ونظرية التكاليف المقارنة والمبادلات الدولية .

II

الملحق الثانى

بيانات إحصائية

و

جـــــداول

أ

البيانات الإحصائية

١٩٩٣-١٩٥٠

فى كتابى لعام ١٩٩٤، Combats Pour L'Europe ١٩٩٢-١٩٩٤، قدمت البيانات الإحصائية المستخدمة فى الملحق V الخامس بعض البيانات الإحصائية للفترة ١٩٥٠-١٩٩٣ (ص ٤٨٣-٥٠٩) اتخذت العناوين التالية : (ص ٤٩٣)

I البطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولى وخفض العمالة.

II عدد الأفراد القادرين على العمل .

III إجمالى الناتج الداخلى الفعلى للفرد.

IV المؤشر r للسياسة الاجتماعية.

V المؤشر k للواردات الفرنسية من خارج التجمعات الأوروبية.

VI السوق الأوروبية المشتركة.

VII التكلفة حسب عدد ساعات العمل للأيدى العاملة.

ولعدم وجود مساحة، لن أعرض الجداول المتعلقة بتدفق عدد الأفراد القادرين على العمل، والتى ظهرت فى عدة أجزاء ضمن هذا الكتاب ، ولذلك أنصح القارئ كثيرًا بالرجوع إليها.

وعلى العكس من ذلك، فإننى أعرض البيانات الإحصائية المستخدمة والخاصة بجميع المجموعات الطويلة بصفة خاصة مع الرسوم البيانية فى الجزئين الثانى والثالث.

ب

البيانات الإحصائية ١٩٥٠-١٩٩٧

أعرض فيما هو آت البيانات الإحصائية عن الفترة ١٩٥٠-١٩٩٧ المستخدمة فى عمل الرسوم البيانية فى الجزئين الثانى والثالث.

١- إجمالى عدد السكان وعدد الأفراد العاملين (الجدول I)

٢- بطـــالة :

- بطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولى والخفض الكلى للعمالة (الجدول IIA) .
- معدل البطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولى (الجدول IIB) .
- معدل الخفض الكلى للعمالة (الجدول IIC) .
- معدل البطالة المقارنة، فرنسا والاتحاد الأوروبى (الجدول IIE,IID)

٣- العمالة فى مجال الصناعة والنسبة المئوية بالنسبة لعدد الأفــراد القـــادرين علـــى العمـــل . (الجدول III) .

٤- إجمـــالى النـــاتج الداخلى الفعلى، وإجمـــالى النـــاتج الداخـــــلى الفعلـــى للفـــرد (الجدول IV) .

٥- مؤشرات أساسية:

- مؤشر r للسياسة الاجتماعية (الجدول VA)
- مؤشر k للواردات القادمة من الدول ذات الأجور المنخفضـــة (الجـــدول VB).

الجـــــدول I

فرنسا
إجمالى عدد السكان
وعدد الأفراد العاملين
١٩٥٠ -١٩٩٧
(بالآلاف)

السنة	إجمالى عدد السكان	عدد العاملين
١٩٥٠	٤١٦٤٧	١٩٠٢٠
١	٤٢٠١٠	١٩١٨٦
٢	٤٢٣٠١	١٩٣١٩
٣	٤٢٦١٨	١٩٤٦٤
٤	٤٢٨٨٥	١٩٥٨٦
٥	٤٣٢٢٨	١٩٨٣٧
٦	٤٣٦٢٧	١٩٩٣٥
٧	٤٤٠٥٩	٢٠٠١٩
٨	٤٥٥٦٣	١٩٩٦٩
٩	٤٥٠١٥	١٩٩٢٤
١٩٦٠	٤٥٤٦٥	١٩٩٣٨
١	٤٥٩٠٤	١٩٩٠٧
٢	٤٦٤٢٢	١٩٩٤٤
٣	٤٧٥٧٣	٢٠١٤٨
٤	٤٨١٣٤	٢٠٣١٢
٥	٤٨٥٦٢	٢٠٤٤٥
٦	٤٨٩٥٤	٢٠٦١٦
٧	٤٩٣٧٣	٢٠٧٩٠
١٩٧٥	٥٢٦٠٠	٢٢٣٧٢
٦	٥٢٧٩٨	٢٢٦٥٤
٧	٥٣٠١٩	٢٢٩٧٩
٨	٥٣٢٧١	٢٣١٤٨
٩	٥٣٤٨١	٢٣٣٥٧
١٩٨٠	٥٣٧٣١	٢٣٥٠٤
١	٥٤٠٢٩	٢٣٦٧٣
٢	٥٤٣٣٥	٢٣٩٠٥
٣	٥٤٦٥٠	٢٣٩٧٢
٤	٥٤٨٩٥	٢٤١٢٢
٥	٥٥١٥٧	٢٤١٨٠
٦	٥٥٤١١	٢٤٣٢١
٧	٥٥٦٨٢	٢٤٤٥٠
٨	٥٥٩٦٦	٢٤٥٤٦
٩	٥٦٢٧٠	٢٤٧٢٣
١٩٩٠	٥٦٥٧٧	٢٤٨٥٣
١	٥٦٨٩٣	٢٥٠٣١
٢	٥٧٢١٧	٢٥١٠٤

٨	٤٩٧٢٣	٢٠٨٧٠
٩	٥٠١٠٨	٢١١٠٢
١٩٧٠	٥٠٥٢٨	٢١٤٣٤
١	٥١٠١٦	٢١٥٩٢
٢	٥١٤٨٦	٢١٧٥٢
٣	٥١٩١٦	٢٢٠٣٦
٤	٥٢٣٢١	٢٢٢٧٠
٣	٥٧٥٣٠	٢٥١٨٩
٤	٥٧٧٧٩	٢٥٣٢٦
٥	٥٨٠٢٠	٢٥٣٢٧
٦	٥٨٢٥٦	٢٥٥٩٤
٧	٥٨٤٨٩	٢٥٦٤٢

المصادر: إجمالى عدد السكان : ١٩٥٩-١٩٩٧ حسابات الأمة ، ص ٣٩

في أول يناير : ١٩٥٠-١٩٥٩،

INSEE (المعهد القومى للإحصائيات والدراسات الاقتصادية)

دليل سنوى، ١٩٤٨-١٩٨٨، ص ٥١

عدد العاملين فى المتوسط السنوى : ١٩٥٩-١٩٩٧، حسابات الأمة، ١٩٩٧ ص ٣٩

١٩٥٥-١٩٥٩ ، INSEE دليل سنوى،

١٩٤٨-١٩٨٨، ص ٥١

١٩٥٠-١٩٥٤ ، قيم تم تقديرها.

الجـــدول II-A

فرنسا
البطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولى
والخفض الكلى للعمالة
١٩٩٧-١٩٥٠
(بالآلاف)

السنة	Cالبطالة حسب مكتب العمل الدولى	C* الخفض الكلى للعمالة
١٩٥٠	٣٤١	٣٤١
١	٢٨٥	٢٨٥
٢	٣٠٩	٣٠٩
٣	٣٧٨	٣٧٨
٤	٣٩٢	٣٩٢
٥	٣٤١	٣٤١
٦	٢٤٤	٢٤٤
٧	١٧٩	١٧٩
٨	٢٠٩	٢٠٩
٩	٢٩٩	٢٩٩
١٩٦٠	٢٧٦	٢٧٦
١	٢٤١	٢٤١

السنة	Cالبطالة حسب مكتب العمل الدولى	C* الخفض الكلى للعمالة
١٩٧٥	٩١٢	١٠٤٩
٦	١٠٢٢	١٢٧٠
٧	١١٦٠	١٤٤٢
٨	١٢٢٢	١٧٨٢
٩	١٣٨٧	١٩٤٧
١٩٨٠	١٤٩٢	٢١١٦
١	١٧٦١	٢٥٩٦
٢	١٩٢٩	٢٩٣٤
٣	٢٠١٩	٣١٥٤
٤	٢٣٥٧	٣٥٣٣
٥	٢٤٧٤	٣٧٦٣
٦	٢٥٢٠	٤٠٦٧

٢	٢٧٦	٢٧٦
٣	٣١١	٣١١
٤	٢٥١	٢٥١
٥	٣١٦	٣١٦
٦	٣٢٦	٣٢٦
٧	٤٣٦	٤٣٦
٨	٥٥٤	٥٥٤
٩	٤٨٤	٤٨٤
١٩٧٠	٥٣٠	٥٣٠
١	٥٨٥	٥٨٥
٢	٦١١	٦١١
٣	٥٩٣	٦٩٦
٤	٦٣٢	٧٥٤

٧	٢٥٦٧	٤٤٦٨
٨	٢٤٥٦	٤١٦٢
٩	٢٣٢٣	٣٩٧٠
١٩٩٠	٢٢٠٥	٣٩٠٣
١	٢٣٤٩	٤١٠٣
٢	٢٥٩٠	٤٤٣٨
٣	٢٩٣٠	٥١٠٨
٤	٣١٠٣	٥٤٨٤
٥	٢٩٣١	٥٥٧٠
٦	٣١٣٧	٥٩١٠
٧	٣١٩٢	٦٠٥٢

المصادر: ١٩٥٠-١٩٧٣ INSEE (المعهد القومى للإحصائيات والدراسات الاقتصادية)
الدليل السنوى لفرنسا. ١٩٤٨-١٩٨٨.
الخفض الكلى للعمالة: الملحق IV الرابع ، سبق ذكره ، القسم ١
١٩٧٣-١٩٩٧: بريجيت روجية، دارس DARES(إدارة تنشيط البحث والدراسات الاقتصادية) ، الجدول الصادر فى ١١ مايو ١٩٩٩

III

الملحق الثالث

مؤشر إحصائى على البطالة التقنية

تنقلات العمال من قطاع إلى قطاع:

١- تمثل التقدم التقنى أو التكنولوجي في انتقال العمالة من قطاع إلى قطاع آخر نستطيع إذن أن نتخذ كمؤشر للتقدم التكنولوجى فى مدة محددة النسبة δ، بالمقارنة مع إجمالى عدد العاملين P لمتوسط إجمالى حاصل Δ للمتغيرات السنوية بقيمة مطلقة للعاملين فى مختلف القطاعات [١]

التطبيق على فترتين :- ١٩٥٥-١٩٧٤و ١٩٧٤-١٩٩٢

٢- توضح الجداول I,I I أن متوسط القيم لـ Δ للفترتين ١٩٥٥-١٩٧٤ و١٩٧٤-١٩٩٢ تكاد تكون متشابهة أى ٤١٠ و٣٩٠ بالآلاف [٢]،[٣]،[٤]

إن النسب الخاصة بالجدولين مع مقارنتهم بإجمالى عدد العاملين يعطون δ القيم ٢,٠٢% و ١,٦٣% أى تقريبًا الشىء نفسه.

نستخلص من ذلك أن تأثير التكنولوجيا كان تقريبًا متساويًا بالنسبة للفترتين .

اتخذنا كمعيار للبطالة تقديرات مكتب العمل الدولى، واعتبرنا أن معدل البطالة كان فى المتوسط ١,٨٤% فى الفترة الأولى ١٩٥٥-١٩٧٤[٥]

إذن نستطيع القول أن معدل البطالة التقنية كان أكثر من ٢% فى الفترة الأولى ١٩٥٥-١٩٧٤ الشىء نفسه فى الفترة الثانية ١٩٧٤-١٩٩٢[٦]

وعلى أى حال، فمن المستحيل تمامًا أن نفسر بأن القيم التى تم رصدها لمعدل الخفض الكلى للعمالة الذى قفز من ٣,٤% عام ١٩٧٤ إلى ٢٣,٦% عام ١٩٩٧[٧] ترجع للتقدم التقنى.

التجربة التاريخية:

٣- إن جميع البيانات المتعلقة بالبطالة قبل الحرب العالمية الثانية فى غياب التضخم قد أكدت هذه التقديرات.

وهكذا ففى الفترة من ١٩٢٥-١٩٢٩ ، وصل متوسط معدل البطالة فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى٣% ، وكان معدل البطالة التقنية بطبيعة الحال أقل من هذا المعدل. [٨]

وفى الواقع ، أن تأثير التقدم التقنى على البطالة مبالغ فيه تمامًا فيما كتب حوله.

تنقلات العاملين النشطين
١٩٥٥- ١٩٧٤ إلى ١٩٧٤-١٩٩٢
بالآلاف
الجدول I

	السنة	(١) الزراعة	(٢) الصناعة (تم استبعاد الهندسة الإنشائية والمدنية)	(٣) الصناعة الهندسة المدنية والزراعة	(٤) القطاع الثالث التجارى	(٥) القطاع الثالث غير التجارى	(٦) إجمالى القيم المطلقة من(١) إلى (٥)
الفترة	١٩٥٥ ١٩٧٤	٤٩٨٣ ٢٢٤٢	٥٣٣٠ ٦٣١٠	١٣٧٠ ١٩٩٦	٤٩٠٣ ٧٥٠٧	٢٤٦١ ٣٢٩٧	
١٩٥٥- ١٩٧٤ (٢٠ عام)	١٩٥٥- ١٩٧٤ المتوسط السنوى	- ٢٧٤١ -١٤٤	+ ٩٨٠ +٥٢	+ ٦٢٦ +٣٣	+٢٦٠٤ +٤٤	+٨٣٦ +٤٤	٧٧٨٧ Δ= 410
الفترة	١٩٧٤ ١٩٩٢	٢٢٤٢ ١١٥٠	٦٣١٠ ٤٧٧٥	١٩٩٦ ١٥٧٣	٧٥٠٧ ١٠٢٨٢	٣٢٩٧ ٤٤٩٨	·
١٩٧٤- ١٩٩٢ (١٩ عام)	١٩٧٤- ١٩٩٢. المتوسط السنوى	-١٠٩٢ -٦١	-١٥٣٥ -٨٥	-٤٢٣ -٢٣	+٢٧٧٥ +١٥٤	.١ +٢٠١ +٦٧	7026 Δ= ٣٩٠

المصادر : ١٩٥٥- ١٩٩٢، موريس آليه، Combats Pour L'Europe،

الجدول II-A, II-B ص ٤٩٦-٤٩٩

الجدول II

	Δ	P^-	$\delta = \Delta / P^-$
الفترة ١٩٥٥-١٩٧٤	٤١٠	٢٠٢٤٢	%٢,٠٢٥
الفترة ١٩٧٤-١٩٩٢	٣٩٠	٢٣٨٥١	%١,٦٣٥

الهوامش

١- تنقلات العاملين من قطاع إلى قطاع :

(١) لو أن t^* تمثل تقدير البطالة التقنية بالنسبة للعاملين النشطين ، نستطيع القول بأن

(١) $t^* = \propto \delta$ حيث $\propto$ من الثوابت .

أن الثابت $\propto$ يُمكِن تقديره عن طريق تحليل نظرى يسمح بتحديد تقدير المعدل بناءاً على معطيات الملاحظة.

هذا هو الحال بالنسبة للنموذج الذى قمت بتحليله لتقدير مكونات الخفض الكلى للعمالة كما يظهر فى الملحق V الخـامس ، نموذج مكونات خفض العمالة.

٢ -التطبيق على الفترتين ١٩٥٥-١٩٧٤ ، ١٩٧٤-١٩٩٣:

- (٢) وردت المعطيات بالفترتين ١٩٥٥-١٩٧٤ ، ١٩٧٤-١٩٩٢ فى كتاب Combats Pour L'Europe ١٩٩٢-١٩٩٤ ص٤٩٥-٤٩٦.

(٣) لدينا على سبيل المثال بالنسبة للعامود [١]

٢٧٤١= ٤٩٨٣-٢٢٤٢

بالنسبة للفترة الأولى لدينا

٤١٠= ٧٧٨٧/١٩

بالنسبة للفترة الثانية لدينا

٣٩٠ = ٧٠٢٦/١٨

(٤) وبالقيام بالعمليات الحسابية نفسها بالنسبـــة للفتـــرة ١٩٧٤-١٩٩٦ نجد أن Δ = ٣٩٩ بدلاً من Δ = ٣٩٠.

إذن أرقام القياس ظلت كما هى.

(٥) اختلف معدل البطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولى بنسبة قليلة جدًا عن معدل الخفض الكلى للعمالـــة فـــى الفترة نفسها ١٩٥٥-١٩٧٤.

(الملحق II ، معطيات إحصائية ، الجدول II.A)

(٦) هذا المؤشر قد تأكد بتطبيق النموذج الذى اعتمدته لتقدير مكونات الخفض الكلى للعمالة (الملحـــق V . نمـــوذج مكونات خفض العمالة القسم ٤)

إن تطبيـــق هذا النمـــوذج أدى فى الواقع بالنـــسبة للفترة ١٩٥٠-١٩٩٧ إلى تقـــدير: **t = 1.43 %** وهـــو رقم يساوى ثابت الارتباط المتبادل.

(٧) الملحق II ، بيانات (معطيات) إحصائية ، الدول IIA .

٣ - التجربة التاريخية :

(٨) انظر موريس آليه ، **La Crise Mondiale D'Aujourd'hui** ، ص٣٣ و ص٤٥ ، الهامش٢.

الملحق الرابع

سياســة العمالـــة

ترتيبات سياسة العمالة :

١- بدأ تطبيق سياسة العمالة عام ١٩٧٣.

يوضح الجدول I الذى سيظهر لاحقًا كل خمسة أعوام البيانات المتعلقة بسياسة العمالة موزعة على خمس شرائح ، كما أقرها فى مايو ١٩٩٩ دارس DARES (إدارة تنشيط البحث والدراسات والإحصائيات ، التابعة لوزارة العمالة والتضامن) [1].

العمالة التجارية التى تتلقى المساعدة تشمل:- الإعفاء من الاشتراك الاجتماعى بالنسبة لاستئجار العمال المبتدئين ، - المساعدة التى يتلقاها العاطلون المبدعون أو أصحاب المشاريع ، - عقود الكفاءة ، عقود التكيف ، أو فرض تخفيض الضريبة على الوقت غير الكامل ، - عقود العودة للعمل ،- عقود المبادرة للعمل.

العمالة غير التجارية التى تتلقى المساعدة تشمل :- أعمال ذات فائدة جماعية ، - عقود عمالة التضامن ،- عقود عمالة المؤازرة ، عقود عمالة المدن .

الجدول I

ترتيبات سياسة العمالة والخفض الكلى للعمالة
١٩٧٣-١٩٩٧
متوسط القيم السنوية بالآلاف
تقديرات ١٩٩٨

السنة	العمالة التى تتلقى المساعدة		دورات تدريبية للتأهيل المهنى	وقف مسبق للأنشطة		مجموع الترتيبات	البطالة حسب مفهوم مكتب العمل الدولى	الخفض الكلى للعمالة
	تجارى	غير تجارى		معاش مبكر جماعى	ممتنعون عن البحث عن عمل			
	A	B	c	D	e	f	g	h
١٩٧٣	٢,١	٠,٠	٥٧,٠	٤٤,٤	٠,٠	١٠٣,٥	٥٩٢,٨	٦٩٦,٣
١٩٧٤	٣,١	٠,٠	٥٩,٥	٥٩,٠	٠,٠	١٢١,٦	٦٣١,٧	٧٥٣,٣
١٩٧٩	٢٩٥,٨	٠,٢	١٠٥,٦	١٥٨,٥	٠,٠	٥٦٠,١	١٣٨٧,٤	١٩٤٧,٥
١٩٨٤	٣١٨,٨	٧,٩	١٤٣,٨	٧٠٥,٥	٠,٣	١١٧٦,٣	٢٣٥٧,٠	٣٥٣٣,٣
١٩٨٩	٦١٥,١	١٦٩,٥	٢٦٨,٧	٣٧٤,٨	٢١٨,٨	١٦٤٦,٩	٢٣٢٣,٠	٣٩٦٩,٩
١٩٩٤	١١٤٩,١	٣٩٩,٧	٣٣٥,٣	٢١٢,٢	٢٨٤,٣	٢٣٨٠,٣	٣١٠٣,٠	٥٤٨٣,٦
١٩٩٦	١٥٧٦,٥	٤٢٤,٤	٣٠٦,٨	١٩٤,٨	٢٧٠,٥	٢٧٧٢,٩	٣١٣٧,٢	٥٩١٠,١
١٩٩٧	١٦٩٨,١	٣٩٩,٦	٢٩٩,٦	١٩٤,٨	٢٦٨,١	٢٨٦٠,٣	٣١٩٢,٠	٦٠٥٢,٣

الدليل *h=c g=c h=f+g f=a + b + c + d + e

المصدر : دارس DARES (إدارة تنشيط البحث والدرا سات والإحصائيات) وزارة العمالة والتضامن ١١ مايو ١٩٩٩.

تعليقات دارس : DARES دارس أربعون عامًا على سياسة العمالة ، الوثيقة الفرنسية ، ديسمبر ١٩٩٦.

دارس DARES سياسة العمالة ، لاديكوفرث La Découverte ، ١٩٩٧، انظـر بصـفة خاصة الجدول III، ص١١٧، ومعجم اللغة، ص١١٩-١٢١ .
دارس: DARES جدول سياسة العمالة، رقم ٦٣، نوفمبر ١٩٩٨، الوثيقة الفرنسية.

التأهيل المهنى يتضمن :- أعمال التأهيل ، - التدريب الخـاص بالانـدماج والتأهيـل ،- اتفاقيات التحول والتبديل.

الإيقاف المسبق للنشاط يتضمن :- ضمانات للمـوارد، - عقـود التضـامن ،- الإعانـات الخاصة، - الإعفاءات الخاصة بالبحث عن العمل ،- إعانات الاستبدال.

إن العاطلين حسب مفهوم مكتب العمل الدولى هم أفراد بلا عمل، جاهزين للعمل ويبحثـون عن عمل.

الجدول I لا يلتفت للمساعدات التى تتجه للعمالة ، وهى مسـاعدات مهمـة جـدًا تمنحهـا الجماعات المحلية على مستوى المقاطعات أو الأقاليم [٢] كما أن الجدول لا يلتفـت تمامًـا إلـى المساعدات التى تتجه للتصدير:

إن مفهوم الخفض الكلى للعمالة *C وهو محصلة مجموع الترتيبات الخاصـة بالبطالـة C يعتبر حسب مفهوم مكتب العمل الدولى (الجدولI) مفهومًا أساسيًا .

هذا المفهوم لم تنظر إليه دارس DARES (إدارة تنشيط البحث والدراسات والإحصـائيات التابعة لوزارة العمل) بعين الاعتبار.

وكتكـملة للجدول I فإن الجدول II يوضح إجمـالى العمالـة الـداخلى، العمالـة خـارج الإحصائيات ، والأفراد النشطين القادرين على العمل حسب تعبير دارس DARES [٣].

يوضح الجدول III بالنسبة المئوية من إجمالى الناتج الداخلى ، المصاريف التى تتطابق مـع تعويض البطالة والمصاريف التى تتطابق مع سياسة العمالة (الجـدول I). فـى عـام ١٩٩٥ المصاريف التى تطابقت مع سياسة العمالة وصلت إلى ١١٠ مليار تقريبًا وفقًا لدارس.

الجدول II

إجمالى العمالة ، العمالة التى تتلقى المساعدة ، والبطالة
١٩٧٣-١٩٩٦
متوسط القيم السنوية بالآلاف . تقديرات ١٩٩٧

العام	إجمالى العمالة الداخلية I	العمالة خارج الإحصائيات j	العمالة التى تتلقى المساعدات K	مجموع الترتيبات f	البطالة حسب مكتب العمل الدولى g	عدد العاملين النشطين l
١٩٧٣	٢١٤١١	٢١٤٠٩	٢	١٠٣	٥٩٣	٢٢١٠٥
١٩٧٤	٢١٥٧٩	٢١٥٩٤	٣	١٢٢	٦٣٢	٢٢٣٤٨
١٩٧٩	٢١٩٠٦	٢١٦١٠	٢٩٦	٥٦٠	١٣٨٧	٢٣٥٥٧
١٩٨٤	٢١٦٧٣	٢١٣٤٦	٣٢٧	١١٧٦	٢٣٥٧	٢٤٨٧٩
١٩٨٩	٢٢٢٤٦	٢١٤٦٢	٧٨٥	٢٣٢٣	٢٣٢٣	٢٦١٠٨
١٩٩٤	٢٢٠٦٣	٢٠٥١٢	١٥٥٠	٢٤٢٧	٣١٠٣	٢٦٠٤٢
١٩٩٦	٢٢٣٠٥	٢٠٣٠٢	٢٠٠٣	٢٨١٧	٣١٦٢	٢٦٢٨١

الدليل: $l=j+f+g$ $i = j+k$

المصدر : دارس ، ١٩٩٧ ، سياسة العمالة ؛ ص١١٧ ، انظر أيضًا الجدول I سابقًا .

إن اختلاف التقديرات بين الجدول I ، II هو نتيجة اختلاف تواريخ التقديرات المختلفة.

تعليقات : عدد العمال النشطين وفقًا لتقديرات دارس DARES تختلف قليلاً عن عدد العمال القادرين على العمل . (انظر الملحق II الثانى س ، الجدول I)

الجدول II

إجمالى العمالة ، العمالة التى تتلقى المساعدة ، والبطالة

١٩٧٣ -١٩٩٦

متوسط القيم السنوية بالآلاف. تقديرات ١٩٩٧

العام	إجمالى العمالة الداخلية I	العمالة خارج الإحصائيات j	العمالة التى تتلقى المساعدات K	مجموع الترتيبات f	البطالة حسب مكتب العمل الدولى g	عدد العاملين l
١٩٧٣	٢١٤١١	٢١٤٠٩	٢	١٠٣	٥٩٣	٢٢١٠٥
١٩٧٤	٢١٥٧٩	٢١٥٩٤	٣	١٢٢	٦٣٢	٢٢٣٤٨
١٩٧٩	٢١٩٠٦	٢١٦١٠	٢٩٦	٥٦٠	١٣٨٧	٢٣٥٥٧
١٩٨٤	٢١٦٧٣	٢١٣٤٦	٣٢٧	١١٧٦	٢٣٥٧	٢٤٨٧٩
١٩٨٩	٢٢٢٤٦	٢١٤٦٢	٧٨٥	٢٣٢٣	٢٣٢٣	٢٦١٠٨
١٩٩٤	٢٢٠٦٣	٢٠٥١٢	١٥٥٠	٢٤٢٧	٣١٠٣	٢٦٠٤٢
١٩٩٦	٢٢٣٠٥	٢٠٣٠٢	٢٠٠٣	٢٨١٧	٣١٦٢	٢٦٢٨١

الدليل: $l=j+f+g$ $\quad$ $i = j+k$

المصدر : دارس ، ١٩٩٧ ، سياسة العمالة ، ص١١٧ ، انظر أيضًا الجدول I سابقًا .

إن اختلاف التقديرات بين الجدول I ، II هو نتيجة اختلاف تواريخ التقديرات المختلفة.

تعليقات : عدد العمال النشطين وفقًا لتقديرات دارس تختلف قليلاً عن عدد العمال القــادرين علي العمل.

(انظر الملحق II الثانى س ، الجدول I)

الجدول III

تعويض البطالة ومصروفات سياسة العمالة
بالنسبة المئوية % وفقًا لإجمالي الناتج الداخلي
١٩٩٥-١٩٧٣

العام	تعويض البطالة a	سياسة العمالة b	الإجمالى c
١٩٧٣	٠,٧١	٠,١٩	٠,٩٠
١٩٧٤	٠,٨٣	٠,٢٠	١,٠٣
١٩٧٩	١,٦١	٠,٥٧	٢,١٨
١٩٨٤	١,٩٥	١,٥٦	٣,٥١
١٩٨٩	٢,٠٦	١,٢٢	٣,٢٨
١٩٩٤	٢,٣٩	١,٤٤	٣,٩٨
١٩٩٥	٢,٣٩	١,٤١	٣,٨٠

الدليل : a+b =c

المصدر : دارس D A R E S ، ١٩٩٧ ، سياسة العمالة ،

الجدول I و II ، ص١١٥-١١٦

تعليقات : وفقًا لدارس D A R E S وصل إجمالى الناتج الداخلى عام ١٩٩٥

إلى حوالى ٧٧٠٠ مليار (٧٦٥٨=٠,٠٣٨/٢٩١)

(الجدول I ، ص١١٥ العامود الأخير)

فى عام ١٩٩٥ كانت التقديرات على النحو التالى :

a = ١٨٣ مليار ، b = ١٠٨ مليار ، c = ٢٩١ مليار

سياسة العمالة وفقًا لدارس D A R E S (إدارة تنشيط البحث و الدراسات الاقتصادية)

٢- ثمة بحث عام لتحليلات دارس D A R E S ظهر فى جزء صغير ، من كتاب سياسة العمالة الذى نشر عام ١٩٩٧ [٤]

بعض تعليقات دارس D A R E S لا تثير جدلا يذكر ، وهكذا فإن السياسات الخاصة التى طُبِّقت منذ صدمة البترول الأولى فى أكتوبر ١٩٧٣ لم تخفض البطالة سوى بحوالى ٥٠٠ ألف عام ١٩٨٦ و ١٤٠ ألف عام ١٩٩٤، ووفقا لدارس DA R E S فإن هذه التقديرات تمثل ما كانت ستئول إليه البطالة فى حالة غياب سياسة العمالة المُطَبَّقة [٥][٦].

وهكذا ، فإنه فى حالة غياب سياسة العمالة كانت البطالة ستصل عام ١٩٨٦ إلى ٢٥٠٠+٥٠٠ = ٣٠٠٠ عاطل ، وفى عام ١٩٩٤ كانت ستصلَ إلى ٣١٠٠ + ١٤٠ = ٣٢٤٠ عاطل .

ويشير دارس D A R E S إلى أنه نتيجة المصاريف التى خلفتها سياسة العمالة كانت المُحَصِّلة مخيبة للآمال.

فى الواقع ، إن هذه الاستنتاجات تبدو غير صحيحة إطلاقًا ومع ذلك إذا وافقنا على هذا بالتأكيد [٧] بأنه فى حالة غياب أى سياسة لمساعدة العمالة كانت البطالة ستكون من تصنيف الخفض الكلى للعمالة C* وليس من تصنيف البطالة C وفقًا لمكتب العمل الدولى ، أدت سياسة العمالة إلى خفض البطالة من C* إلي C ، أى فى عام ١٩٨٦ [٨]

C-C* = ٤٠٦٧ – ٢٥٢٠ = ١٥٤٧ ألف شخص وليس ٥٠٠ ألف كما أعلن دارس DA RES

فى عام ١٩٩٤ كان الخفض على النمو الآتى:

C-C* = ٥٤٨٣ – ٣١٠٣ = ٢٣٨١ ألف فرد وليس ١٤٠ ألف كما أعلن دارس D A R ES .

تجدر الإشارة إلى أن النماذج إلى استند إليها دارس D A R E S لا تأخذ فى الاعتبار الآثار المتزايدة عامًا بعد عام لسياسة تحرير المبادلات التى ينتهجها الاتحاد الأوروبى مع الدول ذات الكفاءة التكنولوجية والأجور المنخفضة .

والحق يقال ، إن هذا الوضع لم يذكر إطلاقًا فى التحليلات التى تمت بالفعل.

البطالة : الوضع في فرنسا وفقًا للمفوضية العامة للخطة

٣- إن الدارسة التى أعَدّتها المفوضية العامة للخطة فى مايو ١٩٩٧، البطالة : الوضع فى فرنسا [٩] ، لم تقترح تحليل أسباب البطالة ، بل اكتفت بوصف الوضع وتحديد تداعياته. يُظهِر هذا التقرير العديد من المعلومات المفيدة. ثمة نقطتان أعتقد أنهما ذات أهمية خاصة من وجهة نظر سياسة العمالة.

مما يذكر أن التحليل الذى يقارن التعريفات الخاصة بالبطالة حسب مكتب العمل الدولى وحسب الوكالة الوطنية للعمالة مهم للغاية ، صنفت الوكالة الوطنية للعمالة طالبي العمل وفقا لثمانى شرائح حسب تعريفات مختلفة.

الشريحة الأولى خاصة بطالبى العمل المقيدين فى الوكالة الوطنية للعمالة وهى تضم الأفراد الذين لا يعملون وعلى استعداد للعمل فورًا ، ويبحثون عن وظيفة لمدة غير محددة ووقت كامل.

حسب تعريف مكتب العمل الدولى يتم تعريف العاطل وفقًا لثلاثة شروط :

١ - أن يكون العاطل بلا عمل .

٢ - أن يكون قادرًا على العمل .

٣ - أن يكون من الذين يبحثون عن عمل.

هكذا نرى أن التعريفات متقاربة للغاية ، لكنها ليست متطابقة، وثمة رسم بيانى مقارن عن الفترة ١٩٩٣-١٩٩٧ يوضح منحنيات عدد العاطلين حسب مكتب العمل الدولى فى الشريحة الأولى للوكالة الوطنية للعمالة. هذان المنحنيان يتداخلان .

نستخلص من هذا التحليل أن أرقام القياس والاتجاهات هما فقط الذى يعتد بهما فى هذا التحليل.

يقدم التقرير إحصائية بالأشخاص الذين تأثروا مباشرة بصورة أو بأخرى وتأثروا كذلك بشدة من جراء التطور السلبى للعمالة.

هذه الإحصائية تعتمد فى جزء ، فقط فى جزء ، على إحصائية دارس DARES الخاصة بالترتيبات الكلية لسياسة العمالة والبطالة حسب مكتب العمل الدولى (الجدول I سبق ذكره) .

لهذا السبب رأيت أنهُ من المفيد أن أقدم على الجدول الرابع IV فى شكل مختلف الإحصائية الخاصة بالمفوضية العامة للخطة لعام ١٩٩٦ حيث المجموعة الأولى تتطابق مع الأعمدة المتتالية للجدول I سبق ذكره .

هذا التمييز من خلال مجموعتين لم يسفر عنه التقرير ، لكنه يوضح الاختلافات فى وجهات النظر مـــع الجدول I وفقا لدارس DARES (إدارة تنشيط البحث والدرا سات الاقتصادية).

الجدول IV

الأشخاص اللذين أضيروا بصفة مباشرة

من جراء مشاكل العمالة

حوالى ٧ مليون فرد

عام ١٩٩٦

(تقديرات بالآلاف)

البند	العدد
المجموعة : I	
– العمالة التى تتلقى الإعانات فى القطاع غير التجارى (ص٢٢٧)	٤٠٠
– دورات تدريبية للتأهيل المهنى (ص٢٢٠)	٣٥٠
– وقف مسبق للأنشطة . (ص٢٣٢)	٤٦٠
– البطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولى (ص٢٣٦)	٣٠٨٢
إجمالى	٤٢٩٢
المجموعة : II	
– أفراد يعملون لوقت قصير لكنهم يرغبون فى مزيد من العمل ص٢٢٢	١٥٠٠
– عاطلون محبطون لا يبحثون عن عمل ص٢٢٩	٢٥٠
– أفراد يرغبون فى العمل لكنهم لا يستطيعون البحث عن عمل نظراً لظـروف خاصة (لأسباب تتعلق بالصحة مثلاً) (ص٢٣١) .	٣٠٠
– عدد الأفراد اللذين يعانون من انعدام الأمن في ظروف العمل ص٢٣٤	١٠٠٠
إجمالى	٣٠٥٠
المجمـــــوع الإجمالى العام	٧٣٤٢

• المصدر : بطالة الوضع فى فرنسا ، المفوضية العامة للخطة ، مايو ١٩٩٧، ص٢١٥-٢٤٢. مدون عند كل بند رقم الصفحة للرجوع للتقرير.

تقرير عام ١٩٦٦ بخصوص المساعدات المخصصة للعمالة من قِبَل لجنة تقصى تابعة للجمعية الوطنية .

٤- تَضَمَّن التقرير الصادر فى ٢٧ يونيو ١٩٩٦ ، رقم ٢٩٤٣ (الجزء I ، ص٢٧٧) من قِبَل لجنة تقصى تابعة للجمعية الوطنية حول المساعدات المخصصة للعمالة ، تضمن عددًا كبيرًا من المعلومات حول سياسة العمالة ، كما يحتوى على العديد من المعلومات المستقاة من جلسات اللجنة (الجزء II ، ص٢٩٦).

جداول التقرير

المجموعة الأولى من الجداول تضمنت قائمة بـ ٨٠ مساعدة أساسية مخصصة للعمالة فى الفترة من ١٩٧٣-١٩٩٦ (ص٣٥-٣٧) [١٠] تحت عناوين : عمالة تتلقى المساعدة، تأهيل مهنى، وقف مسبق للأنشطة[١١].

إن الأمر يتعلق فى واقع الأمر بمجموعة غاية فى التعقيد مأخوذة من استراتيجيات شديدة الاختلاف تطورت خلال فترة من الزمن .

ومن جهة أخرى يتعين أن نضيف للمساعدات الوطنية : المساعدات المحلية، مساعدات البلدان الصغيرة والمقاطعات والأقاليم. (ص٤٤-٥٤ والمساعدات التى تمنحها التجمعات الإقليمية (ص٥٤-٦٠).

يوضح الجدول (ص٨٢) – حسب دارس D A R E S – الزيادة التى طرأت على الصرف العام للعمالة فى الفترة من ١٩٧٣ -١٩٩٤.

قفز الرقم من ١٠ مليار عام ١٩٧٣ إلى ٢٨٦ مليار عام ١٩٩٤، أى من ٠,٩٠% إلى ٤% من إجمالى الناتج الداخلى [١٢].

هناك تمييز بين المصاريف السلبية والتى تتطابق أساساً مع تعويض البطالة، والتى لا تدخل ضمن الحث على العمالة ، والمصاريف الإيجابية التى تتطابق مع سياسة العمالة ومخصصة لزيادة العمالة (الجداول ص ٨٦ و٨٧) .

ارتفعت المصاريف السلبية والمصاريف الإيجابية إلى ١٨٤ و إلى ١٠٢ مليار .

مقارنة دولية

ثمة مقارنة دولية قد عقدت للمصاريف العامة الإيجابية والسلبية في مجال العمالة في الدول الصناعية الرئيسية عام ١٩٩٣ (ص٩٣). يوضح الجدولV البيانات الأساسـية وفقًا لمنظمـة التجـارة والتنميـة الاقتصادية .

لوحظ في عام ١٩٩٣ أن المصاريف العامة في فرنسا بالنسبة المئوية % لإجمالي الناتج الداخـل كان بواقع ٣,٣١% وهي أرقام متقاربة مع المتوسـط الـذي يتطابـق مـع سـت دول فـي الاتحـاد الأوروبـي وهي ٣,٨٣% (١٢)

تعدت المصاريف السلبية المصاريف الإيجابية بواقع ٧٣% بالنسبة لفرنسا و٦٨% لست دول في الاتحاد الأوروبي .

والأمر كذلك بالنسبة لهذه النسب المئوية المأخـوذة عن معـدلات البطـالة الموحـدة بواقع ٠,٢٩% و ٠,٤٠%

الجدول V

المصاريف العامة فى مجال العمالة
فى الدول الصناعية الرئيسية
عام ١٩٩٣

	A	b	c	d	e
الدول	مصاريف سلبية % لإجمالى الناتج الداخلى	مصاريف ايجابية % لإجمالى الناتج الداخلى	الإجمالى	معدل البطالة الموحد	مصاريف إجمالية % إجمالى الناتج الداخلى للبطالة
(١) فرنسا	٢,١٠	١,٢١	٣,٣١	١١,٦	٠,٢٩
(٢) المملكة المتحدة	١,٥٩	٠,٥٩	٢,١٨	١٠,٤	٠,٢١
(٣) ألمانيا	٢,٥٨	١,٥٩	٤,١٧	٧,٩	٠,٥٣
(٤) هولندا	٢,٤٢	١,٢٤	٣,٦٦	٦,٢	٠,٥٩
(٥) السويد	٢,٨٢	٢,٨٩	٥,٧١	٩,٥	٠,٦٠
(٦) اسبانيا	٣,٤٥	٠,٥٣	٣,٩٨	٢٢,٤	٠,١٨
المتوسط (١) إلى (٦)	٢,٤٩	١,٣٤	٣,٨٣	١١,٣	٠,٤٠
منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية	١,١٦	٠,٥٦	١,٧٢	٧,٩	٠,٢١
(١) الولايات المتحدة	٠,٤٥	٠,٣٤	٠,٧٩	٦,٧	٠,١٢
(٢) اليابان	٠,٣٢	٠,٠٩	٠,٤١	٢,٥	٠,١٦

المصدر : التقرير ٢٩٤٣ الصادر فى ٢٧ يونيو ١٩٩٦ من قِبَل لجنة تقصى حول المساعدات التى تتلقاها العمالة والتابعة للجمعية الوطنية . ص٩٣

هذه التقديرات تخص منظم التجارة والتنمية الاقتصادية ، يوليو وديسمبر ١٩٩٥.

هامش: تم حساب المتوسط فى كل عامود على حدة .

ثلاثة أسس منطقية

تعتبر سياسة العمالة مستمدة من ثلاثة أسس منطقية ، - المنطق الاقتصادى ، - التناول الاجتماعى ، - التكيف مع المتغيرات التقنية.

يعتمد المنطق الاقتصادى على تخفيض تكاليف العمل بالنسبة للأجور الضعيفة (ص١٠٣-١٣٧) . ويتمثل التناول الاجتماعى فى المساعدة التى يتلقاها وحسب الأولوية بعض فئات من العاطلين (ص١٣٨-١٦٧).

يهدف التناول التقنى إلى تسهيل تكييف المؤسسات والعمال مع المتغيرات التقنية (ص١٦٧-١٨٠)

إن التكاليف الخاصة بكل سياسة تظهر فى جدول عام (ص٩٥-٩٦) والتعديلات التى طرأت عليهم وردت فى ملحقات ضمن مجموعة مكونة من خمسة عشر جدولاً (ص٢٤٥-٢٦١)، منها سبعة جداول خاصة بالمساعدة بالنسبة للمنطق الاقتصادى لسياسة العمالة ، ثم خمسة جداول للمساعدة لصالح الشرائح ذات الأولوية ، وثلاثة جداول للمساعدة بالنسبة للمتغيرات التقنية .

إن النظام الحالى لسياسة العمالة معقد للغاية [١٤] فى مجمله، وهو مصدر لخلافات شديدة بالنسبة لتفسيره [١٥].

مؤشر على الوضع الفعلى لخفض العمالة :

٥- فى الواقع إن المؤشر C الخاص بالعمالة وفقًا لمكتب العمل الدولى ليس ذو قيمة حقيقية تمكننا من تقدير وضع العمالة بشكل حقيقى ، لأن سياسة المعالجة الاجتماعية للبطالة تعمل على خفض البطالة التى كانت ستظهر فى حالة عدم تدخل الدولة ، إذ إن ذلك كان سيكون بمثابة المؤشر الوحيد الفعلى ، إذن المسألة هنا مسألة جوهرية للغاية . ولذلك يتعين تحديد معنى البطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولى بعيدًا عن تدخل الدولة بأى حال من أجل الوقوف بصفة حقيقة على فاعلية وتكاليف سياسة العمالة.

للوهلة الأولى يبدو المؤشر*C كما لو كان يجيب بصورة تقريبية على هذه المسألة.

عمليًا ، وقبل أى شىء ، يتعين بالتأكيد أن نضيف البطالة C حسب تقديرات مكتب العمل الدولى (العامود g من الجدول I سبق ذكره) لإجمالى الخانات e + d + c + b بالنسبة لعام ١٩٩٧.

$$1162.1 = 399.6 + 299.6 + 194.8 + 268.1$$

بيد إنه فيما يتعلق بالخانة الأكثر أهمية (a) الخاصة بالعمالة التى تتلقى المساعدة ، والتى وصلت إلى ١ مليون و ٦٩٨ ألف عام ١٩٩٧، فمن المحتمل أن يكون هناك بعض فرص العمل حتى فى غياب المساعدة [١٦].

وعلى العكس من ذلك ، فإن البطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولى لا تأخذ فى الاعتبار الأشخاص المستفيدين ، وعددهم كثير جدًا بالطبع، من شريحة أدنى دخل للاندماج وغير مقيدين بالوكالة الوطنية للعمالة [١٧].

- وكذلك أيضاً فإن البطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولى لا تأخذ فى الحسبان الأفراد الذين لا مأوى محدد لهم وغير مقيدين بالوكالة الوطنية للعمالة وعددهم كثير جدًا ، حيث أن أرقام القياس لعدد الذين لا مأوى محدد لهم يقدر بصفة عامة بعدة مئات من الآلاف.

وفى الإمكان أيضًا تقدير عدد العاطلين المحبطين الذين لا يبحثون عن عمل [١٨] وعددهم ٢٥٠ ألف عاطل.

وعلاوة على ذلك ، يجب أن نضع فى الحسبان الأفراد الذين يعملون بنصف الوقت ويبحثون عن عمل بوقت كامل وعددهم أكثر من مليون و ٣٠٠ ألف عام ١٩٩٦ وفقاً لاستقصاء قامت به وكالة(I N S E E) [١٩]،

فى الواقع إن الإصلاحات السلبية قد التى خصصت لمبالغ الخانة(a) الخاصة بالعمالة التجارية التى تتلقى المساعدة ظهرت أقل بكثير من إجمالى المبلغ المخصص للإصلاحات الإيجابية المخصصة للعمالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولى وذلك نتيجة سوء تقدير عدد الراغبين فى العمل بشكل فعلى وذلك للأسباب التى عرضت سابقاً.

وبشكل عام ، يبدو إنه لو تطابق الخفض الكلى للعمالة *C فى الجدول I مع سؤ تقدير ملحوظ للبطالة التى كان سيتم رصدها فى عدم وجود سياسة العلاج الاجتماعى للبطالة، فإن هذا المؤشر كان سيعطى مع ذلك رقماً للقياس صالحًا تمامًا نستطيع من خلاله متابعة التطور مع مرور الوقت [٢٠] [٢١].

تقصير غير مقبول

٦ -بالنظر إلى تحليلات دارس DA R E S وتحليلات المفوضية العامة للخطة ، وتحليلات لجنة التقصى حول المساعدات التى تتجه للبطالة الصادرة فى ٢٧ يونيو ١٩٩٦ وتتبع الجمعية

الوطنية، وكذلك التحليلات التى أسفرت عنها الجلسات، نجد أن ثمة خلل ظاهر للعيان : الافتقار تمامًا لتحليل يتناول بعمق الأسباب الحقيقية المسببة للبطالة.

هناك خمسة أسباب لم أتوقف عن ذكرها ، البطالة المزمنة نتيجة السياسة الاجتماعية ، السياسة العالمية التى ينتهجها الاتحاد الأوروبى، الهجرة ، البطالة التقنية ، البطالة الناجمة عن الوضع الاقتصادى الطارئ [٢٢] وللأسف لم يخضع أى من تلك الأنواع لدراسة مناسبة ، وليس هناك أية تقديرات تتناول الآثار المترتبة على ذلك.

وبصفة خاصة لوحظ جهل عميق بالسبب الرئيسى للزيادة المكثفة للبطالة : ألا وهو سياسة التبادل الحر العالمى التى تنتهجها منظمة بروكسل منذ عام ١٩٧٤.

كيف نقترح إذن أن نتناول بالتحليل فاعلية أى سياسة تتعلق بالعمالة وليس لدينا تحليل يعتد به بخصوص الأسباب الحقيقية للبطالة.

- **تكلفة سياسة العمالة :**

٧- نشرت دارس DA R E S فى ٢٤ أغسطس ١٩٩٩ مذكرة شاملة بخصوص المصاريف التى اتجهت للعمالة عام ١٩٩٧ ، قامت بصياغتها بريجيت روجيه ، وتضمنت هذه المذكرة معلومات كثيرة جداً ومفيدة جداً اكتفيت بان أورد ما يخص الأعوام ١٩٩٠ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٥ ، ١٩٩٧ والمعطيات الأساسية على الجدول VI ولذلك لعدم وجود مساحة كافية.

ارتفع إجمالى المصاريف عام١٩٩٧ إلى ٣٥٨ مليار فرنك وإذا أضفنا إلى هذه المصاريف ، المصاريف الخاصة بالإعفاءات على اشتراكات الإعانات العائلية والخفض التدريجى لاشتراكات الأمن الاجتماعى على الأجور المنخفضة ، نجد أن إجمالى المصاريف أرتفع إلى ٣٦٥ مليار فرنك عام ١٩٩٧[٢٣]

هذه المحصلة هي في واقع الأمر سوء تقدير ، إذ يتعين إضافة خسائر الإنتاج إلي تلك المصاريف لأنه فى عام ١٩٩٧ لم يستطع ٣ مليون و ٢٠٠ ألف عامل المساهمة فى إجمالى الناتج الداخلى ، مما يمثل حوالى ٢٥٠ مليار فرنك [٢٤]

أوضحت فى الجدول VII محصلات بعض أرقام القياس المُهِمَّة والنسب المئوية التى تتطابق مع المصاريف الخاصة بالعمالة.

وبالنسبة للمبلغ الإجمالى البالغ ٣٦٥ مليار فرنك ، تبلغ قيمة التكاليف التي تتحملها الدولـــة وكذلك المجموعات الإقليمية ١٢٣ مليار فرنك ، أى بواقع ٣٩% من إجمالى الإنفاق العام[٢٥].

الجدول VI

المصاريف التى تتجه للعمالة

١٩٩٠ – ١٩٩٧

بملايين الفرنكات

.١	١٩٩٠	١٩٩٣	١٩٩٥	١٩٩٧
مصاريف ليس لها مردود إيجابي (أرباح)				
- تعويض البطالة	٨٧٤٠٠	١٢٣٣٠٠	١١٢٦٠٠	١٢٧٤٠٠
- مؤشر على تراجع الأنشطة	٣٧١٠٠	٢٨٠٠٠	٢٨٣٠٠	٢٩١٠٠
الإجمالي	١٢٤٥٠٠	١٥١٣٠٠	١٤٠٩٠٠	١٥٦٥٠٠
مصاريف لها مردود إيجابي				
- تأهيل مهنى	٦٧٤٠٠	٨٩٧٠٠	٨١٥٠٠	٨٣٩٠٠
– ارتقاء العمالة وخلق فرص عمل	١٤٧٠٠	٣٠٢٠٠	٤٠٨٠٠	٥١٤٠٠
- إعفاء دون تعويض	١٠٠٠	٧٢٠٠	١٠٥٠٠	١٠٦٠٠
- الحفاظ على العمالة	٣٥٠٠	٦٢٠٠	٤٧٠٠	٣٨٠٠
- الحث على الأنشطة	٤٥٠٠	٤٩٠٠	٥٥٠٠	٦٠٠٠
- تشغيل سوق العمل	٣٨٠٠	٥٠٠٠	٥٥٠٠	٥٩٠٠
الإجمالـــى	٩٤٩٠٠	١٤٣٢٠٠	١٤٨٥٠٠	١٦١٦٠٠
الإجمالي العــــام	٢١٩٤٠٠	٢٩٤٥٠٠	٢٨٩٤٠٠	٣١٨١٠٠

المصدر : دارس D A R E S فى ٢٤ أغسطس ١٩٩٩ ، سياسة العمالة عام ١٩٩٧، الجدول ٤ .

الجدول VII

مصاريف العمالة وتقدر بـــ ٣٦٥ مليار فرنك

عام ١٩٩٧ ومقارنتها ببعض أرقام القياس الهامة.

	(١) بمليارات الفرنكات	(٢) ٣٦٥ / (١)
إجمالي الناتج الداخلـــي	٨١٣٧	٤,٥ %
مصاريف ميزانية الدولة	١٦٥٥	٢٢,١ %
عجز في الميزانيـــــة	٢٦٩	١٣٥,٧%
ضريبة على القيمة المضافة	٧٥٥	٤٨,٣%
ضريبة على الدخــــــل	٢٩٣	١٢٤,٦%
ضريبة التضامن على الثروة	١٠	٣٦٥٠,٠%

المصدر : INSEE (المعهد القومي للإحصائيات والدراسات الاقتصادية)، الدليل السنوى ١٩٩٩ ، ص ٤١٠ و ص ٩٧٨ و ص٩٨. مذكرات برسى BERCY الزرقاء ، نتائج ١٩٩٦ و ١٩٩٧. ISF

ISF (ضريبة رأس المال)

هوامش

١- ترتيبات سياسة العمالة :

(١) اعتمد الجدول I على جدول دارس DARES الذى كان شديد النفع والذى صدر فى ١١ مايو ١٩٩٩ وتمت صياغته بمعرفة بريجيت روجيه ، وهو يلى الجدول الذى صدر فى مارس ١٩٩٣ بمعرفة بريجيت روجيه وتضمنه كتابى ١٩٩٤ ، معارك من أجل أوروبا Combats Pour L'Europe ص ٢٣٧ هامش ١٣ ، وص ٤٩٤. ظهر جدول دارس فى الفترة من ١٩٧٤ – ١٩٩٦ فى الجزء الذى صدر عام ١٩٩٧ : سياسة العمالة ، ص١١٧.

(٢) التقرير رقم ٢٩٤٣ الصادر عن الجمعية الوطنية(§ ٤ لاحقًا) الجزء II ، جلسة كلود سيبل ، ص٩ . انظر أيضًا إعلان مكسيم جريمنز . سبق ذكره ، ص١٥١.

لا أستطيع سوى أن أسجل نقصًا فى المعلومات يؤسف له.

(٣) دارس ، سياسة العمالة ، ص١١٧.

٢- سياسة العمالة وفقاً لدارس – Dares

(٤) دارس ، ١٩٩٧، سياسة العمالة ، مجلة الاكتشاف La Découverte ، ص١٢٤.

تَضمَّن هذا التقديم خمسة أجزاء : سياسة العمالة مستقبلا.

- البرامج المُطَبَّقَة منذ عام ١٩٧٣ – التكاليف والمستفيدين .
- التقييم الاقتصادى المصغر لسياسة العمالة – تقييم تأثير تلك السياسة على المستفيدين والمشاريع – سياسة العمالة فى دول منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية .
- بعض عناصر المقارنة الدولية .

ثمة عرض مفصل ظهر فى ديسمبر ١٩٩٦، بعنوان "٤٠ عامًا من سياسة العمالة .

الوثيقة الفرنسية ، ص٣٦٧.

(٥) دارس ، ١٩٩٧ ، سياسة العمالة ، ص٦٦-٦٧.

انظر أيضًا دارس ، ١٩٩٦ ، ٤٠ عاماً من سياسة العمالة ، ص٢٥٥.

وعلى أى حال فإن الأسباب المقدمة تفتقر إلى الوضوح.

(٦) هذه التقديرات قريبة من تصريحات كلود سيبل ، مدير دارس ، التى أدلى بها أمام لجنة تقصي لمساعدة العمالـة التابعـة للجمعية الوطنية ، عام ١٩٩٦ ومفادها أن سياسة العمالة عملت على خفض البطالة بالنسبة للسنوات ١٩٩٥، ١٩٩٤، ١٩٩٣ على النحو التالى: ٨٤ ألف ، ٧٥ ألف ، و ٢٧ ألف.

اندهش المراقب ارفيه نوفلتى من ضعف الرقم ٢٧,٠٠٠ عام ١٩٩٥ بالنسبة للمصاريف التى بلغت ١٢٥ مليار فرنك.

(التقرير رقم ٢٩٤٣ للجنة التقصى فى ٢٧ يونيو ١٩٩٦ التابعة للجمعية الوطنية الجزء II ، ص١٣)

(٧) انظر لاحقًا ، القسم ٥ ، مؤشر على البطالة الفعلية.

(٨) الملحق II الثانى سبق ذكره ، الجدول IIA.

٣ - البطالة الوضع فى فرنسا وفقاً للمفوضية العامة للخطة.

(٩) البطالة : الوضع فى فرنسا ، المفوضية العامة للحظة ، مايو ١٩٩٧ ، ص٢٤٧ . هذا التقرير يتضمن أربعـة أجـزاء :- تصوير البطالة فى فرنسا.

- بطالة فى صميم تغيير العلاقات الخاصة بالعمالة ،- بطالة تتسبب فى عدم استقرار وسائل الحياة.
- ما يقرب من ٧ مليون شخص أضيروا بصفة مباشرة من المشاكل والصعوبات الناجمة عن العمالة.

٤- تقرير عام ١٩٩٦ الخاص بلجنة التقصى التابعة للجمعية الوطنية

(١٠) استطعنا حصر ٢,٣٠٠ مساعدة مُوَجَّهَة للعمالة (التقرير ، الجزءI ، ص١٩) .

(١١) قائمة بالمساعدات التى تتلقاها العمالة كما جاءت بالتقرير:

عمالة تتلقى المساعدة :- إعفاء وتعويض فرص العمالة للشباب.

- إعفاء وتعويض فرص العمالة للعاطلين منذ زمن طويل.
- إعفاءات أخرى وتعويضات لفرص العمل . خلق أنشطة .
- مساعدات لإنشاء شركات - عقود تبادلية .
- تدريبات للمؤسسات - مواكبة إعادة الإنشاءات .
- الاندماج فى الاقتصاد - عمالة غير تجارية تحصل على المساعدة .
- تأهيل مهنى : - تدريب الشباب - تدريب على التأهيل .

- تأمين البطالة الطويلة – تدريب العاطلين منذ زمن طويل .

- مواكبة إعادة الإنشاءات .

وقف مسبق للأنشطة – المعاش المبكر ٦٠ – ٦٤ عامًا ، معاش مبكر إجمالى ٥٥ – ٦٠ عامًا.

(١٢) هذه الأرقام ظلت تقريبًا كما هى عام ١٩٩٣.

الصرف العام على العمالة خصص له ٦٤% و ٣٧% تقريبًا عام ١٩٩٣ لتعويض البطالة ولسياسة العمالة (الجدول V سبق ذكره) وهو يتطابق مع (٠,٦٣ . ٢٨٦) ١٨٤ و ١٠٢ مليار (٠,٣٧ . ٢٨٦).

(١٣) قد يظهر اختلاف فى التقديرات تبعاً لاختلاف المصادر . فهى تتطابق أساسًا مع معايير مختلفة لكن أرقام القياس ثابتة.

(١٤) انظر على وجه الخصوص الجداول الخاصة بالترتيبات الرئيسية لمساعدة العمالة ، ص٢٤٥-٢٦١.

(١٥) انظر أيضاً الجزء الثانى من التقرير رقم ٢٩٤٣ ، الجلسات، جلسات جان جندوا، ص١٤١-١٥٥ ، وهنرى جوينو ص ٢٢٩-٢٤٦.

٥- مؤشر على الوضع الفعلى للعمالة

(١٦) انظر على وجه الخصوص دارس ، ١٩٩٧ ، سياسة العمالة، ص٩١-٩٢ ، الآثار المُهمَّة للفرص المواتية ، وتقرير لجنة التقصى التابعة للجمعية الوطنية (رقم ٢٩٤٣) ص١٠٢، آثار "غير مرغوب فيها" للمساعدة التى تتلقاها العمالة.

انظر أيضًا جلسة جان جندوا ، تقرير رقم ٢٩٤٣ ، الجزء II ، جلسات ، ص١٤٤، وجلسة هنرى جونيو ، ص٢٣٠ .
انظر أيضًا جلسة كلود سبيبار ص١٢٩.

(١٧) سبق ذكره ، جلسات ، جلسة كلود بيبار ، ص١٣٢.

فى قرية فى منطقة كروز يبلغ عدد سكانها ٣٥٠ نسمة ، هناك أحد عشر شخصا من المستفيدين من منحة "أدني حد للاندماج" من بينهم فرد واحد فقط يبحث عن عمل .

من غير المقبول إطلاقًا إن هؤلاء العاطلين غير المسجلين فى الوكالة الخاصة بالعمالة لا ذكر لهم فى أى مكان آخر .
فى الواقع ، لقد تعدى عدد المستفيدين من "أدنى حد للاندماج" من ٤٢٢ ألف شخص عام ١٩٩٠ إلى ٩٥٧ ألف عام ١٩٩٧ فى العاصمة.

يبدو لى من المهم أن أذكر تحديداً إنه فى ديسمبر ١٩٩٧ ، استفاد ٩٥٦٥٩٦ فرد من إعانة "أدنى حد للاندماج" فى العاصمة و ١١١٣٠٥ فرد فى مقاطعات ما وراء البحار أى بواقع ٢٠٢٩٤٨٥ فرد لكونهم يتمتعون الحقوق نفسها .

تم تحديد الحد الأدنى للدخل ٢٤٩٢,٤٢ ٢ فرنك فى الشهر للفرد الواحد اعتبارًا من أول يناير ١٩٩٨ ، يضاف إليها ٥٠% للشخص الثانى فى السكن ثم ٣٠% لكل شخص بعد ذلك و ٤٠% اعتبارًا من الطفل الثالث (INSEE، الدليل السنوى الإحصائى بفرنسا ، ١٩٩٩ ، ص١٩٨ و ص٢٢١).

(١٨) بطالة : الوضع فى فرنسا ، المفوضية العامة للخطة ، مايو ١٩٩٧، ص٢٢٩، انظر القسم ٣ سبق ذكره وكذلك انظر الجدول V.

(١٩) بطالة ، الوضع فى فرنسا ، سبق ذكره ، ص٢٢٤ ، انظر القسم ٣ سبق ذكره وانظر الجدول V.

(٢٠) بتقدير الخفض الكلى للعمالة *C وجد أنه يتطابق مع معدل الخفض الكلى للعمالة $\gamma^* = c^*/p$ ويمثل p عدد الأفراد النشطين.

فى عام ١٩٩٧ سجل : γ^* = ٢٣,٦% (الملحق II ، الجدول II.C سبق ذكره).

إن معدل الخفض الكلى للعمالة تعتبره حالياً منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية "معدل بطالة موسع" (لوموند الاقتصادى ، ٢٩ سبتمبر ١٩٩٨ المشكلة الأبدية لقياس البطالة . (صII).

(٢١) وفقاً لدارس DARES، ١٩٩٧ ، سياسة العمالة ، ص١١٥، المصاريف التى أنفقت على العمالة ، خصم المبالغ التى دفعت فى تعويض البطالة إرتفعت عام ١٩٩٥ إلى ٢٩١ . ٠,٦١ = ١٧٧ مليار ووصل فى نفس العام (الجدولI سبق ذكره) إلى c-c* = ٢,٨٦٠,٣ مليون .

وبذلك وصلت التكلفة الموحدة إلى

١٧٧ مليار / ٢,٨٦٠٣ مليون = ٦١,٨٨٢ فرنك .

أى بواقع ٥,١٥٧ فرنك فى الشهر لكل عاطل ، وهو رقم مرتفع نسبيًا.

وعلى التوازى نجد أن تكلفة تعويض البطالة ارتفعت إلى :

٢٩١. ٠,٣٩ = ١١٣,٥ مليار

وبالنسبة للبطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولى وصلت إلى ٢,٩٣١ مليون عاطل ، إذن وصل التعويض إلى

١١٣,٥ مليار / ٢,٩٣١ مليون = ٣٨,٧٢١ فرنك ، أى بواقع ٣,٢٢٧ فرنك فى الشهر .

٦- تقصير غير مقبول

(٢٢) انظر الجزئيين الثانى والثالث ، سبق ذكرهما.

٧- تكلفة سياسة العمالة

(٢٣) ثمة تعليق فى الصميم ، وفى غاية الأهمية كتبته بريجيت روجيه فى مقال بعنوان "تغطية مصاريف العمالة" .

(٢٤) من السهل إعطاء أرقام قياس منخفضة للغاية لهذه الخسارة باحتسابها من الأجر السنوى الصافى للذى يتقاضى أدنى مُرتَّب مهنى للنمو والذى وصل إلى ٧٨,٤٢٣ فرنك عام ١٩٩٧ ، وبالنسبة لعـدد العاطلين حسب تقديرات مكتب العمل الـدولى عام ١٩٩٧ ، وصلوا إلى ٣ مليون و ١٩٢ ألف عاطل:

٧٨,٤٢٣ . ٣١٩٢٠٠٠ = ٢٥٠ مليار

(٢٥) دارس DARES ، سياسة العمالة عام ١٩٩٧ ، ص٢.

V

الملحق الخامس

نموذج

مكونات خفض العمالة

أهداف النموذج

١- لا تعتبر البطالة فى فرنسا فى الوقت الراهن بمثابة مؤشر فعَّال للوضع الفعلى لخفض العمالة ، لأن نسبة البطالة انخفضت انخفاضًا اصطناعيًّا نتيجة تطبيق سياسة العمالة.

فى الواقع أن معدل الخفض الكلى للعمالة * γ كما تم تحديده فى الجزء الثانى يعتبر مؤشرًا أكثر ملائمة للخفض الفعلى للعمالة والذى تم رصده.

(الملحق IV الرابع ، سياسة العمالة ، القسم ٥) .

بالنسبة لفئة العاملين النشطين فإن الخفض الكلى للعمالة يتفرع فى الأساس إلى أربعة عوامل:- تشكيل أو هيكل السياسة الاجتماعية ، - سياسة التبادل الحر العالمى،- التقدم التقنى ،- الوضع الاقتصادى الطارئ .

إن النموذج الذى خضع للتحليل فى هذا الملحق يهدف إلى تقييم الأهمية الكمية التى لها علاقة بتلك العوامل الأربعة .

إن هذا النموذج تم إعداده بالتدريج وعدل منذ عام ١٩٩٤ بالقياس على مقارنته بالمعطيات وليدة التجربة.

مؤشران أساسيان

٢- يعتمد النموذج على المعلومات الدقيقة لمؤشرين أساسيين : مؤشر السياسة الاجتماعية، ومؤشر سياسة التبادل الحر العالمى.

المؤشر r الخاص بالسياسة الاجتماعية

نستطيع على الأقل كتقريب أولى أن نتخذ كمؤشر شامل للعوامل الاجتماعية الناجمة عن البطالة (تكاليف الأجور الشاملة ، الحد الأدنى للأجور ، صرامة قوانين سوق العمل ، والبطالة الإرادية) **النسبة r** الخاصة بشريحة **أدنى أجر مهنى مضمون SMIG** التى نشرت فى ١١ فبراير ١٩٥٠ ، وتم استبدالها فى ٢ يناير ١٩٧٠ بشريحة **أدنى أجر مهنى للنمو ويعرف SMIC** ومقارنتها بأجر العامل متوسط المهارة فى الساعة (الرسم البيانى **I** فى الجزء الثالث).

فى الواقع إن جميع المزايا الاجتماعية لها علاقة بهذه النسبة .

المؤشر K الخاص بسياسة التبادل الحر العالمى

نستطيع على الأقل كتقريب أولى أن نتخذ كمؤشر k ، الخاص بالواردات المولدة للبطالة، النسبة الخاصة بأجر العامل متوسط المهارة فى الساعة ومقارنتها بالقيمة الإجمالية

بالفرنك للواردات القادمة من خارج التجمع الأوروبى لفرنسا ، مثــل المنتجــات المصــنعة المختلفة ، وهى بيانات صادرة عن التجمع الأوروبى تحت عنوان "منتجات مصنعة مختلفة "

(الرسم البيانى II فى الجزء الثالث ، القسم أ ٣).

فروض النموذج

٣ - النموذج الذى نحن بصدد الحديث عنه يقوم على خمسة فروض:

١- نفترض أن المعدل* γ الخاص بالخفض الكلى للعمالة يعتمد ظاهريًا على الفرق بين r-ro ، فإن ro يمثل الحد الأدنى للبطالة المزمنة ، إذن المردود منعدم بالنسـبة للقـيم السلبية لـــ r-ro .

٢- نفترض أن الاتجاه التأسيســى (k) للمؤشـر k ممثـل فـــى شكلـــه التخطيطــى ، وأن الفرق (K) – Δk = k يُمكن اعتباره مؤشراً للظـروف الاقتصــادية الطارئة .

الشكل التخطيطى للمؤشر k بالنسبة لمجموع الفترة من ١٩٥٠-١٩٩٧ يظهر على الرسم البيانى III فى الجزء الثالث (القسم أ ٣) .

٣- نفترض أن المعدل * γ الخاص بالخفض الكلى للعمالة يعتمد ظاهريًّــا علــى الفرق (k)-ko)، يمثل ko الحد الأدنى لبطالة التبادل الحر العالمى . إذن المردود منعــدم بالنسبـــة للقيم السلبية : (k)-ko.

٤- نفترض أن مكون الظروف الاقتصادية الطارئة لمعدل * γ الخاص بـــالخفض الكلى للعمالة يعتمد ظاهريًا على مكون الظروف الاقتصادية الطارئة Δk للمؤشر k.

٥- نفترض أن مكون المعدل* γ الخاص بالخفض الكلى للعمالة الذى يرجع للتقــدم التقنى ظل ثابتًا خلال مجموع الفترة المعنية ١٩٥٠-١٩٩٧.

نستخلص من مجموع هذه الفروض أن معدل* γ الخفض الكلى للعمالة عبارة عــن دالة تخطيطية .

$$\gamma^* = A(r-ro)+B\{(k)-ko\} + C\,\Delta k + D \quad (1)$$

حيث الثابت D يمثل الثابت t للمعدل * γ الناتج عن التقدم التقنى لدينا إذن

$$\bar{t} = D \qquad (2)$$

خط سير الحسابات

٤ – للحصول على قيم لـ ro و ko ، نستطيع حساب قيمة الارتباط المتبادل المتعدد (١) . يتم اختيار ro و ko على أساس أن معامل R الخاص بالارتباط المتبادل المتعدد فى أقصى حد له .

بالنسبة للفترة ١٩٥٠ – ١٩٩٧ نجد أن R وصل إلى أقصى حد لـه ويساوى R = 0.99 65 وبالنسبة لـ :

ro = 0.61   ko= 0.43

قيمة ro=0.61 تتطابق مع عام ١٩٧٤ ، وقيمة ko =٠,٤٣ تتطابق مع عام ١٩٦٥ بالنسبة لقيم r ، فإن الفرق r-ro كان إيجابيًا فقط عام ١٩٥٠ وفى الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٩٧ مما يعنى إنه فى الفترة من ١٩٥١ إلى ١٩٧٣ لم يكن هناك بطالة مزمنة على الإطلاق .

بالنسبة لقيم k ، فإن الفرق : (k)-ko كان إيجابيًا فى الفترة من ١٩٦٦ إلى ١٩٩٧. وخلال هذه الفترة الزمنية لم يكن المكون العالمى للمعدل* γ للخفض الكلى للعمالة يساوى صفراً .

بالنسبة لهذه القيم الخاصة بـ ro و ko فإن ثابت الارتباط المتبادل المتعدد يساوى ١,٤٣% مما يجعل الثابت t لمعدل* γ الخفض الكلى للعمالة يتطابق مع التقدم التقنى بقيمة ١,٤٣% = t وهى قيمة المفترض فيها أن تكون ثابته خلال الفترة كلها من ١٩٥٠ إلى ١٩٩٧.

مطابقة النموذج

٥– إن عملية مطابقة النموذج تتطابق مع الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٩٤ ومع القيم ro=0.61 و ko =0.43 وهى موضحة على الرسم البيانى IV فى الجزء الثالث . هذه المطابقة ملحوظة للغاية لمجمل الفترة ١٩٥٠ إلى ١٩٩٧، رغم أن الفترتين ١٩٥٠–١٩٩٧ و ١٩٧٤–١٩٩٧ كانتا مختلفتين للغاية .

(انظر الجزء الثانى ، سبق ذكره)

الارتباط المتبادل المتعدد (الجدول I)

يوضح الجدول I عناصر الارتباط المتبادل المتعدد.

هناك أكثر من معامل للارتباط المتبادل و هما ٠,٩٧٥ و ٠,٩٨٧ للمعدل * γ مـــع r-ro و (k)-ko وثمة مقارنة بينهمـــا ، غيـــر إن معامـــل الارتبـــاط المتبـــادل الجزئـــى r13.2=0890 أكبر بقيمة ملحوظة من معامل الارتباط المتبادل الجزئى r12.3=0.777 ، العنصر (k) هو إذن عنصر سائد .

بالنسبة لمجمل الفترة من ١٩٥٠-١٩٩٧ نستطيع أن نتخذ كنسبة مردود (k) و r :

$$\frac{\text{مردود}(k) = \beta\,\sigma\{(k) - ko\} = 5.15 \times 0.918 = 4.73}{\text{مردود}(r) = A\,\sigma\{r - ro\} = 87.04 \times 0.032 = 2.79} = 1.69$$

حيث σ يمثل على التوالى الفارق بين (k)-ko و r-ro .

وبالنسبة لمجمل الفترة فإن مردود (k) كان أكبر بحوالى ٧٠% من مردود r .

الجدول I

نموذج مطابقة معدل* γ
عناصر الارتباط المتبادل المتعدد
١٩٥٠-١٩٩٧

الارتباط المتبادل المتعدد

$$\gamma^{*}n = A(r\,n\text{-}ro) + b\{(k)n - ko\} + c\,\Delta\,k\,n + D + \epsilon n$$

εn = المتبقى من الارتباط المتبادل

rn-ro=o **rn≤ro** **ro=o,61**

(K)n-Ko = o **(K) ≤ Ko** **Ko = 0,43**

نتائج الحسابات

R = 0.996 5 **$1\text{-}R^2 = 0.0070$**

A = 87.04 **B=5.15** **C= 3.36** **D= 1.43**

المتوسط و الفارق

	γ*	r-ro	(k)-ko	Δk	ϵ
متوسط	٧,٩٩	٠,٠٢٧	٠,٨٢١	٠	٠
الفارق σ	٧,٤٧	٠,٠٣٢	٠,٩١٨	٠,١٢٦	٠,٦٢٥

معامل الارتباط المتبادل الكلي

	γ*	r-ro	(k)-ko	Δk
γ*	١	٠,٩٧٥	٠,٩٨٧	٠,٠٦٦
r-ro		١	٠,٩٤٨	٠,٠٢٧
(k)-ko			١	٠,٠٠١٦
Δk				١

معامل الارتباط المتبادل الجزئي

r12.3 = 0777 $1\text{-}r12^{2}3 = 0.396$

r13.2 = 0.890 $1\text{-}r13^{2}2 = 0.208$

المصدر جدول رقم ١٣٨٧١ (٢٨ مايو ١٩٩٩)

العناصر المكونة لمعدل * γ للخفض الكلي للعمالة

٦- فيما يتعلق بالفترة من ١٩٥٠-١٩٩٧ ، يعطى الجدول II أكثر من متوسط للعناصر المكونة للمعدل *γ الخفض الكلى للعمالة لفترة خمسة أعوام ، باستثناء الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ والتى تضمن فقط ثلاثة أعوام .

سجل معدل* γ الخفض الكلى للعمالة متوسط قدره ١,٨٠% بالنسبة للفترة ١٩٥٠-١٩٧٤ مقابل ١٤,١٧% بالنسبة للفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٩٧.

ظهرت آثار السياسة العالمية عقب هذه الحسابات عام ١٩٦٥، بيد إنها أصبحت ذات أهمية فعلية اعتبارًا من عام ١٩٧٤.

إن هيكل السياسة الاجتماعية لم يكن له عمليًا أى أثر على خفض العمالة خلال الفترة من ١٩٥٠-١٩٧٤.

فى خلال الفترة من ١٩٥٠-١٩٧٤ فإن معدل* γ الخفض الكلى للعمالة كان ضعيفًا للغاية، والعنصر الأساسى المكون له تطابق مع أثر التقدم التقنى ، أى بواقع ١,٤ % بمتوسط قيمة إجمالية لمعدل*γ تصل إلى% ١,٨ .

الجدول II

العناصر المكونة لمعدل* γ للخفض الكلى للعمالة

١٩٩٧-١٩٥٠

متوسط القيم على فترات

%

الفترات	γ * (١)	السياسة الاجتماعية (٢)	السياسة العالمية (٣)	الوضع الاقتصادي (٤)	التقدم التقنى (٥)	الإجمالى (٦)	المتبقى (٧)	λ = (٢) (٣) (٨)
١٩٥٤-١٩٥٠	١,٧٦	٠,١٩	٠	-٠,٠٧	١,٤٣	١,٥٥	٠,٢١	-
١٩٥٩-١٩٥٥	١,٢٨	٠	٠	٠,٠٨	١,٤٣	١,٥١	-٠,٢٣	-
١٩٦٤-١٩٦٠	١,٣٥	٠	٠	-٠,٠٥	١,٤٣	١,٣٨	-٠,٠٢	-
١٩٦٩-١٩٦٥	٢,٠٣	٠	٠,٣٦	٠,٠٢	١,٤٣	١,٨٢	٠,٢٢	-
١٩٧٤-١٩٧٠	٢,٩١	٠,١٢	١,٨٢	٠,٠٧	١,٤٣	٣,٤٤	-٠,٥٣	-
١٩٧٩-١٩٧٥	٦,٥٢	١,٥٣	٣,٧٠	-٠,٠٣	١,٤٣	٦,٦٣	-٠,١١	٢,٤٢
١٩٨٤-١٩٨٠	٢٣,٦٥	٦,٩٦	١١,٩٤	٠,٤١	١,٤٣	٢٢,١٦	١,٤٩	١,٧٢
١٩٨٩-١٩٨٥	١٦,٧١	٦,٧٢	٨,٥٩	-٠,٠٣	١,٤٣	١٦,٧١	٠,٠١	١,٢٨
١٩٩٤-١٩٩٠	١٨,٣٤	٥,٨٨	١١,٦١	-٠,٥٣	١,٤٣	١٨,٣٩	٠,٠٤	١,٩٧
١٩٩٧-١٩٩٥	٢٢,٩٠	٦,٩٩	١٤,٢٨	٠٠,٦	١,٤٣	٢٣,٣٦	-٠,٤٧	٢,٤
متوسط ١٩٧٤-١٩٥٠	١٨,٠	٠,٠٤	٠,٣٥	٠,٠٢	١,٤٣	١,٨٤	-٠,٠٤	-
متوسط ١٩٩٧-١٩٧٥	١٤,١٧	٤,٦٢	٨,١١	-٠,٠٢	١,٤٣	١٤,١٣	٠,٠٤	١,٧٦

الدليل : * γ = قيمة خضعت للملاحظة

الإجمالى = قيمة محسوبة

أشير فقط إلى القيم المعنية للمعامل λ (العامود٨)

المصدر : الجدول رقم ١٣٨٧٦

فيما يتعلق بالفترة ١٩٧٤-١٩٩٧ فإن أهم عنصرين لمعدل* γ الخفض الكلى للعمالة كانا المكون الاجتماعي والمكون العالمي .

ومما يذكر أن المكون العالمى هو على الدوام الأكثر أهمية . إذ بلغ متوسط زيادة قدرها ٧٥% وخلال الأعوام فى الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ وصل المكون العالمى إلى ضعف المكـــون الاجتماعى .

وبخصوص متوسط الظروف الاقتصادية الطارئة فهى بالضرورة ضعيفة للغايـــة ومـــن الطبيعى أن جميع هذه الحسابات ليست سوى مصدرًا لأرقام القياس.

تطبيق النموذج على معدل γ الخاص بالبطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولى فى الفترة من ١٩٥٠-١٩٩٧.

٧ - إذا طبّقنا النموذج على المعدل γ الخاص بالبطالة حسب تقديرات مكتـــب العمـــل الدولى نجد أن :

ro = 0.60 ko=0.15

إن قيمة **ro** هى عمليًا نفس قيمة **ro** = ٠,٦١ فى الحساب المتعلق بمعدل* γ لكن قيمة **ko=0.15** هى قيمة أضعف من قيمة **ko** = ٠,٤٣ فى الحساب الخاص بـــ *γ .

يوضح الرسم البيانى I ص٢٣١ القيم التى تم رصدها والقيم المحسوبة لمعدل γ الخاص بالبطالة حسب تقدير مكتب العمل الدولى .

إن المطابقة من الناحية العملية جيدة مع المطابقة المتعلقة بمعدل* γ (الرسم البيانى IV فى الجزء الثالث).

إن معامل الارتباط المتبادل **R=0.992** سجل انخفاضًا طفيفًا عن المعامـــل **R=0.996** الخاص بـــ*γ.

يوضح الجدول III خصائص الارتباط المتبادل المتعدد المقابلة.

يشير معامل الارتباط الجزئى **r12.3**=٠,٧٧٨ و **r13.2=0.76** إلـــى أن مـــردود **r** ومردود (k) تقريباً متساويان .

وهكذا لدينا بالنسبة لمجمل الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٩٧ .

مردود (k) = ß σ{(k) - ko} = 1.95x 0.99 = 1.93 = 0.94

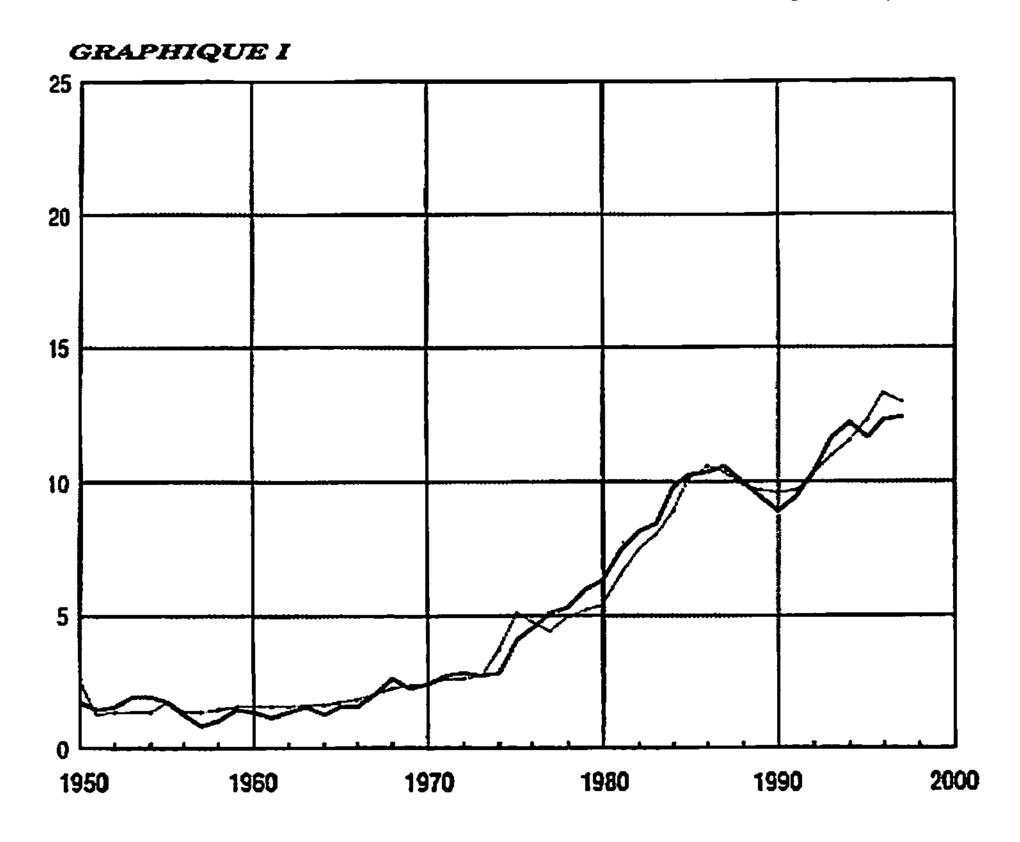
$$\overline{\text{مردود}\ (r)} = \overline{A\,\sigma\,\{r - ro\}} = \overline{56.7 \times 0.03} = \overline{2.04}$$

وهكذا فإذا أخذنا بمعدل البطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولى ، فإن مـــردود (k) ومردود r اللذان تم حسابهما وفقاً للنموذج يعتبران ذات أهمية ممكن مقارنتها علـــى مجمـــل الفترة من ١٩٥٠-١٩٩٧.

وبالنسبة للفترة من ١٩٥٠-١٩٩٧ بشكل إجمالى ، فإن التأثير الخاص بمردود (k) غير ملحوظ بالقدر الكافى بالنسبة لمعدلγ الخاص بالبطالة ، لكنه ملحـــوظ بالنســـبة لمعـــدل *γ الخفض الكلى لعمالة (٠,٩٤ مقابل ١,٧٠)

بيد أن هذه النتيجة تتطابق مع المؤشر γ الذى لا يمثل بشكل حقيقـــى الخفـــض الفعلـــى للعمالة (الملحق IV الرابع ، سياسة العمالة ، القسم ٥) .

الرسم البيانى I



فرنسا ١٩٥٠ -١٩٩٧

قيم مرصودة ومحسوبة

لمعدل γ الخاص بالبطالة حسب مكتب العمل الدولى

%

الدليل : ▬ قيم تم رصدها ——— قيم محسوبة

R = 0.992 **$1-R^2 = 0.016$**

المصدر : جدول رقم ١٣٨٧٣ ، رسم بيانى رقم 14455 (٤ يونيو ١٩٩٩)

الجدول III

نموذج مطابقة معدل γ
عناصر الارتباط المتبادل المتعدد
١٩٥٠-١٩٩٧

الارتباط المتبادل المتعدد

$$\gamma = A(rn-ro) + B\{(k)n - ko\} + C\,\Delta\, kn + D + \varepsilon n$$

εn = المتبقى من الإرتباط المتبادل

$ro = 0.60 \qquad rn \leq ro \qquad rn-ro = 0$

$ko = 0.15 \qquad (k)n \leq ko \qquad (k)n-ko = 0$

نتائج الحسابات

$R = 0.992 \qquad 1-R^2 = 0.0016$

$A = 56.68 \qquad B=1.95 \qquad C= 2.07 \qquad D= 1.38$

المتوسط والفارق

	Γ	r-ro	(k)-ko	Δk	ε
متوسط	٥,٢٠	٠,٠٣٢	١,٠٣	٠	٠
الفارق	٣,٩٦	٠,٠٣٦	٠,٩٩	٠,١٢٦	٠,٥٠٢

معامل الارتباط المتبادل الكلي

	γ	r-ro	(k)-ko	Δk
Γ	١	٠,٩٧٧	٠,٩٧٤	٠,٠٧٣
R-RO		١	٠,٩٤٢	٠,٠١٤
(K –KO)			١	٠,٠٠١٤
Δk				١

معامل الارتباط المتبادل الجزئى

$1-r12^2.3 = 0.395 \qquad r12.3 = 0778$

$1-r13^2.2 = 0.443 \qquad r13.2 = 0.746$

المصدر جدول رقم ١٣٨٧٣(٣١ مايو ١٩٩٩)

تطبيقات سابقة للنموذج

٨- ثمة حسابات عديدة للغاية خاصة بالنموذج قد أجريت من قبل إجراء حساب بمطابقة معدل * γ الخاص بالخفض الكلى للعمالة فى ٢٨ مايو ١٩٩٩ (الجزء الثالث ، الرسم IV والجدول I ، سبق ذكره)

وسوف أتناول بالتعليق فقط ثلاثة حسابات

I- الحساب الخاص بمطابقة الخفض الكلى للعمالة *C الذى تم فى ٢٩ سبتمبر ١٩٩٤ عن الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٩٤.

٢ -الحساب الخاص بمطابقة الخفض الكلى للعمالة *C الذى تم فى ٦ -٧ أكتوبر عام ١٩٩٤ عن الفترة ١٩٧٤-١٩٩٣.

٣ - الحساب الخاص بمطابقة الخفض الكلى للعمالة *C الذى تم فى ٢٥ فبراير١٩٩٨ عن الفترة ١٩٥٠-١٩٩٦.

الجدول IV يوضح المميزات الأساسية لهذه الحسابات الثلاثة مع أو بمقارنة المميزات المطابقة مع الحساب الذى تم فى ٢٨ مايو ١٩٩٩ لمعدل*γ الخاص بالخفض الكلى للعمالة عن الفترة ١٩٥٠-١٩٩٧

(الرسم البيانى IV فى الجزء الثالث والجدول I و II سبق ذكرهم) أشير إلى هذا الحساب على الجدول IV بالحساب IV.

الحساب الثانى الذى تم فى ٦ -٧ أكتوبر ١٩٩٤ قد استخدم فى حساب التقديرات التى وردت فى كتابى ، **Combats Pour L'Europe** ١٩٩٢-١٩٩٤ (ص٣٦١)

قدمت نتائج الحساب الثالث عن الفترة ١٩٥٠-١٩٩٦ الصادرة فى ٢٨ مايو ١٩٩٩ خلال مؤتمر خاص بى عقد فى ٢٣ مارس ١٩٩٨ فى أكاديمية العلوم السلوكية والسياسية .

إن المطابقات I و II و III و IV فى الجدول IV تغلب عليها المقارنات ، لكن يتطابق معهم تقديرات مختلفة جداً عن النسبة

λ = K مردود / r مردود

إن الرسوم البيانية II و III و IV- سيأتى ذكرهم - يمثلون مطابقات الحسابات I و II و III مع الجدول IV

الحساب II عن الفترة ١٩٧٤-١٩٩٣

يتطابق الحساب II مع حالة يكون فيها تطبيق النموذج غير محدد للمعامل r o والمعامل Ko

إذن معامل الارتباط المتعدد يساوى :

$$C^* = A(r-ro) + B\ (k-ko) + C\ \Delta\ k + D + \varepsilon \quad (1)$$

ووفقًا للمؤشرات السابق ذكرها (القسم ٣) فإن الثابت D يمثل المكون t للخفض الكلـــى للعمالة الذى يتطابق مع التقدم التقنى. نعتبر إذن r m و k m بمثابة القيم الصغرى لـــ r و k فى الفترات المعنية. من جهة أخرى فإن حساب المعامل R للارتباط المتبـــادل المتعـــــدد لا يمكن أن يعتمد على ro و k o إلا إذا كان

$$ro > rm\ , \qquad ko > km.$$

وإذا لم يكن الأمر كذلك ولأن الحد الأقصى لمعامل R مُســتَقِلاً عــن القــيم الخاصـــة بـــ ro , ko مثل :

$$ro < rm \qquad ko < km \qquad (٢)$$

والشىء نفسه بالنسبة للمعامل الخاص بكل من A ,B ,C بالنســبة للارتبـــاط المتبـــادل المتعدد (١) .

فى حالة الحساب II نجد أن

$$rm = r\ (1974) = 0.617 \qquad km = k(1975) = 0.909 \quad (3)$$

وقد لوحظ أن ظروف (٢) مُرضيّة للغاية

إذن أسهل وسيلة هى حساب الارتباط المتبادل المتعدد .

$$C^* = Ar + Bk + C\ \Delta\ k + D' \quad (4)$$

نستطع أن نختار بشكل تعسفى الثوابت D , ro , ko للعلاقة (١) بشرط واحد فقط:

$$D\text{-}Aro - Bko = D' \quad (5)$$

سنرصد إذن اثنين من الثوابت بشكل تعسفى.

فى الواقع ، لقد اتخذت كشرط أول أن تكون البطالة التقنية والتى يرمز إليها بـــ **t** ثابتة وتساوى ٣% من العاملين النشطين فـــى الفتـــرة مـــن ١٩٧٤ – ١٩٩٣ ، ممـــا أعطـــى : **D=٧٠٠.000**

بالنسبة لنتائج الحساب **I** ، رأيت أنه من العقل أن أجعل كشرط ثانى : **ro= 0.60**

ووفقًا للعلاقة (٥) وصلت إلي هذا الاستنتاج على أساس **1974 =1** بالنسبة لـــ **K**

ko = (D-Aro– D') / B = 0.86 **(6)**

لو كنت رصدت لمعدل خفض العمالة القيمة **t = %١,٤٣** من الحساب **IV** كنت قـــد تعاملت مع **D** على أساس أن **D =٣٤٠,٠٠٠** وكانت العلاقة (٦) ســـتقودنى إلـــى القيمـــة **ko=0.48** لنفس ارقام القياس الخاصة بالقيم ٠,٥٩ و ٠,٤٣ المتعلق بـــ **ko** فى الحسابات **III** و **IV** .

تعليقات حول الحسابات IV–I

إن الحسابات الأربعة الخاصة بالجدول **IV** – سيأتى لاحقًا– تتطابق مع نفس النموذج ، لكن الكميات المحسوبة مختلفـــة فهناك* **C** بالنسبة للحسابات **I**و **II** و **III** و* γ للحســـاب **IV**.

وعلاوة على ذلك فإنه بالنسبة للحسابات الأربعة نجد أن الفترات التى خضعت للمطابقـــة وهى ١٩٥٠–١٩٩٣ ، ١٩٧٤–١٩٩٣ ، ١٩٥٠–١٩٩٦، و ١٩٥٠–١٩٩٧ ليست متطابقة .

فى عام ١٩٩٤ ، اعتبرت – عن خطأ بدون شك – إنه لزيادة وضوح التقديرات لعام ١٩٩٣ فإنه كان من الأفضل مطابقة النموذج على الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٩٣.

والشيء نفسه ، فإنه بالنسبة للسنوات التى خضعت فيها الحسابات للتطبيق فى الأعـــوام ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٦،١٩٩٧ كانت مختلفة .

لكن الأمر الجوهرى لا يكمن فى هذا، أو بعبارة أخرى ليس هذا هو مربط الفرس.

ففى الحساب **I , I I**، ارتكزت المطابقة على الارتباط المتبادل المتعدد : **C*** ، **r-ro** ، **Δk, k-ko** .

بينما فى الحساب **III** لعام ١٩٩٨ ارتكزت المطابقة على الارتباط المتبادل المتعدد:

C * ، **r-ro** ، **(k)-ko** ، **Δk** ، حيث تمثل **(k)** المطابقة التخطيطية لـــــ **K** عـــن الفترة ١٩٥٠ – ١٩٩٦.

مما يذكر ، أن الحساب I، II يرتكزان على خطأ فى واقع الأمر . إذ يجب أن تفصل بين ثلاث نتائج : نتيجة أو مردود البطالة المزمنة ، مردود سياسة التبادل الحر العالمى ، ومردود الوضع الاقتصادى الطارئ

بالنسبة للحساب I و II لعام ١٩٩٤ نجد أن $k= (k)+ \Delta k$. الحسابات إذن خاطئة طالما أن مردود الوضع الاقتصادى الطارئ لـ Δk يبدو بدون وجه حق فى قيمة الثابت k .

من هنا يتبين لنا إنه بالنسبة لحسابات I و II فإن تأثير الفترة (k) كان منخفضاً بشكل كبير .

ولذلك فإن الحسابات III و IV فى الجدول IV قد صححت هذه الغلطة .

الجدول IV

حسابات عام ١٩٩٤ و ١٩٩٨ و ١٩٩٩

نتائج مقارنة للحسابات

الحساب	تاريخ الحساب	معامل الارتباط	ro	Ko (1974 =1)	R	$1-R^2$	R مردود / مردود k = λ			
							الفترة	λ	السنة	λ
I	١٩٩٤ ٢٩ سبتمبر	C*, r-ro, k-ko Δk 1993-1950	٠,٦٠	٠,٢٧	٠,٩٩٤٠	٠,٠١٢٠	١٩٥٠- ١٩٩٣	١,١٢	١٩٩٣	١,٢٣
II	١٩٩٤ ٦ أكتوبر	C*, r-ro, k-ko Δk 1993-1974	٠,٦٠	٠,٨٦	٠,٩٨٣٣	٠,٠٣٣٢	١٩٧٤- ١٩٩٣	١,٠٤	١٩٩٣	٠,٨٧
III	١٩٩٨ ٢٥ فبراير	C*, r-ro, (k)-ko Δk 1996-1950	٠,٦٠	٠,٥٩	٠,٩٩٦٤	٠,٠٠٧١٩	١٩٥٠- ١٩٩٦	٢,٠١	١٩٩٦	٢,٤٥
IV	١٩٩٩ ٢٨ مايو	γ*, r-ro,(k)-ko Δk 1997-1950	٠,٦١	٠,٤٣	٠,٩٩٦٥	٠,٠٠٧٠٠	١٩٥٠- ١٩٩٧	١,٦٩	١٩٩٧	٢,٠٠

الدليل : r : مؤشر السياسة الاجتماعية ، k = مؤشر الواردات القادمة من الدول ذات الأجور المنخفضة

(K) = مطابقة تخطيطية لـــ K

Δk = المتبقى من المطابقة التخطيطية لـــ K

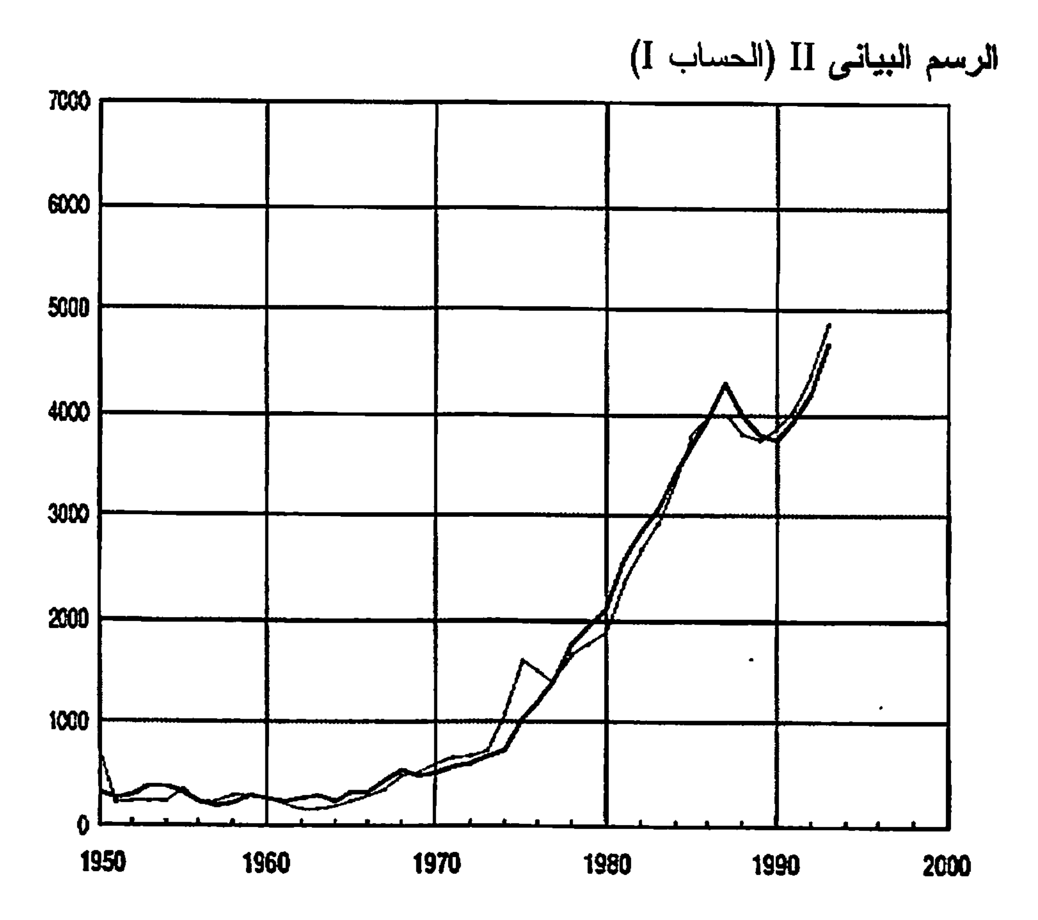
المصادر : I - حساب ٢٩ سبتمبر لعـــام ١٩٩٤ ، جــدول ١١٥٧٩ ، الرســـم البيـــانى ١٣١٦٥*

II- حساب ٦ - ٧ أكتوبر ١٩٩٤ ، جدول ١١٥٩٥ و ١١٥٩٩ الرسم البيانى ١٣١٧٢ ، معارك من أجل أوروبا ص٣٦١.

III - حساب ٢٥ فبراير ١٩٩٨ ، جدول ١٣٢٢٨، الرسم البيانى ١٤١٤٥.

IV - حساب ٢٨ مايو ١٩٩٩ ، جدول ١٣٨٧١ الرسم البيانى ١٤٤٥٢.

الرسم البيانى II (الحساب I)



فرنسا ١٩٥٠ –١٩٩٣

الخفض الكلى للعمالة *C

(بالآلاف)

الدليل : قيم تم رصدها ______ قيم محسوبة

$R = 0.9940$ $1\text{-}R^2 = 0.0120$

الحساب I فى الجدول IV

المصدر : جدول رقم 11579 و رسم بيانى رقم * ١٣١٦٥



الرسم البيانى I I I (الحساب II)

فرنسا ١٩٧٤ -١٩٩٣

الخفض الكلى للعمالة *C

(بالآلاف)

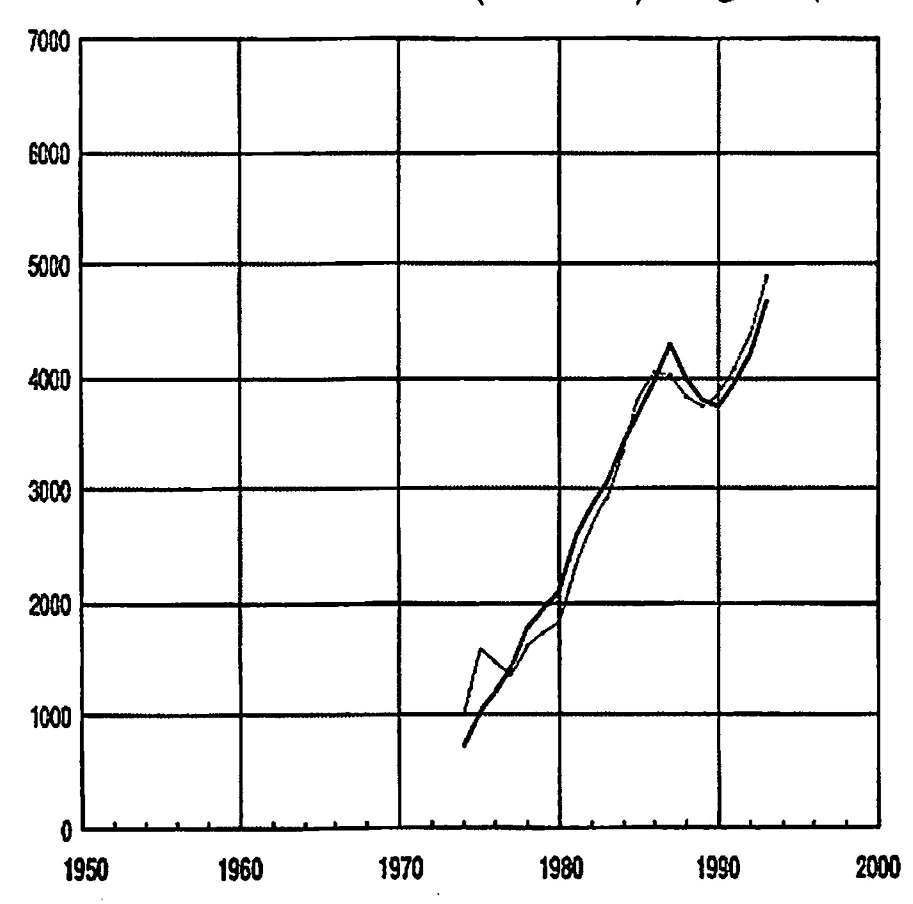
الدليل : قيم تم رصدها ______ قيم محسوبة

$R = 0.983$ $1\text{-}R^2 = 0.033$

الحساب II فى الجدول IV

المصدر : جدول رقم ١١٥٩٥ و رسم بيانى رقم ١١٥٩٩

الرسم البيانى IV (الحساب III)



فرنسا ١٩٥٠ –١٩٩٦

الخفض الكلى للعمالة* C

(بالآلاف)

الدليل : قيم تم رصدها ———— قيم محسوبة

R = 0.9964 $1-R^2 = 0.00719$

الحساب III فى الجدول IV

المصدر : جدول رقم ١٣٢٢٨ و رسم بيانى رقم ١٤١٤٥

بالنسبة للحساب IV فقد رأيت أنهُ نتيجة ازدياد عدد العاملين خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٩٧ فإن أهمية خفض العمالة قد أضحت نسبيًا أكثر أهمية عن الوضع الفعلى لها بالنظر إلى مطلق إجمالى قيمة الخفض الكلى للعمالة* C .

فى الواقع أن معدل البطالة $\gamma^* = C^*/P$ ، – P يشير إلى عدد العاملين – هو الذى يجب أخذه فى الاعتبار، وليس إجمالى قيمة الخفض الكلى للعمالة * C .

نستخلص من هذا إنه بالنسبة لمجمل الفترة ١٩٥٠-١٩٩٧ فإن النسبة :-

λ = مردود (k) / مردود r قد انخفضت من ٢,٤ إلى ٢ بالرجوع إلى الحساب III والحساب IV.

وبالنسبة لعام ١٩٩٧ فإن القيمة ٢ للمعامل λ هى الوحيدة الصحيحة. وبالنسبة لمجمل الفترة ١٩٥٠-١٩٩٧ فإن القيمة ١,٦٩ للمعامل λ هى القيمة التى يجب أن نأخذ بها .

خفضت الحسابات I و II المردود الخاص بالبطالة الناجمة عن سياسة التبادل الحر بشكل مصطنع ، كما خفضت أيضًا المردود الذى ورد ذكره فى الحساب III و عقب تصحيح الحسابات I و II بشكل جزئى فإن نسبة مردود (k) بالمقارنة مع مردود r قد طرأ عليها نوع من المبالغة فى التقدير فيما يتعلق بخفض العمالة نتيجة الأخذ بالخفض الكلى للعمالة *C وليس بمعدل الخفض الكلى للعمالة * γ.

وعلى أى حال فإنه من الأفضل الأخذ بمجمل الفترات ١٩٥٠-١٩٩٣ و ١٩٧٤-١٩٩٣ و ١٩٥٠- ١٩٩٦ و ١٩٥٠-١٩٩٧ والأخذ بالحسابات من I إلى IV ، وذلك أفضل من الأخذ بنتائج السنة الأخيرة للمطابقات .

إن الارتباطات المتبادلة التى تم الأخذ بها يمكن كتابتها على هذا النحو .

C* = A(r-ro) + B (k-ko أو (k)-ko) + C Δk + D

يشير كل من σ 1 و σ 2 إلى الفوارق الناتجة عن المتغيرين r - ro ، k - ko أو (k) - Ko)، ونستطيع القول بإن متوسط تأثيرهما خلال فترة المطابقة ممكن أن يتمثل فى ناتج A σ 1 وB σ 2 .

و كقيمة نسبية فإن نسبة متوسط تأثير البطالة الناجمة عن سياسة التبادل الحر مع متوسط تأثير البطالة المزمنة يُمكنُ اعتبارها متساوية مع نسبة $\lambda = B\sigma 2 / A\sigma 1$. يوضح الجدول IV بالنسبة للحسابات الأربعة فى الجدول I القيم الخاصة بالمعامل λ.

بالنسبة للحسابات I و III و IV فإن هذه القيم سجلت أرقامًا أقل من تلك التى وردت فى السنة الأخيرة.

تجدر الإشارة إلى أن الحسابات الأربعة فى الجدول **IV** هى مطابقات قيمة تستحق التقدير . وفى الواقع أن المطابقة الخاصة بالحساب **IV** هى أفضلهم على الإطلاق.

ويجب أن نسجل على أى حال استقرار الدالة الثانية **ro** فى الحسابات **I** و **III** و **IV** .

وبالنسبة للدالة الثانية **ko** ، فإن قيمة **ko =٠,٤٣** التى تتطابق مع الحساب **IV** هى القيمة التى يجب أن نأخذ بها وهى تتطابق مع عام ١٩٦٥.

رؤية شاملة حول الحسابات الأربعة

الواردة بالجدول IV

تسفر الحسابات الأربعة الواردة فى الجدول **IV** عن النتائج التالية :

١ - يجب أن تؤخذ فى الاعتبار كمتغيرات تفسيرية :

(a) r,(k) - ko ، Δk وليس **(b) r, k - ko, Δk**

وبالنظر إلى الحساب **I** وحتى **III** ، أى من **(b)** إلى **(a)** نجد إن أهمية النسبة **λ** للبطالة العالمية وعلاقتها بالبطالة المزمنة على مجمل الفترة قد تضاعفت .

(الجدول **IV**(١,٨٠ = ١,١٢ / ٢,٠١)

٢- يجب أن نتخذ معدل *γ بحيث **γ *= C*/p** للخفض الكلى للعمالة مع إعطاء الأولوية لـ* **C**

وذلك لكي نقف على حقيقة أهمية النسبة **λ** بشكل صحيح.

إن الأخذ بالمعدل* γ (الحساب **IV**) بدلاً من الخفض الكلى للعمالة* **C** (الحساب **III**) يعمل علي خفض قيمة **λ** من ٢ إلى ١,٧ بالنسبة لمجمل الفترة (الجدول **IV**) أى بواقع ١٥% (١,٧/٢=٠,٨٥) .

٣- وكذلك أيضًا ، فإنه للوقوف على أهمية النسبة لـ **λ** لمردود **(K)** بالمقارنة مع مردود **r**، يجب أن نتخذ مجمل الفترة ، وليس سنة معينة مثل السنة الأخيرة فى المطابقة على سبيل المثال (الجدول **IV**)

٤- وبشكل إجمالى ، نستطيع القول إن تأثير البطالة العالمية بالمقارنة مع البطالة المزمنة على مجمل الفترة ١٩٥٠-١٩٩٧ قد زاد بحوالى٧٠% كما يوضح الحساب **IV** فى الجدول الرابع.

دراسات مسبقة بخصوص البطالة :

٩ – لقد قمت بدراسات متعمقة خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٥ حول البطالة فى فرنسا فى مركز كليمون جوجلار عندما توليت إدارته فى **جامعة باريس Pairs - X**.

هذه الدراسات تمت فى إطار مسابقة أجريت للباحثين فى المركز الوطنى للأبحاث العلمية ودارسى الدكتوراه . تناولت هذه الأبحاث بصفة خاصة الاقتصاد الفرنسى وامتدت إلى الاقتصاد الأمريكى والاقتصاد الإيطالى .

لقد تقدمت ببيانات مفصلة لمجموعة هذه الأبحاث فى تقرير حول الأنشطة العلمية الصادر فى سبتمبر ١٩٨٠ بمعرفة المركز الوطنى للأبحاث العلمية (ص٤٦-٦٧) ، وفى مذكرتى الصادرة فى ١٠ يونيو ١٩٨١ ، وفى مذكرتى بطالة و تكاليف الأجور الشاملة (ص١١) ، وفى مقال لى نشر فى صحيفة لوموند فى ١٤-١٥ يونيو ١٩٨١ بعنوان : بطالة وزيادة تكاليف الأجور ، وأخيرًا فى تقريرى حول الأنشطة العلمية الصادر فى يوليو ١٩٨٢ بمعرفة المركز الوطنى للأبحاث العلمية . (٢٨-٣٠)

ومن الطبيعى استحالة تقديم تحليل متعمق لهذه الأبحاث فى إطار هذا الكتاب . وإليكم النتائج الأساسية .

١ – جميع هذه الأبحاث قد تواصلت من خلال إطار لنموذج أطلق عليه نموذج **MC** (أى نموذج خضع للحساب)

٢– يفترض النموذج **MC** تبعية تخطيطية بين معدل البطالة حسب مكتب العمل الدولى وثلاثة مؤشرات على البطالة المزمنة، وبطالة الوضع الاقتصادى الطارئ، والبطالة التقنية.

٣– البطالة التقنية مفترض فيها أن تكون ثابتة على مر الزمن وتتساوى مع ثابت الارتباط المتبادل المتعدد بين معدل البطالة ومؤشر البطالة المزمنة وكذلك مؤشر الوضع الاقتصادى الطارئ.

٤– فى عام ١٩٧٨ كانت المكونات الثلاثة لمعدل البطالة التى وصلت إلى ٥,٣% بالنسبة لمجمل الفترة ١٩٥٢-١٩٧٨ وكانت على النحو التالى ١,٧% للبطالة المزمنة و ١,٦% لبطالة الظروف الاقتصادية الطارئة و٢% للبطالة التقنية .

إن الفترة محل الدراسة ١٩٥٢ – ١٩٧٨ قد اختلفت قليلاً عن الفترة ١٩٥٠-١٩٧٤ التى سبقت انكسار عام ١٩٧٤.

مما يذكر أنه ثمة وضوح شديد بخصوص تقدير معدل البطالة التقنى بواقع ٢% وهو يختلف قليلاً من ١,٤% الخاص بمجمل الفترة ١٩٥٠-١٩٩٧ (الحساب **IV** فى الجدول **IV**).

تجدر الإشارة إلى أن كل هذه الحسابات لم تُعِر البطالة العالمية أدنى اهتمام ، والتى لـــم أستطِعْ أن أكشف النقاب عن أهميتها إلا بعد مرور وقت طويل انصَبَّ على الاهتمام بدراسات طويلة عن الاقتصاد الفرنسى.

إن البطالة العالمية فى عام ١٩٧٨لم تشد الأنظار بالقدر الكافى الذى يسمح بانفصـــالها عن العوامل الثلاثة المسببة للبطالة وهى البطالة المزمنة ، وبطالــة الظــروف الاقتصـــادية الطارئة ، والبطالة التقنية .

إضافة صغيرة

تأكيد ان ذوا مغـــــــزى

للنموذج

مطابقة النموذج على المؤشرين i و q

إن المميزات الخاصة بالارتباطات المتبادلة المتعددة فى مطابقات النموذج على النسبة المئوية i لعدد العاملين فى مجال الصناعة وخاصة عدد العمال (الرسم البيانى I فى الإضافة الصغيرة فى الجزء الثالث ، ص١٩٤ ، سبق ذكره) . وكذلك فى المؤشر q (الرسم البيانى II فى الإضافة الصغيرة فى الجزء الثالث ، ص ١٩٥ سبق ذكره) المتعلق بخسارة النمو قد تم توضيحها فى الجدول I و II الآتى ذكرهما (١) (٢) .

(١) الفروض و هيكل النموذج قد أشير إليهما فى الإضافة الصغيرة فى الجزء الثالث.

(٢) لدينا : $q = Q/e \propto \Delta t\, Q_o$

$Q_o = Q\,(1974)$ $\Delta t = t - 1974$ $\propto = 0.0491$

الجدول I

نموذج مطابقة المؤشر i
عناصر الارتباط المتبادل المتعدد
١٩٥٥- ١٩٩٧

الارتباط المتبادل المتعدد

$$in = A(rn-ro) + B\{\log(k)n - \log ko\} + c\,\Delta kn + D + \varepsilon n$$

εn = المتبقى من الارتباط المتبادل

$rn - ro = o$ $\quad rn \le ro \quad ro = 0.50$

$\text{Log}(k)n - \log ko = o$ $\quad (k)n \le ko \quad ko = 1$

نتائج الحسابات

$R = 0.9984 \qquad 1-R^2 = 0.0033$

$A = 10.21 \qquad B=8.46 \qquad C= 0.679 \qquad D= 28.31$

المتوسط والفارق

	i	r-ro	Log (k)-log ko	Δk	E
متوسط	٢٤,١٩	٠,١١٢	٠,٣٥١	-٠,٠٠٢٣	٠
σالفارق	٤,١٤	٠,٠٦٥	٠,٤٢١	٠,١٣٣	٠,٢٣٧

معامل الارتباط المتبادل الكلي

	i	r-ro	Log (k)-log ko	Δk
i	١	-٠,٨٧٨	-٠,٩٩٤	-٠,٠٠٥٥
r-ro		١	٠,٨٣٣	-٠,٠٢٠
Log (k)-log ko			١	٠,٠٣٥
Δk				١

معامل الارتباط المتبادل الجزئي

$r12.3 = 0.827 \qquad 1\text{-}r12^2.3 = 0.316$

$r13.2 = 0.992 \qquad 1\text{-}r13^2.2 = 0.0164$

المصدر جدول رقم ١٣٩٥٨(٢٧ أغسطس ١٩٩٩)

الجدول II

نموذج مطابقة المؤشر q
عناصر الارتباط المتبادل المتعدد
١٩٩٧-١٩٥٠

الارتباط المتبادل المتعدد

$$\log qn = A(rn\text{-}ro) + B\{\log (kn - \log ko\} + c\,\Delta kn + D + \varepsilon n$$

ε n = المتبقى من الارتباط المتبادل

$rn - ro = o \qquad rn \le ro \qquad ro = 0.63$

$\text{Log}\,(k)n - \log ko = 0 \qquad (k)n \le ko \qquad ko = 1.05$

نتائج الحسابات

R = 0.9959 **$1\text{-}R^2 = 0.0082$**

A = 0.8384 **B=0.5814** **C= 0.0964** **D= 0.000873**

المتوسط والفارق

	logq	r-ro	Log (k)-log ko	Δk	ε
متوسط	-٠,١٥٦	٠,٠١٧	٠,٢٩٢	٠	٠
σالفارق	٠,٢١٠	٠,٠٢٤	٠,٣٩٣	٠,١٢٦	٠,٠١٩٠

معامل الارتباط المتبادل الكلى

	Log q	r-ro	Log (k)-log ko	Δk
Log q	١	٠,٩٤١ –	–٠,٩٩٤	٠,٠٣٣٥
r-ro		١	٠,٩٥٢	٠,٠٤٨٣ –
Log (k)– log ko			١	٠,٠١٨٠
Δk				١

معامل الارتباط المتبادل الجزئى

$r12.3 = 0.159$ $1-r12^2.3 = 0.975$

$r13.2 = 0.949$ $1-r13^2.2 = 0.0994$

المصدر جدول رقم ١٣٩٦٨(٣٠ سبتمبر ١٩٩٩)

تتمــــة

مطابقة جديدة لمعدل * γ للخفض الكلى للعمالة ١٩٥٠ – ١٩٩٧

خصائص الارتباط المتبادل المتعدد

$$\gamma^* = A(r-ro) + B \{\log (k - (\log ko\} + C\Delta k + D$$

تتطابق مع مطابقة جديدة لمعدل *γ الخفض الكلــى للعمالــة ١٩٥٠-١٩٩٧ وذلك باســتبدال المتغيــر التفســيرى log(k)-logko بــالمتغير التفسيرى (k) – ko ، وهذه الخصائص واردة فى الجدول الثالث الآتــى ذكره.

الجدول III
نموذج مطابقة لمعدل* γ
عناصر الارتباط المتبادل المتعدد
١٩٩٧-١٩٥٠

الارتباط المتبادل المتعدد

$$\gamma^* n = A(rn-ro) + B\{\log (k)n - \log ko\} + c\, \Delta\, kn + D + \varepsilon n$$

المتبقى من الارتباط المتبادل = εn

$rn - ro = o \quad rn \leq ro \quad ro = 0.63$

$\text{Log} (k)n - \log ko = o \quad (k)n \leq ko \quad ko = 0.75$

نتائج الحسابات

$R = 0.9977 \quad 1\text{-}R^2 = 0.0046$

$A = 49.08 \quad B=11.95 \quad C= 4.79 \quad D= 1.65$

المتوسط و الفارق

ε	Δk	Log (k)-log ko	r-ro	γ*	
٠	٠,٠٠٠	٠,٤٥٩	٠,٠١٧	٧,٩٨	متوسط
٠,٥٠٧	٠,١٢٦	٠,٥٢٩	٠,٠٢٤	٧,٤٧	الفارق

معامل الارتباط المتبادل الكلى

Δk	Log (k)-log ko	r-ro	γ*	
-٠,٠٦٦	٠,٩٩٢	٠,٩٥٢	١	γ*
-٠,٠٤٨	٠,٩٣٣	١		r-ro
٠,٠٢٧	١			Log (K – (log KO
١				Δk

<u>معامل الارتباط المتبادل الجزئى</u>

$r12.3 = 0.578$ $1-r12^2.3 = 0.666$

$r13.2 = 0.940$ $1-r13^2.2 = 0.115$

المصدر جدول رقم ١٣٩٧١(٥ أكتوبر ١٩٩٩)

إضافات

I

الإضافة الأولى
ملاحظات عامة

ثمة أشياء نراها وأخرى لا نراها ... ولهذا السبب سوف أبحث من جديد عن النتائج التى تتعلق ببعض الظواهر الاقتصادية ، والتى تتعارض مع تلك التى نراها والتى لا نراها .

فرد ريك باستيا
المنشورات الصغيرة
Frédéric Bastiat
Petits Pamphlets
يوليو
1850

انكسار عام ١٩٧٤

توضح الرسوم البيانية الخاصة بالبطالة C وفقًا لمكتب العمل الدولى ، والخفض الكلى للعمالة* C ومعدلات البطالة γ وخفض العمالة* γ وفرص العمل فى مجال الصناعة وإجمالى الناتج الداخلى الفعلى، توضح تطورًا فى الاقتصاد مختلفا تمامًا خلال فترتين ١٩٥٠-١٩٧٤ و ١٩٧٤-١٩٩٧ مع حدوث فترات توقف شديدة للغاية عام ١٩٧٤ [١].

مما يذكر أن الرسم البيانى الموضح للنسبة المئوية لعدد العاملين فى مجال الصناعة وخاصة عدد العمال (١٩٥٥-١٩٩٧) والرسم البيانى الخاص بالناتج الداخلى الفعلى (١٩٥٠-١٩٩٧) أحدثا بصفة خاصة دويًا هائلاً [٢]

أوضح هذان الرسمان فترات زمنية تخطيطية سبقت عام ١٩٧٤ ، وأعقبت العام نفسه ، بينما طرأ على الظروف السياسية تغييرات جوهرية .

شهدت الفترة الأولى ١٩٥٠-١٩٧٤ أحداثاً استثنائية : الحرب الهند الصينية (١٩٥٣-١٩٥٤) ، حرب الجزائر (١٩٥٤-١٩٦٢) وأحداث مايو ١٩٦٨.

ومع ذلك فإن الفترات الزمنية لم تتأثر بذلك كما هو واضح .

واعتبارًا من عام ١٩٧٤ اعتلت السلطة حكومات ذات اتجاهات متباينة للغاية ، مثل حكومة اليمين من ١٩٧٤-١٩٨١ ، ومن ١٩٨٦ - ١٩٨٨ ، ومن ١٩٩٣-١٩٩٧ ، ثم حكومة اليسار من ١٩٨١-١٩٨٦ ، ومن ١٩٨٨-١٩٩٣ ثم منذ عام ١٩٩٧.

ومع ذلك فإن الفترات الزمنية التى تم رصدها على الرسوم البيانية لم يتم تعديلها [٣]

تنبؤاتى لعام ١٩٩٤

٢- بالقياس لتنبؤاتى فى الرسوم البيانية التى أنجزت عام ١٩٩٤[٤] والتحليل الخاص بهم ، استطعت أن أؤكد فى عام ١٩٩٤ بأنه لو كانت استمرت سياسة التبادل الحر العالمى التى تنتهجها منظمة بروكسل فإن التطور السلبى للبطالة الذى تم رصده عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٩٣ سيبستمر .

وبالفعل ، فإن النقاط الجديدة التى تتطابق مع السنوات الأربعة من عام ١٩٩٤ حتى ١٩٩٧ تتمركز تقريباً فوق الفترات الزمنية التى تم رصدها من قبل على المنحنيات التى تمثل خفض العمالة * C وكذلك العمالة فى مجال الصناعة [٥].

والشيء نفسه بالنسبة للنقاط الجديدة الخاصة بإجمالى الناتج الداخلى الفعلى للفرد الذى يتطابق مع فترة ست سنوات من ١٩٩٢-١٩٩٧ ، وهى تتمركز بجوار الفترة الزمنية التى تم رصدها من ١٩٧٤-١٩٩١ [٦].

وتجدر الإشارة إلى أن التقدير الاستقرائى للفترات التى تم رصدها هو فى واقع الأمر استقراء وصفى بحت ولا يميز أى فرض نظرى علي الإطلاق .

نستخلص من هذا أن النظرية التى قدمتها عام ١٩٩٤، قد هيئت لنا التنبؤ فى عام ١٩٩٤ بما كان سيحدث فى الأعوام التالية، وقد حصلت النظرية بهذا على تأكيد هائل.

اسمحوا لى أن أُذَكِّر بأن أى معيار أساسى لصلاحية أية نظرية هو قدرتها على إيجاد تنبؤات صحيحة .

نظرية التكاليف المقارنة

٣ - أساسًا ، ارتكزت فى آن واحد جميع التحليلات النظرية التى أسستها على نظرية البطالة المزمنة، وعلى نظرية التكاليف المقارنة، وظروف تطبيقها فى حالة الدول غير المتساوية من حيث التقدم، وحيث تُوجَد فوارق هائلة بالنسبة للأجور الحقيقية .
هذه التحليلات النظرية أتاحت لى الفرصة لتفسير الوقائع التى تم رصدها من جهة والتنبؤ بالنتائج التى تم إثباتها فيما بعد من جهة أخرى.

إن النتائج التى توصلت إليها بخصوص أهمية سياسة التبادل الحر التى تنتهجها منظمة بروكسل وكونها السبب الرئيسى المولد للبطالة المكثفة والتى بدأت فى التصاعد منذ عام ١٩٧٤ لم تكن وليدة وجهات نظر بل وليدة ملاحظة الوقائع كما تفسرها النظرية (٧) .

مؤشرات السياسة الاجتماعية والواردات القادمة من الدول ذات الأجور المنخفضة :

٤- من أجل إجراء تحليل كمِّى بصدد البطالة المزمنة وبطالة سياسة التبادل الحر اتخذت مؤشرين للتدليل على الآثار الناجمة عن بطالة السياسة الاجتماعية ، والآثار الناجمة عن بطالة سياسة التبادل الحر التى تنتهجها منظمة بروكسل(٨).

وكما هو واضح، وكما ذكرت من قبل (٩) فإن هذين المؤشرين لن يمثلا وحدهما فقط كل ما يتعلق بالوقائع من عقد. ولكن يمكن أن يكونا مُؤشرًا أوليًا بكل تأكيد.

فى واقع الأمر إن التصوير الرائع لزيادة حدة البطالة فى الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٩٧ الذى أظهره النموذج الذى اعتمدت عليه فى حساباتى قد أكد بالكامل فيما بعد مدى صحة اختيارى لهذين المؤشرين (١٠).

النموذج التوضيحى :

٥- لكى يصبح أى نموذج تفسيرى يتعلق بالبطالة صحيحًا ونافذًا، يجب وأن يخضع لثلاثة شروط :

- الشرط الأول:- أن يكون النموذج قادرًا على تمثيل البطالة C وفقا لمكتب العمل الدولى وللخفض الكلى للعمالة* C بشكل ناجح وكذلك تصوير معدلات γ و*γ معدلات الخفض الكلى اللذان يتطابقان مع البطالة C ومع الخفض الكلى للعمالة* C [١١]

- الشرط الثانى : أن يكون النموذج قابلاً للتطبيق على الفترتين ١٩٥٠-١٩٧٤ و ١٩٧٤-١٩٩٧ وأن يعطى تصورًا صحيحًا لانكسار عام ١٩٧٤.

- الشرط الثالث:- أن يكون النموذج قادرًا على إصدار تنبؤات صحيحة.

إن هذه الشروط الثلاثة متوافرة لدى النموذج الذى نحن بصدده والذى أسفر عن مطابقات مهمة للغاية بالنسبة لمجمل الفترة ١٩٥٠-١٩٩٧ [١٢]

لقد مكننا النموذج عام ١٩٩٤ من الحصول على تصوير صحيح للبيانات المتعلقة بمجمل الفترة ١٩٥٠-١٩٩٣كما مكننا من التنبؤ بأرقام القياس للقيم التى تم رصدها أعوام ١٩٩٤و ١٩٩٥ و ١٩٩٦ و ١٩٩٧.

وبطبيعة الحال، وكما هو متبع مع أى نموذج، نستطيع القول بأن الأمور قد سارت كما لو كان النموذج محل الدراسة صحيحًا فعلاً.

فى الواقع، لا يوجد فيما كُتِبَ عن الاقتصاد نموذج واحد به نتائج يمكن مقارنتها مع النتائج التى وردت بالنموذج محل الدراسة ، كما لا يوجد نموذج يصور الحقيقة التى تم رصدها بشكل مفاجئ خلال ٤٧ عاما من ١٩٥٠-١٩٩٧، ولذلك فإن الفترتين ١٩٥٠-١٩٧٤ وكذلك الفترة ١٩٧٤-١٩٩٧ مختلفتين تمامًا.

نتيجة أساسية:-

العولمة عامل رئيسى مسبب للبطالة:

٦- ثمة نتيجة أساسية أسفر عنها هذا التحليل، وهو أن النموذج محل الدراسة أظهر أن التأثير الناجم عن البطالة العالمية نتيجة سياسة التبادل الحر التى تنتهجها منظمة بروكسل أقوى بكثير من تأثير البطالة المزمنة الناجمة عن هيكل السياسة الاجتماعية [١٣].

هذه النتيجة قد تثير الدهشة للوهلة الأولى.

لكن هذه النتيجة تمثل مُحَصّلَة لا يمكن تفاديها، نظرًا لأن مؤشر r الخاص بالسياسة الاجتماعية قد استقر منذ عام ١٩٨٦، بينما بالنسبة لمجمل المؤشر k لم يتوقف عن الصعود

منذ عام ١٩٧٤ ، من جهة أخرى سَجَّلَ مؤشر r ١٢ عامًا من الصعود فى الفتـــرة ١٩٧٤-١٩٨٦ كما سجل مؤشر k ٢٣ عامًا من الصعود فى الفترة من ١٩٧٤-١٩٩٧ بالتوازى مع زيادة مستمرة فى الخفض الكلى للعمالة *C ومعدلها * γ [١٤]

نستخلص من ذلك، أنه مهما يكن من شأن النموذج محل الدراسة، فإنه سيؤدى حتمًا إلى النتيجة نفسها : تأثير البطالة الناجمة عن سياسة التبادل الحر أقوى من تأثير البطالة الناجمـــة عن البطالة المزمنة.

يضاف إلى هذا الإثبات أمر آخَر وهو أن تقديراتى مأخوذة من نمـــوذج أظهـــر بشـــكل استثنائى الملاحظات المتعلقة بالبطالة لمدة تقرب من خمسين عامًا، بالإضافة إلى مجموعتين مفسرتين متعلقتين بالمؤشر r والمؤشر k بينما مجمل الفترة تضمنت فترتين مختلفتين تماما. ١٩٥٠-١٩٧٤و ١٩٧٤-١٩٩٧ .

على أى حال، إن النموذج محل الدراسة لا يخرج عن كونه نموذج توضيحى وتطبيقـــى لنظريات عامة بصدد البطالة المزمنة والتكاليف المقارنة.

فى الواقع، وكما استخلصنا منَ الإضافة الصغيرة فى الجزء الثالث، بعنوان **تأكيـــدان ذوا مغزى للنموذج .**

فإن النموذج محل الدراسة يُطَبَّـــق أيضًا على النسبة المئوية الخاصة بعدد العاملين فى مجال الصناعة بالنسبة للعُمَّال وبالنسبة للخسارة فى معدل النمو فى إجمالى الناتج الداخلى.

هذان التطبيقان يؤكدان هيمنة سياسة العولمة من جهة، واعتبارها العامل الرئيسى فى تدمير الاقتصاد منذ عام ١٩٧٤من جهة أخرى.

هوامش

١- انكسار عام ١٩٧٤:

(١) انظر الرسوم البيانية

XIII*,XIII,XI*,XI,X*,X,IX*,IX, VI*,VI,V*,V,II*,II,I*,I

فى الجزء الثانى، سبق ذكره

(٢) الجزء الثانى، القسم ج ، د ، الرسوم البيانية XIII*,XIII,X*,X .

(٣) إن التدقيق فى المجموعات الإحصائية الخاصة بالفترات الطويلة هى التى كانت وراء الحصول على تحليل فعال للعوامل الأساسية التى تسببت فى التطور السلبى للاقتصاد ، وبصفة خاصة مشكلة البطالة. يعطى المجال الاقتصادى كثير من الأهمية للعوامل الاقتصادية الطارئة وللتطور الذى تشهده أحداث القرن.

٢- تنبؤاتى لعام ١٩٩٤:

الرسوم البيانية XI, IX , II ,I فى الجزء الثانى سبق ذكره.

(٤) الرسوم البيانية* XI* , IX* , II* , I فى الجزء الثانى، سبق ذكره.

(٥) الرسم البيانى* XI فى الجزء الثانى، سبق ذكره.

٣- نظرية التكاليف المقارنة :

(٦) إن الوقائع - وليس وجهات نظر موثوق بها- هى التى جعلتنى أنصح بقيام تجمع تفضيلى فى السوق المشتركة للاتحاد الأوروبى .

(انظر على وجه الخصوص الجزء الخامس، سبق ذكره، محاربة البطالة بصورة فعلية وإعادة النمو، والإضافة V الخامسة الآتى ذكرها، تجمع تفضيلى ليبرالى لم يتردد أنصار سياسة التسيب العالمى فى وصفى "بالمارق" وذلك باسم ليبرالية مزعومة.

يكفينى أن أرد عليهم قائلاً بأننى لم أغير رأيى أبدًا وأن أساس الليبرالية هو قبل كل شئ احترام الوقائع وليس اتباع عقيدة تتسم بالتعصب لأشياء مزعومة مثل "الحقائق الثابتة".

٤- مؤشرات السياسة الاجتماعية والواردات القادمة من الدول ذات الأجور المنخفضة :

(٧) رسوم بيانية II,I ، فى الجزء الثالث سبق ذكره، القسم ٣ ، مؤشران أساسيان.

(٨) الجزء الثالث، القسم أ ٣ ، سبق ذكره.

(٩) انظر القسم ٥ ، الآتى ذكره.

٥- النموذج التوضيحى :

انظر الرسوم البيانية المصورة للبطالة C وفقًا لمكتب العمل الدولى والخفض الكلى للعمالة* C والمعدلات التى تتطابق مع γ و * γ بالمقارنة مع عدد العمال (الرسوم البيانية I *I II *II V *V VI *VI في الجزء الثانى ، سبق ذكره)

(١٠) انظر الرسم البيانى IV فى القسم ٦ فى الجزء الثالث ، سبق ذكره.

انظر أيضًا الرسوم البيانية IV, III, II, I فى الملحق V الخامس، سبق ذكره نموذج مكونات البطالة، و [٦ § ، الآتى ذكره، نتيجة أساسية: العولمة العامل الرئيسى المسبب للبطالة.

انظر أيضًا الرسوم البيانية V ,IV فى الإضافة الصغيرة بالجزء الثالث .

٦- نتيجة أساسية: العولمة، عامل رئيسى مسبب للبطالة.

(١١) فاقت أهمية البطالة العالمية -أي الناجمة عن العولمة وسياسة التبادل الحر العالمي- أهمية البطالة المزمنة بحوالى ٧٥% حسب متوسط الفترة من ١٩٧٥ -١٩٩٧

انظر الجزء الثالث، القسم ب٢ ، الجدول I ، سبق ذكره.

انظر أيضًا القسم ٦ بالملحق V الخامس سبق ذكره.

(١٢) انظر الرسوم البيانية II,I فى الجزء الثالث، القسم أ ٣ .

(١٣) الارتباط المتبادل المتعدد لكل من *γ ، Δ k , (k)-ko , r-ro يقدم أربع قيم ثابتة تعسفية، عبارة عن المعامل الخاص بثلاث متغيرات تفسيرية والثابت .

يضاف بطبيعة الحال لهذه القيم الثابتة الأربعة القيم الثابتة لكل من k o وro .

(١٤) من الظاهر للغاية أن النموذج أعطى تصورًا هائلاً لانكسار ١٩٧٤ بالنسبة لمعدل *γ الخفض الكلى للعمالة، والنسبة المئوية لعدد العاملين فى مجال الصناعة وبخاصة العمال، والخسارة التى لحقت بالنمو بالنسبة لإجمالى الناتج الداخلى الفعلى (الرسم البيانى IV فى القسم ب٢ فى الجزء الثالث، والرسم البيانى V ,IV فى الإضافة الصغيرة بالجزء الثالث) بينما نجد أن المجموعتين التفسيريتين لكل من k , r لم تتناولا أى انكسار فى عام ١٩٧٤.

II
الإضافة الثانية
الإجابة على بعض الأسئلة

عندما نضع فى الميزان قيمة الأدلة والبراهين التى تتعارض مع نظرية ما ، يجب ألا ننسى المبادئ الخاصة بالمنهج العلمى. لا يكفى لكى نبرهن على أن هذه القيمة غير مؤكدة بنسبة مائة بالمائة، أن نسوق الأدلة على الصعوبات التى تواجهها والبيانات التى تتعارض معها، بل يجب أيضًا أن نثبت أنها أقل تأكيدًا عن نظريات أخرى تتعلق بالموضوع نفسه، وأنها تتسبب فى مزيد من المشاكل وأنها غير صالحة عن طريق مزيد من الأدلة أو على الأقل عن طريق نظرية أخرى من المستوى نفسه . ليست هناك نظرية تتعلق بما حدث بالفعل أو بما يجب أن يحدث تكون " مؤكدة" بصفة مطلقة، سواء كان ذلك فى مجال التاريخ، أو الفيزياء أو فى أى مجال آخر، فهى لا تخرج عن إطار الاحتمال. إذا كانت هناك نظرية أكثر احتمالا عن نظرية أخرى مطبقة على الموضوع نفسه ، فليس بوسعنا إلا القبول ، وذلك من وجهة النظر العلمية.

جيمس برينهام

عصر المنظمين

James Burnham

L'Ere Des Organisateurs

1947

فى أعقاب العرض المفصل الذى قدمته فى ٢٣ مارس ١٩٩٨ فى أكاديمية العلوم السلوكية والسياسية ، وخلال المناقشات التى أعقبته، كان هناك العديد من المداخلات التى عَضَّدَت من النتائج التى خرجت بها.

ثمة أسئلة واعتراضات كانت جديرة بالاهتمام قد طُرحت ، ولذلك رأيت أنه من المفيد للغاية أن أجيب عليها باختصار.

١- بخصوص انكسار عام ١٩٧٤ وتفسيره.

<u>السؤال ١ :</u>

" إن انكسار عام ١٩٧٤ غير قابل للمناقشة، بل ومُسَلَّمٌ به ، غير أن تفسيره قد يختلف عن طريقة تقديمه.

من وجهة نظر التجارة الدولية هناك فى الواقع جسر مستمر بين الفترة التى سبقت عام ١٩٧٤ وبين تلك الفترة التى أعقبتها .

ولذلك لا نرى هنا انكسارًا على نحو خاص فى عام ١٩٧٤ .

لا نستطيع أن ننكر أن الحرب العالمية الثانية قد حققت النمو الذى ظهر فى أعقابها. فقد خصص ستيوارت ميل فى كتابه "مبادئ الاقتصاد" Principles of Economics فصلاً كاملاً عن الآثار المواتية للحروب على النمو الاقتصادى.

فى الواقع، إن صدمة البترول فى ١٩٧٣-١٩٧٤ كشفت لنا الأمور، فقد استطعنا أن نتبصر ببعض مساوئ الاقتصاد العالمى ، ومن خلال وجهة النظر هذه كانت هناك نتائج دائمة.

من الصعب للغاية أن نفصل بين المتغيرات التقنية والمتغيرات المنبثقة عن التجارة الدولية.

<u>الإجابة:</u>

بالتأكيد لدينا تفسيرات مختلفة لانكسار ١٩٧٤. بالطبع إذا اكتفينا بإمعان النظر أو التدقيق فى التجارة الدولية، سنجد أن هناك تفاوتًا هائلاً للغاية بين الفترتين ١٩٥٠-١٩٧٤ و ١٩٧٤-١٩٩٧ وعلى وجه الخصوص هناك فترات توقف شديدة للغاية عام ١٩٧٤.

أولا وقبل أى شيء إن الاتفاقيات المبرمة عام ١٩٧٢ بين السوق الأوروبية المشتركة (فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا، بلجيكا ، هولندا ، ولكسمبورج) ومجموعة الدول الآتية (المملكة المتحدة ، النمسا ، الدانمارك ، النرويج ، البرتغال ، السويد ، وسويسرا) قد استبعدت بصفة

شبه كاملة رسوم الجمارك على المنتجات الصناعية فيما بينها ، مما يعني تشكيل منطقة تبادل حر بصفة تدريجية بين السوق الأوروبية المشتركة وبين (فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا، بلجيكا ، هولندا ، ولكسمبورج) .

علاوة على ذلك، انضمت فى أول يناير ١٩٧٣ كل من بريطانيا وإيرلندا والدانمارك إلى السوق المشتركة. أسفر انضمام بريطانيا عن توجيه منظمة بروكسل لانتهاج سياسة التبادل الحر العالمي بشكل رئيسي .

وفضلاً عن هذا، فإن النظام النقدى الدولى قد تصدع فى مطلع عام ١٩٧٣ وظهر النظام الذى تم العمل به بخصوص معدلات النقد المتذبذب اعتبارًا من أول مارس ١٩٧٣.

من المؤكد أن الحرب العالمية الثانية قد أسفرت عن فترة من التوسع الاقتصادى، لكن آثارها لم تخف حدتها إلا بشكل تدريجي، مثلما حدث تمامًا فى أعقاب الحرب العالمية الأولى.

وبالنسبة لفرنسا فإن الدمار الذى ألحقته بها الحرب العالمية الأولى كان أشد وطأة من الدمار الذى لحق بها عقب الحرب العالمية الثانية. وعلى أى حال لا نستطيع إطلاقًا أن نعزى للحرب العالمية الثانية سبب التوسع الاقتصادى والعمالة الكاملة على مدى ثلاثين عامًا انتهت فجأة عام ١٩٧٤. ومن جهة أخرى وقعت صدمة البترول الأولى فى ديسمبر ١٩٧٣ فى أعقاب الحرب العربية- الإسرائيلية ، أى حرب الكيبور ، لكن هناك استحالة فى كونها السبب الرئيسى فى انكسار ١٩٧٤.

ومن جهة أخرى ، إذا دققنا النظر فى صدمة البترول الثانية التى وقعت فى ديسمبر ١٩٨٠ نتيجة اندلاع الحرب بين إيران والعراق، فلن نلحظ فى واقع الأمر أى تعديل محسوس فى الفترات الزمنية بالنسبة للبطالة C حسب مكتب العمل الدولى، وفى الخفض الكلى للعمالة* C وفى المعدلات التى تتطابق مع γ *γ بالنسبة لعدد العمال، وعدد الأفراد العاملين فى مجال الصناعة وكذلك بالنسبة لإجمالى الناتج الداخلى الفعلى للفرد[1]

وإذا تمسكنا بالتقدم التكنولوجى لتفسير انكسار ١٩٧٤، فلن نجد حقيقة أى مبرر لذلك. إن الآثار القائمة على أى تقدم تكنولوجى هى فى واقع الأمر قائمة بشكل تدريجى ومستمر [2]

وفى النهاية، إن التفسير الوحيد المتاح لزيادة البطالة على نحو مكثف فى فرنسا اعتبارا من عام ١٩٧٤ هو تطبيق سياسة التبادل الحر العالمى من قبل منظمة بروكسل بشكل تدريجى ومستمر وانفتاحها على الخارج فى أعقاب انضمام بريطانيا للسوق المشتركة [3]

<u>السؤال ٢ :</u>

فى عام ١٩٧٤، وفى جميع الدول المتقدمة، تم تسجيل انهيار مفاجىء فى معدل الخصوبة ، أليس فى هذا تفسيرًا مُحتَمَلاً لانكسار ١٩٧٤؟ .

الإجـــابة :

ثبت فعليًا على الرسم البيانى الموضح لإجمالى السكان فترة توقف عام ١٩٧٤ [٤].

وصل معدل النمو السنوى قبل ١٩٧٤ إلى ٠,٩٦% وفى أعقاب ١٩٧٤ انخفض إلـــى ٠,٤٩% أى سجل انخفاضا قدره ش٠,٤٧%.

ومع ذلك إذا دققنا فى الرسم البيانى الخاص بإجمالى عدد العمال لن نشهد شئ من ذلك، إذ ظل متوسط معدل النمو السنوى تقريبًا ثابتًا قبل وبعد ١٩٧٤ [٥] .

بالنسبة للرسم البيانى الموضح لإجمالى الناتج الداخلى الفعلى للفرد، فقد وصل معـــدل النمو قبل ١٩٧٤ إلى ٣,٩٥% وإلى١,٧٩% بعد ١٩٧٤، مُسَجِّلًا بذلك انخفاضًا وصـــل إلى ٢,١٦%.

لو لم ينخفض معدل نمو إجمالى السكان إلى٠,٤٧% ، فإن انخفاض إجمـــالى النـــاتج الداخلى الفعلى للفرد كان سيسجل انخفاضًا أقـــوى من ذلك ، وكان سيصـــل إلـــى٢,٦٣% (٢,١٦% +٠,٤٧ %) . إن انخفاض معدل النمو لإجمالى الناتج الداخلى الفعلى للفرد كـــان سيكون أيضًا أقوى من ذلك.

وعلى كل حال لا نستطع أن نفسر انخفاض معدل النمـــو لإجمـــالى النـــاتج الـــداخلى الفعلـــــــــى للفرد عام ١٩٧٤ على أساس انخفاض معدل النمو لإجمالى السكان اعتبارًا مـــن عام ١٩٧٤ [٦]

٢- بخصوص النموذج محل الدراسة :

سؤال ١ :

يبدو أنه من المستحيل أن نستخلص من خلال النموذج محـــل الدراســـة ؛ أن سياســـة التبادل الحر العالمى هى السبب الرئيسى فى البطالة فى فرنسا.

هذا النموذج يرتكز فى التحليل الأخير على الارتباط المتبادل المكثف بين معدل الخفض الكلى للعمالة γ^* ، ومؤشر r للسياسة الاجتماعية ، والمؤشر k للواردات القادمة من الـــدول ذات الأجور المنخفضة.

فى الواقع أن المدلول السببى للارتباط المتبادل المتعدد هو موضوع مثير للجدل بصـــفة دائمة بين أساتذة الإحصاء.

الإجـــابة:

أن الأمر يتعلق هنا بنتيجة كلاسيكية (قديمة) وثابتة بالفعل فى نظرية الإحصاء الخاصة بالارتباط المتبادل والتى استخلصنا منها الارتباط المتبادل البسيط أو المتعدد وعلاقة السببية.

إذا تفحصنا على سبيل المثال الارتباط المتبادل بين عدد المطلقين وعدد المصاعد فى فرنسا منذ بداية هذا القرن، سنجد ارتباطا متبادلا إحصائيًا مُهمًا للغاية، ومع ذلك فمن الواضح أننا لن نستطيع إقامة علاقة سببية بين هذين العاملين، إن هذا العامل أو ذاك بمثابة عوامل متزايدة مع مرور الوقت وحسب العبارة الإنجليزية فالأمر ليس سوى: " **ارتبط متبادل خاطىء غير منطقى**"

والشىء نفسه بالنسبة للنمو المتوازى فى فرنسا منذ ١٩٧٠ بين الصادرات وإجمالى الناتج الداخلى.

وحسب تفسير البنك الدولى ومنظمة التجارة والتنمية الاقتصادية فإن نمو التجارة الدولية يفسر تمامًا نمو إجمالى الناتج الداخلى. لكن نستطيع أيضًا أن نتمسك بأن نمو إجمالى الناتج الداخلى قد أدى إلى نمو صادراتنا – صادرات المجتمع الفرنسي– أى أن نمو كل منهما كان نتيجة عوامل أخرى . إنه لخطأ تام أن نجنح للتفسير الأول. (٧)

إن الوضع يختلف تمامًا فى حالة النموذج محل الدراسة والخاص بالبطالة .

إن التدقيق و إمعان النظر فى الوقائع، ثم تحليلها نظريًا كانا السبب وراء التحديد فى عام ١٩٩٣ لعاملين مهمين للبطالة فى فرنسا منذ ١٩٧٤، وهما من جهة البطالة المزمنة الناجمة عن الحماية الاجتماعية المفرطة، ومن جهة أخرى البطالة الناجمة عن سياسة التبادل الحر العالمى، وهكذا فإن تفسير الوقائع كان السبب فى اعتماد النموذج الوارد فى الجزء الثالث من هذا المؤلف.

إن الارتباط المتبادل المتعدد بين معدل γ^* للخفض الكلى للعمالة والمؤشرات الثلاثة : r, (k) (k) الفترة التخطيطية لـ k , $\Delta k = k-(k)$ كان وراء التحقق من صلاحية هذا النموذج والفروض الخاصة به. (٨)

فى واقع الأمر، إن الارتباط المتبادل الرائع الذى وجدناه، يؤكد التحليل النظرى الذى قمت به، ولكن ليس بناءًا على هذا الارتباط المتبادل قد بنيت تحليلى النظرى ، بل إن ملاحظة الوقائع هى التى أفرزت لنا هذا التحليل النظرى.(٩)

<u>السؤال ٢:</u>

العديد من أساتذة الاقتصاد يدرسون الأسباب التى أدت إلى البطالة، وقد توصلوا إلى نتائج متباينة للغاية فيما يتعلق بتأثير الواردات القادمة من الدول ذات الأجور المنخفضة.

على كل حال فإن تقديراتهم أقل بكثير جدًا من تلك التى وردت فى هذا المُؤلَّف .

يجب أن يتشاور حتمًا، واضعو تلك النماذج لكى يقفوا على مصدر هذه الاختلافات الواردة فى النماذج التى يعدونها.

الإجـــابة :

لا يسعنى سوى أن أذكر أنه بالنسبة لأي نظريتين والنماذج التى تمثل هاتين النظريتين ، فإن المعيار الوحيد لتفضيل نموذج على آخر هو مطابقته لمعطيات أو بيانات التجربة.

إذا أردنا أن نختار من بين نظريتين والنماذج التابعة لهما يجــب أن نختـــار النظريـــة والنموذج اللذان يتفقان مع معطيات الملاحظة.

إن هذا هو المعيار الأساسى المقبول والمعترف به فى جميع العلوم.

فى الواقع، لقد ثبت عدم وجود نموذج واحد فى المجال الاقتصادى يسمح بالفصل بــين تأثير البطالة المزمنة وتأثير البطالة الناجمة عن سياسة التبادل الحر بالنسبة لمجمــل الفتـــرة ١٩٥٠-١٩٩٧ والتى تغطـــى الفتـــرتين ١٩٥٠-١٩٧٤، ١٩٧٤-١٩٩٧ [١٠] وهمـــا فترتـــان مختلفتان للغاية.

إن النموذج الذى قدمته يجيب على هذه الشروط وقد تم التحقق من صحته تمامًا.

السؤال ٣ :

إن النموذج محل الدراسة لا يشير صراحة بإصبع الاتهام إلى تطور أجهزة الخـــدمات، وإلى أولئك الذين يخلقون فرص العمالة، حيث الطلب فى ازدياد بالنسبة للتجارة العالميـــة إذ تعتبر فرنسا المُصَدِّر الثانى على مستوى العالم بالنسبة لأجهزة الخدمات.

الإجـــابة :

١- إن خلق فرص العمالة بمعرفة أجهزة الخدمات قد أُخِذَت بالفعل فى الاعتبار طالما أن المتغير التفسيرى، ومعدل * γ الخاص بالخفض الكلى للعَمالة * C تقلص عن ذى قبل مع أن أجهزة الخدمات بتخلق المزيد من فرص العمل.

٢-إن ما تضمنته النظرية هو أن الخفض الكلى للعمالة* C يزداد عن ذى قبل ، بينما الواردات القادمة من الدول ذات الأجور المنخفضة قد اتسع نطاقها. [١١]

ولذلك فمن الطبيعى أن نتخذ من المتغير التفسيرى مُؤشرًا للواردات القادمة من الـــدول ذات الأجور المنخفضة.

السؤال الرابع :

قد يبدو من المفيد تطبيق النموذج على دول أخرى في الاتحاد الأوروبى مثـــل إســـبانيا وإيطاليا حيث معدلات البطالة أكبر من مثيلاتها فى فرنسا أو تطبيقه على هولندا والـــدانمارك والسويد ، حيث معدلات البطالة أقل عن مثيلاتها فى فرنسا نظرًا لانفتاحهم بشكل أكبر علـــى الاقتصاد العالمى.

الإجـــابة :

١-من المؤكد أن ثمة فائدة فى تطبيق النموذج نفسه على دول مختلفـة فـى الاتحـاد الأوروبى، غير أن البحث عن معطيات تجريبية على مجمل الفترة ١٩٥٠-١٩٩٧ قد يسفر عن عمل رائع، خصوصا فى غياب دليل سنوى إحصائى أوروبى يتضمن فترات طويلة.[١٢]

٢- فى الواقع، ورغم الظواهر المتباينة للغاية فهناك تماثل كبير قائم بالفعل فى التطور السلبى فى ازدياد البطالة وفى السياسات الخاصة بالعمالـة . إن ازديـاد معـدلات البطالـة الموحـدة فى الاتحاد الأوروبى تمثل تشابهًا كبيرًا لمجمل الفترة ١٩٦٥-١٩٩٧ حيث أمكـن حسابهم[١٣] الشىء نفسه بالنسبة لسياسات العمالة.[١٤]

السؤال ٥ :

إن الطريقة المتبعة لا تسمح إطلاقًا بتوضيح ديناميكية العولمة المتمثلة فى فتح أسـواق جديدة لصادراتنا – صادرات المجتمع الفرنسي- استثمارات أجنبية مباشرة، نشر الابتكـارات التقنية بين القطاعات، خفض الأسعار، خفض تكلفة رأس المال ، تأثير العولمة على الإنتـاج وطرق الإدارة ، وتأهيل الأيدى العاملة وتحسين ظروف العمل ، رسم سياسات عامة جديـدة وبصفة خاصة العمل علي تطوير العقليات.

هذه هى أهم الأسس والعمليات الديناميكية التى ترتبط فيما بينها والتـى تأسـس عليهـا الرأى السائد حول الآثار المفيدة للعولمة.

الإجـــابة :

إن أى نموذج يجب وأن يكتفى بالحساب الوارد فى المتغيرات الدالة بصـفة حقيقيـة، فهو لا يستطيع أن يتضمن كل القيم الثابتة.

إذا تضمن النموذج كل القيم الثابتة مقدما فى المناقشة، سنجد أنفسنا أمـام نمـوذج بـلا مدلول حقيقى ، حيث تعدد الأشجار قد يحجب الغابة. إن مثل هذه الغلطة واضحة تمامًا فـى النموذج **Runs** ، الصادر عن البنك الدولى إذ لكى يكون مفهومًا اضطر البنك أن يجـرى حساباته على ٢٢ منطقة و ٢٠ منتج خلال ٨ فترات وفى النهاية توصـل إلـى ٧٧,٠٠٠ متغير.

فى الواقع أن مثل هذا النـموذج ليس له أى مدلول اقتصادى أو مـدلول اقتصـادى قياسى[١٥] .

٣ - بخصوص تقديراتى و تقديرات الآخرين :

السؤال ١ :

بالنسبة للفترة ١٩٩٥ -١٩٩٧، فإن النموذج محل الدراسة المطبق علـــى معـــدل γ^* للخفض الكلى للعمالة(الخفض الكلى للعمالة * C بالمقارنة مع عدد العمال) قد أســـفر عـــن الآتى:

السياسة الاجتماعية	%٢٩,٧
بطالة ناجمة عن سياسة التبادل الحر العالمـــى	%٦١,١
بطالة ناجمة عن الظروف الاقتصادية الطارئة	% ٣,١
بطالة ناجمة عن التقدم التقنى	% ٦,١
	%١٠٠,٠

يـــرى أدريـــان وود Adrian Wood فـــى كتابـــه ١٩٩٤ **North-South, Employement And Inequality** أنه بالنسبة للدول الأعضاء في منظمـــة التجـــارة والتنمية الاقتصادية وصل عدد العاطلين بها إلى ٩ مليون عاطل عام ١٩٩٠، وإن البطالـــة المنسوبة إلى الواردات القادمة من الدول النامية وصلت إلى ٣٦ مليون عاطل ، أى بنســـبة مئوية تقدر ب ٢٥% = ٩/٣٦

وهذا الرقم إذا تم تقريبه إلى ٦١% ، كما سبق، سنجد أن هناك فارقا بنسبة ١إلى ٢,٥ (٦١/٢٥)

كيف نفسر إذن مثل هذا الفارق؟

الإجـــابة :

إن النسبة المئـــوية التى قدرت بحـــوالى ٦١% تتطابق مع تطبيق النمـــوذج الخـــاص بمعدل * γ الخفض الكلى للعمالة وليس مع معدل γ الخاص بالبطالة الذى يتطابق مـــع معدل C البطالة حسب مكتب العمل الدولى.

بتطبيق النموذج على المعدل γ الخاص بالبطالة، أعطى النمـــوذج للفتـــرة ١٩٩٥-١٩٩٧ نسبة مئوية تقدر ب ٤١% للبطالة الناجمة عن السياســـة الاجتماعيـــة و ٤٨% عـــن بطالـــة التبادل الحر [١٦] إذن هناك فارق ظاهر من ١ الى ١,٩ حسب رواية وود WOOD (٤٨/٢٥=١,٩٢) [١٧]

ومع ذلك يجب مراعاة أن معدل البطالة- حسب مكتب العمل الدولى عام ١٩٩٥ بالنسبة لعدد العمال- وصل إلى ١١,٥% فى فرنسا مقابل ٧,٦ لإجمالى دول منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية، إذن سجل المعدل نسبة تتراوح من ١ إلى ١,٥ (١١,٥/٧,٦=١,٥١) [١٨]

وبوجه عام، فإن الفارق فى تقديرى بالنسبة للبطالة الناجمة عن سياسة التبـادل الحـر وتقديرات وود انخفض إلى٢٥% (١,٢٧ =١,٩٢/١,٥١) مما يُظهِر فى نهاية الأمر اتفاقاً ملحُوظاً بين هذين التقديرين رغم اختلاف وتنوع المصادر.

وفى الواقع، بالنسبة لمجمل دول منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية والتـى خضـعت للدراسة عن الفترة ١٩٦٩-١٩٩٠ نجد بالرجوع إلى تقـديرات وود أنه ثمة تأثير متسـاو مع الواردات القادمة من الجنوب ، ومع الصـعوبات والتشدد فى القوانين الاجتماعية [١٩] ولا يوجد فارق متمثل فى ١ الى ٣ كما يتضح من النسـبة المئوية التى قدرت بـ ٢٥% كما سبق وذكر وود بالنسبة لعام ١٩٩٠

وهذا بالضبط ما ورد فى النموذج الخاص بى المطبق على الفترة١٩٥٠-١٩٩٧ علـى معدل γ العمالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولى.

وإليكم النسب المئوية الآتية لمتوسط الأعوام ١٩٩٥-١٩٩٧ [٢٠]

السياسة الاجتماعية	٤١%
بطالة ناجمة عن التبادل الحر	٤٨%
بطالة ناجمة عن الظروف الاقتصادية الطارئة	١%
بطالة ناجمة عن التقدم التقنى	١٠%
	١٠٠,٠%

نستخلص من هذا أن ثمة تأثير يتساوى إلي حد كبير مع البطالة الناجمة عـن سياسـة التبادل الحر والبطالة المزمنة على معدلات البطالة حسب تقديرات مكتب العمل الدولى للفترة ١٩٩٥- ١٩٩٧

وعلى أى حال، من أجل تحليل الوضع الحقيقى للبطالة فى فرنسا، ينبغى أن نعمل على معدل γ * الخفض الكلى للعمالة C^* وليس معدل γ للبطالة C حسب تقديرات مكتب العمل الدولى[٢١]

السؤال ٢ :

فى كتابك المعنون **Combats Pour L'Europe** الذى نشر عام ١٩٩٤، قمت بتقييم الأثر على الخفض الكلى للعمالة *C نتيجة عـولمة المبادلات بالنسبـة لعـام ١٩٩٣ بـ ٣٤% (ص ٣٦١)، أى بنسبة ٩/١٠ من أثر البطالة المزمنة والذى قدر بـ ٣٨% .

وفى المؤتمر الذى حضرته فى ٢٣ مارس ١٩٩٨ فى الأكاديمية قمت بتقييم (ص٣٠) هذا الأثر بواقع ٦٠% بالنسبة لعام ١٩٩٦ أى بزيادة تُقَدَّر بـ ٢,٤ عن الزيادة التى تتطـابق مع البطالة المزمنة التى قدرت ٢٥%.

من أين يأتى هذا الاختلاف الهائل فعلا ؟

الإجـابة :

إن هذا السؤال يعد سؤالاً جوهريًا للغاية.

يجب أن أضـيف بأننى أُقَيِّم حاليًا متوسط تأثير سياسة التبادل الحر العـالمى عـلى معدل * γ للخفض الكلى للعمالة عن الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ بنسبة مئويـة حـوالى ٦٠% تقريبًا مقابل ٣٠% للبطالة المزمنة، أى بنسبة تساوى الضعف تقريبًا (حساب ١٩٩٩) .

إذن من أين أتت مثل هذه الاختلافات فى هذه الحسابات الثلاثة للأعوام ١٩٩٤-١٩٩٨-١٩٩٩؟

أوَّلاً: بالنسبة لحساب عام ١٩٩٤ وعام ١٩٩٨ فإن الفترات الزمنية المطابقة ١٩٧٤-١٩٩٣ و١٩٥٠-١٩٩٦ كانتا مختلفتين. الشىء نفسه بالنسبة لعام ١٩٩٣وعام ١٩٩٦ اللـذان خضعا للبحث وتطابقًا مع حساب المطابقة لعام ١٩٩٤و ١٩٩٨ هما أيضًا مختلفين [٢٢]

لكن الأمر الجوهرى لا يكمن فى هذا .

فى المطابقات الخاصة بالفترة(١٩٧٤-١٩٩٣) عام ١٩٩٤، ارتكـز الحسـاب علـى الارتباط المتبادل المتعدد * Δ k, k-ko, r-ro, C بينمـا فـى المطابقـة الخاصـة بالفترة (١٩٥٠-١٩٩٦) عام ١٩٩٨ ،ارتكز الحساب على الارتباط المتبادل المتعدد * k, Δ (k)-ko, r-ro, C ، حيـث (k) يمثل المطابقة التخطيطية لـ k[٢٣]

فى واقع الأمر، ارتكز حساب ١٩٩٤ الخاص بالفترة ١٩٧٤-١٩٩٣ على خطأ، إذ كان المفرض أن يفصل ين ثلاثة آثار، أثر أة مردود لبطالة المزمنة، أثر البطالة الناجمـة عـن التبادل الحر، وأثرالبطالة الناجمة عن لظروف الاقتصـدية الطارئة . لكن فـى الحسـاب الأول عام ١٩٩٤(k) +Δ k =k الحساب كان إذًا خطـأ ، لأن ثرلأو مـردودΔk ظهـر بدون وجه حـق فى القيمـة الثابتـة لـ k . نسـتخلص من ذلك أنه فى الحسـاب الأول

عام ١٩٩٤ تأثير الفترة الزمنية لـ (k) انخفض بشكل هائل . تم تصحيح هذا الخطأ بمعرفة حساب ١٩٩٨ عن الفترة ١٩٥٠-١٩٩٦ .

فيما يتعلق بحساب ١٩٩٩ الخاص بالفترة (١٩٥٠-١٩٩٧) فقد رأيت أنه نتيجة ازدياد عدد العمال خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٩٧ فإن التدقيق فى حسابات الخفض الكلى للعمالة* C جعل أهمية خفض العمالة أكبر من حقيقتها بصورة نسبية .

فى واقع الأمر يجب أن نبحث على أساس أن معدل الخفض الكلى للعمالة

$\gamma^* = C^*/p$ حيث p يمثل عدد العمال الفعلى ، وليس على أساس الإجمالى المطلق لقيمة الخفض الكلى للعمالة *C .

نستخلص من هذا أنه بالنظر إلى حساب ١٩٩٨ وحساب ١٩٩٩ نجد أن $\frac{\text{مردود } k}{\text{مردود } r}$

انخفض من ٢,٤ إلى ٢ . وبصفة عامة بالنسبة للفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ ، فإن النسبة المقدرة ٢ هى النسبة الصحيحة لتقدير الأثار المتعلقة بمردود r و k إن حساب ١٩٩٤ عن الفترة ١٩٥٠-١٩٩٤ قد خفض بشكل مصطنع المردود الخاص بالبطالة الناجمة عن التبادل الحر. كما أن حساب ١٩٩٨ عن الفترة ١٩٥٠-١٩٩٦ بعدما صحح الخطأ الذى ورد فى حساب ١٩٩٤ عن الفترة ١٩٧٤-١٩٩٣ قد غالى فى نسبة مردود (k) على مردود r بشكل مصطنع وذلك بحساب الخفض الكلى للعمالة * C بدلاً من معدل. $\gamma^* = C^*/p$

كل هذه الاحداث تم تحليلها بالتفصيل فى القسم ٨ وفى الجدول II وفى الملحق الخامسV ، سبق ذكره ، نموذج العوامل المكونة للبطالة.

٤- بخصوص الأسباب التى أفرزت البطالة:

السؤال ١ :

حول عدد العاملات من النساء.

ارتفع عدد العاملات من النساء فى الفترة من ١٩٦٢-١٩٧٤ **من ٦ مليون و٨٠٠ ألف إلى ٨ مليون و ٢٥٠ ألف** أى بمتوسط زيادة سنوية تصل إلى حوالى **١٢٠ ألف عاملة.**

وفى عام ١٩٧٤ حتى ١٩٩٢ ارتفع العدد **من ٨ مليون و٢٥٠ ألف إلى ١١ مليون و ١٠٠ ألف** أى بمتوسط زيادة سنوية تصل إلى **١٦٠ ألف** تقريبًا.

إن النموذج محل الدراسة لم يُولِ أدنى أهمية لهذا التزايد المكثف فى عدد العاملات من النساء.

أليس فى هذا سببًا مُهِمًّا لزيادة البطالة فى فرنسا؟

الإجـــابة :

من المؤكد أن مثل هذه الزيادة فى عدد العاملات من النساء قد أثقلت على سوق العمل.

فى الفترات ١٩٦٢-١٩٧٤ و ١٩٧٤-١٩٩٢ ارتفع عدد العاملات من النســاء علـــى التوالى ليصل إلى ١٢٠ ألف ثم ١٦٠ ألف سنويًا ، ومع ذلك فــإن زيــادة نســبة البطالـــة خـــلال الفـــترة الأولى ظلت مهملة [٢٤].

فى الواقع ، إن خفض عدد العاملين فى مجال الزراعة أضحى أهم بكثير من زيادة عدد العاملات من النساء ، لأنه أثقل بالفعل على سوق العمل نتيجة عدد العاملين الذين تم توفيرهم وأصبحوا بدون عمل.

فى الفترة من ١٩٦٢-١٩٧٤ وصل عدد العاملين الزراعيين الجاهزين للعمل إلى ١٤٠ ألف فى العام ، وفى الفترة من ١٩٧٤-١٩٩٢ وصل عددهم إلى ٦٠ ألف مهيئــين للعمـــل سنويًا. [٢٥]

وفى الفترة الأولى كانت زيادة البطالة فعليًا مهملة .

وبالنسبة لمجمل هذه البيانات، لم يكن مُمكنًا احتساب زيادة عـــدد العاملات من النســـاء أو تخفيض عدد العاملين فى مجال الزراعة من ضمن العوامل التى أدت إلى البطالـــة فـــى فرنسا.

وفى الواقع، إن الأسباب الرئيسية لزيادة البطالة على نحو مكثف منذ عام ١٩٧٤ تكمن فى هيكل السياسة الاجتماعية ، وخاصة منافسة الدول ذات الأجور المنخفضة.

لو لم تظهر هذه الأسباب ، لكان بوسع اقتصاد الأسواق مواجهتها دون صعوبات جمـــة عن الفترة من ١٩٧٤-١٩٩٧ كما كان سيكون قادرًا على مواجهة زيادة عدد العاملات مـــن النساء وتخفيض عدد العمال الزراعيين مثلما حدث من قبل فى الفترة من ١٩٥٠-١٩٧٤ .

السؤال ٢:

بخصوص البطالة نتيجة هجرة العاملين الأجانب :

شهدت فرنسا منذ الستينيات هجرة مكثفة . فى واقع الأمر أن نظام الحماية الاجتماعيـــة المطبق هو الذى شجع الأجانب الذين ينتمون للدول الفقيرة على الهجرة إلـــي فرنســـا لكـــى يستفيدوا من الرعاية الموجهة للبطالة ، ومن قدرتنا على الاستقبال والاستيعاب.

لماذا لم يتناول النموذج محل الدراسة هذا الموضوع بصراحة ؟

الإجـــابة:

١ – لقد احتسبت – بالنسبة للنمــوذج – عدد العاملين الكلى ، بما فـــى ذلــك العمـــال الأجانب . وفى الواقع يهدف هذا النموذج إلى تحليل أسباب البطالة بالنسبة لعدد العمال الذى تم رصده .

استنادًا إلى هذا التحليل وضعت تقدير تقريبى لتأثير الهجــرة مــن خــارج الاتحــاد الأوروبى. (٢٦)

٢ – لولا التأثير السلبى لصرامة القوانين الاجتماعية والتنافس مع الدول ذات الأجــور المنخفضة، لكان من المحتمل جدًا أن يجد المهاجرون من خارج التجمع الأوروبـــى فــرص عمل ، والشىء نفسه بالنسبة للعاملات من النساء والعمال الزراعيين.

٣ – نظرًا لعدم وجود إحصائيات مؤكدة ، فمن الصعب للغاية، إن لم يكــن مســتحيلا تحليل أثر الهجرة على البطالة فى فرنسا.

لقد سجلت أيضًا اختلافات مُهمَّة للغاية فى التقديرات الرسمية بالنسبة للعمال الأجانب ، وذلك لاختلاف مصادر تلك التقديرات.(٢٧) والحق يقال ، إن مسألة التقدير الصـــحيح لعــدد العمال الأجانب فى فرنسا اعتبارًا من عام ١٩٦٢ أصبحت حقيقة مسألة مزعجة للغاية ، بـــل ضرب من المستحيل، نظرًا لعدم كفاية المصادر الحقيقية ، والجهل وسوء النية دائمًا. (٢٨)

٤ – فى واقع الأمر، إن الهجرة المكثفة من خارج التجمع الأوروبى التى سجلت اعتبارًا من الستينيات قد أثقلت بما لا جدال فيه على العمالة ، ونظرا لعدم وجود بيانـــات إحصـــائية فاعلة، فإن التقدير الذى ذكرته بخصوص تأثير الهجرة على العمالة بنسبة ١٧% ليس ســـوى تقدير تقريبى تمامًا. (٢٩)

٥ – كما أن الهجرة المعتدلة أمر مرغوب فيه، فإن الهجرة غير المحدودة أضحت بمثابة كابوس حقيقى.

إن الهجرة لا تشكل فقط مما لا يدعو معه مجالا للشك عاملاً مُهمًا من عوامل ازدياد البطالة التى نرصدها اليوم، ولكن أيضًا نتيجة ضخامة هذه المشكلة وتداعياتها المختلفة فهى تشكل خطرًا دائمًا متمثلاً فى زعزعة استقرار المجتمع الفرنسى. (٣٠)

السؤال٣ :

بخصوص العامل السكانى :

إن العامل الأساسى الذى طرأ منذ عام ١٩٧٤، وهو التغير الديموجرافى – أى السكانى، وكان تغيُرًا شديدًا تزامن مع توقف ارتفاع عدد السكان بعد الحرب وتـــأثيره علـــى تمويـــل

المميزات الاجتماعية. فى واقع الأمر، إن الأنظمة التى يتم تمويلها عن طريــق اشــتراكات العاملين فى تناقص مستمر ، وهى تتولى تأمين دفع التعويضات لغير العاملين الذين تتزايــد أعدادهم بصفة مستمرة نتيجة ازدياد البطالة أو الشيخوخة ، كما تعمل هذه الأنظمة بلا كلــل على زيادة االتكاليف للمشاريع ، وبالتالى تؤدى إلى تزايد حدة البطالة.

الإجــابة :

إن هذا التحليل لا أساس له. إن توقف الزيادة السكانية عام ١٩٧٤ أدى إلى خفض فعلى فى معدل الزيادة الكلية للسكان منذ عام ١٩٧٤ ، ولكن حتى عام ١٩٩٩ لم يكن هناك تأثير على عدد العمال وعلى معدل البطالة [٣١]

فى الحقيقة لن نطرح مشكلة شيخوخة السكان بشكل فعلى وبصفة خاصة مشــكلة دفــع اشتراكات المعاشات قبل حلول القرن المقبل.

السؤال الرابع :

بخصوص تأثير التقدم التكنولوجى :

إن نوعية الارتباط المتبادل بين القيم التى تم رصدها لخفض العمالة* C ومعــدل γ^* خفض العمالة و القيم الخاصة بهما التى تم حسابها لهم أثر كبير فى خاتمة الكتاب وهــو أن " **التبادل الحر العالمى**" يعد العامل الأساسى الذى يفسر خفض العمالة، بينما الأثر الذى خلفــه التقدم التكنولوجى قد يكون مهمشا نسبيا.

ولكن إذا أمعنّا النظر ، سنجد أن مسألة التقدم التقنى مهمشة حاليًا لأنها كانت موضوع المناقشة فيما سبق، وأن ثابت خفض العمالة الناجم عن التقدم التقنى وصل فقط إلــى ٢,٥% من عدد العاملين كما هو مذكور فى مؤتمركم الذي عقد فى ٢٣ مارس ١٩٩٨ فى أكاديميــة العلوم السلوكية والسياسية.

وبعــبارة أخرى، إذا كان التــقدم التقنى مهمش فى النــهاية لأننا افترضنا هذا الأمر- أى تهميشه- فى الفروض التى طرحت.

إن هذا الافتراض قد تأكد عَرَضًا، نتيجة ملاحظة معدل البطالة فى اليابان، الذى ارتفع من ١,٣% إلى ٢,٢% خلال الفترة محل الدراسة.

ومع ذلك نستطيع أن نرى أن اتخاذ اليابان كمرجع ليس مُجديًا بالفعل لأن عدد العاطلين لا يسجل فى اليابان إلا فى آخر لحظة.

إن المسألة يجب إذن أن تطرح ككل . فهذه المسألة هى لُب الخلاف حول الأسباب المسببة للبطالة فى أووربا.

وإذا كان بالفعل التقدم التكنولوجى ليس بوسعه تفسير خفض العمالة إلا بقدر ضئيل، وكما ذكر كتاب آخرون ، فإن المشكلة هنا هى عدم وجود دليل.

<u>الإجابة :</u>

١- إن تقدير معدل خفض البطالة بنسبة ٢,٥% نتيجة التقدم التكنولوجى والذى ذكرنه عام ١٩٩٨ قد استخلصته من دراساتي السابقة(٣٢) لكن فى الإمكان إثباتها مباشرة من خلال حسابات الفترة ١٩٥٠-١٩٧٤.

إن التقدم التقنى والتعديلات الخاصة بهيكل الطلب تستدعى تغييرات فى نظام الإنتاج الذى يتحقق تدريجيًا عن طريق تغيير العمالة داخل كل مهنة وخاصة من مهنة إلى أخرى .

نستخلص من هذا، أنه فى الإمكان أن نتخذ كمؤشر على التقدم التقنى فى فترة محددة نسبة إجمالى عدد العاملين لمتوسط إجمالى القيمة للمتغيرات بقيم مطلقة لعدد العاملين فى مختلف القطاعات.

لقد ثبت أن هذا المؤشر احتفظ تقريبًا لنفس القيمة فى فترتى ١٩٥٥-١٩٧٤ و ١٩٧٤-١٩٩٢ نستخلص من هذا أن تأثير التقدم التكنولوجى كان تقريبًا الشيء نفسه ، أى لم يتغير فى الفترتين وسجل أكثر من ٢,٥% فى الفترة الثانية ، وكذلك فى الفترة الأولى. (٣٣)

٢- إن خط سير حساباتى لعام ١٩٩٨ لم يفترض بأى حال من الأحوال أن معدل خفض العمالة الناتج عن البطالة التقنية يساوى بالضبط ٢,٥% . ومن جهة أخرى ، أفترض اليوم وببساطة أن هذا المعدل ثابت فى الفترة المعنية لكن دون تحديد قيمة بعينها.

فى الواقع أن الثابت D الخاص بالإرتباط المتبادل المكثف

$$\gamma^* = A(r-ro) + B[(k) - ko] + C\Delta k + D \qquad (1)$$

والذى يمثل الثابت t لمعدل * γ للخفض الكلى للعمالة يتطابق مع التقدم التقنى. (٣٤).

وهكذا فعلى سبيل المثال نجد فى المطابقة لعام١٩٩٩ والتى تتطابق مع معدل *γ الخفض الكلى للعمالة عن الفترة ١٩٥٠-١٩٩٧ نجد أن ثابت $D=1.34\ \%$ (٣٥)

٣- بالنسبة لحساب ١٩٩٨ عن الفترة ١٩٥٠-١٩٩٦ ، احتسبت معامل الارتباط كالآتى.

$$C^* = A(r-ro) + B\ [(k) - ko +] + C\Delta k + D \qquad (2)$$

وصل معامل الارتباط المتبادل المتعدد إلى أقصى درجة له حيث ro=0.60 و ko=0.59

وبالنسبة لهذه القيم فإن حساب ١٩٩٦ أعطى النسب المئوية التالية لأربعة أجزاء من العلاقة (٢) [٣٦]

%٥ %٦,٥ %٦٢,٩ %٢٥,٦

ولقد اعتمدت فى النهاية النسب المئوية التالية [٣٧]

% ٧ %٨ %٦٠ %٢٥

بالنسبة لرقم ٥% فقد تطابق مع النسبة المئوية الخاصة بخفض العمالة التقنية بالمقارنة مع عدد العاملين الذى وصل إلى ١,٢% و بالنسبة لرقم ٧% فقد تطابق مع المعدل الخاص بالمقارنة على عدد العاملين الذى وصل إلى ١,٧% وهذا هو الرقم الذى احتفظت به فى النهاية .

هذا التقدير ١,٧% بالنسبة لمعدل البطالة التقنية كان بمثابة حل وسط بين النتيجة الخاصة بالحساب الذى أسفر عن ١,٢% والفرض الذى كان محددا من قبل بـ ٢,٥%

السؤال الخامس ٥ :

بخصوص الأوضاع الاقتصادية الطارئة :

إذا احتكمنا إلى الإحصائيات والدراسات الوافية التى تحلل فرص العمالة الضائعة وفرص العمالة المكتسبة فى فرنسا ، نندهش من أن فتح الحدود لا يمثل عاملاً مُهمًّا فى تفسير البطالة، ولا يخرج عن كونه عاملاً ثانويًّا ضئيلاً يمثل ١٠ إلى ١٥% . بالرجوع إلى الإحصائيات، فإن ظواهر تمويل الآليات الاجتماعية والظروف الاقتصادية الطارئة من أهم الأسباب المسببة للبطالة على الإطلاق .

الإجابة :

١-بالنسبة لمسألة فرص العمالة الضائعة والمكتسبة، لا يبدو لى أنه فى الإمكان القول بأن هذا الأمر يعتبر عاملا "ضئيلا" . أن تنقل العمال من مكان لآخر يستتبع فى الواقع خسائر كبيرة فى مجال العمالة. [٣٨]

٢-القول بأن عامل الظروف الاقتصادية الطارئة أهم من العامل الدولى، بالنسبة لزيادة البطالة هو قول خاطئ تمامًا، لأن ما تم تسجيله أساسًا كان اتجاهًا جوهريًّا لا علاقة له بالظروف الاقتصادية الطارئة للبطالة C حسب مكتب العمل الدولى والخفض الكلى للعمالة* C .

٣- إن السبب الرئيسى لهذا الاتجاه الجوهرى هــو الزيادة المستمرة لسياســة التبــادل الحر العالمى.

<u>السؤال ٦ :</u>

بخصوص قسوة الأعباء الاجتماعية و سياسة الحد الأدنى من الأجور :

إن الشيء الأساسى والأولى فى تفسير البطالة، هو قبل كــل شــئ سياســة التكــاليف والأعباء الاجتماعية المرتفعة للغاية بالنسبة لإنتاجية العمل، وكذلك للظروف القاسية فى شتى صورها والتى تتعارض مع المساواة فى مسألة العرض والطلب بالنسبة للأجور.

إن ســياسة الحد الأدنى للأجــور ، وقســوة الظروف النــاجمة عن نصوص قانونيــة أو اتفاقيات تعاقدية تتعارض مع خفض التكاليف الخاصة بالأجور الشاملة ، كلهــا عوامــل مولدة للبطالة، وهى نتيجة مباشرة لتكاليف الأجور الشاملة المرتفعة للغاية عن القيم التى تحقق التوازن الذى يحدده إنتاجية العمل.

تجدر الإشارة الى ان هذا العامل يتقدم على جميع العوامل الأخرى.

<u>الإجــابة :</u>

فى الواقع ، يجب أن يكون هناك تمييز جوهرى بين البطالة المزمنة الناجمَة عن وضع حد أدنى للأجور و التكاليف الاجتماعية المرتفعة للغاية بعيدًا عن التجارة الخارجية ، وبــين البطالة العالمية الناجمة عن تنافس الدول ذات الأجور المنخفضة ، ذلك بسبب قسوة سياســة التكاليف والأعباء الاجتماعية وسياسة الحد الأدنى للأجور ، حيث الآثار المتولدة عنهما فــى غاية الأهمية.

وبالفعل لو لم تكن هناك قسوة وصرامة فى الأجور أو فى سياسة وضــع حــد أدنــى للأجور لم تكن البطالة لتتواجد فى الأصل. لكن الأمر يتعلق فى الواقع بظاهرتين متميزتين ، وخاصة ظاهرة خفض الأجور التى تعد ضرورية لخفض البطالة المزمنة والتــى ســتتراجع كثيرًا عن ظاهرة خفض الأجور نتيجة تنافس الدول ذات الأجور المنخفضة. [٣٩]

إن الصعوبة تكمن بالتحديد فى توقع الآثار المتعلقة بالبطالة الناجمة عن سياسة الحد من الأجور والبطالة الناجمة عن تنافس الدول ذات الأجور المنخفضة ، وهذا هو بالتحديد الهدف المراد من تحليلى للنموذج محل الدراسة والبحث.

السؤال ٧ :

بخصوص البطالة الناجمة عن سياسة التبادل الحر العالمي :

إن خلاصة القول التى تفيد أن سياسة التبادل الحر العالمى قد تكون العامل الرئيسى فى الزيادة المكثفة للبطالة منذ عام ١٩٧٤ ، ما زال هناك نقاش حولها ، بينما الصادرات تعمل على خلق فرص للعمالة.

يوجد بالفعل خفض مستمر منذ عام ١٩٧٤ فى عدد العاملين فى مجال الصناعة، لكن هناك إمكانية زيادة مكثفة لفرص العمالة فى القطاع الثالث.

فى دراسة حديثة لباحث شاب فى المركز الوطنى للأبحاث العلمية ، يدعى توماس بيكيتى، قام بعمل تحليل مقارن للعمالة فى الولايات المتحدة وفى فرنسا (خلق فرص العمالة فى فرنسا والولايات المتحدة : " خدمات سريعة " مقابل "أعمال صغيرة" ، مؤسسة سان سيمون ١٩٩٧) وكتب خلاصة مُهِمَّة للغاية.

" لو أن فرنسا كان لديها مزيد من فرص العمالة فى مجال التجارة فى هذا المجال أو ذاك مثل مجال الفندقة – المطاعم مثل الولايات المتحدة ، كان سيتوفر لدى فرنسا ٢,٨٠٠,٠٠ فرصة عمال" .

وهكذا نتيجة التكاليف والأعباء الاجتماعية، وبسبب الصعوبات التى تقف حائلاً أمام خلق فرص العمالة اضحى البلد السياحى رقم واحد والأكثر اعتناءًا بفن المطاعم يفتقد إلى ٢,٨٠٠,٠٠ فرصة عمل.

الإجابة :

١- إذا كانت الصادرات قد خلقت الكثير من فرص العمالة ، فإن المنحنيات التى تمثل البطالة حسب مكتب العمل الدولى و الخفض الكلى للعمالة. (٤٠) كانت ستختلف تمامًا.

وفى واقع الأمر ، إذا كانت الصادرات تخلق فعليًا فرص للعمالة فإن الواردات تعمل على تدمير مزيد من الفرص.

٢- لن نواجه المستقبل بهدف يتهدد فرنسا يتمثل فى تدمير اقتصادها بشكل تدريجى حتى لو كان المقابل زيادة مكثفة للأنشطة الخاصة بالتجارة والسياحة .

عندما نتفحص تاريخ الحضارات ، لن نجد حضارة واحدة استطاعت أن تتواجد أو أن تستمر إلا إذا كانت قد اعتمدت على الصناعة .

لا توجد حضارة بدون صناعة :

لو لم تكن هناك صناعة فى فرنسا، لكان ينبغى إغلاق كلية الهندسة، والكليــة الوطنيــة العليا للمناجم، والكلية المركزية، ... إلخ. وإنشاء كليات للفندقة فى كل مكان من أجل إعــداد شباب فندقيين ونساء عاملات لتنظيف الغرف ، إن هذا الوضع لا يمكن أن نأخذه أبدًا مأخــذ الجد.

إن الاختفاء التدريجى للصناعة سيهدد حتمًا بقاء فرنسا .

<u>السؤال ٨ :</u>

بخصوص المعنى الحقيقى للأزمة الحالية :

إن البطالة المكثفة التى نرصدها ليست راجعة لسياسة التبادل الحر العالمى. ففى العالم الغربى ترتبط الأزمة الحقيقية بعواقب التطور الجديد فى مجال الصناعة ، أى الثــورة فــى مجال صناعة المعلومات.

إن الأزمة فى حد ذاتها أزمة مُركَّبَة وتؤدى إلى البطالة . كما أن مشكلة البطالة المركبة هى مشكلة إعادة الأمور إلى ما كانت عليه.

إن الأمر لا يخرج عن كونه مظاهرة جديدة لظاهرة ضرب لنا التاريخ كثيرًا من الأمثلة عليها.

فى الواقع لاحظنا أن الثورات التقنية الكبيرة تحدث مرة كل جيلين خلال خمسين عاما. كما أن تكلــفة الانتــقال البشرى دائمًا هــائلة ، وسيكون الأمر كذلك أيضــا هذه المــرة . وهذا يستتبع للأسف التضحية بأجيال لا تستطيع أن تظهر قدرًا كافيًا من المرونة والتكيف.

الرجوع إذن إلى مبدأ الحماية، معناه العودة إلى مأساة مطلقة، بمعنى العودة إلى الأزمة الكبرى التى حدثت فى الثلاثينيات من هذا القرن ، والدخول فى دائرة الإحباط علــى نحــو خطير.

إن الحماية حل خاطئ سواء كان على مستوى الدولة أو على مستوى التجمــع الــدولى ككل.

<u>**الإجــابة :**</u>

إن هذا هو تفسير التاريخ الذى لا نستطيع حياله المشاركة .

١- إن دورات كوندراتيف **Kondratieff** التى امتدت لفترة خمسين عاما مازالــت تحتاج إلى إثبات ، كما أن ربط الأزمة الحالية بهذه الدورات أمر يثير حوله جدل كثير.

٢- تقدم العلوم التكنولوجيا يخلق بالفعل ظروف جديدة ومــن ثــم يتعــين علــى الاقتصاد التكيف معها.

لكن التقدم التكنولوجي في حد ذاته ظاهرة مستمرة ستتطور باستمرار وبصورة تدريجية خلال سنوات طويلة ، وآثاره على البطالة مبالغ فيها تماما. (٤١)

إن تطور الآلات التي تعمل بالبخار، وخطوط السكك الحديدية والكهرباء لم يكن أبدًا فجائيًا. ولم يؤدِّ ذلك أبدًا إلى التضحية بأجيال كاملة.

مما يذكر ان البطالة الحالية لا تُعزى أساسًا لتطور التقنية الجديدة ، وبصفة خاصة تلك التي تتعلق بمجال المعلومات.

ترجع البطالة إلى عولمة مندفعة وظالمة للمبادلات بالقياس إلى الاختلافات الهائلة في الأجور الحقيقية خلال سعر الصرف كما رصدنا من قبل. (٤٢)

٣-إنه لخطأ تام أن نُرجع سبب الإحباط الكبير لمبدأ الحماية . إن سبب الإحباط الكبير كان سببًا نقديًا بحق، كما أن الحماية التي تطورت لم تكن سوى محاولة من دول مختلفة لكي تحمي نفسها من الفوضى الناجمة عن الإحباط الكبير. (٤٣)

السؤال ٩ :

بخصوص عولمة المبادلات وتداعياتها :

إن عولمة المبادلات تؤدي إلى بطالة متزايدة في حالة صرامة سياسات الأجور ، وإلى عدم المساواة بشكل مطرد في حالة وجود مرونة فيالأجور ، ومن الثابت أنه في كلا الحالتين سينتهي الأمر إلى انفجار اجتماعي. في واقع الأمر، إذا نظرنا إلى بريطانيا التي فضلت مرونة الأجور على ازدياد البطالة، ألا ترى أنها على حافة انفجار اجتماعي ؟

الإجابة :

هذه وجهة نظر قد تبدو لي متفائلة بشكل مبالغ فيه.

لقد سجلنا فروق الأجور الحقيقية من خلال سوق الصرف من ١ إلى ١٠ ، وأحيانًا أكثر من هذا ، بالنسبة لفرنسا والدول ذات الأجور المنخفضة. (٤٤)

ولتجنب كل أشكال البطالة، يجب الإذعان لخفض كبير في بعض الأجور وهذا الأمر لن يحظى بالقبول إن عاجلا أم أجلا.

ثمة توتر اجتماعي خطير تزداد حدته في الولايات المتحدة وفي بريطانيا نتيجة عدم المساواة المتزايدة. إذا رجعنا إلى تجربة الماضي، سنجد أن أحداثًا ذات صدى كبير جدًا لم يكن في المقدور التنبؤ بها ، وقد حدث هذا مرارًا.

إن أحداث مايو ١٩٦٨ تُشَكِّلُ بالتأكيد أحد أفضل الأمثلة، ففى يناير ١٩٦٨ لم يستطع أحد التنبؤ بانفجار مايو ١٩٦٨ ومدى شدته، كما يشهد بذلك الإعلان الذى ألقاه الجنرال "ديجول" فى ٣١ ديسمبر ١٩٦٧ و أعرب فيه عن خالص أمانيه من خلال التليفزيون. (٤٥)

لم يكن عدد العاطلين حينذاك سوى ٥٠٠ ألف عاطل ، بينما الخفض الكلى للعمالة وصل إلى ٦ مليون عاطل فى الوقت الراهن.

السؤال ١٠ :

بخصوص الواردات القادمة من الدول ذات الأجور المنخفضة :

إن حجم الواردات القادمة من الدول ذات الأجور المنخفضة بالمقارنة مع إجمالى الناتج الداخلى يعتبر ضعيفا جدًّا نسبيًّا بحيث لا نستطيع معه أن نُحَمِّلَهُ قدرًا كبيرًا من البطالة الحالية.

الإجابة :

إذا احتسبنا القيمة الاجمالية للواردات التى دخلت فرنسا من خارج التجمع الأوروبى لمنتجات مُصَنَّعَة مختلفة فى عام ١٩٩٧، سنجد أن هذ ه القيمة بلغت ٩٩,٨ مليار فرنك(٤٦) بينما ارتفعت قيمة إجمالى الناتج الداخلى إلى ٨,١٣٧ مليار فرنك. كما أن الواردات من خارج التجمع الأوروبى للمنتجات المصنعة المختلفة لا تشكل سوى ١,٢% من إجمالى الناتج الداخلى.

ومن جهة أخرى لم تشكل الواردات سوى ١٠% تقريبًا من القيمة الإجمالية للواردات القادمة من خارج التجمع الأوروبى. (٤٧)

لكن المقارنة بين الواردات من المنتجات المصنعة المختلفة وبين إجمالى الناتج الداخلى ليس له أى معنى، بل ينبغى احتساب القيمة الإجمالية لإجمالى الناتج الداخلى للمنتجات المصنعة المختلفة.

وفى الواقع ليس لدينا فى دليل الإحصاء السنوى لفرنسا سوى قيم مضافة فى شكل أفرع.

بالنسبة لمجال الصناعة فإن العامودين " معدات لتأثيث المنازل ومنتجات للاستهلاك اليومى، وصلت القيمة المضافة إلى ٣٥١ مليار (٣٥١,١= ٣٤٠,٧ + ١٠,٤) الدليل السنوى ١٩٩٩ ، ص ٦٠٥.

لدينا إذن ٢٨,٤% = ٩٩,٨/٣٥١ ، وهذه القيمة بطبيعة الحال تقريبية ومبالغ فيها، لأن القيمة بالنسبة لسعر السوق للمنتجات المُصنَّعَة المختلفة أعلى من القيمة المضافة فى الصناعة المقابلة.

لكن الشئ الأكيد هو أن النسبة التى سبق ذكرها وهى ١,٢% هى نسبة أقل من حقيقتها تماما.

على أى حال، ثمة عدد كبير جدًا من الواردات لا تعتبر قادمة من دول ذات أجور منخفضة مثل الواردات القادمة على سبيل المثال من الولايات المتحدة لكنها يجب أن تحتسب فى الحقيقة وبخاصة جزء كبير منها على أنها واردات من دول ذات أجور منخفضة لأن الولايات المتحدة بمثابة دولة وسيطة. (٤٨)

إذا أرجعنا الزيادة المكثفة للبطالة فى أوروبا وعدم المساواة فى الولايات المتحدة للتنافس بين الدول المتقدمة ، وإذا لم ننظر بعين الاعتبار لتنافس الدول ذات الأجور المنخفضة، فإن جميع الدول المتقدمة ستعانى فى الوقت نفسه .

إن الضغط من أجل خفض التكلفة أصبح مُلحًّا فى كل مكان، وهذا يفسر لنا التسريح المكثف للعاملين، والضجة التى لا تهدأ فى جميع الدول المتقدمة بأن "تكلفة العمالة غير الماهرة مرتفعة للغاية" دون أن يحدد أى شخص قيمة هذا الارتفاع.(٤٩)

من أجل البقاء والاستمرار أُجبِرَت بعض المؤسسات الأوروبية على نقل تصنيع منتجاتها إلى الدول ذات الأجور المنخفضة والمقدرة التقنية، مخفضة بذلك وعلى نحو مكثف عدد العاملين فى مصانعها ،هذا الانتقال يمثل لتلك المؤسسات مصادر هائلة للربح.

إن هذا الانتقال لا يؤثر فقط على الصناعات التى يعمل بها عدد هائل من الأيدى العاملة، ولكن يؤثر أيضا على مجالات مُهِمَّة فى الصناعة الميكانيكية وأيضًا فى قطاعات ذات تقنية عالية تتقدم سريعا فى الدول الصناعية الجديدة فى جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

إن التنافس مع الدول ذات الأجور المنخفضة والمقدرة التقنية وراء الاتجاه الملحوظ فى خفض رواتب العمال غير المهرة، وليس التنافس بين الدول المتقدمة .

كيف لم ننتبه إلى حصافة فكر رئيس وزراء سنغافورة جوشوك تونج (الفيجارو، ١٧ أكتوبر ١٩٩٦) .

" تواجه أوروبا تنافس الاقتصاد الوليد ، مثل اقتصاد ماليزيا وتايلاند والصين وإندونسيا. بينما فرنسا تستطيع المنافسة فى مجال الصناعات المتخصصة للغاية فى مجال البحث والتكنولوجيا ، ومع ذلك لا تستطيع خلق فرص للعمالة غير المؤهلة لتستوعب العمال غير المتخصصين أو شبه المتخصصين. لقد تم تصدير هذه العمالة إلى دول آسيا وأمريكا الجنوبية حيث الأيدى العاملة رخيصة. لا تستطيع فرنسا خفض أجور هؤلاء العمال غير المتخصصين حتى يتساووا مع عمال الدول ذات الأجور المنخفضة. إن هذا الأمر غير ممكن تنفيذه على الصعيد السياسى. "

٥- بخصوص حماية التجمع :

<u>سؤال ١ :</u>

حول التبرير المزعوم لحماية التجمع :

إن علم الاقتصاد هو قبل أيِ شئ منهج استدلالى، وهذا المنهج يفترض معلومات نظرية وتجريبية ، وبالتالى ثمة جهود تبذل فى هذا الصدد لتحصيلها.

يتطلب أيضًا هذا المنهج الدقة والتجربة ،أى فكر منغمس فى الواقع ، لأن هذا المنهج ليس عبارة عن آلة مقننة أو منطقية.

إن أعداء سياسة التبادل الحر يجهلون تماما الفروض الأساسية لنظرية التكاليف المقارنة كما أن معظم الأخطاء الناتجة عن الاستدلال فى هذا الصدد هى نتيجة التركيز المكثف حول مشكلة المنتجين بشكل فردى . ومن أجل الاستدلال على ذلك لجأ فريدريك باستيا الى أسلوب " مفهوم المخالفة " (مثال: الاقتصاد جيد، إذن هو ليس رديئًا) .

ونتذكر الدعوى الشهيرة التى تخيلها فريدريك باسيتا حيث شجب بائعو الشمعدانات ، والثريات، واللمبات والشموع الكبيرة، والمصابيح والمقصات والمطفأة ومنتجى الشحم والزيت والصمغ والكحول، وبصفة عامة كل ما يتعلق بالإضاءة، شجبوا منافسة الشمس غير المحتملة ، وطلبوا من أعضاء مجلس النواب أن يصدروا قانونًا يأمر بغلق جميع النوافذ، وكذلك الفتحات الصغيرة ، والأباجورات والشبابيك والستائر والفتحات المستديرة والصغيرة بجميع أشكالها أى باختصار غلق جميع الفتحات، بما فى ذلك فتحة المسمار والشقوق التى من خلالها تدخل الشمس إلى المنازل ، بحجة دعم الصناعات الجديدة التى نفخر بأننا زودنا بها البلاد، وأنه سيكون من علامات الجحود أن نتخلى اليوم عن كفاح غير متكافئ، وتقييم النشاط الهائل الذى سيسفر عنه مثل هذه القوانين.[٥٠]

وفى قياسات خاطئة أخرى أوضح فريدريك باسيتا عدم معقولية سلوك الأشخاص الذين يتحملون مصاريف كبيرة لتسهيل المواصلات بينما ينفقون ثروات هائلة لوضع العوائق أمـــام نقل البضائع من بلد لآخر.

ذكر بول كروجمان منذ وقت قريب الحكمة التالية التى وردت فى كتاب أمريكى عـــن الاقتصاد الدولى لمؤلفه جيمس إنجرام الذى نشر فى ١٩٨٣.

تخيل إنجرام أن أحد المقاولين قد مارس نشاطًا جديدًا بفضل استخدامه لتقنيـــة ســـرية ، واستطاع أن يحول القمح والخشب ومواد أمريكية أولية أخرى إلى مواد للاستهلاك ذات قيمة عالية وبسعر زهيد. أصبح صاحب هذا العمل بطلاً قوميًا، وقد تأثر بالتأكيد بعـــض منافســـيه الأمريكان ، لكن الجميع وافقوا على هذه التحولات العرضية كثمن يتعين دفعه لصالح اقتصاد السوق.

اكتشف صحفى فضولى أن صاحب العمل يُصَدِّرُ القمح والخشب إلى آسيا حيث يشترى منتجات مُصنَّعَة، فأعلن عن خداعه واتهمه بتدمير فرص العمالة الأمريكية.

إن الهدف الذى سعى إليه إنجرام بالتأكيد هو توضيح أن التجارة الدولية مثل أى نشـــاط آخر ممكن مقارنته بعملية إنتاجية تسمح بتحويل الصادرات إلى واردات.

إن هذه الحكمة التى ذكرها باستيا تذكرنا بأنه فى مجال التجارة الدولية ، التجار الـــذين يحققون أرباحًا يتواجدون أيضًا فى الدول التى تستورد مثل أولئك الذين يتواجدون فى الـــدول المصدرة.[٥١]

فى واقع الأمر ، إن التجارة الدولية تستند أساسًا على المبادلات لتحقيـــق أكبـــر فائـــدة للجميع.

إن حل مشاكل البطالة والحماية الاجتماعية ليس بتشييد الحواجز الجمركية على حدود أوروبا.

يجب عدم التمسك بالأنشطة التى تعد تكلفتها أكبر من التكلفة الدولية. إن مثل هذا الوضع يعد دائمًا مصدرًا لإفقار الدولة ، وليس للعمل على زيادة ثروتها.

لا نستطيع أن نحظر على دولة ما ألا تستفيد من الظروف الناجمة عن تفوقها فى مجال المقارنة. لكى ترتفع الأجور وتتحسن الظروف الاجتماعية فى بلد فقير، يجب أن يكون هناك طلب على المنتجات المحلية التى ينتجها هذا البلد.

الإجـابة :

إن هذا البرهان الذى يبدو جذابًا للغاية من الوهلة الأولى، لا يرتكز فى الحقيقة سوى على خلط للأشياء ، حيث يتجاور فيه الصح والخطأ .

- فى واقع الأمر ، النموذج الذى خضع **لنظرية التكاليف المقارنة لريكاردو** ١٨١٧ يرتكز على فرض جوهرى ، وهو أن هيكل التكاليف المقارنة (أى وظائف الإنتاج) تظل ثابتة على مر الزمن.(٥٢)

هذا هو بالتحديد وضع القياس الخاطئ ، أو مثال على السفسطة **لفردريك باسيتا**

إن عريضة تجار الشمعدان ليس لها أى أساس ، لأن مميزات ضوء الشمس ثابتة ولن تتغير مستقبلاً.

إن القياس الخاطئ لفردريك باسيتا واضح ومقنع. لكن وضع إنجرام يختلف، إذ يتعين مثلاً على الولايات المتحدة أن تستورد المنسوجات مقابل تصديرها للقمح، ذلك لأن التميز النسبي الذى تستفيد منه الدول ذات الأجور المنخفضة سينتهى إذا ما ارتفعت الأجور فى تلك الدول إلى الحد الذى تصبح فيه صناعة النسيج الأمريكية مصدرًا للدخل.

ولكن بمرور الوقت، قد تختفى صناعة النسيج الأمريكية ويفقد الأمريكان مهاراتهم فى هذا المجال، وبالتالى فإن المعاناة التى تحملوها فى سبيل ذلك لن تخدمهم فى شيء .

وبمرور الوقت أيضًا ، فإن الدول ذات الأجور المنخفضة المستوردة للقمح ،قد تلمس تدهور الزراعة لديها كما ستفقد اكتفاءها الذاتى من الغذاء .

وهكذا نرى كيف أن معارضة حماية التجمع بالنسبة للاتحاد الأوروبى لاتعتمد فى الحقيقة على أساس متين.

السؤال ٢ :

بخصوص إمكانية حماية التجمع :

مهما كانت الآثار الضارة الناجمة عن عولمة المبادلات ، فيبدو أنه من الصعب حقيقة تغيير هذه السياسة .

أولاً : فى حالة تقرير حماية للتجمع ، فإن ذلك لن يتم إلا على المستوى الأوروبى ، كما أن النصوص الأساسية لاتفاقيات ماستريخت وامستردام ستخضع للتعديل.

لكى تتفق الدول الخمس عشرة الأعضاء فى الاتحاد الأوروبـــى ، ألـــن يتطلـــب ذلـــك تطويرا بطيئًا للسياسة أليس كذلك؟ ثم هل نستطيع التحرك بمفردنا ؟

والوضع نفسه على الصعيد العالمى. لقد اكتتبنا فى جميع نصـــوص منظمـــة التجـــارة العالمية . كيف سنستطيع أن نطرحها للمناقشة مرة أخرى إذا شـــجبنا هـــــذه النصـــوص ؟ أليس هناك خطر من إجراءات ثأرية ؟

إن حماية التجمع الأوروبى ، و لو بشكل معتدل، قد تستتبع ارتفاعًا فى أســـعار المـــواد الاستهلاكية فى كبرى الأسواق بصفة خاصة، هل هذا الارتفاع فى الأسعار سيكون مقبـــولا؟ وهل يتم قبوله ؟

إن عولمة المبادلات الدولية شئ لا يمكن تجنبه للأسباب الآتية : بسبب السرعة المتزايدة والتكلفة الضعيفة لوسائل نقل البضائع والأشخاص وبسبب السرعة الفائقة فى الاتصالات وفى نقل الأموال ، وأيضا بسبب المفاهيم الدولية التى تزداد قوة. إذن هل يمكن تجنبها ؟

هناك كثير من المصالح القوية سيشار إليها بإصبع الاتهام إذا كنا نأمل فى إجراء تغيير جذرى للسياسة.

كيف لا نرى أنه فى حالة ما إذا قررت فرنسا حاليا الاستدارة للخلف أو قررت أن ترتد على أعقابها، ستكون عملتها فريسة لأكبر عملية مضاربة دولية فى التاريخ . كما ان معدلات الفائدة الخاصة بنا قد تنفجر، علاوة على أن طلباتنا للتصدير ستنهار مع الشروع فى إجراءات انتقامية طبيعية ، فضلا عن انهيار صادراتنا، ستنهار أيضًا العمالة فى مشاريعنا ، وخاصـــة تلك التى تعد من المشاريع الحيوية للغاية.

وخلاصة القول ألا تمثل العودة لسياسة الحماية حلاً خطيرًا وغير واقعى؟

<u>الإجـــابة :</u>

كل هذه الاعتراضات قطعًا غير قابلة للمناقشة وجوهرية. ومع ذلك هل يجب علينـــا أن نصرف النظر عن ذلك؟

فى الواقع إن السياسة المُطَبَّقة منذ عام ١٩٧٤ أدت إلى فشل ذريع فى جميع المجالات . ففى المجال السياسى اتضح للدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى عدم مقدرتهم على انتهـــاج سياسة خارجية مشتركة متماسكة ، واثقة وفعالة. وفى المجال الاقتصادى التزمت تلك الـــدول بانتهاج سياسة عالمية للتبادل الحر حيث آثارها الضارة مستمرة وتتفاقم يوما بعد يوم.

لقد ساد الاعتقاد أنه يكفى إلغاء الحواجز أمام المبادلات و أمام حركة تداول رءوس الأموال وتخفيف القيود المنظمة لتحرير ديناميكية المشاريع وخلق اقتصاد تنافسي وتأمين رخاء الاتحاد الأوروبى ، بيد أن هذه الأوهام هى محض خيال بحت وكان من نصيبها الفشل الذريع.

وصلت البطالة حاليًا إلى مستوى لا يحتمل ، وهى فى ازدياد ، وهى ستؤدى عاجـــلا أم آجلاً إلى انفجار اجتماعى. إن نسيجنا الصناعى يتفكك بشكل مستمر وثابت . كما أن معدل النمو بالنسبة لمستوى المعيشة فى فرنسا قد انخفض بشكل هائل.(٥٣)

إن هذا الوضع الذى نحن بصدد الحديث عنه ليس قاصرًا على فرنسا وحدها، لكنه يتعلق بكل الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى .

إن التطور الحالى الذى طرأ على الصعيد الاقتصادى والسياسى فى الاتحاد الأوروبـــى بأسره ، مثلما هو الحال فى فرنسا ، تحكمه مسألة البطالة.

ان الاتجاه الجوهرى المتمثل فى ازدياد البطالة يتشابه عمليًا مع الوضـــع فـــي فرنســـا والاتحاد الأوروبى (٥٤) وذلك يرجع لوجود عوامل مشتركة بين فرنسا والاتحاد الأوروبى.

هذا الاتجاه الجوهرى ليس له طابع عالمى ، لأنه خلال نفس الفترة شـــهدت " النمـــور الآسيوية" رخاءًا كبيرًا.

وقد شهد الاتحاد الأوروبى أيضًا خفض فى عدد العاملين فى مجال الصناعة (٥٥) فضلاً عن التباطؤ فى نمو مستوى المعيشة (٥٦)

- ومما يذكر أنه نتيجة الاختلافات الهائلة فى تكلفة الأجور التى تم رصـــدها عالميـــا والتى تزامنت مع عدم انتظام عام لحركات تداول رءوس الأموال، أصبحت الآثار الضـــارة الناجمة عن سياسة التبادل الحر العالمى لا يمكن تجنبها، وأضحت العامل الرئيســـي للزيـــادة المكثفة والتدريجية للبطالة، ووراء الضغط الشديد من أجل خفض رواتب العاملين الأقل كفاءة فى الدول المتقدمة.

ثمة وقائع واضحة للغاية ، ولكن أسئ تفسيرها ، أدَّت بطبيعة الحال إلى مجموعة مـــن الحلول الساذجة الضارة وغير الواقعية ، مثل خفض عدد ساعات العمل، خفض سن الإحالـــة للتقاعد ، حظر عمل المرأة وذلك دون التطرق لموضوع زيـــادة الأجـــور و زيادة التضـــخم أو خفض معدلات الفائدة، تلك علاجات ضللت الرأى العام، بينمـــا تجربـــة الماضـــى كلـــه أوضحت عدم فاعليتها والضرر الواقع فى ظروف مماثلة.

إن تطور مجتمع ما يقوم على مجهود الربع من عدد العاملين الذين لا يجدون فرصة عمل ، تطورٌ غير مُجدٍ سياسيًا واجتماعيًا ، وسيؤدى حتمًا إلى مشاكل وإلى طريق مسدود .

إن السياسة التجارية للتجمع الأوروبى اتجهت رويدًا رويدًا إلى سياسة عالمية للتبادل الحر، تتعارض مع الفكرة الأساسية بتكوين مجتمع أوروبى حقيقى . إن هذه السياسة العالمية بالإضافة إلى نظام معدلات الصرف المتغير وعدم انتظام حركات رءوس الأموال أدت إلى زعزعة الاسقرار وتفاقم البطالة.(٥٧)

إن عاجلاً أم أجلاً ستنتصر الوقائع، لكن ربما فى ظروف سيئة للغاية ، فكلما طال الانتظار ، كلما أصبح من الصعب تخطى الحواجزوإيجاد حلول مناسبة.

إن التغييرات الحقيقية فى السياسة والتى ستنقذنا من الكارثة وتقرر مصيرنا ستعتمد فى الواقع على تطورالرأى العام وعلى وزن القوى السياسية وعلى درجة الذكاء والفطنة لدى السياسيين.

السؤال ٣ :

بخصوص الحماية المقننة :

إن نظام الحماية المقترح، يقوم على نظام الحصص والأنصبة ، وهو يتعارض مع كل الحقائق الثابتة. ويبدو من النظرة الأولى مُعقد نسبيًا ، هل ممكن بالفعل تطبيق نظام الحماية.

الإجابة :

ان الهدف هو التأكد من أن كل منتج أو مجموعة منتجات تكفى الحد الأدنى من نسبة استهلاك التجمع الأوروبى ، و يكون إنتاجها من داخل التجمع الأوروبى .

متوسط النسبة المئوية قد تصل إلى ٨٠% .

قد يعمم هذا النظام ، وقد يطبق بما يعود بالفائدة بمعرفة كل منظمة إقليمية وفقًا لمعيار يعتمد على نسبة معقولة للواردات من خارج الأقاليم مع منتجات داخلية لكل إقليم على حدة.

يتعين الإشارة إلى أن هذا النظام لن يكون نظام حماية إطلاقًا بالمعنى الذى يفهمه أنصار سياسة التبادل الحر العالمى.

إن الانفتاح بمستوى متوسط ٢٠% (نسبة إجمالى قيمة الواردات مع إجمالى الناتج القومى) بالنسبة للاتحاد الأوروبى سيكون أعلى بكثير من معدل انفتاح الولايات المتحدة الذى سجل رقما أقل من ١٥%.

- ورد تحليل لهذا النظام فى **الإضافة v الخامسة** -سيأتى ذكرها- تجمع تفضيلى ليبرالى .

٦- بخصوص بعض الدول التى اتُخذت كمثال :

السؤال ١ :

بخصوص جنوب شرق أسيا كمثال :

كما يتضح بشكل قطعى من تجربة النمور الأسيوية أن الانفتاح على التجارة الدولية يعمل على تنشيط النمو.

إذن لنحذو حذوهم ونفتح حدودنا حتى نستطيع تأمين النمو فى بلدنا.

الإجابة:

١ - إن العامل الأساسى الذى أدى إلى نمو النمور الأسيوية كان تَخلُّفهَا الاقتصادى بالمقارنة مع الدول المتقدمة كما أشير إليه فى **الإضافة VI** السادسة - سيأتى ذكرها - **نمو وتضخم**.

٢ - ارتكز تطور النمور الآسيوية على حد كبير على استيراد الغرب لبطالتهم وعلى تصدير العمالة الخاصة بنا.

٣ - ارتكز النمو لدى النمور الآسيوية على نظام نقدى ومالى غير سوى وغير مستقر مما أدى إلى انهيار اقتصادهم فى ١٩٩٧ و ١٩٩٨ (٥٨)

٤ - على أى حال لن نقدم لأوروبا أو لفرنسا على وجه الخصوص دول جنوب شرق آسيا كمثال لعلاج ناجع .

السؤال الثاني:

بخصوص المثال الأمريكي :

نتيجة الانفتاح على المنافسة الخارجية حققت الولايات المتحدة منذ عشر سنوات نموًا مستمرًا بدون تضخم ، وخلق فرص للعمالة على نحو مكثف، وخفض البطالة وتحقيق الزعامة التي لا تنافس في المجالات المُهِمَّة. إذن يجب أن نحذو حذوهم.

الإجـــابة :

كما يوضح الجدول I فإن نمو إجمالي الناتج الداخلي أكبر قليلاً لدى الولايات المتحدة عنه في فرنسا والاتحاد الأوروبي. بيد أن الفارق الذي تم تسجيله لا يؤكد في شئ المديح المتكرر حول الاقتصاد الأمريكي.

١-كما يوضح الجدول II فإن معدل البطالة الأمريكية أقل بنسبة ١ إلى ٢ عن البطالة في فرنسا وأوروبا.

وعلى عكس ما قيل مرارًا فإن معدل البطالة الأمريكية سجل أكثر من ضعف معدل البطالة الطبيعيـــــة إذ سجل ٢,٥% وهو يتلاءم مع التقدم التقني كما أن عدد العاملين في مجال الصناعة الأمريكية انخفض كما هو الحال في أوروبا نتيجة تنافس الدول ذات الأجور المنخفضة وحركة انتقالات العمال.[٥٩]

وقد نتج عن تنافس الدول ذات الأجور المنخفضة بصفة خاصة خفضًا هائلاً في أجـــور العمـــال غـــير المؤهلين وتزايد الهوة بالنسبة لعدم المســـاواة مما جعل المجتمع الأمريكـــي مجتمعًا هشًا للغاية.[٦٠]

٣- وأخيرًا فإن الاقتصاد الأمريكي يعاني من ديون هائلة، وعجز دائـــم فـــي ميـــزان المدفوعات ، ونظام نقدي ومالي غير سوي وغير مستقر بصفة أساسية[٦١] .

منذ عشر سنوات والاقتصاد الأمريكي يعاني من أزمة مالية كبيرة، كمـــا أن الارتفـــاع المطرد لأسعار البورصة أسفر عن تفاؤل غير منطقي . إن هذا الارتفاع أساسًا لم ييـــسره إلا شراء الأسهم الأمريكية بأموال مقترضة . والشيء نفسه بالنسبة لزيادة مصاريف الإعاشة اليومية الذي حقق نموًا ملحوظًا للأموال المقترضة. إن حجم الوعود بالدفع لن تظل متزايـــدة أبد الدهر كما أن الوضع الاقتصادي للولايات المتحدة غير مستقر.

٤- في النهاية ، لن نُقَدِّم الاقتصاد الأمريكي كمثال يحتذى به أو كونه ترياق لكل مـــن فرنسا والاتحاد الأوروبي.

الجدول I

نمو حجم إجمالى الناتج الداخلى

متغير سنوى %

	متوسط ١٩٨٥ -١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
فرنسا	٢,١	١,٥	٢,٤	(٢,٩)
ألمانيا	١,٤	١,٤	٢,٢	(٢,٧)
إيطاليا	٢,٠	٠,٧	١,٥	(٢,٤)
المملكة المتحدة	٢,٣	٢,٢	٣,٣	(١,٧)
الاتحاد الأوروبي	٢,٠	١,٧	٢,٦	(٢,٧)
الولايات المتحدة	٢,٤	٢,٨	٣,٨	(٢,٧)

هامش: (   ) قيمة مقدرة

المصادر: منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية، يونيو ١٩٩٨، آفاق العمالة ، ص٢

الجدول II

معدل البطالة الموحدة

% لإجمالى عدد العمال

	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٦	١٩٩٧
فرنسا	٩,٠	١٠,٤	١٢,٣	١٢,٤	١٢,٤
ألمانيا	٤,٨[١]	٦,٦	٨,٤	٨,٩	٩،٢
إيطاليا	٩,١	٩,٠	١١,٤	١٢,٠	—
المملكة المتحدة	٧,١	١٠,١	٩,٦	٨,٢	٧,١
الاتحاد الأوروبى	—	٩,٢	١١,١	١٠,٩	١٠,٦
الولايات المتحدة	٥,٦	٧,٥	٦,١	٥,٤	٤,٩

هامش (١) ألمانيا الغربية فقط .

المصادر: منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية، يونيو ١٩٩٨، آفاق العمالة، ص ٢٠٨

٧- بخصوص توسيع قاعدة الاتحاد الأوروبى :

سؤال ١ :

بخصوص ضرورة إنشاء أوروبا الكبرى :

مما لا جدال فيه أن أوروبا لن تكتفى بأن تكون أوروبا ذات الدول الست أو الاثنتى عشرة أو الخمس عشرة .

يجب أن تنضم إلينا دول أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية التى كانت تتبع النهج الشيوعى فيما سبق.

الإجابة :

١- من المؤكد أن أوروبا سياسيًا يجب أن تضم إليها فى أسرع وقت دول أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية . فى الوقت الراهن لا يوجد بشكل فعلى أوروبا المتحدة سياسيًا، لا يوجد سوى أوروبا المتحدة اقتصاديًا ، ومازالت أيضًا تفتقر لمؤسسات مناسبة.

٢- وتحديدًا بالنسبة للفروق الهائلة للأجور الحقيقية من خلال سعر الصرف فإن ضم دول أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية، سينتج عنه بالتأكيد صعوبات جمة بالنسبة لأوروبا ذات الخمس عشرة دولة.

فى واقع الأمر، وعقب انهيار سور برلين فى ٩ نوفمبر ١٩٨٩، فإن سياسة التبادل الحر إزاء الدول الشرقية قد طُبِّقت بمعرفة منظمة بروكسل دونما إجراء تحليل واضح للوضع الجديد الذى طرأ ، ودون تطبيق سياسة متكاملة . إن النتائج المتعلقة بانهيار الأنظمة الشيوعية لم تُقَدَّر على نحو صحيح وتغلبت الآراء البسيطة السطحية.

كان الرأى السائد داخل السلطات السياسية لمنظمة بروكسل هو إعطاء الأولوية لتعزيز الروابط التجارية مع دول أوروبا الشرقية. ولهذا السبب وضعت الاتفاقيات الأوروبية مع دول أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية فى إطار خلق منطقة للتبادل الحر، وتم التوسع فى الحصص التعريفية التى تتعلق بالمواد الحساسة مثل (الصلب، منتجات نسيجية، ... إلخ) .

إن الاعتبارات السياسية على المدى الطويل التي تتعلق بانضمام هذه الدول للاتحاد الأوروبى قد تقدمت على تلك الاعتبارات الخاصة بالعمالة فى القطاعات الحساسة.

ومع ذلك، فإن التحرير التام للمبادلات التجارية ولحركة رءوس الأموال مع دول أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقيــة ، في ظل مســتويات الأجــور المنخفضة كثيرا عن الأجــور فى الاتحاد الأوروبي من خلال سعر الصرف، سيؤدى لمزيد من عدم الاستقرار والبطالة.

إذن التحرير التام للمبادلات عمل غير منطقى بالمرة.

ثمة استراتيجية لفترة ما قبل الانضمام حاليًا لدول أوروبا الوسطى وأوروبــا الشــرقية لإدماجهم فى تجمع السوق الكبير، بينما ظاهريًا فإن السعى لتحقيق أوروبا ممتدة على نحــو سريع و دون تروٍ سينتهى بهذا الأمر بما لا يدعو معه مجالاً للشك إلى الشلل والفشل.

إن الصعوبات الخطيرة التى صادفتها ألمانيا عقب انهيار سور برلين عام ١٩٨٩ لتحقيق وحدتها الاقتصادية يجب أن تظل درسًا نتعظ منه . وإحقاقًا للحق أن هذه العجلــة لتحقيــق أوروبا غير واضحة المعالم ، وبدون مؤسسات ملائمة وبدون أهداف محددة يعد أمرًا غير سوى فى جوهره وسيؤدى حتمًا إلى أشياء مستحيلة ، وإلى أوضاع لا تحتمل مــن الناحيــة الاقتصادية والسياسية.

إن الاندماج الاقتصادى المُبَكِّر لدول أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية داخــل الاتحــاد الأوروبى ، والحرية التامة لهجرة رعايا تلك الدول لأوروبا الغربية سيؤدى حتما إلى انفجار مشكلة البطالة.[١٢]

<u>السؤال ٢ :</u>

بخصوص انضمام تركيا :

إن توسيع قاعدة الاتحاد الأوروبى بانضمام تركيا، وفتح الحدود والحــق فــى التنقــل والإقامة بكل حرية، قد أسفر عن مشكلة سكانية خطيرة. للآن هذا الحق مقصور على رعايا السوق الأوروبية المشتركة ، لكن احتمال انضمام تركيا سيفتح الباب أمام جميــع مــواطنى تركيا ، حيث هناك حوالى **ثلاثة ملايين** تركى يعيشون بالفعل فى أوروبا ذات الخمس عشرة دولة.

إن مشكلة السكان ستتفاقم حتمًا حيث أن نمو عدد السكان فى تركيا خلال نصف القــرن الماضى سجل رقمًا مُذهلاً : ٢٠ **مليون** و ٩٠٠ **ألف** نسمة عام ١٩٥٠، ٣٥ **مليون** و ٦٠٠ **ألف** نسمة عام ١٩٧٠، ٥٥ **مليون** عام ١٩٩٠ ، ٦٣ **مليون** و ٧٠٠ **ألف** عام ١٩٩٧.

وعدد السكان أكثرهم من الشباب (الثلث" أقل من ١٥ عاما") ورغم الانخفاض البســيط فى مؤشر الخصوبة فى الاونــة الأخيرة (٢,٧ طفل لكل امرأة فى المتوســط مقابــل ١,٧ فى فرنسا) فإن معدل النمو السنوى ظل مُقارِبًا من ١٨ **فى الألف** .

فضلاً عن هذا ، وفيما يتعلق باشتراك تركيا فى النشاط الاقتصادى ، فإن الهجـرة قـد غيرت من نمطها ، على الأقل فيما يتعلق بغير الأوروبيين : فى السابق كانوا يأتون للبحـث عن فرصة عمل ، اليوم هم يتمتعون بالمميزات الاجتماعية.

هذه على سبيل الإيضاح معدلات البطالة المختلفة التى تم رصدها خلال إحصاء ١٩٩٠ بالمقارنة مع إجمالى عدد العاملين:

الفرنسيون ١١,٥%	(بالنسبة للسيدات ١٦,١%)
أجانب من أصول أوروبية	١١,٣% (للسيدات ١٦,٠%)
أجانب من أصول أفريقية	٢٦,٩% (السيدات ٤٢,٩%)
الأتراك	٢٨,٩% (السيدات ٤٧,٩%)

ولذلك فإن احتمال انضمام تركيا للاتحاد الأوروبى سيساهم حتمًا فى تفاقم حدة الزيـادة المكثفة للبطالة.

<u>الإجـابة :</u>

إننى اتفق تمامًا مع هذا التحليل ، حيث أن انضمام تركيا باتفاق وجهات النظر جميعهـا سيكون بمثابة انتحار الاتحاد الأوروبى.

<u>٨</u>- رؤية شاملة :

بالنسبة للأسئلة الكثيرة للغاية والاعتراضات التى لا حد لها بخصوص التحليل الخـاص بالأسباب الرئيسية المُسَبِّبَة للبطالة، والبطالة المزمنة وخاصة تلك الناجمة عن سياسة التبـادل الحر، ماذا بوسعنا أن نختتم ؟

١- إن الاعتراضات المثارة سواء كانت رافضة بشكل مباشر عـن طريـق معطيـات الملاحظة ، أو سواء استندت عـلى اسـتدلالات زائفة ، أو علي خلط للأمور بسـيطًا كان أو عميقًا فهى مع ذلك لم تعطِ إجابة للسؤال الجوهرى ، ألا وهو:

ما هى أسباب تدمير العمالة فى فرنسـا ؟ وكذلك تدمـير الصـناعة وتدمير النـمو منذ عام ١٩٧٤ وكيف السبيل لمعالجة هذه المشاكل ؟

٢- إن المسألة الأساسية والأكثر صعوبة هى تقويم نسبة البطالة المزمنـة والبطالـة الناجمة عن سياسة التبادل الحر . إن البطالة المزمنة وبطالة التبادل الحر نجما عن تكاليف

الأجور المغالى فيها بالقياس على حجم الإنتاج الفعلى للأنشطة وتنافس الـــدول ذات الأجـــور المنخفضة. إن الخلط بين البطالة المزمنة وبطالة التبادل الحر يحدث مزيدًا من التعتيم علـــى جزء كبير من المناقشات.

٣- لا توجد أى نظرية بديلة عن تلك التى قدمتها وكانت صالحة بالنسبة للفترة ١٩٥٠-١٩٧٤ و الفترة ١٩٧٤-١٩٩٧ .

٤- على أى حال إن التقديرات التى قدمتها ليست سوى أرقام للقيـــاس، لكـــن بالنســـبة للوقائع التى تم رصدها فى مختلف الدول الأوروبية ، فقد بدت مقنعة وغير مثيرة للجدل سوى فى حدود ضيقة للغاية.

٥- إن جميع السياسات المطبقة منذ عام ١٩٧٤ و مستوحاه من أفكار سائدة كـــان مـــن نصيبها الفشل.

وهذا فى حد ذاته الدليل الدامغ على الأخطاء التى ارتكزت عليها تلك السياسات.

إن البرهان القاطع الوحيد هو نتيجة التجربة.

هوامـــش

١- بخصوص انكسار عام ١٩٧٤ وتفسيره :

١. الرسوم البيانية

XIII* ,XIII ,XI* ,XI ,X* ,X ,IX* ,IX ,VI* ,VI ,V* ,V, II*, II ,I* ,I

فى الجزء الثانى ــ سبق ذكره.

٢. انظر على وجه الخصوص الملحق III الثالث سبق ذكره. مؤشر إحصائى على البطالة التقنية

٣. بخصوص هذه النقاط جميعها انظر Allais ١٩٩٤ Combats Pour L'Europe ، ص ٣٤٢ – ٣٤٣

٤. الجزء الثانى ، الرسم البيانى XII .

٥. الجزء الثانى ، الرسم البيانى IV .

٦. انظر الرسوم البيانية XII, XIII ,*XIII فى الجزء الثانى، إن فترة التوقف التي تم رصدها بخصـــوص الزيادة بالنسبة لإجمالي عدد العاملين غير قابلة للمناقشة ، غير أنها نشأت عن أسباب مختلفة تمامًا.

٢- بخصوص النموذج محل الدراسة :

٧. Allais ، ١٩٩٤، Combats Pour L'Europe ، ص ٢٢٩-٢٣١

٨. الرسم البيانى II فى الجزء الثالث، سبق ذكره.

٩. انظر بصفة خاصة القسم ٣ من المقدمة سبق ذكرها، المنهج المتبع . فى الواقع ، تـم اسـتخدام الارتبـاط المتبادل المتعدد من أجل اختبار مدى مطابقة النظرية للحقيقة التى خرجنا بها من الملاحظة.

١٠. انظر الإضافة III الثالثة ، سيأتى ذكرها، المذاهب السائدة بخصوص البطالة.

١١. انظر الإضافة IV الرابعة. سيأتى ذكرها ، نظرية التكاليف المقارنة والمبادلات الدولية.

١٢. انظر القسم ٧ من الجزء I سيأتى ذكره، تقصير غير مقبول

١٣. انظر الرسوم البيانية VIII,VII فى الجزء الثانى .

١٤. انظر الملحق IV الرابع ، سبق ذكره، سياسة العمالة.

١٥. انظر Allais ، ١٩٩٤، Combats Pour L'Europe ، نموذج غير واقعى ، ص٢٠٢-٢١٤.

٣- بخصوص تقديراتى و التقديرات الأخرى :

١٦. الملحق V الخامس، القسم ٧ .

١٧. فى كل الأحوال يجب الإشارة إلى أن تقدير عدد العاطلين بـــ ٩ مليـون عاطـل حسـب تقـديرات وود WOOD بالنسبة لدول منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية عام ١٩٩٠(ص ١٠ من كتاب وودWOOD)، قد ظهر كمؤشر لمتوسط القيمة بين قيمتين كبيرتين (٦ و١٢ مليون عاطل.)

١٨. منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية، يونيو ١٩٩٨، آفاق العمالة ، ص٢٠٨ .

١٩. انظر الإضافة III الثالثة ، سيأتى ذكرها، فى تأثير قسوة الأعباء الاجتماعيــة وواردات الجنــوب علــى البطالة.

٢٠. انظر القسم ٧ من الملحق V الخامس سبق ذكره.

٢١. انظر الملحق IV الرابع، وسياسة العمالة، سبق ذكره، القسم ٥

٢٢. انظر الجدول IV للملحق V الخامس .

٢٣. انظر الملحق الخامسV، سبق ذكره، نموذج الأسباب المكونة للبطالة القسم٨ .

٤- بخصوص الأسباب المكونة للبطالة :

٢٤. انظر Allais ، ١٩٩٤ ، Combats Pour L'Europe ، لازدياد عدد العاملات من النساء (ص٣٥٦ والهوامش المقابلة ، ص٣٥٨).

٢٥. بالنســبة لتــدفق عــدد العــاملين ،انظــر Allais ، Combats Pour L'Europe ١٩٩٢-١٩٩٤ (ص٣٤٠-٣٤١ وص٤٩٦-٤٩٧ و ص٥٠٠-٥٠١).

٢٦. الجزء الثالث،القسم ٢ و٧ .

٢٧. Allais ، ١٩٩٤، انظر الهامش السابق ،البطالة الناجمة عن العمالة الأجنبية ، ص٣٥٤-٣٥٦ والهــوامش المقابلة ، ص٣٥٨.

٢٨. انظر الهامش السابق ص٤١٣

٢٩. انظر الجزء الثالث ، سبق ذكره، القسم ٧

٣٠. Allais ،١٩٩٤،انظر الهامش السابق ، ص٤١٥

٣١. انظر الرسوم البيانية XII,IV اللذان يمثلان عدد العاملين وعدد السكان الكلى فى الجزء الثانى، سبق ذكره.

٣٢. انظر القسم ٩ من الملحق V الخامس، سبق ذكره. النموذج الخاص بمكونات البطالة.

٣٣. هذا التحليل هو جوهر الملحق الثالثIII، سبق ذكره، مؤشر إحصائى على البطالة التقنية.

٣٤. انظر الملحق V الخامس ، سبق ذكره، القسم ٤

٣٥. الجزء الثالث، القسم ٦، والملحق الخامسV ، القسم ٦ ، سبق ذكره.

٣٦. حساب ٢٤ فبراير ١٩٩٨ (جدول رقم ١٣٢٢٨)

٣٧. مؤتمر ٢٣ مارس ١٩٩٨ ، القسم ٣

٣٨. انظر Allais ، ١٩٩٤ ، Combats Pour L'Europe ، ١٩٩٢-١٩٩٤ ص٣٨٦-٣٨٩ وص٤١٩-٤٢١ .

٣٩. بخصوص التمييز بين نوعي البطالة، انظر بصفة خاصة الإضافة III الثالثة ، سيأتى ذكرها، المذاهب السائدة بخصوص البطالة القسم ٣ .

٤٠. انظر الجزء الثانى ، الرسوم البيانية I*,I, II*,II

٤١. انظر الملحق III الثالث، سبق ذكره مؤشر إحصائى على البطالة التقنية.

٤٢. انظر جدول تكاليف ساعات العمل بالنسبة للأيدى العاملة فى الملحق I الأول سبق ذكره.

٤٣. انظر Allais ، ١٩٩٩ ، La Crise Mondiale d'Aujourd'hui ، الجزء الأول.

٤٤. انظر الملحق I الاول ، التبادل الحر والأجور ، الجدول II ، سبق ذكره.

٤٥. Allais ، ١٩٩٤، Combats Pour L'Europe ، ١٩٩٢-١٩٩٤، ص ٤٤٧، الهامش ٢

٤٦. انظر الملحق II الثانى سبق ذكره، بيانات إحصائية ، الجدول III.B انظر أيضاً Allais ، ١٩٩٤ ، Combats Pour L'Europe ، الجدول V ، ص ٥٠٥- ٥٠٦

٤٧. Allais ، ١٩٩٤ ، انظر الهامش السابق، ص٣٥٧-٣٥٨ ، هامش (٧). فى الواقع ، إن المؤشر k عبارة عن مؤشر توضيحى للواردات القادمة من الدول ذات الأجور المنخفضة . هذا المؤشر لا يتطابق مع قيمة هذه الواردات .

٤٨. وهكذا فإن العناصر المكونة للحاسب الشخصى IBM حيث إجمالى تكلفة الإنتاج ٨٦٠ دولار ، تم إنتاجها فى وقت واحد فى مصانع أمريكية بتكلفة ٢٣٥ دولار وفى مصانع أجنبية بتكلفة ٦٢٥ دولار (٣٧٥ دولار فى اليابان، ٨٥ دولار فى كوريا و١٦٥ دولار فى سنغافورة) . (D.Salvatore, International Economics, MacMillan) . Allais، ١٩٩٤ ، انظر الهامش السابق ، ص ٣٨٧،ص٣٩٤.

٤٩. Allais ، ١٩٩٤، انظر الهامش السابق ، ص٣٨٩ وهامش (١٠) ص٣٩٥

٥- بخصوص حماية التجمع الأوروبى : فريدريك باستيا، الأعمال الكاملة، جيومين، الجزء IV قياسات خاطئة اقتصاديًا. ص ٥٧-٦٢

٥٠. بول. كروجمان ، ١٩٩٨ ، العولمة ليست مذنبة ، ص ١١٩-١٢٠

٥١. بخصوص هذه المسألة الأساسية، انظر الإضافة IV الرابعة، سيأتى ذكرها نظرية التكاليف المقارنة والمبادلات الدولية.

انظر أيضا القسم ٤ فى الجزء الرابع.

٥٢. انظر الرسوم البيانية الموضحة لخفض العمالة، وخفض عدد العاملين فى مجال الصناعة، وخفض إجمالى الناتج القومى للفرد فى الجزء الثانى، انكسار عام ١٩٧٤.

٥٣. انظر على وجه الخصوص فى القسم ب6من الجزء الثانى الرسوم البيانية VIII,VII اللذان يوضحان معدلات البطالة الموحدة فى الاتحاد الأوروبى.

٥٤. انظر بصفة خاصة Allais ، ١٩٩٤ ، انظر الهامش السابق ، الجدول VI B تدفق العمالة المدنية فى التجمع الأوروبى ، ص ٥٠٨، انظر أيضا الخاتمة ص ٤١١.

٥٥. انظر الجزء الثانى ، القسم د، سبق ذكره.

٥٦. انظر الجزء الرابع، سبق ذكره.

٦- بخصوص بعض الدول التى اتخذت كنموذج :

٥٧. انظر بصفة خاصة Allais ، ١٩٩٩ **La Crise Mondiale d'Aujourd'hui** ، ص٧٤-٨٩

٥٨. جيمى جولد سيمث، ١٩٩٥، **La Réponse** ، ص ١٧٩.

٥٩. انظر الهامش السابق ص١٨١

٦٠. بخصوص كل هذه النقاط، انظر بصفة خاصة **Allais** ،

La Crise Mondiale d'Aujourd'hui.

٧- بخصوص توسيع قاعدة الاتحاد الأوروبى :

٦١. انظر **Allais**. **Erreurs Et Impasses De La Construction Européenne**، ١٩٩٢، ١٩٩٤**Combats Pour L'Europe**. ١٩٩٢-١٩٩٤. انظر أيضا القسم ٦ ، من الجزء الرابع، سبق ذكره، مفاهيم خاطئة.

٨- رؤية شاملة :

٦٢. انظر القسم ٣ فى الإضافة الثالثة، سيأتى ذكرها، المذاهب السائدة بخصوص البطالة.

III

الإضافة الثالثة

المذاهب السائدة بخصوص

البطالة

إذا ما أصبح أحد المعتقدات مألوفًا ، بات صحيحًا دونما تفكير .

إن الأفكار التى تعتبر فى نظر جيل ما غير مؤكدة ، بل ومشكوك فى أمرها ، تمثل للجيل التالى حقائق ثابتة ، وإنكارها أمر يُجرم عليه المرء ، ولابد من الإذعان لها .

الدوس هكسلى

الحيوان الأكثر حماقة

Aldous Huxley

Le Plus Sot Animal 1945

تحليلات كبرى المؤسسات الدولية :

١ – تتميز التحليلات الخاصة بكبرى المنظمات الدولية مثل : الجات (منظمة التجارة العالمية) ، والبنك الدولى ، وصندوق النقد الدولى ، ومنظمة التجارة والتنمية الاقتصادية، ومنظمة بروكسل ، تتميز بأمرين مُهمَّيْن : تأكيد راسخ على الضرر المطلق لسياسة الحماية ، وعدم وجود نموذج يسمح بفصل الآثار المترتبة على العوامل المسببة للبطالة .

دراسة منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية

بخصوص العمالة لعام ١٩٩٤

فى كتابى Combats Pour L'Europe عام ١٩٩٤ ، قدمت بعض الأمثلة المُهِمَّة لهذه التأكيدات الراسخة (ص ٣٧٣-٣٨٣).

وفى دراسة لمنظمة التجارة والتنمية الاقتصادية حول العمالة تتضمن وقائع وتحليلات وإحصائيات (تقع فى ٥٣ صفحة) . أوردنا هذا الجزء ص(٢٩) :

"من الآثار المترتبة على سياسة الحماية : خفض مستوى الرخاء الاقتصادى بشكل عام، رفع التكلفة على المستهلك الذى يعانى من الدخل المتواضع ، معاقبة المشاريع النشيطة ، الحد من التصدير ، تشجيع زيادة القوانين الجمركية ، الإضرار بتجارة الدول المتقدمة ، وتفاقم الضغوط الناجمة عن الهجرة الدولية ، كما إنها تشجع الاحتكارات الوطنية بقطع الطريق على الاقتصاد الذى تفرزه التطورات العالمية الكبرى".

ومع ذلك وفى المنشور نفسه فى الفقرة السابقة بوسعنا أن نقرأ ص (٢٨):

"إن العولمة ظاهرة مُعقَّدَة ولا نعرف كل الآثار المترتبة عليها بالكامل ، خاصة فيما يتعلق بسوق العمل..

ورغم هذا فإن تعقيد ظاهرة العولمة والأهمية التى نوليها لتلك الظاهرة يؤكدان ضرورة متابعة الأعمال التى تهدف إلى قياس حجم الآثار المترتبة على المبادلات، والاستثمارات والمظاهر الأخرى للعولمة حول العمالة."

إن الفقرة الأولى ، أكدت بشكل دامغ على الآثار السلبية لسياسة الحماية فى جميع صورها، والفقرة الثانية أوضحت الجهل الحقيقى لمنظمة التجارة والتنمية الاقتصادية بخصوص الآثار الناجمة عن سياسة العولمة على مشكلة العمالة.

وكما أوضحت من قبل فى كتابى (Combats Pour L'Europe ، ص٣٧٩) :

" فى الحقيقـــة ، إذا استبعدنا من تفسير البطالة مسألة تنافس الدول ذات الأجور المنخفضة ، فإن منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية عاجزة عن تفسير خفض رواتب العمال غير المهرة فى الولايات المتحدة والضغط من أجل خفض الرواتب أيضًا فى الاتحاد الأوروبى".

إن الدراسة نفسها ، الخاصة بمنظمة التجارة والتنمية الاقتصادية ، وكذلك الملزمتين التابعتين لها بعنوان معطيات وتفسيرات ، I ، II (١٨٦و ٣٢٧ صفحة) توضحان على الغلاف الخاص بكل منهما زيادة البطالة فى المنطقة التابعة لمنظـــمة التجارة والتنـــمية الاقتصادية فى الفترة من ١٩٥٠- ١٩٩٥.

وخلال عدد صفحات الدراسة – ٥١٣ صفحة – كان البحث بدون جدوى عن التقديرات العددية المقابلة لهذه الرسوم البيانية.

لم تظهر هذه التقديرات ، رغم أن هاتين الملزمتين تضمنتا أكثر من ١٢٠ جدول إحصائى حظى بعض منهم بأهمية نسبية للغاية .

تضم هاتان الملزمتان أيضًا أكثر من ٧٥ رسم بيانى ، بعضهم مهم للغاية ، لكن بالنسبة للغالبية العظمى فإن البيانات العددية المطابقة غير مسجلة .

دراسات البنك الدولى

كشفت دراسات البنك الدولى عن ملاحظات مماثلة .

على سبيل المثال ، نشر البنك الدولى بالاشتراك مع منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية عام ١٩٩٣ دراسة هامة للغاية بعنوان : "**تحرير المبادلات : نتائج تتعلق بالاقتصاد العالمى**".

تقدم هذه الدراسة فى آن واحد تَصَوُّرًا لما سيكون عليه الاقتصاد العالمى عام ٢٠٠٢ وتقديرًا كمِّيًا للأرباح التى ستعمل على تحرير جزئى للمبادلات ، وخاصة فى مجال الزراعة، بما يتفق مع مفاو ضات جولة أوروجواى ، حيث تم استبعاد التحرير الكلى للمبادلات فى مجال الزراعة والصناعة والخدمات . وقد اعتمدت هذه الدراسة على نموذج RUNS.

ووفقًا لواضعى تلك الدراسة : "النموذج RUNS يوضح ... الأرباح الطائلة المرتبطة بأكبر قدر من حرية المبادلات".

فى واقع الأمر ، وكما أوضحت فى كتابـــى لعام ١٩٩٤ ، Combats Pour L'Europe ١٩٩٢-١٩٩٤ (ص٢٠١-٢٢٥) فإن هـــذا النموذج الـــذى رصـــد ما لا يقـــل عن ٧٧٠٠٠ متغير ارتكز على صيغة خاطئة تمامًا بالنسبة لتقدير الأرباح الناجمة عن سياسة عامة للتبادل الحر.

فضلاً عن هذا ، وتحت مسمى الدقة ، ارتكز هذا النموذج على تبسيط غير واقعى بغرض مبيت .

هذا النموذج الذى يفتقر إلى أى قيمة علمية لا يستطيع أن يغش سوى الجهلاء.

الموضوع المشترك لكبرى المؤسسات الدولية.

نستطيع أن نلخص موقف كبرى المؤسسات الدولية الأربع :

الجات (منظمة التجارة العالمية) ، صندوق النقد الدولى ، البنك الدولى ، ومنظمة التجارة والتنمية الاقتصادية فى أربعة مقترحات :

- إن التوسع الذى شهده الاقتصاد الغربى كان نتيجة تطور التجارة الدولية،

- إن استمرار هذا التطور قد يسفر عن "أرباح طائلة" .

- رفض استمرار سياسة التبادل الحر سيسفر عن وضع مأساوى .

- أفضل وسيلة لتنشيط اقتصاد الدول الغربية ومحاربة البطالة هو العمل على استمرار سياسة التحرير العالمى للمبادلات بصورة جوهرية وفى أسرع وقت.

وفقًا لرأى البنك الدولى ومنظمة التجارة والتنمية الاقتصادية، فإن نمو التجارة الدولية يفسر بصفة أساسية نمو إجمالى الناتج الداخلى .

ولكن فى إمكاننا أيضًا القول بأن نمو إجمالى الناتج الداخلى كان السبب وراء نمو الصادرات، أو أن أحدهما او كلاهما قد حققا مزيدًا من النمو نتيجة عوامل أخرى.

إنه لخطأ كبير أن نرجح التفسير الأول.

فمثلا منذ بداية هذا القرن ازداد عدد المصاعد وكذالك عدد المطلقين بشـــكل سريع ، لكن من الذى يستطيع أن يحدد أو يجزم أن الظاهرة الأولى (زيادة عدد المصاعد) كانت السبب فى الظاهرة الثانية (زيادة عدد المطلقين) !

فى الواقع ، إن كل هذه التأكيدات الراسخة لا تستند على أى أساس حقيقى [١].

يتعين أن نذكر فى هذا الصدد ما سجله هارولد روجرز فى دراسة أعدها عام ١٨٨٤ بعنوان "عمل وأجور فى إنجلترا منذ القرن الثالث عشر: "تضيع الوقت فى منافسة مع خصم يسعى إلى تأكيد ما يتعارض مع الوقائع" .

التحليلات فيما كتب في هذا الشأن :

٢- للحكم على تقديراتى، فإنه من المفيد جدًا الاطلاع على الكم الهائل الذى كتب بخصوص خفض العمالة ، تأسيسها ومكوناتها .

مما يذكر أن هناك العديد من الدراسات التى نشرت لتفسير نمو البطالة فى الاتحاد الأوروبى وعدم المساواة فى الولايات المتحدة. سوف أستعين أساسًا بالمراجع الآتية :

ثلاثة مقالات وردت فى دراسة شاملة نشرت عام ١٩٩٥ فى **Economic Perspectives**

Richard B. Freeman "Are Your Wages Set In Beiging? (P15-32)

David Richardson, "Income, Inequality, And Trade : How To Think, What To Conculde? " (p33-55)

Adrian Wood, " How Trade Hurt Unskilled Workers" (p75-80)

- المؤلف المكتظ بالوثائق الذى صدر عام ١٩٩٤ لأدريان وود :

North- South Trade, Employement and Inequality (505p)

- مقال كتبه **Paul Krugman** نشر فى عدد الصيف ١٩٩٥ فى مجلة **Foreign Policy** :

"**Europe Jobless. America Penniless**" وكتابه لعام ١٩٩٨ بعنوان:

La Mondialisation n'est pas coupable. Vertus et limites du libre-échange.

تضمنت هذه الدراسات ، وكذلك الأعمال العديدة التى رجعت إليها هذه الدراسات وبصفة خاصة كتاب وود ، تضمنت ثلاثة عوامل رئيسية أثيرت لتفسير نمو البطالة فى أوروبا : عدم مرونة الأجور، الواردات القادمة من الدول ذات الأجور المنخفضة والكفاءة التكنولوجية ، التقدم التقنى . كما أن زيادة حدة عدم المساواة فى الولايات المتحدة تم إسنادها إلى الواردات القادمة من الدول ذات الأجور المنخفضة ، وإلى التقدم التقنى.

تناولت جميع المناقشات الأهمية المتعلقة بمختلف هذه العوامل .

فى مقال صدر عام ١٩٩٥ أشار WOOD إلى أن هناك شبه اتفاق جماعى حول خمس نقاط هى : (ص٥٨).

أولاً : إن الطلب على العمال غير المهرة (الذين لا يتمتعون بأكثر من التعليم الأساسي) ، قد انخفض بشكل جوهرى منذ عشرين عامًا مضت بالمقارنة على الطلب الخاص بالعمال المهرة فى معظم الدول المتقدمة.

هذا التغيير في الطلب أسفر عن زيادة في عدم المساواة فى الأجور وعن زيادة البطالة بين العمال غير المهرة عندما دعمت منظمات سوق العمل أجور العمالة غير المهرة كما هو الحال فى اوروبا (انظر Freeman عام١٩٩٤ ، This Issue)

ثانيًا : خلال الفترات الزمنية نفسها فى هذه الدول نفسها ، انخفض التوظيف فى الشركات الصناعية كجزء من التوظيف الكامل بشكل سريع جدًا أكثر مما كان متوقعًا له فى بداية الفترة (Sachs and Shatz ، ١٩٩٤ ، ص٦-٧، Wood ، ١٩٩٤ ، ص٢٠١ -٢٠٣).

ثالثًا : تزامن مع توقيت هذه التغييرات فى أسواق العمل نمو سريع فى واردات العمالة قليلة المهارة فى الصناعات كثيفة العمالة ومنخفضة المهارة من الدول النامية. (Sachs and Shatz ، ١٩٩٤، ص٣٤ WOOD ، ١٩٩٤ ، ص٢٥٧-٢٦٠) .

رابعًا : هذه التغيرات فى أسواق العمل قد تزامنت أيضًا مع الانتشار السريع لأجهزة الكمبيوتر فى أماكن العمل ، وهكذا فإن البديل المعقول لتفسير انخفاض الطلب على العمال غير المهرة هو موجة التدفق التلقائى على التقدم التقنى مما يتعارض مع مصلحة العمال.

خامسًا : أن معظم الدراسات التجريبية وجدت أن التجارة قد أسهمت بعض الشىء فى هذه التغييرات فى أسواق العمل فى الدول المتقدمة ، لكنها إسهامات بسيطة للغاية واستخلصت من هذا – مع تهميش هذه المساهمة المحدودة- أن القوة الرئيسية المسببة للتغيير هي التقنية الجديدة.

الأمثلة الحديثة على ذلك هي كتابات (Borjas ، Freeman و Katz (١٩٩٢) و Sachs and Shatz (١٩٩٤) ، لكن كثيرًا من الدراسات التى تمت من قبَل (Wood، ١٩٩٤ ، الفصل ٣ و ٧) توصلت فى معظمها إلى النتيجة نفسها . هل هذه النتيجة المشتركة حول حجم الآثار الخاصة بالتجارة هى الهدف الرئيسى لهذا المقال؟ إن الطرق المتبعة فى معظم الدراسات تقلل من تأثير التجارة على أسواق العمل .

أما الطرق المعدلة التى لا تجنح إلى التقليل من أهمية التجارة ، فهى تقترح مزيدًا من التأثير.

مما يذكر أن كتاب Wood يتضمن عددًا كبيرًا جدًا من التعليقات .

ويرى Wood في مُجمل هذه التعليقات أن الواردات القادمة من الجنوب بمثابة عامل مهم للغاية [٢] .

يقول Freeman : (ص٢٥) " تشير الدراسات الخاصة بتحليل محتوى العامل المعيارى إلى أن التجارة قد تكون مسئولة من عشـــرة إلى عشـــرين من مائة فى المائة من إجمـــالى الانخفاض فى الطلب على العمالة غير الماهرة المطلوبة لتفسير هـــذا التباين الشديد فى الأجور فى الولايات المتحدة الأمريكية ، أو زيادة حدة البطالة فى أوروبا. إذا وافق المرء على دراسة Wood ١٩٩٤ عن تحليل محتوى العامل المعدل لتجارة السلع وتقديره للتغير التقنى كسبب، فإن التجارة مسئولة عن حوالى نصف الانخفاض الأساسى فى الطلب على العمالة . فمتى نستطيع أن نجد النصف الآخر؟ كخطوة أخيرة يفترض Wood أن التجارة استحدثت تغيرات تقنية لتوفير العمالة وانتشر ذلك وتفشى إلى قطاعات غير تجارية حيث يتم توظيف معظم العمال غير المهرة.

هذا الافتراض الأخير جعل Wood يستخلص بأن الزيادة فى التجارة مع الدول الأقل تقدُمًا مسئولة عن زيادة حدة عدم المساواة في الأجور فى الولايات المتحدة الأمريكية وزيادة حدة البطالة بالنسبة للعمالة غير الماهرة فى أوروبا. "

فى الواقع ، يُرجِع Wood سبب زيادة البطالة فى آن واحد إلى الواردات القادمة من الجنوب وإلى عدم المرونة فى الأجور . لو كانت هناك مرونة كاملة فى الأجور لانعدم أثر الواردات القادمة من الجنوب على العمالة . يبدو أن Wood لم يتطرق بوضوح إلى البطالة الناجمة عن عدم مرونة الأجور فى حالة عدم وجود واردات من الجنوب .

يشير Wood (١٩٩٤) فى (ص١٠) إلى أن الأثر المتزايد للواردات القادمة من الجنوب على دول منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية قد خفض العمالة عام ١٩٩٠ **من ٦ مليون إلى ١٢ مليون** عامل ، علمًا بأن متوسط التقدير كان ٩ **مليون** عامل [٣].

وفقاً للمنشور الإحصائى لعام ١٩٩١ (ص٨٤٨) ، وصل عدد القادرين على العمل فى الدول الأعضاء فى منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية عام ١٩٩٠ إلى ٣٢٠ **مليون** شخص وكان متوسط معدل البطالة ٦%.

هناك ٩ **مليون** عاطل نتيجة الواردات القادمة من الجنوب التى تمثل تقريبًا حوالى ٢,٨% من عدد العمـــال (٢,٨%=٩/٣٢٠) .

إن التخفيــض من ٦ إلى ١٢ مليــون شخص يتطــابق مع ١,٩% و ٣,٨% من عــدد العمال . إن النسبه المئوية التى تتطابق مع إجمالى عدد العاطلين سجلت حوالى ٣١% و ٤٥% و ٦٢% من إجمالى نسبة البطالة .

بالمقارنة مع الفترة ١٩٨٥-١٩٩٤ وبالنسبة لفرنسا ، أدى النموذج الخاص بى إلى نسبة مئوية مقدارها٦٢% بالنسبة لمعدل *الخفض الكلى للعمالة [٤].

تأثير قسوة الأعباء الاجتماعية
والواردات القادمة من الجنوب على البطالة

أوضح Wood فى كتابه (ص٣٠٩) بخصوص١٤ دولة فى منظمة التجارة والتنمية الدولية معامل الارتباط لتأثير قسوة الأعباء الاجتماعية والواردات القادمة من الجنوب على زيادة البطالة فى الفترة من ١٩٦٩-١٩٧٣ والفترة من ١٩٨٦-١٩٩٠.

إذا تم حساب الارتباط المتبادل المتعدد المطابق سنجد أن ثمة تأثيرًا متساويًا مع تأثير قسوة الأعباء الاجتماعية وواردات الجنوب (الجدول I سيأتى ذكره).

الدليل الرئيسى الذى يتعارض مع التأثير العام للواردات القادمة من الجنوب

كما يوضح Wood فى مقاله لعام ١٩٩٥ (ص٦٣) ، أن الدليل الرئيسى التى يتعارض مع التأثير المُهِم للواردات القادمة من دول الجنــوب هو ضآلة نســبتها المــئوية بالمقارنة مع إجمالى الناتج الداخلى .

الجدول I

تأثير قسوة الأعباء الاجتماعية والواردات القادمة من الجنوب على زيادة حدة البطالة ١٩٦٩-١٩٩٠

WOOD ، ١٩٩٤ ، ص٣٠٩

	زيادة البطالة X %	قسوة الأعباء الاجتماعية معامل Y	زيادة واردات الجنوب Z %
النمسا	٢,٣	٣	٠,٧
بلجيكا	٧,١	٣	٢,١
كندا	٢,٧	٢	١,٠
الدانمارك	٧,٢	٣	٠,٧
فنلندا	٢,٠	٣	٠,٤
فرنسا	٧,٢	٣	٠,٨
المانيا	٥,١	٣	١,٤
ايطاليا	٣,٥	٣	٠,٩
اليابان	١,٣	٢	٠,٥
هولندا	٦,٨	٣	١,٣
النرويج	١,٨	٣	٠,٠
السويد	-٠,١	٣	٠,٧
انجلترا	٥,٤	٣	١,١
الولايات المتحدة	٠,٩	١	١,٥
المتوسط	٣,٨٠	٢,٧١	٠,٩٤

الارتباط المتبادل المتعدد لكل من : X، Z,Y

1-R2 = 0.497   R= 0.709   X* = AY+BZ+C

C=5.17   B = 2.74   A= 0.36

σ Z = 0.507   σ Y = 0.589   σ X = 2.51

Z مردود = B σ Z = ٢,٧٤ . ٠,٥٠٧ = ١,٣٨٩ = ١,٠٠٠

Y مردود A σ Y ٢,٣٦ . ٠,٥٨٩ ١,٣٩٠

ارتفعت الواردات من خارج التجمع الأوروبى عام ١٩٧٠ و ١٩٨٥ بالنسبة لمنتجات صناعية مختلفة استوردتها فرنسا ارتفعت إلى ١٨٩٦ و ٣٣٥٨٧ مليون فرنك (الملحق II

الثانى سبق ذكره ، القسم ٧) ، كما أن القيم المطابقة لإجمالى الناتج الداخلى سجلت ٧٩٣٥١٧ و٤٧٠٠١٤٣ مليون فرنك (الدليل السنوى لفرنسا ١٩٤٨ –١٩٨٨ . ص٣٥٠) .

لم تسجل الواردات إذن سوى ٠,٢٤% و٠,٧١% من إجمالى الناتج الداخلى . وبالنظر بإمعان إلى تلك النسبة المئوية ، فإن تأثير الواردات من المنتجات الصناعية المختلفة من دول الجنوب ضئيلة جدًا.

إن مثل هذا الدليل أهمل واقعة أساسية ، وهى أن الضغط من أجل خفض الأسعار نتيجة واردات الجنوب يحث المؤسسات على تكثيف التجهيزات المتعلقة بالعمل ، ثم العمل على ضغط عدد العاملين . والخلاصة : نستطيع القول إن الضغط التنافسى المتزايد على الأسعار يؤدى إلى تفاقم حدة البطالة على نحو أكبر من حدة البطالة التى قد تنشأ عن الواردات القادمة من الجنوب.

هذا الدليل أيضًا قد أغفل أن العديد من الواردات القادمة من منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية مثلا تتضمن واردات قادمة من الدول ذات الأجور المنخفضة[٥]

التقدم التقنى

بعض أساتذة الإحصاء مثل بول كروجمان **Paul Krugman** خلصوا إلى أنه يتعين إرجاع الأسباب المُكَوِّنَة للبطالة إلى التقدم التقنى تمامًا.

ووفقاً لبول كروجمان (١٩٩٥) فإن السبب الوحيد للبطالة هو التقدم التكنولوجى.

ومع ذلك ، لو تم قياس التقدم عن طريق التنقلات المتزايدة للعمال (بالزيادة أو بالنقص) من قطاع إلى قطاع ، كما أشرنا إلى ذلك فى الملحق III الثالث ، سبق ذكره ، سنجد أن مؤشر التقدم التقنى لم يتغير فى فرنسا فى الفترة ١٩٥٥-١٩٧٤ وكذلك فى الفترة ١٩٧٤-١٩٩٦ ومنذ ذلك الحين فإن التأثير الذى سُجِّل سنويًا بخصوص البطالة الناجمة عن التقدم التقنى حقق نفس أرقام القياس من ١٩٧٤ إلى ١٩٩٦ وكذلك من ١٩٥٥ – ١٩٩٦ أى بواقع ٢% [٦].

إذن تأثير البطالة منخفض للغاية عن النسبة الشائعة المعروفة.

خلط رهيب

٣ – إن المبالغة فى تبسيط الأمور أدى إلى أن غالبية المُعلِّقين قد خلطوا بين نوعين من البطالة ، البطالة الناجمة عن سياسة التبادل الحر العالمى ، والبطالة المزمنة ، وبالتالى أرجعوا البطالة إلى سبب وحيد وهو عدم المرونة الكافية فى الأسعار.

البطالة الناجمة عن سياسة التبادل الحر

إن تطبيق النظرية العامة بخصوص التكاليف المقارنة أدى إلى الاعتقاد بأنَّ تنافس الدول ذات الأجور المنخفضة والمقدرة التكنولوجية العالية ، أدى إلى ظهور البطالة فى الدول المتقدمة بالنسبة للعاملين الأقل مهارة ، ومنذ ذلك الحين فإن أجور هؤلاء العمال لم تنخفض بشكل كافٍ بالمقارنة مع مستوى الأجور من خلال سعر الصرف فى الدول الأقل تقدمًا.

إن أساس تواجد هذا الأمر هو لو أن الميزان التجارى من حيث القيمة فى حالة توازن ، فهو فى حالة عدم توازن من حيث عدد ساعات العمل. إن صادرات الدول المتقدمة تحتاج إلى عدد ساعات أقل عن الواردات التى تستقبلها من الدول الأقل تقدمًا.

لو كانت هناك مرونة كافية فى الأجور ، فإن سياسة التبادل الحر العالمى فى الدول المتقدمة كانت حتمًا ستؤدى إلى خفض هائل نسبيًّا لأجور العمال الأقل مهارة ، ولم تكن البطالة لتتواجد فى الأصل. .

غير أن هذا الخفض النسبى للأجور لشريحة من السكان أصبح مستحيلاً نتيجة التشريع والاتفاقيات حول سياسة الحد من الأجور . هذا هو أحد الأسباب الرئيسية للبطالة التى تم رصدها فى تلك الدول ، والتى نستطيع أن نطلق عليها البطالة الناجمة عن سياسة التبادل الحر العالمي.

البطالة المزمنة

بهدف إيجاد وضع متوازن ، ثمة محاولة لجعل قيمة الرواتب الشاملة (بما فى ذلك المميزات الاجتماعية) تتمشي مع إنتاجية العمل. وبما أن هذه الإنتاجية بمثابة عامل مخفض للعمالة ، فإن جميع الإجراءات التى تهدف إلى تحديد هذه الرواتب فى مستويات أعلى من القيم التى تحقق التوازن ، قد أدت إلى خفض العمالة بالنسبة للمستوى الذى يحقق المساواة فى إنتاجية العمل وإجمالى الراتب لهذا المستوى. وهكذا تطفو على السطح بطالة مُركّبة نستطيع أن نصفها بالبطالة المزمنة.

إن البطالة المزمنة فى إطارها الوطنى نتيجة – بعيدًا عن التجارة الخارجية – السياسة الاجتماعية (سياسة الحد من الأجور ، تكاليف الأجورالشاملة ، تعويض البطالة ... إلخ) والتى تبلورت فى شكل تكلفة أجور أعلى من إنتاجية العمل.

خلط غير مقبول

كلما ازدادت تكاليف الأجور الشاملة ، وكلما كان هناك إقبال على الواردات القادمة من الدول ذات الأجور المنخفضة والمقدرة التكنولوجية العالية كلما ازدادت حدة البطالة . إذن ثمة علاقة سببية على الأقل بالنسبة لجميع الأنشطة المتعلقة بالعاملين غير المهرة.

وهكذا أيضًا ، كلما ارتفعت تكاليف الأجور الشاملة بالمقارنة على إنتاجية العمل فى دول متقدمة ، كلما زادت البطالة نتيجة هذا الفارق .

هناك أيضًا تشابه تام بين البطالة المزمنة والبطالة الناجمة عن التبادل الحر العــالمى : لو كان هناك مرونة فى الأجور لم تكن لتتواجد البطالة المزمنة والبطالة الناجمة عن سياسة التبادل الحر العالمى.

من هنا ظهر الخلط الرهيب فى تقدير العوامل المسببة للبطالة والخلط بين البطالة الناجمة عن سياسة التبادل الحر العالمى والبطالة المزمنة.

اذا كان هناك فعلياً خلط بين هذين العاملين المسببين للبطالة نستطيع القول إن البطالة فى معظمها ترجع إلى عدم المرونة بشكل كافٍ فى الأجور.

من منطلق هذا التفسير ، أرجع النموذج الخاص بى ٩١% من البطالة [٢] إلى عدم المرونة الكافية فى الأجور وذلك عن الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٧.

فى الحقيقة إن مثل هذا الخلط غير مقبول، إذا كان يسعى إلى توضيح سببين مختلفين تمامًا من أسباب البطالة، وبالتالى يؤدى هذا الخلط إلى تزييف وتضليل النقاش حول الأسباب الفعلية المسببة للبطالة.

سواء كانت البطالة المزمنة أو البطالة الناجمة عن سياسة التبادل الحر نتيجة عدم المرونة الكافية فى الأجور، فلنضع لهما تعريفاً : " **البطالة المزمنة وليدة اقتصاد تكاليف الأجور الشاملة فيه مرتفعة للغاية بالنسبة لإنتاجية العمل فى الداخل** ".

"البطالة الناجمة عن التبادل الحر وليدة تكاليف الأجور الشاملة المرتفعة للغاية بالنسبة لإنتاجية العمل فى الخارج من خلال سعر الصرف."

تجدر الإشارة إلى أن تطبيق حماية مناسبة لاقتصاد دولة متقدمة من شأنه أن يعمل على اختفاء البطالة الناجمة عن سياسة التبادل الحر بشكل شبه تام.

إن بطالة التبادل الحر ستظل قائمة إذا تطابقت تكاليف الأجور الشاملة مع إنتاجية العمل فى الداخل .

يجب على كل تحليل يتناول الأسباب المؤدية للبطالة أن يميز بين البطالة المزمنة وبطالة التبادل الحر لكى يكون تحليلاً موضوعيًا .

إن التقدير الكمى لهذين النوعين من البطالة بالتأكيد أمر صعب ، لكن لاغنى عنه.

في واقع الأمر ، لم تستطع أى دراسة معاصرة لأسباب البطالة أن تميز حقيقة بين البطالة المزمنة وبطالة التبادل الحر ، وذلك لعدم وجود نموذج مناسب.

مهما يكن من أمر الاعتراضات التى يمكن أن تثار من الوهلة الأولى ، فإن النموذج الذى قدَّمتهُ [٨] أدى إلى تقريب أولى على الأقل بالنسبة للتقدير الكمى للبطالة المزمنة وبطالة التبادل الحر.

إذا وافقنا على أنَّهُ هناك خلط بين البطالة المزمنة وبطالة التبادل الحر فهو خلط غير مقبول تماماً فى الحقيقة ، وكما تفعل كبرى المنظمات الدولية جميعها مثل منظمة التجارة العالمية ، البنك الدولى ، صنـــدوق النقد الدولى ، ومنظمة التجارة والتنمية الاقتصادية ومنظمة بروكسل التى لم تستطع التمييز بينهما يصبح الأمر في غاية البساطة.

إذن نستطيع أن نؤكد فعلياً أن عدم المرونة الكافية فى الأجور يفسر لنا تمامًا مشكلة البطالة.

خفض الأجور

إن النقاش يتضح تمامًا حينما سجلنا أن خفض الأجور هو أمر ضرورى للقضاء فى آن واحد على البطالة المزمنة وعلى بطالة التبادل الحر.

ثمة حساب بسيط مفاده إنه ، إذا تحقق خفض يصل إلى ١٥% من تكاليف الأجور الشاملة فى عام ١٩٩٧ فى فرنسا ، لأصبح فى الإمكان القضاء على البطالة المزمنة[٩]

لكن القضاء على بطالة التبادل الحر قد يتطلب خفضاً كبيراً، بنسبة ٢ إلى ١ ، أو حتى ٥ إلى ١ وربما أكثر من ذلك [١٠] إن مثل هذا الخفض هو أمر غير واقعى تمامًا.

فى واقع الأمر، إن كبرى المنظمات الدولية تمتنع تمامًا عن إعطاء أى تقدير غير مدروس لكل دولة على حدة بخصوص خفض أجور العمال غير المهرة ، والذى تراه ضروريًا للقضاء على البطالة الناجمة عن التشدد فى الأجور.

خفض الأجور أم بطالة

كما أشرت من قبل [١١] ، فإن تنافس الدول ذات الأجور المنخفضة والمقدرة التكنولوجية ستجعل الدول المتقدمة أمام خيار جبرى : سواء خفض فى أجور العمال غير المهرة وزيادة عدم المساواة الاجتماعية ، سواء الحفاظ على أجور العمال غير المهرة وزيادة حدة البطالة.

إن الخيار الأول طبقته بريطانيا وخاصة الولايات المتحدة ، فكانت النتيجة أن عدم المساواة والتفاوت الاجتماعى فى تزايد مستمر .

الخيار الثانى لجأت إليه الدول الاعضاء فى الاتحاد الأوروبى باستثناء بريطانيا حيث وصلت البطالة فيها إلى حد الانفجار[١٢]

إذن غير صحيح إطلاقاً القول بأن البطالة فى الولايات المتحدة سببها البطالة التقنية والبطالة الناجمة عن الظروف الاقتصادية الطارئة . إن معدل البطالة فى الولايات المتحــدة سجل من ٥ إلى ٦% بالنسبة لعــدد العاملين (١٣) وهو معدل أكبر بكثير من البطالة التقنية التى سجلت على أكثر تقدير من ٢ إلى ٣% بالنسبة لعدد العمال. أيضًا غير صحيح أن سياسة التبادل الحر العالمى التى تنتهجها منظمة بروكسل قد تحولت فى فرنسا إلى بطالة متزايدة فقط لأنَّ التفاوت فى الدخول قد زادت حدته بشكل هائل (١٤).

هوامش

١- تحليلات كبرى المؤسسات الدولية

(١) بخصوص تحليلات كبرى للمنظمات الدولية ، انظر Allais ، ١٩٩٤ ، Combats Pour L'Europe ، الفصل VII ، ص١٩٩-٢٦١ ، والفصل XI ص٣٧١-٣٩٦.

٢- التحليلات فيما كتب في هذا الشأن .

(٢) من الواضح أن هذا الاعتقاد هو الذى جعله يقرر ترك العمل فى البنك الدولى لكى يستأنف عمله الأكاديمى فى إنجلترا من خلال هذا التعليق الذى يبدو فيه محبطاً.

"إن هذه المؤسسة كانت مخادعة عندما قررت العودة إلى الحياة الأكاديمية فى إنجلترا ، البلد المتسامح والمتحضر ، لأجد جماهير غفيرة من الشباب العاطلين يرشقون الشرطة بالحجارة.

Adrian Wood,1994, "North-South Trade, Employement and Inequality". Preface, p VII .

(٣) انظر أيضا الإضافة II الثانية ، سبق ذكرها ، القسم ٣ ، السؤال ١ .

(٤) انظر الجزء الثالث ، سبق ذكره ، القسم ٦ ، والإضافة الخامسةV ، القسم٦ ، الجدول II.

(٥) Allais ، ١٩٩٤ ، انظر الهامش السابق ، ص٣٨٧ و ص٣٩٤ الهامش ٦.

(٦) انظر الإضافة III الثالثة ، سبق ذكرها ، مؤشر إحصائى على البطالة التقنية.

٣- خلط رهيب

(٧) ٩٠,٨% = ٦١,١ + ٢٩,٧ الجزء الثالث ، القسم ٦ ، الجدول II

(٨) الجزء الثالث ، القسم ب ، والملحق V الخامس، سبق ذكره.

(٩) فى عام ١٩٩٧ سجل المؤشر r ما قيمته ٠,٧٠ بينما قيمة ro التى ظهرت عندها البطالة المزمنة سجلت ٠,٦١ (الجزء الثالث ، القسم ٦ ، والملحق V الخامس ، القسم ٤)

نستخلص من هذا أنه فى عام ١٩٩٧وصلت المميزات الإجتماعية فى المتوسط إلى ١٥% تقريبًا محققة مستوى أعلى من المستويات التى يتعذر معها ملاحظة البطالة التقنية (١,١٥ = ٠,٦١ / ٠,٧٠) .

انظر Allais ، ١٩٩٤ ، Combats Pour L'Europe ، ص٣٦١-٣٦٢.

(١٠) Allais ، ١٩٩٤ ، انظر الهامش السابق ، ص٤٢٠

(١١) الجزء الأول ، القسم أ ٣

(١٢) انظر الرسوم البيانية VII و VIII فى الجزء الثانى سبق ذكره.

(١٣) انظر الإضافة II الثانية ، سبق ذكرها ، القسم٦.

(١٤) بخصوص التمييز بين البطالة المزمنة وبطالة التبادل الحر انظر الجزء الثالث ، سبق ذكره ، القسم أ٢ والإضافة III الثالثة، القسم ٣.

IV

الإضافة الرابعة

نظرية التكاليف المقارنة

المبادلات الدولية *

لا شيء قد ضر بالفعل بالمشكلة الليبرالية أكثر من الإلحاح العنيد لبعض الليبراليين بخصوص بعض المبادئ المصمتة مثل مبدأ التسيب.

ف.أ. هايك

طريق العبودية

F. A. Hayek

La Route De La Servitude 1946

(*) مقتطفات من المحاضرة التي ألقيتها فى أبريل ١٩٩٣ ، حول نظرية التكاليف المقارنة والمبادلات الدولية .

أسبوع رجال الاقتصاد ، الدراسات التجارية العالمية ـ أبريل ١٩٩٣.

نظرية التكاليف المقارنة

فى تحليل أخير ، ارتكز تأييد سياسة الجات فى جوهرها على نظرية التكاليف المقارنة التـــى قدمها ريكاردو، عام ١٨١٧ ، فى كتابه "مبادئ السياسة الاقتصادية" On The Principles of Political Economy واتخذ كمثال إنجلترا والبرتغال ونوعين من المنتجات هما المنسوجات والنبيذ.

تم تعميم هذه النظرية فيما بعد وامتدت لتشمل منتجات أكثر تعقيدًا.

بالنسبة للمناقشات التى دارت خلال هذه الأشهر الأخيرة فى العالم السياسى وفى وسائل الإعلام ، فإن نموذج ريكاردو الذى تم تعميمه بشكل مناسب مازال حتى اليوم فى جوهره الأكثر تبسيطًا والأكثر مواءمَة لفهم كل ما هو أساسى.

لنتخذ كمثال دولتين ، لا علاقة لهما ببعض ، الدولـــة الأولى متقدمة نسبيًا ، والدولة الثانية أقل تقدُمًا من الأولى ، وتعمل كلتاهُما فى نفس الوقت فى صناعة الملابس والسيارات.

إذا افترضنا أن الدولة المتقدمة مستوى الإنتاج بها أكبر بنسبة الضعف من الدولة الأخرى فى مجال صناعة الملابس وأكبَر بنسبة أربعة أضعاف فى مجال صناعة السيارات ، سنجد أن الدولة المتقدمة هى الأكثر فعالية فى مجال صناعة السيارات.

لنفترض الآن توازن واستقرار اقتصاد الأسواق القائم بالفعل فى هاتين الدولتين فى ظل سياسة التبادل الحر التام ، فى فرض أن ظروف الإنتاج لم تتغير ، حيث اقتصرت المبادلات فى مجال التصدير والاستيراد على منتجات مصنعة، مع استبعاد المبادلات فى مجال التكنولوجيا والاستثمار الخارجى وتنقلات السكان.

هذا الوضع المتوازن والمستقر يتميز بتخصص كل دولة فى الصناعة التى تجـــيدها، مثل تطور صناعة السيارات فى الدولة المتقدمة ، وتطور صناعة الملابس فى الدولة الأقل تقدماً.

تحدد معدل سعر الصرف فى مستوى أدى إلى توازن الميزان التجارى لكلا الدولتين وأعطى الفرصة للمساواة بين أسعار الملابس وأسعار السيارات فى الدولتين وذلك بالنسبة لنفس العملة.

هذا التخصص المزدوج كان من نتيجته إرتفاع مســـتوى المعيشة فى كلتا الـــدولتين، كل دولة على حدة ، وهكذا فإن التخصص أفاد كلتا الدولتين.

هذا النموذج البسيط للغاية يوضح لنا ما يحدث بصفة عامة فى العديد من الدول وللعديد من البضائع والعوامل العديدة التى لها علاقة بالإنتــاج والتقارير الخاصة بالإنتــاج المتغير مع حجم هذا الإنتاج.

النتيجة العامة لا تتغير . إذن بالنسبة للاكتفاء الذاتى فى الاقتصاد ، فإن توازن التبادل الحر القائم بالفعل يعمل على زيادة مستوى الدخل المتوسط فى كل دولة على حدة ، وهكذا فإن هذا النظام صالح اقتصاديًا لكل دولة على حدة.

إن الوضع الأكثر شيوعًا هو أن اختلاف الأسعار فى سوق الصرف يعمل على ارتفاع وانخفاض الأسعار فى كل دولة بالمقارنة مع الدولة الأخرى ، بيد أنه يثبت عند مستويات تسمح بتحقيق التوازن فى الميزان التجارى فى كل دولة على حدة.

نستخلص من هذا ، أن أسعار سوق الصرف تعكس فى المتوسط الاختلافات المتوسطة فى حجم الإنتاج.

بالنسبة للدولتين اللتين اتخذنا كمثال فإن مقارنة الأجور الشاملة بسعر الصرف تتساوى بالمقارنة مع متوسط حجم الإنتاج، كما أن سعر الصرف يعمل على المساواة بين المستويات المتوسطة للأسعار القومية.

فى كل دولة وعقب تطبيق سياسة تحرير المبادلات نجد أن صناعة ما تشهد بوار إنتاجها ، بينما صناعة أخرى تشهد تطور إنتاجها، وبمعنى آخر أن تخصص كل دولة يستتبع بالضرورة الهجر الجزئى أو الكلى لبعض الأنشطة والتنمية المتوازية لأنشطة أخرى ، وفى النهاية نجد أن هذه التغييرات مواتية لكل دولة.

فى واقع الأمر ، إذا كانت الدول الأقل تقدمًا مستفيدة من أجورها المنخفضة ، فهى تُعانى من ضعف إنتاجية العمل ، إلا أن معدلات الصرف تعوض هذا الفارق فى الأسعار بين متوسط الاختلافات فى الإنتاج و بين الأسعار الحقيقية.

لكن معدلات الصرف لا تحقق سوى تعويضًا متوسطًا لمستويات الأسعار ، كما أن كل دولة لديها صناعات متطورة نسبيًا ، أوالأجور الحقيقية بها منخفضة نوعاً ما تستفيد من هذا الوضع .

هذا هو جوهر تحليل التكاليف المقارنة فى الوضع الأكثر شيوعًا .

شروط قابلية تطبيق نظرية التكاليف المقارنة :

٢- هل نستخلص من هذا التحـــليل أن تعميم التــبادل الحر على الصعيد العـــالمى ممكن اعتباره مفيدًا ومرغوبًا فيه ؟ **الإجابة بالتأكيد سلبية.**

فرض ثبات التكاليف المقارنة بمرور الوقت :

أولاً : النموذج محل الدراسة يرتكز على فرض أساسى ، غير معلن بصفة عامة ، وهو أن هيكل التكاليف المقارنة (أى وظائف الإنتاج بلغة رجال الاقتصاد) ظل ثابتًا بمرور الوقت.

فى الواقع ، إن الأمر ليس كذلك بصفة عامة سوى فيما يتعلق بالثروات الطبيعية فمثلاً بالنسبة لأوروبا الغربية فإن الدول المنتجة للبترول لديها ميزة نسبية ستظل ثابتة فى المستقبل . وكذلك فإن المنتجات الاستوائية لديها ميزة نسبية لن تختفى أيضًا.

وفى المقابل ، نجد إنه فى المجال الصناعى ، ليس هناك ميزة واحدة نسبية يمكن اعتبارها دائمة .

إن كل دولة تتطلع بصورة شرعية إلى تفعيل صناعتها، وهذا أمر مرغوب فيه. نستخلص من هذا أن الحد من أو اختفاء بعض الأنشطة فى دولة متقدمة نتيجة المميزات النسبية اليوم قد تصبح غداً خاطئة تمامًا وضارة فى حالة اختفاء هذه المميزات النسبية، كما أن هذا الاختفاء سيحتم بالضرورة إعادة أنشطة تم إلغاؤها.

هذا هو الحال على سبيل المثال لما حدث فى فرنسا فى مجال التعدين، وصناعة النسيج والترسانة البحرية ، وفى عدة أنشطة أخرى تعرضت لأزمات خطيرة نتيجة الواردات القادمة بصفة خاصة من كوريا وتايوان وهونج كونج وسنغافورة والدول الشرقية.

فى الواقع ، يجب أن نعتبر سياسة التحرير التام للمبادلات مع الدول خارج السوق الأوروبية المشتركة سياسة غير منصفة ، نظراً لأن ظروف الإنتاج ، وبصفة خاصة تكاليف الأيدى العاملة من خلال سعر الصرف ، مختلفة تماماً ، علاوة على أن هذه الظروف تتغير كثيراً بمرور الوقت.

إن التخصصات الاقتصادية تستتبع ظروفًا وضمانات تعمل على تأكيد الاستقرار بشكل حقيقى مستقبلاً، كما تستتبع مجالات للمبادلات تتفق معها و تكون قادرة على خلق ظروف تعمل هذه المجالات من خلالها.

نستخلص من هذا أن أى تجمع اقتصادى لا يمكن تحقيقه إلا بتوافر شرطين :

- عدم التوسع بشكل مبالغ فيه والانتماء للمجال الجغرافى نفسه .
- تجميع الدول (أو الشعوب) التي وصلت لتطور اقتصادى متقارب وتشكل فيما بينها نسيجا اجتماعيا وسياسيًّا متماثلا .

إن سياسة تحرير المبادلات تصلح فقط داخل الجماعات الإقليمية ، المزودة بأسواق مشتركة فى ظل إطار سياسى موحد . من مصلحة كل جماعة أو رابطة إقليمية أن تحمى

نفسها إزاء الغير بُغية الحفاظ على الأنشطة الصناعية ، حيث أن اختفاء هذه الأنشطة نتيجة ظروف طارئة سيكون له أضرار بالغة مستقبلاً .

عدم احتساب تكاليف الانتقال من حال إلى آخر

ثانيًا : إن النموذج الذى ذكرته يقارن بين وضعين ، وضع أولى للاكتفاء الذاتى بصفة عامة ، ووضع نهائى لتعميم التبادل الحر . هذا النموذج لم يضع فى الحسبان إطلاقًا الانتقال من وضع إلى آخر والتكاليف التى تستتبعها جميع صور التنقلات والتحولات .

مما لا شك فيه يوجد فى كل دولة عاملون ينتمون لصفة مهنية معينة لا يستطيعون الحصول على عمل آخر، يتطلب مهـــارة مهنية أخرى إلا بعد مرور مدة معينة قد تطول نسبيًا ، وهذا إذا افترضنا أن اكتساب صفة مهنية جديدة أمر ممكن. إن الاستثمارات الصناعية فى القطاعات المغضوب عليها استثمارات ضائعة وهكذا يتعين الادخار من جديد لتحقيق استثمارات جديدة.

لذالك يتعين على التخصصات المتاحة أن تضع فى الحسبان تكاليف الانتقال من وضع إلى آخر بالقياس على المزايا الناجمة عن هذه التخصصات . أى حساب اقتصادى صحيح يجب أن يضع فى الحسبان هذه التكاليف ، مُحققًا بذالك نوع من الموازنة بين الحاضر والمستقبل.

يجب كذلك مراعاة – عند تقييم التكلفة – ليس فقط الصناعات التى اندثرت ولكن أيضًا الأنشطة التى ارتبطت بها.

يجب أن نضع فى الحسبان أيضًا العبء النفسى للخسائر التى لحقت بالعاملين الذين انضموا لصفوف العاطلين ، فهو عبء نفسى ربما يكون أكبر بكثير من فقدانهم لرواتبهم.

الاكتفاء الذاتى فى الغذاء

ثالثًا : وحتى فى حالة وجود مميزات نسبية ذات صفة دائمة ، فمن الممكن أن يكون من غير الصالح العام إقامة تخصصات تقودها سياسة عامة للتبادل الحر.

وهكذا، ففى مجال الزراعة ، فإن سياسة التبادل الحر ستعمل حتمًا على اندثار الزراعة تمامًا فى التجمع الأوروبى، نتيجة المميزات النسبية ذات الصفة الدائمة التى تستحوذ عليها حاليًا دول مثل الولايات المتحدة ونيوزيلانده ، واستراليا أو الإرجنتين. إن اندثار الزراعة أمر غير مرغوب فيه شرعًا من وجهة النظر الاجتماعية والسياسية وهى على أى حال ستعرض أمن التجمع الأوروبى للخطر فى مجال المواد الغذائية.

والأمر نفسه ينطبق على اليابان أيضًا ، فمن غير المنطقى إجبار اليابان على هجر إنتاجها الوطنى من الأرز ، وبالتـــالى تعرض اكتفـــائها الذاتى من الغـــذاء للخـــطر لمجرد أن الولايات المتحدة لديها ميزة نسبية فى الزراعة.

الأمر نفسه ينطبق على عدد كبير من دول العالم الثالث التى لديها ميزة كبرى نسبيًا فى مجال المواد الأولية وبعض المنتجات الاستوائية .

إن التخصص المفرط فيه سيعرض اكتفاءهم الذاتى من الغذاء للخطر وكذلك تطورهم الصناعى مستقبلاً .

فى الواقع يجب اعتبار حماية الزراعة فى أوروبا مسالة حيوية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

إن العمل علي خفض العمال الزراعيين بالنسبة لفرنسا عن المستوى الحالى له، يعد أمرًا غير مقبول على الإطلاق ، كما إن الحفاظ على هذا المستوى يجب أن يكون هدفًا سياسيًا واجتماعياً بصفة جوهرية .

على أى حال ، من غير المعقول تمامًا مساعدة الدول الشرقية عن طريق استيراد منتجاتها الزراعية إلي داخل التجمع الأوروبى ، وأن نعمل بذلك على تفاقم الأزمة الزراعية القائمة حاليًا بالفعل فى التجمع الأوروبى.

إن استيراد التجمع الأوروبى للمنتجات الزراعية من الدول الشرقية والجمهوريات السوفيتية السابقة أصبح لا مبرر له عن ذى قبل ، نظرًا لأن هناك نقص فى المواد الغذائية فى مناطق عديدة فى تلك الدول.

المغالاة فى تقدير الأرباح الناجمة عن التكاليف المقارنة

رابعًا : تظهر الملاحظة والتحليل النظرى فى آن واحد أن المميزات التى أسفرت عنها التجارة الدولية، هى ناجمة أساساً عن تحسين إنتاجية العمل، نتيجة ضغط التنافس فى الأسواق، وليس نتيجة تحقيق فائض يتفق مع المميزات النسبية التى تم تقييمها بشكل مبالغ فيه.

فى واقع الأمر إن المكاسب الكبيرة التى فى الإمكان الحصول عليها من جراء سياسة تحرير البضائع لا تأتى فقط من الفروق فى هياكل التكلفة والأسعار، ولكن أيضًا من زيادة حجم الفاعلية الناجمة عن التنافس داخل السوق المشتركة ذاتها.

في الواقع يجب إسناد ارتفاع مستوى المعيشة في السوق الأوروبية المشتركة بشكل كبير منذ إنشائها إلى هذا التنافس.

تحرير المبادلات ومعدلات الصرف

خامسًا : أوضح التحليل السابق الدور الأساسي الذي لعبته معدلات الصرف.

على كل حال ، فإن التبادل الحر لا قيمة له إلا اذا تطابقت معدلات الصرف مع توازن الميزان التجاري.

في الواقع إن التجارة الدولية ومعدلات الصرف تتطـابقان مع مظهرين لا ينفصلان ، بل ولا نستطيع رصدهما منفصلين.

إن الحديث عن تحرير المبادلات في إطار منظمة الجات ،أمر يفتقر إلى أي معنى حقيقي، وعلى هذا فعلى سبيل المثال ، ونظراً لمضاربة دولية غير محسوبة فإن سعر صرف الدولار بالنسبة للمارك الألماني ممكن أن يتغير من ٣٠% إلى ١٠٠ % في غضون أعوام في اتجاه ، ثم في اتجاه مضاد ، مثلما حدث في الفترة من ١٩٨٥ – ١٩٩٢.

بالنسبة للتقلبات غير المحكومة وغير المستقرة لمعدلات الصرف ، والتي ترجع في آنٍ واحد إلى مضاربة كبيرة وإلى نظام للصرف يتغير بحرية ، فإن تحرير المبادلات لا يُجنىَ من وراءه غير الضرر.

ولمواجهـة هـذه المضاربة في البـورصة فإن تطـبيق الاجـراءات التعريفية – وهي ضرورية بالطبع – قد تبدو غير كافية إطلاقًا .

إذن تطبيق نظام تعيين الحصص قد يبدو في الحقيقة ذا فاعلية من أجل حماية الاقتصاد الوطني فعليًا من الآثار الضارة للتغيرات الناجمة عن معدلات الصرف.

على أي حال ، إن عدم تطبيق هذه الحماية أمر يفتقر إلى التعقل.

ومن جهة أخرى ينبغي على منظمة الجات وصندوق النقد الدولي الاندماج في منظمة واحدة ، إذ أن ثمة ضرورة مُلِحّة في ذلك .

إن المفاوضات حول تحرير المبدلات الدولية، والمفاوضات بخصوص تشغيل النظام النقدي الدولي تشكلان في الواقع كيانًا واحدًا لا يتجزأ .

إن الخفض التنافسي ، وتذبذب قيمة النقـود حتى داخل الاتحـاد الأوروبي جعلا من المستحيل تماماً تشغيل اقتصاد التجمع الأوروبي بشكل صحيح، ومنذ ذلك الحين فإن إمكانية إقامة حماية جمركية قد ألغيت داخل التجمع.

ومن جهة أخرى يجب أن يُنص على أن أى تذبذب فى قيمة العملة الخاصة بأى دولة عضو فى التجمع الأوروبى ، مثلما الحال حاليًا فى بريطانيا وإيطاليا، هو أمر يتناقض تمامًا مع بقائهم في التجمع الأوروبي الاقتصادى .

إن النظام الوحيد الصالح حقيقة ، هو معدلات الصرف الثابتة ، والتى فى الإمكان مراجعتها ، وإذا تحتم مراجعتها تتم هذه المراجعة فى إطار اتفاق مشترك داخل التجمع الأوروبى.

يتعين مواجهة انخفاض أو تذبذب قيمة الفرنك لتعويض مميزات سعر الصرف التى تستفيد منها حاليًا كل من بريطانيا وإيطاليا وإسبانيا .

لكن ذلك الأمر سيتتبع الدخول فى عملية الحد من التنافس التى ستقود التجمع الأوروبى إلى ضرب من المستحيل، وإلى الفشل فى نهاية الأمر. إن الحد من التنافس الذى حدث فى الثلاثينيات من هذا القرن يجب أن يكون مثالا نضعه نصب أعيننا.

إن الأمر يستلزم فى الحقيقة انضمام بريطانيا وإيطاليا مرة أخرى إلى النظام النقدى الأوروبى مع نسبة تباين معقولة ، وإن نبحث عما إذا كان خفض قيمة البيزيتا (عملة إسبانيا) تم فعليًّا بشكل صحيح وإن نراجع نتيجة ذلك .

بالنظر إلى مجريات الأمور فى الوقت الراهن ، فإن إيجاد عملة موحدة للتجمع الأوروبى قد لا تُثمر عن حل مُرضى .

فى ظل ظروف مماثلة مثل معدلات الصرف الثابتة ، فإن العملة الموحدة قد تمنع بشكل فعلى أى خفض تنافسى ، مما سيؤدى بالتسويات والمطابقات إلى تسجيل التضخم فى الأسعار والأجور فى بعض الدول، وإلى انكماش الأسعار والأجور فى دولٍ أخرى .

طالما إن التسويات الأساسية التى تتطابق مع تحرير المبادلات لم تتم بعد، فإن الموافقة على العملة الموحدة أمر سابق لأوانه تمامًا.

إن عملة موحدة معناه الانتهاء من إقامة سوق مشترك و تجمع سياسى.

ضرورة إيجاد إطار اقتصادى و سياسى مشترك :

سادسًا : إن تحرير المبادلات لن يكون ذا نفـع إذا تعرضت الظـروف السـياسية ، التى يتم من خلالها تلك المبادلات، للمُساءلة أو للشجب فيما بعد أو إذا كانت غير مسـتقرة. فى واقع الأمر، لكى تؤتى سياسة المبادلات ثمارها يتعين إيجـاد إطار اقتصادى وسـياسى مشـترك وثابت فى ظل مؤسسات مناسبة . إن التجمع الأوروبى وكذلك كم من الإجراءات التى كان يتعين اتخاذها لتجنب حدوث اضطرابات نتيجة التنافس يوضحا لنا أن تحقيق حـد أدنى من الاندماج السياسى أمر ضرورى ، ولذلك فإن الاندماج الاقتصادى أمر مرغـوب فيه بشدة. إن الاضطرابات والمشاكل التى نرصدها اليوم توضح مرة أخرى مـا ذكرتـه منـذ نصف قرن ولم أتوقف عن ذكره ، وهو أن الوحدة السياسية مع وجـود مؤسسـات مناسبة يجب أن تسبق الاندماج الاقتصادى الكامل. إن جميع الأمثلة فى التـاريخ توضـح لنا أن الوحدة السياسية تسبق دائمًا الوحدة الاقتصادية، ولم يُعطِ لنا التاريخ دليلاً واحدًا على أن الوحدة الاقتصادية قد مهدت الطريق للوحدة السياسية.

النفع الحقيقى للمستهلكين :

مازال القول يتردد بأن ممارسة سياسة التبادل الحر على الصعيد العالمى يعـد أمـرًا مفيدًا بشكل أساسى لأنها تعمل على خفض الأسعار و بالتالى ترفع مستوى المعيشة.

لكن هذه الحجة تهمل فى آن واحد ، الآثار الناجمة عن التبادل الحـر علـى المـدى الطويل، وكذلك تكاليف الانتقال من وضع إلى آخر، بالإضافة إلى التكاليف الخارجية.

أين إذن الأرباح إذا كانت ستختفى صناعات ثم نضطر إلى إعادتها للوجود فيما بعد؟

أما فيما يتعلق بتكاليف الانتقال من وضع إلى آخر والتكاليف الخارجية، فإنـه يتعـين على المستهلك أن يتحمل فى النهاية عن طريق الضرائب، التكلفة الناتجة عن البطالة بالنسبة لمجموع الشعب، و على أى حال يجب أن نتذكر أن كل مستهلك هو بصفة عامة منتج. ماذا يعنى إذن للمواطن انخـفاض الأسـعار إذا فقد وظيفـته أى مصدر دخله الوحيد وبالتالي لن يقدر على شراء أى شىء على الإطلاق ؟

انتقال الصناعات :

يفترض النموذج التقليدى الخاص بالتكاليف المقارنة ، الذى استعرضـته بإيجـاز أن المبادلات بين الدول المشار إليها محدودة فى مجال السلع المصنعة، ولا يوجـد اسـتثمار خارجى على الإطلاق.. بيد أنه إذا كـان فـى إمكانية دولة من دول التجمع الأوروبى الاستثمار بحرية فى الدول الأقل تقدمًا ، فإن مؤسسات التجمع الأوروبـى ستسـتفيد مـن

الاستثمار فى هذه الدول ، حيث تكاليف الأجور الشاملة التى تم احتسابها من خلال سعر الصرف منخفضة ، وسيعملون بالتالى على إقامة وحدات للإنتاج مع تزويدها بالتقنية اللازمة لها و المعدات المصدرة ، ثم سيعاد تصدير هذه المنتجات إلى الاتحاد الأوروبى.

ما هو المتوقع حدوثه إذًا فى فرض كهذا ؟

فى الوضع الراهن، تعمل معدلات الصرف بين الدول المتقدمة والدول الأقل تقدُمًا على تعويض الفروق المتوسطة للإنتاجية المحلية من خلال العمل على المساواة بين مستويات الأسعار كما أشرت من قبل .

إذا نظرنا على سبيل المثال لدولتين من حيث استقرار التوازن مع فارق فى تكاليف الأجور الشاملة بنسبة ١ إلى ٢ من خلال سعر الصرف ، فإن الانتقال الجزئى لصناعة ما فى بلد متقدم سيكفل لها تأمين نفس الإنتاجية فى الإطار القومى مع تكاليف أجور أقل بنسبة النصف . بالطبع لن يكتب للصناعة الوطنية البقاء اذا استمرت الامور على هذا الوضع، بل سينضم العمال جميعهم إلى صفوف العاطلين . ستتم الأمور كما لو كانت الصناعة الوطنية المعنية استقدمت العمال المهاجرين من الدولة الأقل تقدُمًا، و دفعت لهم أجورهم بنسبة النصف من أجرة العمال الوطنيين العاملين ، إن هذا الأمر ليس له صلة بمؤسسة تعليمية ، و لكن هذا ما تم رصده تدريجيًا فى الوقت الراهن بشكل أو بآخر.

وهكذا وعلى سبيل المثال فإن مؤسسة جونو شيدت فى بولندا مراكب صغيرة للتنزه بقيمة تصل إلى النصف من قيمة تكلفتها فى بلدها الأصلى ، أى أنتجت المراكب بنصف التكلفة الفعلية . ونفس الشيء مع مؤسسة أيرفرانس التى قررت مؤخرًا تعديل طائرات البوينج ٧٢٧ و ٧٣٧ فى مدينة "براج" التشيكية بدلا من مدينة "تولوز" الفرنسية حيث يوجد فى "براج" مركز مراجعة الشركة الوطنية التشيكية. وبالطبع هذه الأمثلة قد تتعدد .

أى حكم ينبغى إذًا أن نستند إليه فى مثل هذا التصرف ؟

قبل أى شيء ، إذا استمر هذا الأمر على هذا النحو، فإن الأمر سينتهى إلى وضع غير مقبول ، حيث سينتقل عدد كبير من الأنشطة من الدول المتقدمة و تكون النتيجة زيادة حدة البطالة على نحو خطير وفقدان الاستثمارات المحلية بشكل تام . وفى الحقيقة لن ينجو من هذا الأمر اى نشاط صناعى.

ما العمل إذًا ؟ الحل هو: إيجاد حماية معقولة للتجمع الأوروبى فى إطار تجمع تفضيلى عام ، ونلغى بذلك الميزة التى يتمخض عنها انتقال الصناعة من دولة متقدمة إلى دولة أقل تقدُمًا.

بطبيعة الحال تستطيع الدول الأقل تقدُمًا إقامة أنشطة جديدة بمعدات جديـدة، و تقنيـة جديـدة ، لكن بمجهوداتهم وأموالهم التى تأتى إليهم عن طريق التصدير مثـل المميـزات النسبية الدائمة ، كما هو الحال فى مجال المواد الأولية و المنتجات الاسـتوائية و بعـض المنتجات الحرفية. إن هذا الحل هو الوحيد القادر على الاستمرار . هذا الأمر يستلزم بعض الوقت ، بيد أن هذا الشرط لا يمكن تفاديه .

على أى حال ، غير مُمكنٍ على الإطلاق تأسيس سياسة معقولة لتنمية الـدول الأقـل تقدمًا على أطلال الدول المتقدِّمة ولا على زيادة حده البطالة المكثفة والتى سـيكون مـن نتيجتها حتما انفجار اجتماعى .

تداعيات حرية الهجرة :

٤- إن حرية الهجرة إلى الدول المتقدمة تمثل منطقًا مُهمًّا فى عولمة الاقتصـاد بشكل عام . لا أحد يدافع اليـوم - والحـق يقـال - عن مثل هذه السـياسة ، على الأقل علنا أو كلية، لكن من الأهمية أن نشير بإيجاز إلى تداعيات هذه السياسة . إن حريـة الهجـرة بوجه عام إلى الدول المتقدمة سوف تستتبع تدفق سريع ومكثف لملايين الرجال والنسـاء ، كما أن هذه الدول سوف تعجز عن توفير فرص عمل وظروف حياتية مماثلـة لظـروف مواطنيها الأصليين. إن تنافس الوافدين الجدد سيؤدى بالتأكيد إلى انهيار فى الأجور الفعلية فى الدول المتقدمة وفى الحقيقة سوف تؤدى الهجرة إلى القضاء على اقتصاد تلك الدول.

إن الهجرة إلى الدول المتقدمة على هذا النحو ، لن تحل فى شيء المشـاكل المتعلقـة بزيادة عدد السكان فى الدول الأقل تقدُمًا طالما أن التوسع فى النمو السكانى لديهم مسـتمر، وقد يؤدى فى الحقيقة إلى الانفجار .

في الواقع إن هـذا التوسـع فى النمو السكانى يلقى قبـولاً طـالما أن الهجرة تعمـل - ولو مؤقتا - على خفض مشكلات الدول المكتظة بالسكان.

هذه حالات قصوى بطبيعة الحال ، لكن يجب أن نضعها فى الاعتبار لكى نقتنع بأنـه لكى نقدم يد المساعدة للدول الشرقية أو لدول العالم الثالث ، لا يوجد حَلا مطروحًـا اليـوم سوى الهجرة من الدول الأقل تقدُمًا إلى الدول الأكثر تقدُمًا.

إن أوروبا الغربية أصبحـت من الآن فصاعدا مكتـظة اقتصاديًّا، رغم أن هذا الأمر لم يوضع فى الاعتبار بصفة عامة ، و لذلك يتعين تطبيق الحماية الفعالة لمواجهة أى هجرة جديدة قادمـة من الخـارج ، على أى حـال ، إن المرشـحين للهـجرة لأوروبا الغربية قد يكونون أكثر فائدة لبلادهم من حيث المساهمة فى تطويرها .

من الجلى ، أن مسألة إلغاء الحدود الداخلية للتجمع الأوروبى أمام تـنقلات الأفـراد التى وافقت عليها اتفاقات " شنجن" **Shengen** لا تخدم تطبيق سياسات فعَّالـة لاحتـواء الهجرة ، وهذا ليس فى صالح أى دولة من دول التجمع فى الوقت الراهن .

و فيما يتعلق بفرنسا ، وحسب بعض التقديرات الجادة، تعدى عدد المهـاجرين فـى الفترة من ١٩٦٢- ١٩٩٠: ٨ مليون شخص، بينهم مليون مهاجر بصفة غير رسـمية، تقدير مبالغ فيه بالتأكيد. بقدر ما تكون الهـجرة المعتدلة أمرًا مرغوبًا فيه ، فإن الهجـرة المفرطة وغير المعقولة تشكل بنتائجها المختلفة عبئا لا يطاق .

إن الآراء الاقتصادية حول الهجرة هى آراء سطحية بصفة عامة . بيد أنه ثمة حقيقـة ثابتة وهى أنهُ فى الدول المختلفة تمثل الثروة الوطنية المنتجة أربعة أضعاف الدخل القومى. نستخلص من هذا ، أنهُ فى حالة قدوم عامل إضافى من المهاجرين ، سيستلزم فى النهايـة لتحقيق البنية الأساسية الضرورية (إسكان، مستشفيات ، مدارس ، جامعات ، بنية أساسـية من كافة الأنواع ، منشآت صناعية ... الخ) توفير إضافى يعادل أربع مرات الأجر السنوى لهذا العامل. إذا قدم هذا العامل مع زوجته و ثلاثة أطفال فإن التوفير الإضافى الضـرورى سيمثل حسب الحالات من عشرة إلى عشرين ضعفًا الأجر السنوى لهذا العامل ، مما يمثـل بالنسبة للاقتصاد الوطنى عبئًا من الصعب للغاية تحمله . إن مثل هذا الأمر قد تـم إغفالـه تمامًا .

هذا الأمر يمثل الصعاب التى تواجهها بلد مثل فرنسا حيث البنية الأساسية بهـا غيـر كافيه بالمرة بالقيـاس على الهجرة المكـثفة وغير المـدروسة ، والتى تقبـلها وتشـجعها منذ الستينيات، ومازالت تقبلها حتى اليوم .

فى واقـع الأمر أن الفرنسيين هم الذين يتحملون تقريبًا كل العبء المباشر لهذا النقص فى البنية الأساسية . وفيما يتعلق برأس المـال غير المُنـتَج (أى الثروات الطبيـعية) فمن الواضح أن القيمة بالنسبة للفرد ستنخفض أكثر من ذى قبل طالما أن الهجرة مستمرة .

هل بوسـعى أن أضيف هنا أن ثمة عدم وعى تام تتسم به السياسات المتعلقة بالهجرة فى الدول الأوروبية .

وهكذا ، فإن الإعانات العائلية فى فرنسا تقررت من أجل هدف واحد ألا وهو القضـاء على ظاهرة نقص المواليد لدى الفرنسيين . لكن تطبيق هذا القانون بحيث يشـمل العمـال الأجانب وهم من محبى التناسل بكثرة ، لَهُو أمر يخلو من أى منطق.

بالطبع هذه السياسة تجذب المهاجرين الأجـانب إلى فرنسـا ، ممـا يؤدى بالتـالى الى زيادة حدة عدم التوازن الديموجرافى (السكانى).

السياسة العالمية لمنظمة الجات و السوق الأوروبية :

٥ – إن كل التحليل الذى عرضته لتوى ، أوضح أن سياسة التبادل الحر العالمى ليست فى حقيقة الأمر سوى تطبيق خاطئ لنظرية صحيحة ، وهى نظرية التكاليف المقارنة.

إن التحرير التام للمبادلات على الصعيد العالمى ، وهو هدف تؤكده منظمة الجات ، يجب أن ينظر إليه فى آن واحد كأمر غير ممكن تحقيقه ، بل وغير مرغوب فيه سوى فى إطار مجموعات إقليمية تشترك فيما بينها اقتصاديًا وسياسيًا ، و تضم دولا على نفس الدرجة من التقدم الاقتصادى . تتولى كل مجموعة إقليمية حماية نفسها بإنصاف إزاء المجموعات الأخرى . فى واقع الأمر ، إن أى تحليل صحيح لنظرية التكاليف المقارنة لن يؤدى بأى حال من الأحوال إلى النتيجة التى تفيد أن تطبيق سياسة عامة للتبادل الحر على المستوى العالمى قد يتطابق مع المصلحة الحقيقية لكل دولة ، سواء الدول المتقدمة فى أوروبا الغربية أو دول أمريكا الشمالية أو اليابان أو حتى الدول النامية فى أوروبا الشرقية أو جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق أو دول إفريقيا أو أمريكا اللاتينية أو دول آسيا .

بالنسبة للسوق الأوروبية المشتركة ، فإن سياسة التبادل الحر التى تطبقها منظمة بروكسل سياسة ضارة من الأساس ، وحان الوقت لوضع حد لهذا الأمر. إن القاعدة الكبرى التى يتعين على السوق الأوروبية انتهاجها ليست سياسة التبادل الحر مع الخارج لكن انتهاج سياسة التجمع التفضيلى فى جميع المجالات .

يجب وضع حد لسياسة خاطئة هى سياسة التبادل الحر و العمل على كبح جماحها ، ومن ثم تغليب مبدأ التجمع التفضيلى داخل السوق الأوروبية ، وتعديل كل تعهداتنا الدولية ومراجعة سياستنا التجارية .

وفى كل الأحوال ، ووفقًا لأهداف طويلة المدى ، فإن تطبيق نظام حماية معتدل وفعال يجب وأن يكون الهدف الأسمى.

إن الأمر لا يتعلق بتشييد " قلعة أوروبية " لا يمكن اقتحامها ، ولكن قلعة أوروبية تحمى بصورة معقولة وفعالة المصالح المشتركة الجوهرية للدول الأعضاء فى السوق الأوروبية إزاء العالم الخارجى.

باسم الضروريات المزعومة لتقدم مزعوم ، وباسم ليبرالية أسيء فهمها وباسم أوروبا فإنه من الخطأ أساسًا فتح السوق الأوروبية أمام كافة التيارات من أجل اقتصاد عالمى يفتقر لأى إطار تأسيسى مناسب حقيقةً، بل ويحكمه قانون الغابة وجعل السوق الأوروبية

لاحول لها ولا قوة وبدون حماية معقولة. إن مثل هذه السياسة ستعرض للخطــر وبشــكل يتعذر إصلاحه الكيان الأوروبى الذى يعد شرطا لمستقبلنا . إن إيديولوجية التبادل الحر التى تم تبسيطها بشكل تعسفى ليست سوى خدعة كبيرة مبنية على الجهل وعلى عــدم الإدراك، وهذه السياسة مسئولة من الآن فصاعداً وبصورة مباشرة عن العديد من المآســى نتيجــة ملايين العاملين اللذين فقدوا وظائفهم فى العالم أجمع .

كيف وصلنا إلى هذا الحد ؟

السبب في غاية البساطة ، فالذين بيدهم اتخاذ القرار أعينهم مغلقة عن رؤية الحقيقيــة نتيجة التكرار المُلِحّ من الجميع حول الحقائق المغــلوطة من الأحكام المســبقة الخاطئــة . كما إنه كلما انتشرت الأفكار السائدة كلما تعمقت فى نفسية البشر . مهما كان خطأ الأحكام فهى تكتسب نتيجة التكرار صفة الحقائق الثابتــة التــى لا غبــار عليهــا دون التصــدى للمعارضة النشطة لجماعات الضغط المختلفة .

V

الإضافة الخامسة

تجمع تفضيلى ليبرالى *

إن الأفكار المطروحة هنا أفكار بسيطة للغاية ، و يجب أن تكون واضحة. إن الصعوبة لا تكمن في فهم الأفكار الجديدة ، و لكن في التحرر من الأفكار القديمة التى تغلغلت في خبايا أذهان الناس الذين نشأوا مثل غالبيتنا ، أى مثل غالبية المواطنين .

جون مينار كينيز

النظرية العامة للعمالة و الفائدة والنقدية.

John Maynard Keynes

Théorie Générale De L'Emploi, De L'Intérêt, Et De La Monnaie.1936

(*) مستخرج من كتابى لعام ١٩٩٤، **Combats Pour L'Europe**، حماية السوق الكبير للتجمع الأوروبى من خلال نظام تعيين الحصص والأنصبة.

ص ٤٢٧-٤٣٥ ، ص ٤٥٦-٤٥٧.

حماية السوق الكبير للتجمع الأوروبى

نظام تعيين الحصص والأنصبة

١- فى الفصول السابقة ، اقترحت علي التجمع الأوروبى تطبيق مبدأ التجمع التفضيلى، أى مبدأ الحماية المناسبة للسوق الكبير للتجمع الأوروبى إزاء العالم الخارجى.[١]

يطيب لى أن أسرد بإيجاز شديد لماذا أضحت حماية التجمع أمرًا ضروريًا، وكيف يتعين الخيار بين الحماية بنظام التعريفة والحماية بنظام تعيين الحصص، وما هى المبادئ العامة للحماية بنظام تعيين الحصص ، وما هى الاعتراضات المطروحة والأجوبة عليها.

لماذا مبدأ الحماية :

٢- لقد أوضحت أكثر من مرة لماذا يسفر تطبيق سياسة التبادل الحر العالمى عن آثار ضارة ، سواء تعلق الأمر بالآثار الخبيثة للتبادل الحر، أو تعلق الأمر بالانتقالات أو بسياسة مفرطة للتصدير.[٢]

لقد ذكرت أيضًا إنه فى جميع الأحوال، فإن الشروط التى استتبعتها سياسة التبادل الحر فى الوقت الراهن والتى قد تبدو مواتية، ستتعرض للخطر على نحو كبير نتيجة نظام معدل الصرف المتغير ، وحرية الحركة لرءوس الأموال ، والمضاربة فى البورصة والإغراق النقدى.[٣]

لقد أشرت كذلك إلى إنه منذ عام ١٩٧٤ انفجرت مشكلة البطالة على نحو فظيع نتيجة سياسة التبادل الحر العالمى الذى يطبقها التجمع الأوروبى، إذ أسهمت هذه السياسة فى هذا الوضع بنسبة كبيرة للغاية ، وواكبها تفكك النسيج الصناعى فى فرنسا والتباطؤ الكبير فى معدل نمو مستوى المعيشة لدى الشعب الفرنسى.[٤]

لقد أوضحت فى النهاية أن هذا الوضع ستتفاقم حدته فى المستقبل القريب نتيجة تزايد الأهمية على التجارة العالمية فى الدول ذات الأجور المنخفضة والتفوق التكنولوجى [٥] بشكل لم يسبق له مثيل.

لقد بات واضحًا أن مثل هذا الوضع لن يكتب له الاستمرار، وعلى كل حال يتعين على اقتصاد التجمع الأوروبى لكى يستطيع مواجهة هذا الوضع أن يعتمد على التجمع التفضيلى فى جميع القطاعات، مما يتطلب بالضرورة حماية مناسبة للسوق الكبير للتجمع.

إن التجمع الأوروبى أصبح اليوم فى حاجة ماسة لكى يحمى نفسه، والسؤال الحقيقى الذى نطرحه اليوم ليس: **"هل يجب أن يحمى نفسه؟"** بل **"كيف يحمى نفسه؟"**.

نظام التعريفة أم نظام الحصص :

٣- أى نظام للحماية يتعين تطبيقه ؟ نصح العديد من الخبراء بتطبيق نظام التعريفة التعويضية لدرء أخطار تنافس الدول ذات الأجور المنخفضة، وإغراق البضائع والتذبذبات التى تعمل على إشاعة الفوضى فى سوق الصرف بتحريض من المضاربات فى البورصة.[١]

إن مثل هذا الحل يعتبر غير واقعى تمامًا. إذ لا أحد يستطيع على سبيل المثال أن يحدد بصورة معقولة معدل الصرف المتوازن للدولار مقابل المارك الألمانى أو الفرنك الفرنسى.

وبالأحرى إذا اتجهنا لدول جنوب شرق آسيا أو كوريا أو بولندا أو روسيا، فما هى إذن معدلات الصرف المتوازنة ؟ لا يمكن حساب تلك المعدلات، ولا يستطيع أى خبير فى العالم تقديرها، لا أحد يستطيع، بالفعل لا أحد يستطيع أن يحسب حاليًا معدلات الصرف المتغير إلا إذا تم حسابها بشكل تعسفى.

ومن باب أولى، إذا احتسبنا فروق الأسعار وإنتاجية العمل من قطاع إلى قطاع، وفروق الضرائب والتشريعات الاجتماعية فإن الحصول على حساب دقيق للتعريفة التعويضية بمثابة مهمة مستحيلة.

فى الواقع إن فكرة اللجوء لتعريفة تعويضية تتطلب تقييم كل سلعة على حدة وتقييم كل دولة على حدة للوقوف على التفاوت الناجم عن التنافس الدولى. إن مثل هذا التقييم أمر غير واقعى تمامًا.

ولذلك، فإن نظام تعيين الحصص المباعة بالمزاد العلنى هو النظام الأيسر فى تطبيقه وهو أكثر فاعلية ، وأكثر تواؤمًا مع المبادئ العامة لاقتصاد الأسواق .

وبالتالي فإن مع تطبيق نظام التعريفة التعويضية، يتعين اتخاذ عدة قرارات بالنسبة لكل سلعة على حدة ولكل دولة على حدة وبشكل تعسفى تمامًا سيصعب معه التوصل لاتفاق مما سيستلزم معه التعديل بصفة مستمرة، كما إن نظام الحصص لا يتضمن سوى قرار واحد لكل سلعة ، وهو عبارة عن تحديد أكبر جزء من استهلاك التجمع لهذه السلعة التى يؤمنها الاستيراد.[٢]

مبادئ الحماية بنظام تعيين الحصص للسوق الكبير للتجمع الأوروبى :

٤ – بالنسبة لجميع المنتجات – باستثناء المواد الأولية والمنتجات الاستوائية والمنتجات الخزفية – حيث لا ينتج التجمع الأوروبى مثيلاً لها، سيعتمد مبدأ الحماية على البيع بالمزاد العلنى للأنصبة أو الحصص الخاصة بكل منتج أو مجموعة من المنتجات.

إن الهدف سيكون تأمين حد أدنى من النسبة المئوية لاستهلاك التجمع الأوروبى بالنسبة لكل منتج أو مجموعة منتجات عن طريق إنتاج التجمع الأوروبى لها . متوسط قيمة هــذه النسبة المئوية قد تصل إلى ٨٠ % . ومما يذكر أن التنافس سيكون تنافسًا حُرًا تمامًا داخل السوق الكبير حيث سيتم العمل بمبادئ اقتصاد الأسواق التابع للتجمع الأوروبى وهكذا، سيتم تأمين نظام يعمل على استقرار الأسعار وحمايتها من أى اضطرابات خارجية داخل السوق الكبير للتجمع الأوروبى.

إن الدخل الناتج عن البيع بالمزاد العلنى لنظام تعيين الحصص سيسمح بتعيين كــل منتج على حدة بالنسبة لحصص التصدير، حتى نستطيع تعويض فروق الأسعار بين أسعار سوق التجمع الأوروبى والأسعار "العالمية " بالدولار الذى يخضع دائما لتذبذبات شــديدة . سيعمل هذا الدخل أيضًا على تمويل جزئى لهذه البرامج الموجهة لمساعدة الدول النامية.

إن هذا النظام سيكون مرنًا للغاية، إذ سيسمح بتأمين كل سلعة بإنتاج مماثل للســوق الاوروبى بواقع ٨٠ % من استهلاك التجمع الأوروبى كما سيعمل على تجنــب الانــدثار الجزئى أو الكلى لقطاعات كاملة من الأنشطة.

إن السماح باستيراد ٢٠% فقط من كل سلعة لاستهلاك التجمع الأوروبى سيكون من نتيجته تنشيط التنافس الدولى فعليا.

هذا النظام سيحل محل النظام المعمول به حاليًا و الخاص بقوانين الجمرك والتعريفة وتعيين الحصص. وقد يستلزم تطبيقه من أربعة إلى خمسة أعوام.

إن النظام المقترح لن يتضمن كقاعدة عامة أيــة إعانــات داخليــة ، وإن حصــص التصدير ستعمل على تعويض فروق الأسعار نتيجة الأسعار الداخلية والأسعار "العالميــة". هذا النظام لن يكلف الميزانية أى شيء على الإطلاق.

مغزى تحديد مستوى متوسط للحماية بنحو ٢٠٪

٥ – يتعين الإشارة إلى إن هذا النظام لن يكون حِمائيا إطلاقًا بــالمعنى الــذى يفهمــه أنصار سياسة التبادل الحر العالمى.

في عام ١٩٩٢، وصلت نسبة القيمة الإجمالية للواردات بالمقارنة مع إجمالي الناتج الداخلي المباع إلى ١٢,٣% في الولايات المتحدة و١٦,٧% لدى اليابان، ووصلت في فرنسا إلى ٣٢,٦ % مع الأخذ في الاعتبار الواردات من داخل ومن خارج التجمع الأوروبي.

ولكن إذا تطرقنا فقط- مثلما فعلنا الآن- للواردات من خارج التجمع الأوروبي ، وصلت النسبة إلى ١٥,٢% وهو رقم يمكن مقارنته تماما مع الأرقام ١٢,٣% و١٦,٧% الخاصة بكل من الولايات المتحدة واليابان.

فضلاً عن هذا، إذا استبعدنا – كما فعلنا أيضًا - المواد الأولية ومواد الطاقة من الواردات الفرنسية من خارج التجمع الأوروبي التي تفتقر لكل أنواع الحماية، فإن نسبة قيمة الواردات من خارج التجمع الأوروبي بالمقارنة مع إجمالي الناتج الداخلي المباع انخفضت إلى ١١,٧ ، إذن هذا هو الرقم الذي يجب مقارنته على المستوى المتوسط للحماية المقترحة بنحو ٢٠%.[٨]

نستخلص من هذا أن الاقتراح الذي تقدمت به بخصوص نظام حماية الحصص نظامًا تحرُريًا أي ليبراليًا للغاية.

وفي واقع الأمر، وبالنظر إلى الوضع غير المستقر وغير المتوازن على الإطلاق في عالمنا اليوم، يعتبر نظام تعيين الحصص المباعة بالمزاد العلني الحل الوحيد لتأمين نظام حماية معقولة لقطاعات أساسية في مواجهة التنافس المصطنع الذي يفتقر إلى أي مبرر، مع فتح السوق الأوروبي إلى حد ما أمام تنافس الدول الخارجية.

إن نظام تعيين الحصص المباعة بالمزاد العلني يعتبر نظامًا ذا شفافية تامة. فهو نظام بسيط للغاية، وبمجرد تعيين الحصص لكل سلعة أو لمجموعة من السلع، فإن تطبيقه خال من مظاهر التعسف . إن هذا النظام غيرعنصري لا يميز سلعة على أخرى ، وبالتالي فهو يتواءم مع الشرط العام للدولة الأكثر تفضيلاً.

وبمجرد تعيين الحصص وبيع الواردات المماثلة بالمزاد العلني، سيضطلع اقتصاد الأسواق بدوره تمامًا في السوق الكبير للتجمع الأوروبي .

وكما هو معروف يجب تعويض الصادرات من حيث القيمة بالواردات، فإن آثار الحماية بالنسبة للواردات قد تتعارض مع زيادة الصادرات التي تتعدى الضروريات من أجل استيراد منتجات لا ينتجها التجمع الأوروبي مثل المواد الأولية والمنتجات الاستوائية.

إن نظام الحماية بتعيين الحصص للتجمع الأوروبى يضمن لكل قطـــاع نســـبة مئويـــة محددة من استهلاك التجمع بحيث يتولى التجمع إنتاجها، مما يجعل من السهل مواجهة الآثار الضارة الناجمة حاليًا عن سياسة التبادل الحر العالمى، كما أن المؤسسات ستكون حرة تمامًا فى التصدير فى حدود المسموح به بالقياس على الأســعار العالميــة وحصــص التصــدير لتعويض فروق الأسعار بين سوق التجمع الأوروبى والسوق العالمى.

الوضع بالنسبة للزراعة :

٦- بالنسبة لقطاع الزراعة فإن نظام تعيين الحصص سيكون مطابقا لنظام القطـــاع الاقتصادى. نستطيع فقط فى هذا القطاع خفض النسبة المئوية للواردات فى حدود ١٠% من استهلاك التجمع ويتولى التجمع تأمين الإنتاج بنسبة ٩٠% لحماية التجمع . فضلاً عن هذا، فإن حصص الإنتاج قد تمنح لمنتجى المناطق المحرومة، هذه الحصص يتم تمويلها من دخل بيع الحصص بالنسبة للتجمع الأوروبى ككل.[٩]

نتفق تمامًا على أن السوق الزراعى المشترك يستتبع بالضرورة تقييد مطلق للبضـــائع. لقد غاب عن الأذهان أن التجمع الأوروبى فى مجمله يستورد المحاصيل الزراعيـــة بنســـبة أكبر من تلك التى يقوم بتصديرها.

فى واقع الأمر، إن تطبيق الحماية بنظام تعيين الحصص سيضمن فى آن واحد الاكتفاء الذاتى فى مجال المحاصيل الزراعية للتجمع الأوروبى، والحفاظ علـــى مســـتوى العمـــال الزاعيين بشكل لائق، وخلق اقتصاد للأسواق المنافسة بدون اللجوء لإعانة داخلية باســـتثناء المناطق الجبلية المحرومة من الزراعة.[١٠]

بعض الاعتراضات :

٧- هل الحماية لن تُعَرِّض النمو والعمالة للخطر؟ ألن تعمل على خفـــض مســـتوى المعيشة نتيجة ارتفاع الأسعار التى تتضمنه؟ وهل لن تعرض التقدم التقنى أيضًـــا للخطـــر؟ وهل سيكون تطور ونمو الدول المختلفة بمنأى عن الخطر من جراء هذه السياسة؟

تلك هى الأسئلة التى تطرح علىَّ دائمًا خلال محاضراتى، والتى أجبت عليها باستفاضة عدة مرات فى الفصول السابقة.

وردًا على كل هذه الأسئلة أقول لا. [١١]

سأكتفى هنا بالرد باقتضاب على بعض الأسئلة الخاصة.

لقد قيل إن إرساء نظام للأسعار خاص بالتجمع الأوروبى يختلف عن نظــام الأســعار العالمية قد يُعَرِّض الفاعلية للخطر، وهو قد يتساوى مع سياسة الإغراق. هذه الحجة غيــر مقبولة .

أوَّلاً : إن الأسعار العالمية تخضع دائما للتذبذبات الخاطئة والتى تعرض للخطر كــل حساب اقتصادى فعال.

وطالما هكذا سيكون الحال، فإن الشرط المُهِم الذى يحقق الفاعلية هو إرساء نظام ثابت للأسعار داخل التجمع الأوروبى يكون بمنأى عن الاضطرابات الضارة للسوق العالمى.

ثانيًا : إن إرساء مثل هذا النظام لا يتساوى بأى حال من الأحوال مع سياسة الإغراق.

إن تحقيق الأهداف السياسية الداخلية للتجمع الأوروبى يتحمل تكلفتها فقط رعايا هــذا التجمع. ليس هناك أى سبب يدعو الرعايا الأجانب لتحمل التكلفة الخاصة بتلك السياسة.

أضف إلى ذلك إلى أن الهدف الاسمى من جراء هذه السياسة هو حماية اقتصاد السوق الأوروبى من التقلبات الخارجية التى تعمل على زعزعة الاستقرار وخلق البطالة.

ولذلك وعلى سبيل المثال، فإن البيع بأسعار عالمية تم تخفيضها بشكل مصطنع نتيجــة الإغراق النقدى لا تعد تطبيقًا لسياسة الإغراق . هذه السياسة هى فى واقع الأمــر سياســة لتحييد الإغراق النقدى الخارجى.[١٢]

لقد قيل أيضا إن نظام تعيين الحصص سيكون نظامًا مُعقَّدًا، وسوف يتسبب فى خلــق العديد من المشاكل.

بالتأكيد إن نظام الحماية بتعيين الحصص من طبيعته خلق كثير من الأسئلة، وقد تبــدو سياسة الحماية فى جوهرها من أول نظرة على أنها أبسط بكثير من سياسة التبــادل الحــر العالمى. إن سياسة التبادل الحر لا تشكل ظاهريًا أى صعوبة، إذ لا يوجد نظام الحصص، ولا يوجد قوانين للتعريفة الجمركية، مع إلغاء كافة الحواجز أمام المبادلات، إلا أن كل ذلك على الورق فقط ، وبالنسبة للجهلاء هذه المزايا رائعة تمامًا.

لكن الحقيقية أبسط من ذلك . إذا كان بسبب هذه السياسة ازدادت البطالة علــى نحــو مكثف، وتفكك النسيج الصناعى، وتدهور مستوى المعيشة، فإن المشاكل الحقيقيــة لسياســة التبادل الحر العالمى هى أكبر من ذلك بكثير ، هى مشاكل من الصعب جدًا التغلــب عليهــا بالمقارنة مع المشاكل والصعوبات التى قد تنتج عن سياسة حماية الحصص وهــى سياســة معتدلة ومعقولة، تعمل على المساهمة بشكل فعال فى تنمية العمالــــة والنمو.[١٣]

لقد قيل أيضًا إن نظام الحماية بتعيين الحصص ليس نظامًا ليبراليًا. غير أنه ثمة خلط بين اقتصاد الأسواق التي يستتبع إطارًا تأسيسًا مُناسبًا وبين سياسة التسيب العالمي التي تسفر عن زعزعة الاستقرار وخلق البطالة.

وعلى أي حال، وبالنسبة لمجال الزراعة، ما هو النظام الذي فرضته علينا الولايات المتحدة باسم الليبرالية ؟ هو في الواقع نظام الأنصبة الذي يتعارض مع الاقتصاد والمساعدات المباشرة، نظام قيادي بحت على غرار الطراز السوفيتي، نظام يتسم بعدم الفاعلية والتعسف والظلم.

إن النظام الذي اقترحته للحماية بنظام الحصص لا يتعارض إطلاقًا مع حرية العمل لاقتصاد الأسواق ، بل بالعكس يجعله يعمل بصورة صحيحة ، بمنأى عن الآثار الضارة لنظام عالمي مزعوم والذي لا يمثل في حقيقة الأمر سوى اضطراب وفوضى.

لقد قيل أيضًا إن نظام الحماية بتعيين الحصص سيتسبب في اتخاذ إجراءات ثأرية ما هي تلك الإجراءات الثأرية ؟ إذا عملت الإجراءات الثأرية على تعميم نظام الحماية بتعيين الحصص بالنسبة للاقتصاديات الإقليمية المختلفة ، فإنه حتمًا ستعم الفائدة على جميع هذه الاقتصاديات.

في الواقع إن المعيار الحقيقي للحماية ليس في وجود هذا القانون أو ذاك في مجال القوانين الجمركية، أو تعيين هذه الحصة أو تلك، ولكن في الانفتاح التام للاقتصاد على التنافس الخارجي. وهكذا، وفي النهاية فإن المعيار الحقيقي التام والكمي للحماية هو النسبة بين القيمة الإجمالية للواردات وإجمالي الناتج الداخلي المباع.

لكن إذا كانت هناك إجراءات ثأرية فرضتها هذه الدولة أو تلك، للدفاع عن مصالحها الخاصة، فإن مواجهة هذه الإجراءات الثأرية سيكون سهلاً للغاية، وذلك بفرض إجراءات ثأرية مضادة ردًا على الاجراءات الثأرية الأخرى التي فرضتها تلك الدولة.

في واقع الأمر، إن الهدف من إرساء نظام اقتصادي عالمي جديد لن يكون بمثابة قانون الغابة الذي تفرضه هذه الدولة أو تلك، بل سيكون بمثابة إرساء اقتصاد عالمي ينعم بالرخاء، حيث يستطيع اقتصاد الأسواق العمل بصورة أفضل لمصلحة الجميع ، كما أنه لن يكون أيضًا أداة للبقاء الخدّاع باسم المبادئ الكبيرة الجوفاء، أيضًا لن يساهم هذا النظام الاقتصادي في الفوضى التي يشهدها العالم حاليًا، حيث الأقوى يسعى لاستعباد الأضعف.

لنفكر إذًا في الأمر بإمعان . يجب أن يرتكز النظام العالمي الجديد على مؤسسات إقليمية تضم دولا ذات اقتصاد متجانس بشكل كاف ، وتطبق فيما بينهم سياسة تبادل حر تام بعيدًا عن الفوضى الخارجية.[١٤]

في الواقع إن الوسيلة الوحيدة لمواجهة الآثار الضارة لسياسة التبادل الحـر العـالمي والتي هي في ازدياد مستمر، هو إعادة التفكير تمامًا في جوهر التجارة الدولية وفي الإطار التأسيسي المُنَظِّم لها، وبمعنى آخَر وضع قواعد جديدة واستبدالها بالقواعد القديمة التي أثبتت فشلها لفترة طويلة.[١٥]

هوامش

١- انظر على وجه الخصوص Allais ، ١٩٩٤، Combats Pour L'Europe، الفصول:

XI 2,XI 1, IX 2,VIII 3, VIII 2 , VIII 1 ,VI 4,VI 3, VI 1, IV 1, II 1

سبق ذكرهم. لا للتبادل الحر العالمى، الآثار الضارة للتبادل الحر العالمى، التبادل الحر خرافات وحقائق، تبادل حر انتحارى، تأثير ضار للتبادل الحر، أوجه الفساد فى الاتحاد الأوروبى، إصلاح الاتحاد الأوروبى، لحادوا أوروبا بخصوص الآثار الضارة للتبادل الحر، بديهيات لا أساس لها من الصحة وتنافس الدول ذات الأجور المنخفضة.

٢-انظر بصفة خاصة: Combats Pour L'Europe ، الفصول:

VI .1 VI .3, VI .4 , VIII .1 , VIII .2 سبق ذكرهم، التبادل الحر، حقائق وخرافات، تبادل حر انتحارى، تأثير ضار للتبادل الحر، أوجه الفساد فى الاتحاد الأوروبى وإصلاح الاتحاد الأوروبى.

٣- انظر الهامش السابق، الفصول VI . 2 ,VIII . 1 ، الفساد النقدى للتبادل الحر العالمى ، وفساد الاتحاد الأوروبى.

٤- الهامش السابق، الفصل X .1 ، انكسار عام ١٩٧٤.

٥- الهامش السابق، الفصل XI .2 ، تنافس الدول ذات الأجور المنخفضة.

٦- انظر على وجه الخصوص Jean Arthuis ،١٩٩٣، Les Délocalizations Et L'Emploi دار النشر أورجانزاسيون . Organization

٧- Combats Pour L'Europe ، الفصول: VI .3, VII .4, VIII .2 ، تبادل حرانتحارى. أجوبة على "رجال الاقتصاد فى منظمة الجات" وإصلاح شأن الاتحاد الأوروبى.

٨- بخصوص الواردات وإجمالى الناتج الداخلى للولايات المتحدة واليابان وفرنسا، انظر INSEE ، حسابات ومؤشرات اقتصادية ، تقرير حول حسابات الأمة ١٩٩٣، ص ٣٦، ص ٢٧٤ - ٢٧٥ بخصوص الواردات من خارج التجمع الأوروبى، انظر Combats Pour L'Europe الفصل X.2 العوامل المسببة للبطالة ، الهامش ٧ .

٩- Combats Pour L'Europe ، الفصل IV .1 ، فساد التبادل الحر العالمى.

١٠- الهامش السابق ، الفصل II .1، لا للتبادل الحر العالمى.

١١- الهامش السابق ، الفصول : 3. VI , 2. VII , 1. X ,1. XI 2. XI تبـــادل حـــر انتحــــارى، الغد الذى يتغنى بالتبادل الحر العالمى، انكسار عام ١٩٧٤، بديهيات لا أساس لها من الصحة، وتنافس الدول ذات الأجور المنخفضة.

١٢- الهامش السابق، الفصل 1. IV ، الآثار الضارة للتبادل الحر العالمى

١٣- الهامش السابق، الفصل 1. X، انكسار عام ١٩٧٤

١٤- الهامش السابق، الفصول 3. VI ,4 VII ، تبادل حر انتحارى وأجوبة على "رجـال الاقتصــاد فـى منظمة الجات" .

١٥- الهامش السابق، الفصول 3. VI , 3. VII , 2. VIII ، تبادل حر انتحارى ، تسعة أســباب رئيســية وإجبارية لإرجاء التوقيع على اتفاقيات الجات وإصلاح شأن الاتحاد الأوروبى .

VI

الإضافة السادسة

نمو وتضخم *

يدّعى البعض أن التاريخ لا يكرر نفسه، ومع ذلك فنحن دائمًا أمام الوقائع نفسها و المظاهر نفسها رغم إنه قد تختلف الأشكال والأشياء ...

لم ننس تواتر المذاهب التى كان لها الغلبة رغم سطوتها . لاينبغى أن نعكف على دراسة الاراء مهما يكن من تسلط مصدرها ، كما إننا نجد فى رصد الوقائع إجابة مباشرة على الاعتراضات المثارة منذ زمن طويل ، والتى تتجدد باستمرار .

كليمون جوجلار

أزمات تجارية

Clément Juglar

Des Crises Commerciales 1889

(*) مستخرج من كتابى لعام ١٩٧٤ ، L'Inflation Française Et La Croissance

معطيات الملاحظة :

١- إن الحجة الأساسية هى في واقع الأمرفي صالح التضخم ، وهـى إن التضخم سيكون مواتيًا للنمو بالمعنى الحقيقى ، وإن كل سياسة معادية للتضخم ستحكم على الاقتصاد بمالا يدعو معه مجالاً للشك إلى خفض العمالة على نحو مكثف.

فى واقع الأمر، أدت المعطيات القائمة على الملاحظة إلى نتيجة مزدوجة.

١) خلال تذبذب الوضع الاقتصادى الطارئ نلاحظ أن هناك ارتباطًا مُتَبَادلاً وثيقًا بين التغيرات فى الكتلة النقدية والإنفاق العام والإنتاج. هذه التغيرات ذات الأطوار المختلفة بالمقارنة مع بعضها البعض هى نتيجة سبب واحد لا يتغير وهو التغيرات المرتبطة بالوضع الاقتصادى الطارئ.

٢) وعلى عكس ذلك إذا رصدنا المسألة الأساسية وهى تأثير التضخم المنتظم على مستوى الإنتاج، سنخلص إلى إنه لا يوجد أى ارتباط متبادل بين معدل التضخم ومعدل نمو الاقتصاد بالمعنى الحقيقى.

تذبذبات الأوضاع الاقتصادية الطارئة :

٢- أسفر تحليل معطيات التجربة عن وجود ارتباط قوى بين تذبذبات الكتلة النقدية وتذبذبات إجمالى الناتج القومى الحقيقى بتأخير يتراوح مدته لثلاثة أشهر بالنسبة لإجمالى الناتج القومى عن الكتلة النقدية [١]

إذن ثمة ارتباط متبادل تم رصده منذ زمن طويل ومعلومات إحصائية صالحة، وذلك منذ بداية القرن التاسع عشر.

تحركات الأسعار على المدى الطويل :

٣- بما أن كل توسع نقدى فى الظروف الاقتصادية الطارئة يتبعه توسع فى أنشطة الظروف الاقتصادية الطارئة بالمعنى الحقيقى، لن نخلص إلى أن كل تضخم منتظم يعد شرطًا للنمو. كما أنه لن نخلص أيضًا إلى وجود مميزات صالحة لتذبذبات الظروف الاقتصادية الطارئة أو للتحركات على المدى الطويل

لتحليل أثر التحركات الخاصة بالأسعار على المدى الطويل بشكل صحيح يجب أن يتم تحديد فترة طويلة بشكل كاف يتم من خلالها رصد تحركات الأسعار ، سواء ارتفاعًا أو هبوطًا على المدى الطويل.

ومن جهة أخرى ، لا يوجد أى ارتباط متبادل مقبول فى كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة بين التوسع على المدى الطويل للإنتاج وبين حركات الأسعار على المدى الطويل فى القرن التاسع عشر.(٢)

نستخلص من هذا أن التضخم المنتظم على المدى الطويل لا يعد إطلاقًا شرطًا ضروريًا لتحقيق النمو بالمعنى الصحيح.

ارتباط متبادل ذو مغزى مهم للغاية :

٤- تميزت الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية ، بتضخم عام ونمو قوى لكنها تميزت أيضًا بمعدلات تضخم ونمو مختلفة للغاية فى الدول الصناعية . فى عام ١٩٦٨ تناولت بالتحليل للدول الأساسية الأعضاء فى منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية وعددهم ست عشرة دولة- المعدلات الخاصة بمتوسط النمو السنوى لإجمالى الناتج القومى الحقيقى للفرد ، والمستوى العام للأسعار فى الفترة من ١٩٥٢-١٩٦٥ (٣)

لقد تم بالفعل رصد ارتباط متبادل بين معدل النمو وبين معدل التضخم ، ومع ذلك إذا تم التقريب بين معدل النمو المتأخر لكل دولة بالمقارنة مع الولايات المتحدة- يمكن قياس معدل النمو بمقارنة متوسط إجمالى الناتج القومى للفرد خلال نفس الفترة مع معدل النمو فى الولايات المتحدة - سنلاحظ أن هناك ثمة ارتباط متبادل أكثر قوة.

وبمجرد زوال تأثير هذا التأخر، سنلاحظ أنه لا يوجد أى ارتباط متبادل بين معدل النمو وبين معدل التضخم.(٤)،(٥)

تضخم وفاعلية اقتصادية :

٥- ترتفع جميع الأسعار سريعًا فى فترة التضخم، وتكون الأعمال مُيَسَّرة نتيجة المكاسب الناجمة عن الزيادة المستمرة فى طرق الدفع . فى ظل هذه الظروف نجد أن التضخم يعرض للخطر فاعلية الاقتصاد التى تنمو وتستقر فى ظل ثبات الأسعار اللازمة لتشغيل اقتصاد الأسواق اللامركزية.

فى فترة الارتفاع السريع للأسعار، فإن أى مقارنة بين الأسعار، وأى كشف تقديرى للاستثمارات الواجب إنجازها ستكون وهمية أو يستحيل تنفيذها . إن الأسعار و معدلات الفائدة لا تقوم بدورها - فى مثل هذه الظروف - من حيث التنظيم وهو دور أساسى لتشغيل اقتصاد الأسواق اللامركزية على نحو فعَّال. إن الأرباح التى تدونها الحسابات هي أرباح شكلية تمامًا ولا معنى لها إطلاقًا.

في واقع الأمر، بدلا من أن نُشجّع النمو، فإن التضخم يُعَرّضهُ للخطر وذلك باستحالة الحصول على حساب اقتصادى فعّال ، كما أن التضخم يؤدى إلى الإسراف العام وتبديد الثروات والموارد.

رؤية شاملة :

٦- إن مجمل النتائج التى نستطيع أن نستخلصها من المعطيات التجريبية المتعلقة بين الربط بين التضخم وبين النمو هى على النحو الآتى :

١) إن التضخم المنتظم ليس شرطًا ضروريًا للنمو بالمعنى الصحيح .

٢) طالما هناك استحالة فى الحصول على أى حساب اقتصادى فعال، وتشغيل صحيح لاقتصاد الأسواق اللا مركزية، والإسراف المكلف لرأس المال فإن التضخم يعرض للخطر نمو الاقتصاد.

٣) نظرًا لأنه خلال التذبذبات الناجمة عن الوضع الاقتصادى الطارئ فإن التذبذبات فى الكتلة النقدية يتولد عنها تذبذبات فى الأنشطة، ولذلك لا نستطيع الجزم بإنه فى الإمكان زيادة العمالة والإنتاج بلا نهاية عن طريق نمو منتظم فى الكتلة النقدية، وأن التضخم شرط لتحقيق النمو[٦].

٤) إذا عقدنا مقارنة بين معدلات النمو لدول مختلفة، سنلاحظ أن نمو بلد ما يصبح أكثر قوة كلما كان المعدل مُتأخرًا بالمقارنة مع الدول الأكثر تقدمًا من حيث المعدل.

٥) لا توجد فروق جوهرية بين التذبذبات الناجمة عن الوضع الاقتصادى الطارئ التى أعقبت الحرب العالمية الثانية ، وتلك التى كانت قائمة فى القرن التاسع عشر.

إن هاتين الفترتين لا تختلفان سوى بشكل نسبى مع الفترة الزمنية التى أعقبت الحرب العالمية الثانية والتى حدث فيها التضخم. [٧]

هوامش

(١) انظر بصفة خاصـــة Allais ، ١٩٩٤ ، L'Inflation Française Et La Croissance الرســم البيانى VI، الولايات المتحدة، ١٩٤٣-١٩٧٣، معدلات التغير السنوى للكتلة النقدية والإنتاج . ص ٣٢

(٢) انظر الهامش السابق، الرسم البيانى VIII فرنسا ، ١٨٢٠-١٩١٣، إنتاج الفحم ومؤشر أسعار الجملـــة، ص٣٦، الرسم البيانى IX بريطانيا، ١٨٢٠-١٩١٣، الإنتـــاج الصـــناعى ومؤشر أسعار الجملـــة، ص ٣٧، الرســم البيانى X، الولايات المتحدة، ١٨٣٩-١٩١٣ مؤشر لحجم إنتاج التعدين والطاقة الهيدروليكيّة ومؤشر أسعار الجملة فـــى أمريكا، ص ٣٨، الرسم البيانى XI ، العالم ١٨٦٣-١٩١٣ الإنتاج الزراعى العالمى، الإنتاج العالمى للمواد الأولية غير الزراعية، ومؤشر أسعار الجملة فى إنجلترا. ص٣٩ .

(٣) فى الفترة من ١٩٥٢-١٩٦٥ فإن الدول التى اعتبر معدل النمو بها فى نفس القـــرن مُتَـــأخرًا بالنســـبة للولايات المتحدة هم على التوالى :

الولايات المتحدة – كندا- السويد – سويسرا – فرنسا – بلجيكا – الدانمرك – النرويج- إنجلترا – ألمانيا (الاتحاديـــة) – هولندا – النمسا – إيطاليا – اليونان- إسبانيا – اليابان.

أن تأخر معدل النمو e لبلد ما بالمقارنة مع الولايات المتحدة يساوى النسبة :

(دولة ما) q / (الولايات المتحدة) e= q

حيث q تمثل إجمالى الناتج القومى الحقيقى للفرد.

على سبيل الإيضاح وبالنسبة للفترة ١٩٥٢-١٩٦٥ فإن قيم النسبة e تساوى ١ بالنسبة للولايـــات المتحـــدة، ١,٧٢ لسويسرا و ٢,٠٦ لفرنسا، ٢.٣٤ لإنجلترا، ٢,٦٤ لألمانيا الاتحاديـــة، ٤,٥٤ لإيطاليا، ٦,٨٤ لإســـبانيا ، ٧,٦٧ لليابان.

(٤) Allais ، ١٩٧٤، انظر الهامش السابق، الرسم البيانى XII، الارتباط المتبادل لمعدل النمـــو لإجمـــالى الناتج القومى الفعلى للفرد ومعدل النمو للمؤشر العام للأسعار، ص٤٢، الرسم البيانى XIII ، الارتباط المتبـــادل للنمـــو ولإجمالى الناتج القومى الفعلى للفرد ص ٤٣، الرسم البيانى XIV، الارتباط المتبادل للمتبقى من الارتباط المتبادل للرسم البيانى XIII ولمعدل النمو الخاص بالمؤشر العـــــام للأسعار ١٩٥٢-١٩٦٥ ص ٤٤ . معامل هذا الارتباط المتبـــادل الاخيرهو $r = 0,0283$.

(٥) X^1 يشير إلى معدل النمو π ويشير X^2 إلى المؤشر :

$$X^2 = \log\ q\,EU - \log\ q = \log e \qquad (1)$$

ويشير X^3 إلى معدل ارتفاع الأسعار p ، وتساوى مساحة معاملات الارتباط المتعدد الكامل rij الأتى :

	π	Log e	P
π	١	٠,٩٠٨٧	٠,٦٥٢١
log e	٠,٩٠٨٧	١	٠,٧٠٤٦
P	٠,٦٥٢١	٠,٧٠٤٦	١

معاملات الارتباط المتعدد الجزئى هى الآتى : $r\,12.3 = 0.8551$

$$r13.2 = 0.0398$$

تم احتساب هذه الأرقام كما لو كان معدل النمو لإجمالى الناتج القومى الفعلى للفرد في بلد ما لا يعتمد إلا على تأخر معدل النمو بالقياس على الولايات المتحدة ، إن تأثير معدل النمو الخاص بالأسعار مُهَمَّشًا تمامًا.

بخصوص هذه المعاملات انظر **Allais** ، ١٩٦٨، **Monnaie Et Developpment**، الملزمة **II** ، المدرسة الوطنية العليا لمناجم باريس. ص ١٥١-١٥٢.

(٦) وعلى عكس ما يمكن أن يقترحه تحليل سطحى، فإنه لا يوجد أى تعارض بين التبعية التى تم رصدها بين تذبذبات الوضع الاقتصادى الطارئ فى مجال الإنتاج والكتلة النقدية وبين عدم وجود ارتباط متبادل عندما يتعلق الأمر بالتذبذب على المدى الطويل . بخصوص هذه النقطة الجوهرية، انظر **Allais** ، ١٩٧٤، **L'inflation Française Et La Croissance**، الهامش، ٢٢,١ ص ٦١ .

(٧) بخصوص كل ما تقدم انظر **Allais** ، الهامش السابق، و **Allais** ١٩٧٤ :

Le Concept De Monnaie Et De Pouvoir D'achat Par Le Mécanisme Du Crédit Et Ses Implications

الفصل **IV** ، مركز التحليل الاقتصادى ، مذكرة وردت فى كتاب **Allais** لعام ١٩٧٤ ، **Monnaie Et Developpment** ، ملزمة **IV** ، المدرسة الوطنية العليا لمناجم باريس، انظر أيضًا **Allais** ، ١٩٨٥ ، **The Credit Mechanism And Its Implications**. الفصل **IV** .

إضافة صغيرة

١٩٩٩

لدى قياس التغييرات الأساسية التى طرأت على الفترة من ١٩٥٢-١٩٦٥ فى الجدول I الآتى ذكره، سنجد أنه فى عام ١٩٩٥ خضع ترتيب الدول لتعديل كبير حسب مستوى المعيشة لكل دولة . وأصبح الترتيب على النحو الآتى :

قيم النسبة

(الدولة محل الدراسة) q / (الولايات المتحدة) q = e

	١٩٥٢-١٩٦٥	١٩٩٥
الولايات المتحدة	١	١
سويسرا	١,٧٢	٠,٦٣
فرنسا	٢,٠٦	١,٠٥
إنجلترا	٢,٣٤	١,٤٥
ألمانيا الاتحادية	٢,٦٤	١,٠٥
إيطاليا	٦,٨٤	١,٤٦
اليابان	٧,٦٧	٠,٦٧

المصدر: الهامش ٣ سبق ذكره ومستخرج إحصائى للولايات المتحدة ١٩٩٧، ص ٨٣٨

الهوامش: (١) فى عام ١٩٩٥ تطابقت قيمة e مع ألمانيا الموحدة.

(٢) على كل حال ، هذه الحسابات هى فقط أرقام للقياس.

المراجع

إن المراجع الآتى ذكرها بخصوص الكيان الأوروبى هى جزء مُكَمّل للمراجع التى قدمتها فى مؤلفاتى عام ١٩٩١، **L'Europe Face A Son Aveinr, Que Faire?** (ص٢٤٧-٢٧٤) وعام ١٩٩٤ **Combats Pour L'Europe** ١٩٩٢-١٩٩٤ (ص٥١٣-٥١٨) . إن هذه المراجع بالضرورة ناقصة إلى حــد كبير. والمراجع التى ذكرتها هى ذات قيمة متباينة للغاية.

فى الواقع ، لقد وقع الاختيار على هذه المراجع بغية التوضيح من خلال موضوعات مختلفة ، المواضيع التى تناولتها فى هذا الكتاب.

تم توزيع هذه المراجع إلى سته أقسام لسهولة الاطلاع عليها.

أ- اقتصاد الأسواق والهيكل التأسيسى.

A-Economie De Marchés Et Structure Institutionnelle.

ب - مبادلات دولية وتنمية اقتصادية. نظرية وتطبيقات.

B-Echanges Internationaux & Developpement Economiques. Théorie & Applications

ج- هجرة.

C-Immigration.

د- الكيان الأوروبى.

D-Construction Européenne.

هـ- هيئات رسمية فرنسية.

E-Organismes Officiels Français.

و- منظمات دولية.

F-Organisations Internationales.

أ

اقتصاد الأسواق والهيكل التأسيسى

آليه موريس :

١٩٤٥ تمهيد لإعادة إنشاء الاقتصاد العالمى، سيرى، باريس، ١٩٤٥، ص٣٩، الطبعة الثامنة.

١٩٤٨ ما بعد التبادل الحر والشمولية.

المذهب الليبرالى والاشتراكى لاقتصاد الغد.

تقرير قُدِّم فى مؤتمر أوروبا لاهاى، مايو ١٩٤٨، المجلة الجديدة للاقتصاد المعاصر، إبريل ١٩٥٠، ص٢٥-٣٢، ومايو ١٩٥٠، ص٢٦-٣٢.

١٩٤٩ اشتراكية وليبرالية

تقرير قدم فى المؤتمر الوطنى الخامس عشر للسلام فى باريس،نوفمبر ١٩٤٩ المذكرات الاشتراكية الوطنى، ليه كاييه سوسياليست، بروكسل، مارس ١٩٥٠،.ص٣١-٣٧.

١٩٥٩ الشروط الاقتصادية لمجتمع حر.

مجلة أعمال أكاديمية العلوم السلوكية والسياسية. العام١١٢ ،١٩٥٩ ص٣٧-٥١

١٩٦٩ المجتمع الليبرالى فى خطر.

مجتمع قدامى خريجى مدرسة الهندسة، لاجون أيه لاروج، رقم ٢٤١ أكتوبر ١٩٦٩، ص٣-٢٥.

١٩٧٠ رأسمالية وجماعية.

الندوة الثالثة للفكر الليبرالى، الليبرالية، ص٩٣-١٠٧.

١٩٧٤ طبقات اجتماعية وحضارية

اقتصاديات ومجتمعات، مذكرات معهد العلوم الاقتصادية المُطَبَّقة ، (المسلسل ٤٣، رقم ١٧، عام ١٩٧٤، ص ٢٥٨-٣٧٧)

١٩٧٧ الضريبة على رأس المال والإصلاح النقدى.

دار نشر هرمان، مقدمة، ص٥-٢٧، وخاتمة، ٢٤١-٢٥٦، الطبعة الثانية، ١٩٨٨

١٩٩٠ العلم الاقتصادى المعاصر والوقائع.

مجلة العالمان، يونيو ١٩٩٠، ص٥٤-٧٤.

١٩٩٠ التفكك الأخلاقى للمجتمع الفرنسى.

الفيجارو، ٥ ديسمبر ١٩٩٠ .

ب

مبادلات دولية وتنمية اقتصادية

نظرية وتطبيقات

آليه موريس:

١٩٤٣ البحث عن نظام اقتصادى، الجزء الأول- الاقتصاد البحت، الطبعة الأولى، دار نشر اندستريا، ١٩٤٣، فى ٨٥٢ صفحة وملحقات فى ٦٨ صفحة.

الطبعة الثانية، ١٩٥٢، نشرت بمعرفة المركز القومى للبحث العلمى، بعنوان: اتفاقية الاقتصاد البحت، المطبعة الوطنية، الجزء ٥ فى ٩٨٤ صفحة. تختلف الطبعة الثانية عن الطبعة الأولى فى إضافة "مقدمة للطبعة الثانية" .(٦٣ صفحة)

الطبعة الثالثة، دار نشر كليمون جوجلار، ١٩٩٤، نشر بمعرفة وزارة التعليم العالى والبحث، بعنوان: معاهدة الاقتصاد البحت، مع إضافة مقدمة ثالثة(ص١٥-١٥٦).

١٩٤٧ اقتصاد ومنفعة

مكتبة المنشورات الرسيمة والمطبعة الوطنية ، باريس، فى ٨٠٠ صفحة، فى جزئين.

الطبعة الثانية، دار نشر كليمون جوجلار، ١٩٩٨، نشر بمعرفة وزارة التعليم القومى، والبحث والتكنولوجيا مع إضافة مقدمة ثانية ، ص١١-٢٦٥.

١٩٤٧ مظاهر اقتصادية للفيدرالية

تقرير قدم فى مؤتمر مونترو" الاتحاد الأوروبى للفيدراليين، فى الفترة من ٢٧-٣١ اغسطس عام ١٩٤٧. نشر فى الجزء الجماعى، تقرير المؤتمر السنوى الأول للاتحاد الأوروبى للفيدراليين، الاتحاد الأوروبى للفيدراليين، قصر ويلسون، جنيف، ص٣٣-٥٧.

الترجمة الإنجليزية :

حرية واتحاد، واشنطن، فبراير، مارس ومايو ١٩٤٩،الآثار السيئة للتأميم،

مظاهر اقتصـــادية للاتحاد الفيــدرالى، وعوائق اقتصـــادية أمام الاتحاد ، ص٩-١٢٥.

١٩٦١ العالم الثالث فى مفترق الطرق، مركزية متسلطة أم تخطيط تنافسى. المذكرات الأفريقية، الحجم٧و٨ ، بروكسل كرياسيون دى برس، ٣٤ الشانزليزية، باريس.

الترجمة الإيطالية :

العالم الثالث فى مفترق الطرق، ج.س سانسونى، دار نشر فلوراتس ١٩٦٢، فى ٢٦٢ صفحة.

١٩٦٧ شروط الفاعلية بخصوص الخطة الدولية.

معهد الدراسات العليا الدولية، جينيف ، ١٩٦٩، ص٥٢

١٩٦٧ النظام الدولى واقتصاد الأسواق

معهد الدراسات العليا الدولية، جينيف ، ١٩٦٩، فى ١٢٨ صفحة.

١٩٧٠ تحرير العلاقات الاقتصادية الدولية - اتفاقيات تجارية أم تكامل اقتصادى. جوتيه- فيلار، باريس ١٩٧١ فى ١٩٥ صفحة.

١٩٧٤ التضخم الفرنسى والنمو- أساطير وحقائق.

رابطة الحرية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى ، باريس ١٩٧٤، فى ١١٩ صفحة.

١٩٧٧ الضريبة على رأس المال والإصلاح النقدى.

دار نشر هرمـــان، باريس، فى ٣٧٠ صفحة. الطبعـــة الثانية، دار نشـــر هرمان/ ١٩٨٨

١٩٨١ النظرية العامة للفائض.

اقتصاديات ومجتمعات. باريس، يناير- مايو ١٩٨١ معهد العلوم الرياضية والاقتصادية ، الجزء٢ ، فى ٧١٨ صفحة .الطبعة الثانية، دار نشر جرينوبل الجامعية ١٩٨٩.

١٩٨٩ علم الاقتصاد المعاصر وعدم الاستقرار الشامل،

تحليلات نقدية لبعض السمات الجوهرية.

المؤتمر الدولى حول عدم الاستقرار الشامل

ماك جيل يونيفرستى

عدم الاستقرار الشامل فى العالم الاقتصادى، دار نشر بلدزارى. ماك كالوم، ر. موندل. ص٢٥-٣٨، مطبعة سان مارتنز.

باسيتا فريدريك

١٨٤٥ اقتصاديات خاطئة.

أعمال كاملة، الجزء الرابع، جيومين، ١٨٧٨، فى ٥٤٨ صفحة

بورجينا هنرى

١٩٩٥ تسلط الأسواق

إيكونوميكا ، فى ١٧٠ صفحة.

برزنسكى جنبو

١٩٩٧ المسرح الكبير

دار النشر بايار، فى ٢٧٦ صفحة.

كلين وليام. ر

١٩٩٧ التجارة وتوزيع الدخل.

معهد الاقتصاد الدولى ، واشنطن فى ٣٠٦ صفحة.

فريمان ريتشاد. ب

١٩٩٥ هل تحدد راتبك مُقَدَّمًا؟

جريدة آفاق الاقتصاد ، جينف ١٩٩٥، ص١٥-٣٢

جولد سيمث جيمى

١٩٩٣ الفخ ، دار النشر فيكوست

١٩٩٥ الإجابة ، دار النشر فيكوست، فى ٢٤٦ صفحة.

المجموعة الأوربية للأمم

١٩٩٧ أوروبا– الحامية أو أوروبا الأمم؟

البرلمان الأوروبى، ١٩٩٨، فى ٢١٤ صفحة.

إزرالوش إريك

١٩٩٧ هذا العالم الذى ينتظرنا ، درا نشر جراسية، فى ٢٦٦ صفحة.

جوانو دانيل

١٩٨٠ الجات ومنظمة التجارة العالمية ،دار نشر فرنسا الجامعية، مجموعة "ماذا أعرف" رقم ١٨٥٨، فى ١٢٦ صفحة.

كروجامن بول

١٩٩٤ بطالة أوروبا، إفلاس أمريكا.

مجلة السياسة الأجنبية، رقم ٩٥، صيف ٩٤، ص٥٥–٦٨

١٩٩٤ المنافسة : فكر متسلط خطير

مجلة أوزيس، رقم ١٠، سبتبمر، ١٩٩٤ . ص١٧–٢٥

١٩٩٥ زهرة التيوليب الهولندية وظهور الأسواق.

مجلة العلاقات الخارجية ،الجزء ٧٤و رقم ٤، ص٢٨–٤٤

١٩٩٨ العولمة ليست مذنبة

دار نشر لا ديكوفرت، فى ٢٢٠صفحة.

منك الآن :

١٩٩٧ العولمة السعيدة

دار النشر بلون، فى ٢٦٠ صفحة.

بيكيتى توماس:

١٩٩٧ خلق العمالة فى فرنسا والولايات المتحـــدة، دار نشر سان سيمون، ٥٥ صفحة

ريتشاردسون دافيد:

١٩٩٥ عدم المساواة فى الدخل والتجارة، كيف تفكر، ماذا تستخلص. جريدة الآفاق الاقتصادية، صيف ١٩٩٥،ص٣٣-٣٥.

رودريك دنى

١٩٩٨ ندوة حول الشمولية فى التطلع إلى الأشياء ، جريدة الآفاق الاقتصادية، الجزء١٢رقم٤، ص٣-٧٢.

سوروس جورج

١٩٩٨ أزمة الرأسمالية العالمية، دار نشر بلون، فى ٢٦٢صفحة.

تيدى دومنيك وكوريا بنجامين

١٩٩٣ صنع فى فرنسا، كتاب الجيب،فى ٤٧٢ صفحة.

اتحاد البنوك السويسرية

١٩٩٤ أسعار وأجور فى العالم، يوبى إس،فى ٤٢صفحة.

وود إدريان

١٩٩٤ تجارة الشمال والجنوب،عمالة وعدم مساواة،مطبعة كلارندون، أكسفورد، فى ٥٠٦ صفحة.

١٩٩٥ كيف تؤذى التجارة العمال غير المهرة.

جريدة آفاق اقتصادية، صيف ١٩٩٥، ص٥٧-٨٠

ج

الهجرة

بارو جان كلود

١٩٩٧ هل ستختفى فرنسا ؟
دار نشر جراسية، فى ١٩٨ صفحة.

دى جاردان تيرى

١٩٩٥ رسالة إلى الرئيس بخصوص الهجرة ، دار نشر فيكسوت، فى ٢٧٢ صفحة.

دوباكية جاك

١٩٩٧ أرقام الهجرة: أساطير وحقائق، مجلة العلوم السلوكية والاجتماعية ص٧١-٩٩

١٩٩٧ سلوكيات وسياسات الهجرة، وقائع ندوة ١٥ أكتوبر ١٩٩٧، مؤسسة سينجر بولينياك، مطبعة فرنسا الجامعية، ١٩٨٨، ص١٥٨.

١٩٩٨ تقرير حول العنف فى الأوساط المدرسية ، أكاديمية العلوم السلوكية والسياسية، ١٥ مايو ١٩٩٨، فى ٦٨صفحة.

جيلين كرستيان

١٩٩٦ فرنسا المتفجرة، دار نشر نيل ، فى ٢٨٦ صفحة.

لولان إيف.مارى

١٩٩٨ الأمم المنتحرة ، دار نشر جيبار. فى ٣٠٦ صفحة.

ماسينية ميشل

١٩٩٤ هجرة متوحشة ، دار نشر روشية ، فى ٢٢٦ صفحة.

ميلوز بييار

١٩٩٠ تكلفة الهجرة، دار نشر ناسيونال ، فى ٦٢ صفحة.

١٩٩١ الأجانب والبطالة فى فرنسا، دار نشر ناسيونال، فى ٥٨ صفحة.

موتان جان

١٩٩٢ هجرة وتجنس، الاتحاد الوطنى للجامعات، فى ٩٢ صفحة.

د

التشكيل الأوروبى

آليه موريس

1951 الاتحاد السياسى ، شرط أساسى لكل اتحاد اقتصادى، نشرة الغرفة التجارية لأقاليم منطقة لياج، مارس- إبريل ١٩٥٢ ص ٧-٨ وص ٧-٩ .

1959 أوروبا الموحدة، طريق الرخاء.

دار نشر كلمان ليفى، باريس، ١٩٥٩، فى ٣٦٩ صفحة

الجائزة الكبرى للرابطة الفرنسية للتجمع الاطلنطى، ١٩٦٠ حصل أيضًا على الجائزة الأولى من قبل لجنة التحكيم الخاصة بالجائزة الحادية عشرة الأوروبية كورتيتا أوليس عام ١٩٥٩

1980 العوامل المسببة البطالة، فرنسا ١٩٥٢-١٩٧٨ تقرير النشاط الاقتصادى، يوليو ١٩٧٨، يونيو ١٩٨٠ ميمو، باريس ،المركز القومى للبحث العلمى. ص٤٦-٦٧

1981 البطالة و تكاليف الأجور الشاملة.

صحيفة لوموند فى ١٤-١٥ يونيو ١٩٨١، ص ٩ .

1991 أوروبا تواجه مستقبلها -ما العمل ؟

دار نشر روبير لافون وكليمون جوجلار، فى ٣١٠ صفحة.

1992 أخطاء ومآزق التشكيل الأوروبى.

دار نشر كليمون جوجلار، فى ١٢٢ صفحة.

1993 نظرية التكاليف المقارنة والمبادلات الدولية.

إتش. أيه.سى أسبوع رجال الاقتصاد، إبريل ١٩٩٣، الغرفة التجارية والصناعية لباريس، فى ٣٦ صفحة.

1994 معارك من أجل أوروبا، ١٩٩٢-١٩٩٤

دار نشر كليمون جوجلار، فى ٥٣٠ صفحة .

١٩٩٦ ما كان يجب أن يحدث قد حدث. فكر جاك رواف والأزمة الراهنة.

ندوة جاك رواف، دروس لزماننا ، إيكونوميكا، ١٩٩٧ ص ١٠٥-١١٨. مجلة نقدية، ربيع ١٩٩٧ ، الجزء ٢٠، رقم ٧٧، ص١٥-٢٤.

١٩٩٧ تحرير المبادلات وتجربة التجمع الأوروبى.

مجلة العاملين، سبتمبر ١٩٩٧، ص١١-٣٢.

١٩٩٧ تحرير التجارة وتجربة التجمع الأوروبى

المجلة الدولية للعلوم الاقتصادية والتجارة ، الجزء XLIV رقم ٣، سبتمبر ١٩٩٧، ص٤٦٥-٤٨٤.

1998 الاتحاد الأوروبى ، العولمة والبطالة . التجربة خير دليل. أكاديمية العلوم السلوكيه والسياسيه،٢٣ مارس ١٩٩٨

١٩٩٨ من أجل ميثاق كونفدرالى.

صحيفة الفيجارو، ١٢ نوفمبر ١٩٩٨

١٩٩٨ أمستردام ، خطأ تاريخى.

صحيفة الفيجارو، ١٣ نوفمبر ١٩٩٨

١٩٩٨ الشموليين من بين صفوفنا. صحيفة الفيجارو ، ١٤ ديسمبر ١٩٩٨

١٩٩٨ عولمة المبادلات . أساطير و حقـــائق. المساهمة فى العمل الجماعى ، من أجل أوروبا أخرى (فى طور الإعداد) ، تكريمًا لجيمى جولد سميث .

١٩٩٩ الأزمة العالمية الراهنـــة . دار نشـــر كليمـــون جوجلار ، باريس ، فى ٢٤٠ صفحة

١٩٩٩ انعكاسات على الحقائق الثابتة صحيفة الفيجارو ،٢٧ أبريل، ١٩٩٩

١٩٩٩ المسألة الرئيسية الراهنة. صحيفة الفيجارو ، ١٠ مايو، ١٩٩٩

١٩٩٩ الحقائق الثابتة . صحيفة الفيجارو ، ١٨ مايو ،١٩٩٩

١٩٩٩ ظروف تتعلق بمستقبلنا، صحيفة الفيجارو،٢٧ مايو ١٩٩٩

١٩٩٩ نظرية التكاليف المقارنة . صحيفة الفيجارو ،٢٣ يونيو ١٩٩٩

٢٠٠٠ معارك جديدة من أجل أوروبا. مقالات منشورة فى صحيفة الفيجارو ، ١٩٩٥-١٩٩٩ دار نشر كليمون جوجلار (فى طور الاعداد).

برتو جورج

١٩٩٨ لكل شعب عملته . الاعتراض على العملة الموحدة. دار نشر فرانسوا إكزافييه دو جيبار فى ١٩٠ صفحة .

1998 لا لاتفاقية أمستردام. الجزء الأول: مؤساسات وسياسات. البرلمان الأوروبى ، المجموعة الأوروبيّة للأمم فى ٣٥٠ صفحة

شاردون جان مارك ولنسل دينس

١٩٩٨ الفكر الموحد . القضية الحقيقية دار نشر إيكونوميكا فى ٢٦٦ صفحة.

كونولى برناد

١٩٩٦ الحرب القذرة للعملة الأوروبية. دار نشر البان ميشيل فى ٤٥٨ صفحة.

المجلس الإقليمى لنقابة خبراء المحاسبة فى باريس.

١٩٩٣ الخروج من الأزمة . عمل جماعى تحت إشراف فرانسوا بسـنيل دار نشر فنثى فى ٢٦٨صفحة

المائدة الأوروبية المستديرة حول الصناعة

١٩٩٣ التغلب على الأزمة . ميثـاق للمستـقبل الصـناعى فى أوروبا. أيه. أر . تى . ديسمبر ١٩٩٣، فى ٣٢ صفحة.

جيرندو كريستيان

١٩٩٨ ساذج فى بلاد الليبراليين . دار نشر البان ميشيل ، فى ٣٢٠ صفحة .

مجموعة أوروبا للأمم

١٩٩٧ أوروبا – الحـامية أو أوروبا الأمم. البرلمـان الأوروبى ، أكتوبر ١٩٩٧ ، فى ٢١٤ صفحة.

لولان إيف

١٩٩٣ المساهمة فى الكتاب الأبيض بالتناوب. دائرة الحريـــات الجمهوريـــة، فـــى ٤٨ صفحة

ليبرتى جاك

١٩٩٦ مفتاح لأوروبا ، برويلان، بروكسل ، ٤٢٦ صفحة.

ليزورن جاك

١٩٩٨ النموذج الفرنسى . صعود و هبط. دار نشر فايار ، فى ٤٣٠ صفحة

بلاسي دومينيك

1992 من يحكم أوروبا ، فايار.فى ٤٣٠ صفحة

معهد فيليب موريس

١٩٩٦ السوق الموحدة : نجاح؟ معهد فيليب مـــوريس ، نـــوفمبر ١٩٩٦ ، فـــى ١١٦ صفحة

فيليه فيليب دو

١٩٩٨ آليه أمستردام. دار نشر البان ميشيل ، فى ١٩٨ صفحة

فيليه فيليب و برتوجورج

١٩٩٩ أوروبا بشكل آخر. دار نشر جيبار ، فى ١٩٠ صفحة

هـ

منظمات رسمية فرنسية

الجمعية الوطنية

١٩٩٤	الميزانية الأوروبية لعام ١٩٩٥ : الشدة التى لا غنى عنهـا. مقـرر : برنـاد كارايون . تقرير إعلامى رقم ١٥٧٩ ح فى ٣٢ صفحة.
١٩٩٤	عمل جماعى لدول العـالم الثـالث. مقرر: باتريك هوجيه . تقرير إعـلامى رقم ١٦٢١ ، فى ٩٤ صفحة
١٩٩٤	دورة أوروجوى. مقرر : باتريك هوجيه تقرير إعلامى رقم ١٧١٣ ، فـى ٩٤ صفحة
١٩٩٤	ما هى الإصلاحات لأوروبا الغد ؟. مقر ر : نيكول كاتـالا و نيكـول آملـين تقريـر إعلامى رقم ١٩٣٩ ، فى ٢٣٨ صفحة.
١٩٩٥	من أجل تنافس حر ذات أبعاد إنسانية : إعادة تعريف قواعد الانتمـاء. مقـرر جان كلود شارى . تقرير لجنة الإنتاج و المبادلات رقـم ٢١٨٧ ، فـى ٤٢٨ صفحة.
١٩٩٥	هل يجب الدفاع عن الخدمة العـامة . مقرر فرانك بوروترا تقرير إعـلامى رقم ٢٢٦٠ ، فى ١٢٢ صفحة .
١٩٩٥	المشاكل النقدية للاتحاد الأوروبى : خفـض تنافسى و عملة موحـدة . مقرر : موريس ليجو تقرير إعلامى رقم ٢٤٤٠ – فى ٢١٠ صفحة.
١٩٩٥	صناعة ، تجـارة خـارجية . ملحـق رقم ٢٠ للتقرير الخاص بلجنة التمـويل والاقتصاد العام و الخطة حول مشروع قانون التمويل فى عام ١٩٩٦ ، فى ٩٨ صفحة.
١٩٩٦	أدنى حد للاندماج : خطة ،آفاق و اقتراحات. مقرر : كلـود جيـرار تقريـر إعلامى : رقم ٢٦٥٧ فى ٥٨ صفحة
١٩٩٦	هجرة سرية و إقامة غير منتظمة للأجانب فى فرنسا. لجنة تحقيق ،الرئيس جان بيير فليبار ، مقررة سوزان سوفيجو تقرير رقم ٢٦٩٩ ، الجزء الثـانى ، فـى ٢٣٢ و ٤٩٠ صفحة.

١٩٩٦ المساعدات فى مجال العمالة. لجنة تحقيق ، الرئيس ميشيل بريكاد ، مقرر هنرى بوفللى تقرير رقم ٢٩٤٣ ، الجزء الثانى ، فى ٢٧٨ و ٢٩٦ صفحة.

١٩٩٧ ميثاق الاستقرار و النمو : التبديل لصالح العمالة. مقرر جان لوى بيانكو تقرير إعلامى رقم ٤٠ فى ٥٢ صفحة.

١٩٩٧ مراجعة المعاهدات الأوروبية بمعرفة اتفاقية أمستردام. تقرير إعلامى رقم ٣٣٦ فى ٤٣٢ صفحة .

١٩٩٨ إنجاح الطريق إلى اليورو. مقرر : آلان بارو تقرير إعلامى : رقم ٨١٨ فى ١٥٢ صفحة.

المفوضية العامة للخطة

١٩٩٦ جاك رواف. دروس لزماننا. أعمال الندوة بصدد الاحتفال بالذكرى المئوية لإنشائها ، المفوضية العامة للخطة. الجمعية الوطنية ، ٧ نوفمبر ١٩٩٦ ، إيكونوميكا ، ١٩٩٧ ، فى ١٨٠ صفحة.

١٩٩٧ بطالة : الحالة الفرنسية . تقرير مجموعة العمل برئاسة هنرى جوينو المفوضية العامة للخطة ، مايو ١٩٩٧ ، فى ٢٤٨ صفحة.

١٩٩٨ تقرير بأنشطة عام ١٩٩٧ الوثيقة الفرنسية ، فى ٢٤٢ صفحة

وزارة العمالة و التضامن – دارس

١٩٩٦ أربعون عامًا على سياسة العمالة . الوثيقة الفرنسية ، ديسمبر ١٩٩٦ ، فى ٣٠ صفحة .

١٩٩٧ سياسة العمالة. دار نشر لاكوفرت، ١٩٩٧ ، فى ١٢٤ صفحة.

وزارة الصناعة و البريد و الاتصالات و التجارة الخارجية

١٩٩٣ الجات. وفد لإجراء الاتصالات ، فى ٣٦ صفحة.

مجلس الشيوخ الأمريكى

١٩٩٥ آفاق متوسطة الأجل للاقتصاد العالمى. تقرير رقم ٤١١ فى ١١٦ صفحة .

١٩٩٧ اتفاقية أمستردام. مقرر : كريستان دو لا مالين تقارير مجلس الشيوخ الأمريكى رقم ١٤ فى ٥٤ صفحة

١٩٩٨ مجلس الشيوخ الأمريكي في مواجهة اتفاقية أمستردام. مقرر : بيـــار فوشـــون تقارير مجلس الشيوخ ، رقم ٤٣٢ ، في ٣٤صفحة.

١٩٩٨ هل يجب التصديق على اتفاقية أمستردام ؟ محقق إكزافييه دو فيلوبـــان تقـــارير مجلس الشيوخ ، رقم ٥٠٨ ، في ١٧٤ صفحة.

و

منظمات دولية

البنك الدولى :

١٩٩٣ تحرير المبـــادلات . نتـــائجها على الاقتصاد العالمى، البنك الدولى ، مايو ١٩٩٣، فى ٢٤١ صفحة.

١٩٩٣ التقرير السنوى. البنك الولى ، فى ٢٧٨ صفحة.

لجنة التجمعات الأوروبية.

١٩٩٣ نمو، تنافس، عمالة، التحديات والمسائل للدخول فى القرن الحادى والعشرين. الكتاب الأبيض. نشرة التجمعات الأوروبية ، ملحق إضافى ٩٣/٦، فى ١٦٠ صفحة.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية :

١٩٩٣ آفاق العمالة

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، يوليو ١٩٩٣ ، فى ٢١٢ صفحة.

١٩٩٣ دراسة العمالة – البطالة.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فى ٣٢ صفحة.

١٩٩٤ دراسة حول العمالة ،معطيات وتفسيرات.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. فى ١٨٦ صفحة.

١٩٩٤ دراسة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول العمالة.

الجزء الثانى: – I وقائع – تحليل– سياسات.

II معطيات – وتفسيرات

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، ٥٤ و٣٢٦ صفحة.

١٩٩٧ آفاق العمالة.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فى ٢١٢ صفحة

١٩٩٨ من أجل انفتاح الأسواق.
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية . فى ١٩٢ صفحة.
١٩٩٨ آفاق العمالة.
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، فى ٢٣٦ صفحة.
صندوق النقد الدولى :
١٩٩٣ العالم الاقتصادى المرتقب.
صندوق النقد الدولى ، فى ١٩٨ صفحة.
الأمم المتحدة :
١٩٩٨ التقرير العالمى حول التطور البشرى ١٩٩٨
برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، إيكونوميكا، ١٩٩٨ فى ٢٥٤ صفحة.
١٩٩٩ الاستثمار الدولى فى العالم
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

المؤلف فى سطور

موريس آليه

ولد فى ٣١ماية ١٩١١ فى باريس ، وهو سليل أسرة متواضعة ، حيث كان جده يعمل بالنجارة وعمل والده بالتجارة . ظهر عليه النبوغ منذ الصغر واهتمامه بالدراسات الاقتصادية بصفة خاصة .

بدأ موريس آليه كتابة أول مؤلف له منذ أكثر من خمسين عامًا عام ١٩٤٣ بعنوان "البحث عن نظام اقتصادى ، الاقتصادى البحت" فى ١٠٠٠ صفحة واستغرق العمل ٣٠ شهرًا بدءا من يناير ١٩٤١ حتى يوليو ١٩٤٣ .

اهتم موريس آليه أيضًا بالفيزياء ، وله مؤلفات عن الجاذبية وسرعة الضوء وتباين خواص الفضاء ، وقد حصل على الجائزة الذهبية فى مارس ١٩٧٩ من المركز القومى للبحث العلمى فى فرنسا ، كما حصل على **جائزة نوبل لعام ١٩٨٨ عن نظرية التكاليف المقارنة** حيث برع فى تحليل الوقائع والربط بين النظرية والتجربة ، والانطلاق من التجربة للوصول إلى النظرية وليس العكس كما يعتقد معظم رجال الاقتصاد .

ربط موريس آليه علم الاقتصاد بالعلوم الإنسانية الأخرى مثل علم النفس وعلم الاجتماع والتاريخ . كما أن هناك أكثر من ٣٥٨٠ موقعًا على الانترنت مخصصة للتعليق على مؤلفاته التى تعدت ٩٠ مؤلف فى الاقتصاد والفيزياء والسياسة .

المترجمة فى سطور

أميرة جمعة خليفة

ليسانس لغات وترجمة فورية قسم اللغة الفرنسية ١٩٨٠ جيد جـدًا مـع مرتبة الشرف - كلية الدراسات الإنسانية - جامعة الأزهر.

ليسانس ترجمة فـورية جامعـة السوربون Paris III La Sorbonne Nouvelle عام ١٩٨٣ من المعهـد العـالى للترجمـة الفوريـة ببـاريس **E.S.I.T**

ماجستير فى الترجمة ج. الأزهر تقدير "ممتاز" عام ١٩٨٧.

دكتوراه فى اللغويات والترجمة الفورية مع مرتبة الشرف الأولـى عـام ١٩٩٣.

أستاذ. م. بكلية اللغات والترجمة قسم اللغة الفرنسية جامعة الأزهر.

نشر العديد من الأبحاث الأكاديمية فى المجلات والمؤتمرات العلمية فـى مجال اللغويات والترجمة والتى تتناول فى مُجملها المشاكل المتعلقة بالترجمـة من حيث الفهم والاستيعاب والتخـزين والتحليـل والنقـد والنقـل المباشـر والحر...إلخ .

المراجعة فى سطور

رقية جبر

الدكتورة رقية جبر خريجة المدارس الفرنسية حصلت علـــى الليســـانس والماجستير فى الأدب الفرنسى من جامعة القاهرة.

ثم حصلت على دكتوراه الدولة فى الأدب الفرنســـى المعاصـــر بمرتبـــة الشرف الأولى من جامعة السوربون بباريس فى عام ١٩٨٢.

تخصصت الدكتورة رقية جبر فى مجال ترجمة النصوص الإسلامية إلى اللغة الفرنسية ولها عدة أعمال فى هذا المجال مثل "ترجمة المنتخب فى تفسير القرآن" للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وقامت أيضًا بمراجعة عدة ترجمات إلى الفرنسية ولها أيضًا دراسات أدبية ومؤلفات فى مجـــال الأدب المقـــارن. وهى تشرف على عدة رسائل تتناول دراسات نقدية فى مجال الترجمـــة مـــن وإلى اللغة الفرنسية.

المشروع القومى للترجمة

المشـروع القومـى للترجمـة مشـروع تنميـة ثقافيـة بالدرجـة الأولى ، ينطلق من الإيجابيات التى حققتها مشروعات الترجمة التى سبقته فى مصر والعالم العربى ويسعى إلى الإضافة بما يفتح الأفق على وعود المستقبل، معتمداً المبادئ التالية :

١- الخروج من أسر المركزية الأوروبية وهيمنة اللغتين الإنجليزية والفرنسية .

٢- التوازن بين المعارف الإنسانية فى المجالات العلمية والفنية والفكرية والإبداعية .

٣- الانحياز إلى كل ما يؤسس لأفكار التقدم وحضور العلم وإشاعة العقلانية والتشجيع على التجريب .

٤- ترجمة الأصول المعرفية التى أصبحت أقرب إلى الإطار المرجعى فى الثقافة الإنسانية المعاصرة، جنبًا إلى جنب المنجزات الجديدة التى تضع القارئ فى القلب من حركة الإبداع والفكر العالميين .

٥- العمل على إعداد جيل جديد من المترجمين المتخصصين عن طريق ورش العمل بالتنسيق مع لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة .

٦- الاستعانة بكل الخبرات العربية وتنسيق الجهود مع المؤسسات المعنية بالترجمة .

المشروع القومى للترجمة

١-	اللغة العليا	جون كوين	أحمد درويش
٢-	الوثنية والإسلام (ط١)	ك. مادهو بانيكار	أحمد فؤاد بلبع
٣-	التراث المسروق	جورج جيمس	شوقى جلال
٤-	كيف تتم كتابة السيناريو	انجا كاريتنيكوفا	أحمد الحضرى
٥-	ثريا فى غيبوبة	إسماعيل فصيح	محمد علاء الدين منصور
٦-	اتجاهات البحث اللسانى	ميلكا إفيتش	سعد مصلوح ووفاء كامل فايد
٧-	العلوم الإنسانية والفلسفة	لوسيان غولدمان	يوسف الأنطكى
٨-	مشعلو الحرائق	ماكس فريش	مصطفى ماهر
٩-	التغيرات البيئية	أندرو. س. جودى	محمود محمد عاشور
١٠-	خطاب الحكاية	جيرار جينيت	محمد معتصم وعبد الجليل الأزدى وعمر حلى
١١-	مختارات شعرية	فيسوافا شيمبوريسكا	هناء عبد الفتاح
١٢-	طريق الحرير	ديفيد براونيستون وأيرين فرانك	أحمد محمود
١٣-	ديانة الساميين	روبرتسن سميث	عبد الوهاب علوب
١٤-	التحليل النفسى للأدب	جان بيلمان نويل	حسن المودن
١٥-	الحركات الفنية منذ ١٩٤٥	إدوارد لوسى سميث	أشرف رفيق عفيفى
١٦-	أثينة السوداء (جـ١)	مارتن برنال	بإشراف: أحمد عتمان
١٧-	مختارات شعرية	فيليب لاركين	محمد مصطفى بدوى
١٨-	الشعر النسائى فى أمريكا اللاتينية	مختارات	طلعت شاهين
١٩-	الأعمال الشعرية الكاملة	جورج سفيريس	نعيم عطية
٢٠-	قصة العلم	ج. ج. كراوثر	يمنى طريف الخولى و بدوى عبد الفتاح
٢١-	خوخة وألف خوخة وقصص أخرى	صمد بهرنجى	ماجدة العنانى
٢٢-	مذكرات رحالة عن المصريين	جون أنتيس	سيد أحمد على الناصرى
٢٣-	تجلى الجميل	هانز جيورج جادامر	سعيد توفيق
٢٤-	ظلال المستقبل	باتريك بارندر	بكر عباس
٢٥-	مثنوى	مولانا جلال الدين الرومى	إبراهيم الدسوقى شتا
٢٦-	دين مصر العام	محمد حسين هيكل	أحمد محمد حسين هيكل
٢٧-	التنوع البشرى الخلاق	مجموعة من المؤلفين	بإشراف: جابر عصفور
٢٨-	رسالة فى التسامح	جون لوك	منى أبو سنة
٢٩-	الموت والوجود	جيمس ب. كارس	بدر الديب
٣٠-	الوثنية والإسلام (ط٢)	ك. مادهو بانيكار	أحمد فؤاد بلبع
٣١-	مصادر دراسة التاريخ الإسلامى	جان سوفاجيه - كلود كاين	عبد الستار الحلوجى وعبد الوهاب علوب
٣٢-	الانقراض	ديفيد روب	مصطفى إبراهيم فهمى
٣٣-	التاريخ الاقتصادى لأفريقيا الغربية	أ. ج. هوبكنز	أحمد فؤاد بلبع
٣٤-	الرواية العربية	روجر آلن	حصة إبراهيم المنيف
٣٥-	الأسطورة والحداثة	بول ب . ديكسون	خليل كلفت
٣٦-	نظريات السرد الحديثة	والاس مارتن	حياة جاسم محمد

الرقم	العنوان	المؤلف	المترجم
٣٧-	واحة سيوة وموسيقاها	بريجيت شيفر	جمال عبد الرحيم
٣٨-	نقد الحداثة	ألن تورين	أنور مغيث
٣٩-	الحسد والإغريق	بيتر والكوت	منيرة كروان
٤٠-	قصائد حب	آن سكستون	محمد عيد إبراهيم
٤١-	ما بعد المركزية الأوروبية	بيتر جران	عاطف أحمد وإبراهيم فتحي ومحمود ماجد
٤٢-	عالم ماك	بنجامين باربر	أحمد محمود
٤٣-	اللهب المزدوج	أوكتافيو پاث	المهدى أخريف
٤٤-	بعد عدة أصياف	ألدوس هكسلي	مارلين تادرس
٤٥-	التراث المغدور	روبرت دينا وجون فاين	أحمد محمود
٤٦-	عشرون قصيدة حب	بابلو نيرودا	محمود السيد على
٤٧-	تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ١)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٤٨-	حضارة مصر الفرعونية	فرانسوا دوما	ماهر جويجاتي
٤٩-	الإسلام فى البلقان	هـ . ت . نوريس	عبد الوهاب علوب
٥٠-	ألف ليلة وليلة أو القول الأسير	جمال الدين بن الشيخ	محمد برادة وعثماني الميلود ويوسف الأنطكى
٥١-	مسار الرواية الإسبانو أمريكية	داريو بيانويبا وخ. م. بينياليستى	محمد أبو العطا
٥٢-	العلاج النفسى التدعيمى	ب. نوفاليس وس . روجسيفيتز وروجر بيل	لطفى فطيم وعادل دمرداش
٥٣-	الدراما والتعليم	أ . ف . ألنجتون	مرسى سعد الدين
٥٤-	المفهوم الإغريقى للمسرح	ج . مايكل والتون	محسن مصيلحى
٥٥-	ما وراء العلم	چون بولكنجهوم	على يوسف على
٥٦-	الأعمال الشعرية الكاملة (جـ١)	فديريكو غرسية لوركا	محمود على مكى
٥٧-	الأعمال الشعرية الكاملة (جـ٢)	فديريكو غرسية لوركا	محمود السيد و ماهر البطوطى
٥٨-	مسرحيتان	فديريكو غرسية لوركا	محمد أبو العطا
٥٩-	المحبرة (مسرحية)	كارلوس مونييث	السيد السيد سهيم
٦٠-	التصميم والشكل	جوهانز إيتين	صبرى محمد عبد الغنى
٦١-	موسوعة علم الإنسان	شارلوت سيمور – سميث	بإشراف : محمد الجوهرى
٦٢-	لذّة النّص	رولان بارت	محمد خير البقاعى
٦٣-	تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٢)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٦٤-	برتراند راسل (سيرة حياة)	ألان وود	رمسيس عوض
٦٥-	فى مدح الكسل ومقالات أخرى	برتراند راسل	رمسيس عوض
٦٦-	خمس مسرحيات أندلسية	أنطونيو جالا	عبد اللطيف عبد الحليم
٦٧-	مختارات شعرية	فرناندو بيسوا	المهدى أخريف
٦٨-	نتاشا العجوز وقصص أخرى	فالنتين راسبوتين	أشرف الصباغ
٦٩-	العالم الإسلامى فى أوائل القرن العشرين	عبد الرشيد إبراهيم	أحمد فؤاد متولى وهويدا محمد فهمى
٧٠-	ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية	أوخينيو تشانج رودريجث	عبد الحميد غلاب وأحمد حشاد
٧١-	السيدة لا تصلح إلا للرمى	داريو فو	حسين محمود
٧٢-	السياسى العجوز	ت . س . إليوت	فؤاد مجلى
٧٣-	نقد استجابة القارئ	چين ب . تومبكنز	حسن ناظم وعلى حاكم
٧٤-	صلاح الدين والمماليك فى مصر	ل . ا . سيمينوڤا	حسن بيومى

٧٥- فن التراجم والسير الذاتية	أندريه موروا	أحمد درويش
٧٦- جاك لاكان وإغواء التحليل النفسي	مجموعة من المؤلفين	عبد المقصود عبد الكريم
٧٧- تاريخ النقد الأدبي الحديث (جـ٣)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٧٨- العولمة : النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية	رونالد روبرتسون	أحمد محمود ونورا أمين
٧٩- شعرية التأليف	بوريس أوسبنسكي	سعيد الغانمي وناصر حلاوي
٨٠- بوشكين عند «نافورة الدموع»	ألكسندر بوشكين	مكارم الغمري
٨١- الجماعات المتخيلة	بندكت أندرسن	محمد طارق الشرقاوي
٨٢- مسرح ميجيل	ميجيل دي أونامونو	محمود السيد علي
٨٣- مختارات شعرية	غوتفريد بن	خالد المعالي
٨٤- موسوعة الأدب والنقد (جـ١)	مجموعة من المؤلفين	عبد الحميد شيحة
٨٥- منصور الحلاج (مسرحية)	صلاح زكي أقطاي	عبد الرازق بركات
٨٦- طول الليل (رواية)	جمال مير صادقي	أحمد فتحي يوسف شتا
٨٧- نون والقلم (رواية)	جلال آل أحمد	ماجدة العناني
٨٨- الابتلاء بالتغرب	جلال آل أحمد	إبراهيم الدسوقي شتا
٨٩- الطريق الثالث	أنتوني جيدنز	أحمد زايد ومحمد محيي الدين
٩٠- وسم السيف وقصص أخرى	بورخيس وآخرون	محمد إبراهيم مبروك
٩١- المسرح والتجريب بين النظرية والتطبيق	باربرا لاسوتسكا - بشونباك	محمد هناء عبد الفتاح
٩٢- أساليب ومضامين المسرح الإسبانوأمريكي المعاصر	كارلوس ميجيل	نادية جمال الدين
٩٣- محدثات العولمة	مايك فيذرستون وسكوت لاش	عبد الوهاب علوب
٩٤- مسرحيتا الحب الأول والصحبة	صمويل بيكيت	فوزية العشماوي
٩٥- مختارات من المسرح الإسباني	أنطونيو بويرو باييخو	سري محمد عبد اللطيف
٩٦- ثلاث زنبقات ووردة وقصص أخرى	نخبة	إدوار الخراط
٩٧- هوية فرنسا (مج١)	فرنان برودل	بشير السباعي
٩٨- الهم الإنساني والابتزاز الصهيوني	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٩٩- تاريخ السينما العالمية (١٨٩٥-١٩٨٠)	ديفيد روبنسون	إبراهيم قنديل
١٠٠- مساءلة العولمة	بول هيرست وجراهام تومبسون	إبراهيم فتحي
١٠١- النص الروائي: تقنيات ومناهج	بيرنار فاليط	رشيد بنحدو
١٠٢- السياسة والتسامح	عبد الكبير الخطيبي	عز الدين الكتاني الإدريسي
١٠٣- قبر ابن عربي يليه آياء (شعر)	عبد الوهاب المؤدب	محمد بنيس
١٠٤- أوبرا ماهوجني (مسرحية)	برتولت بريشت	عبد الغفار مكاوي
١٠٥- مدخل إلى النص الجامع	چيرارچينيت	عبد العزيز شبيل
١٠٦- الأدب الأندلسي	ماريا خيسوس روبييرامتي	أشرف علي دعدور
١٠٧- صورة الفدائي في الشعر الأمريكي اللاتيني المعاصر	نخبة من الشعراء	محمد عبد الله الجعيدي
١٠٨- ثلاث دراسات عن الشعر الأندلسي	مجموعة من المؤلفين	محمود علي مكي
١٠٩- حروب المياه	چون بولوك وعادل درويش	هاشم أحمد محمد
١١٠- النساء في العالم النامي	حسنة بيجوم	منى قطان
١١١- المرأة والجريمة	فرانسس هيدسون	ريهام حسين إبراهيم
١١٢- الاحتجاج الهادئ	أرلين علوي ماكليود	إكرام يوسف

١١٣- راية التمرد	سادى بلانت	أحمد حسان
١١٤- مسرحيتا حصاد كونجي وسكان المستنقع	وول شوينكا	نسيم مجلى
١١٥- غرفة تخص المرء وحده	فرجينيا وولف	سمية رمضان
١١٦- امرأة مختلفة (درية شفيق)	سينثيا نلسون	نهاد أحمد سالم
١١٧- المرأة والجنوسة فى الإسلام	ليلى أحمد	منى إبراهيم وهالة كمال
١١٨- النهضة النسائية فى مصر	بث بارون	لميس النقاش
١١٩- النساء والأسرة وقوانين الطلاق فى التاريخ الإسلامى	أميرة الأزهرى سنبل	بإشراف: رءوف عباس
١٢٠- الحركة النسائية والتطور فى الشرق الأوسط	ليلى أبو لغد	مجموعة من المترجمين
١٢١- الدليل الصغير فى كتابة المرأة العربية	فاطمة موسى	محمد الجندى وإيزابيل كمال
١٢٢- نظام العبودية القديم والنموذج المثالى للإنسان	جوزيف فوجت	منيرة كروان
١٢٣- الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية	أنيتل ألكسندرو فنادولينا	أنور محمد إبراهيم
١٢٤- الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية	چون جراى	أحمد فؤاد بلبع
١٢٥- التحليل الموسيقى	سيدرك ثورپ ديڤى	سمحة الخولى
١٢٦- فعل القراءة	ڤولفانج إيسر	عبد الوهاب علوب
١٢٧- إرهاب (مسرحية)	صفاء فتحى	بشير السباعى
١٢٨- الأدب المقارن	سوزان باسنيت	أميرة حسن نويرة
١٢٩- الرواية الإسبانية المعاصرة	ماريا دولورس أسيس جاروته	محمد أبو العطا وآخرون
١٣٠- الشرق يصعد ثانية	أندريه جوندر فرانك	شوقى جلال
١٣١- مصر القديمة: التاريخ الاجتماعى	مجموعة من المؤلفين	لويس بقطر
١٣٢- ثقافة العولمة	مايك فيذرستون	عبد الوهاب علوب
١٣٣- الخوف من المرايا (رواية)	طارق على	طلعت الشايب
١٣٤- تشريح حضارة	بارى ج. كيمب	أحمد محمود
١٣٥- المختار من نقد ت. س. إليوت	ت. س. إليوت	ماهر شفيق فريد
١٣٦- فلاحو الباشا	كينيث كونو	سحر توفيق
١٣٧- مذكرات ضابط فى الحملة الفرنسية على مصر	چوزيف مارى مواريه	كاميليا صبحى
١٣٨- عالم التليفزيون بين الجمال والعنف	أندريه جلوكسمان	وجيه سمعان عبد المسيح
١٣٩- پارسيفال (مسرحية)	ريتشارد فاچنر	مصطفى ماهر
١٤٠- حيث تلتقى الأنهار	هربرت ميسن	أمل الجبورى
١٤١- اثنتا عشرة مسرحية يونانية	مجموعة من المؤلفين	نعيم عطية
١٤٢- الإسكندرية : تاريخ ودليل	أ. م. فورستر	حسن بيومى
١٤٣- قضايا التنظير فى البحث الاجتماعى	ديرك لايدر	عدلى السمرى
١٤٤- صاحبة اللوكاندة (مسرحية)	كارلو جولدونى	سلامة محمد سليمان
١٤٥- موت أرتيميو كروث (رواية)	كارلوس فوينتس	أحمد حسان
١٤٦- الورقة الحمراء (رواية)	ميجيل دى ليبس	على عبدالروف البمبى
١٤٧- مسرحيتان	تانكريد دورست	عبدالغفار مكاوى
١٤٨- القصة القصيرة: النظرية والتقنية	إنريكى أندرسون إمبرت	على إبراهيم منوفى
١٤٩- النظرية الشعرية عند إليوت وأدونيس	عاطف فضول	أسامة إسبر
١٥٠- التجربة الإغريقية	روبرت ج. ليتمان	منيرة كروان

١٥١-	هوية فرنسا (مج ٢ ، جـ١)	فرنان بروديل	بشير السباعى
١٥٢-	عدالة الهنود وقصص أخرى	مجموعة من المؤلفين	محمد محمد الخطابى
١٥٣-	غرام الفراعنة	فيولين فانويك	فاطمة عبدالله محمود
١٥٤-	مدرسة فرانكفورت	فيل سليتر	خليل كلفت
١٥٥-	الشعر الأمريكى المعاصر	نخبة من الشعراء	أحمد مرسى
١٥٦-	المدارس الجمالية الكبرى	جى أنبال وآلان وأوديت فيرمو	مى التلمسانى
١٥٧-	خسرو وشيرين	النظامى الكنجوى	عبدالعزيز بقوش
١٥٨-	هوية فرنسا (مج ٢ ، جـ٢)	فرنان بروديل	بشير السباعى
١٥٩-	الأيديولوجية	ديفيد هوكس	إبراهيم فتحى
١٦٠-	آلة الطبيعة	بول إيرليش	حسين بيومى
١٦١-	مسرحيتان من المسرح الإسبانى	أليخاندرو كاسونا وأنطونيو جالا	زيدان عبدالحليم زيدان
١٦٢-	تاريخ الكنيسة	يوحنا الأسيوى	صلاح عبدالعزيز محجوب
١٦٣-	موسوعة علم الاجتماع (جـ ١)	جوردون مارشال	بإشراف: محمد الجوهرى
١٦٤-	شامبوليون (حياة من نور)	چان لاكوتير	نبيل سعد
١٦٥-	حكايات الثعلب (قصص أطفال)	أ. ن. أفاناسيفا	سهير المصادفة
١٦٦-	العلاقات بين المتدينين والعلمانيين فى إسرائيل	يشعياهو ليفمان	محمد محمود أبوغدير
١٦٧-	فى عالم طاغور	رابندرنات طاغور	شكرى محمد عياد
١٦٨-	دراسات فى الأدب والثقافة	مجموعة من المؤلفين	شكرى محمد عياد
١٦٩-	إبداعات أدبية	مجموعة من المؤلفين	شكرى محمد عياد
١٧٠-	الطريق (رواية)	ميجيل دليبيس	بسام ياسين رشيد
١٧١-	وضع حد (رواية)	فرانك بيجو	هدى حسين
١٧٢-	حجر الشمس (شعر)	نخبة	محمد محمد الخطابى
١٧٣-	معنى الجمال	ولتر ت. ستيس	إمام عبد الفتاح إمام
١٧٤-	صناعة الثقافة السوداء	إيليس كاشمور	أحمد محمود
١٧٥-	التليفزيون فى الحياة اليومية	لورينزو فيلشس	وجيه سمعان عبد المسيح
١٧٦-	نحو مفهوم للاقتصاديات البيئية	توم تيتنبرج	جلال البنا
١٧٧-	أنطون تشيخوف	هنرى ترويايا	حصة إبراهيم المنيف
١٧٨-	مختارات من الشعر اليونانى الحديث	نخبة من الشعراء	محمد حمدى إبراهيم
١٧٩-	حكايات أيسوب (قصص أطفال)	أيسوب	إمام عبد الفتاح إمام
١٨٠-	قصة جاويد (رواية)	إسماعيل فصيح	سليم عبد الأمير حمدان
١٨١-	النقد الأدبى الأمريكى من الثلاثينيات إلى الثمانينيات	فنسنت ب. ليتش	محمد يحيى
١٨٢-	العنف والنبوءة (شعر)	و.ب. ييتس	ياسين طه حافظ
١٨٣-	چان كوكتو على شاشة السينما	رينيه جيلسون	فتحى العشرى
١٨٤-	القاهرة: حالمة لا تنام	هانز إبندورفر	دسوقى سعيد
١٨٥-	أسفار العهد القديم فى التاريخ	توماس تومسن	عبد الوهاب علوب
١٨٦-	معجم مصطلحات هيجل	ميخائيل إنوود	إمام عبد الفتاح إمام
١٨٧-	الأرضة (رواية)	بُزرج علوى	محمد علاء الدين منصور
١٨٨-	موت الأدب	ألفين كرنان	بدر الديب

١٨٩- العمى والبصيرة: مقالات في بلاغة النقد المعاصر	بول دى مان	سعيد الغانمى
١٩٠- محاورات كونفوشيوس	كونفوشيوس	محسن سيد فرجانى
١٩١- الكلام رأسمال وقصص أخرى	الحاج أبو بكر إمام وآخرون	مصطفى حجازى السيد
١٩٢- سياحت نامه إبراهيم بك (جـ١)	زين العابدين المراغى	محمود علاوى
١٩٣- عامل المنجم (رواية)	بيتر أبراهامز	محمد عبد الواحد محمد
١٩٤- مختارات من النقد الأنجلو-أمريكى الحديث	مجموعة من النقاد	ماهر شفيق فريد
١٩٥- شتاء ٨٤ (رواية)	إسماعيل فصيح	محمد علاء الدين منصور
١٩٦- المهلة الأخيرة (رواية)	فالنتين راسبوتين	أشرف الصباغ
١٩٧- سيرة الفاروق	شمس العلماء شبلى النعمانى	جلال السعيد الحفناوى
١٩٨- الاتصال الجماهيرى	إدوين إمرى وآخرون	إبراهيم سلامة إبراهيم
١٩٩- تاريخ يهود مصر فى الفترة العثمانية	يعقوب لانداو	جمال أحمد الرفاعى وأحمد عبد اللطيف حماد
٢٠٠- ضحايا التنمية: المقاومة والبدائل	جيرمى سيبروك	فخرى لبيب
٢٠١- الجانب الدينى للفلسفة	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٢٠٢- تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٤)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٢٠٣- الشعر والشاعرية	ألطاف حسين حالى	جلال السعيد الحفناوى
٢٠٤- تاريخ نقد العهد القديم	زالمان شازار	أحمد هويدى
٢٠٥- الجينات والشعوب واللغات	لويجى لوقا كافاللى- سفورزا	أحمد مستجير
٢٠٦- الهيولية تصنع علماً جديداً	جيمس جلايك	على يوسف على
٢٠٧- ليل أفريقى (رواية)	رامون خوتاسندير	محمد أبو العطا
٢٠٨- شخصية العربى فى المسرح الإسرائيلى	دان أوريان	محمد أحمد صالح
٢٠٩- السرد والمسرح	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٢١٠- مثنويات حكيم سنائى (شعر)	سنائى الغزنوى	يوسف عبد الفتاح فرج
٢١١- فردينان دوسوسير	جوناثان كلر	محمود حمدى عبد الغنى
٢١٢- قصص الأمير مرزبان على لسان الحيوان	مرزبان بن رستم بن شروين	يوسف عبدالفتاح فرج
٢١٣- مصر منذ قدوم نابليون حتى رحيل عبدالناصر	ريمون فلاور	سيد أحمد على الناصرى
٢١٤- قواعد جديدة للمنهج فى علم الاجتماع	أنتونى جيدنز	محمد محيى الدين
٢١٥- سياحت نامه إبراهيم بك (جـ٢)	زين العابدين المراغى	محمود علاوى
٢١٦- جوانب أخرى من حياتهم	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٢١٧- مسرحيتان طليعيتان	صمويل بيكيت وهارولد بينتر	نادية البنهاوى
٢١٨- لعبة الحجلة (رواية)	خوليو كورتازار	على إبراهيم منوفى
٢١٩- بقايا اليوم (رواية)	كازو إيشجورو	طلعت الشايب
٢٢٠- الهيولية فى الكون	بارى باركر	على يوسف على
٢٢١- شعرية كفافى	جريجورى جوزدانيس	رفعت سلام
٢٢٢- فرانز كافكا	رونالد جراى	نسيم مجلى
٢٢٣- العلم فى مجتمع حر	باول فيرابند	السيد محمد نفادى
٢٢٤- دمار يوغسلافيا	برانكا ماجاس	منى عبدالظاهر إبراهيم
٢٢٥- حكاية غريق (رواية)	جابرييل جارثيا ماركيث	السيد عبدالظاهر السيد
٢٢٦- أرض المساء وقصائد أخرى	ديفيد هربت لورانس	طاهر محمد على البربرى

٢٢٧-	المسرح الإسبانى فى القرن السابع عشر	خوسيه ماريا ديث بوركى	السيد عبدالظاهر عبدالله
٢٢٨-	علم الجمالية وعلم اجتماع الفن	جانيت وولف	مارى تيريز عبدالمسيح وخالد حسن
٢٢٩-	مأزق البطل الوحيد	نورمان كيجان	أمير إبراهيم العمرى
٢٣٠-	عن الذباب والفئران والبشر	فرانسواز جاكوب	مصطفى إبراهيم فهمى
٢٣١-	الدرافيل أو الجيل الجديد (مسرحية)	خايمى سالوم بيدال	جمال عبدالرحمن
٢٣٢-	ما بعد المعلومات	توم ستونير	مصطفى إبراهيم فهمى
٢٣٣-	فكرة الاضمحلال فى التاريخ الغربى	أرثر هيرمان	طلعت الشايب
٢٣٤-	الإسلام فى السودان	ج. سبنسر تريمنجهام	فؤاد محمد عكود
٢٣٥-	ديوان شمس تبريزى (جـ١)	مولانا جلال الدين الرومى	إبراهيم الدسوقى شتا
٢٣٦-	الولاية	ميشيل شودكيفيتش	أحمد الطيب
٢٣٧-	مصر أرض الوادى	روبين فيدين	عنايات حسين طلعت
٢٣٨-	العولمة والتحرير	تقرير لمنظمة الأنكتاد	ياسر محمد جادالله وعربى مدبولى أحمد
٢٣٩-	العربى فى الأدب الإسرائيلى	جيلا رامراز - رايوخ	نادية سليمان حافظ وإيهاب صلاح فايق
٢٤٠-	الإسلام والغرب وإمكانية الحوار	كاى حافظ	صلاح محجوب إدريس
٢٤١-	فى انتظار البرابرة (رواية)	ج . م. كوتزى	ابتسام عبدالله
٢٤٢-	سبعة أنماط من الغموض	وليام إمبسون	صبرى محمد حسن
٢٤٣-	تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج١)	ليفى بروفنسال	بإشراف: صلاح فضل
٢٤٤-	الغليان (رواية)	لاورا إسكيبيل	نادية جمال الدين محمد
٢٤٥-	نساء مقاتلات	إليزابيتا أديس وآخرون	توفيق على منصور
٢٤٦-	مختارات قصصية	جابرييل جارثيا ماركيث	على إبراهيم منوفى
٢٤٧-	الثقافة الجماهيرية والحداثة فى مصر	والتر أرمبرست	محمد طارق الشرقاوى
٢٤٨-	حقول عدن الخضراء (مسرحية)	أنطونيو جالا	عبداللطيف عبدالحليم
٢٤٩-	لغة التمزق (شعر)	دراجو شتامبوك	رفعت سلام
٢٥٠-	علم اجتماع العلوم	دومنيك فينك	ماجدة محسن أباظة
٢٥١-	موسوعة علم الاجتماع (جـ٢)	جوردون مارشال	بإشراف: محمد الجوهرى
٢٥٢-	رائدات الحركة النسوية المصرية	مارجو بدران	على بدران
٢٥٣-	تاريخ مصر الفاطمية	ل. أ. سيمينوفا	حسن بيومى
٢٥٤-	أقدم لك: الفلسفة	ديف روبنسون وجودى جروفز	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٥-	أقدم لك: أفلاطون	ديف روبنسون وجودى جروفز	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٦-	أقدم لك: ديكارت	ديف روبنسون وكريس جارات	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٧-	تاريخ الفلسفة الحديثة	وليم كلى رايت	محمود سيد أحمد
٢٥٨-	الغجر	سير أنجوس فريزر	عُبادة كُحيلة
٢٥٩-	مختارات من الشعر الأرمنى عبر العصور	نخبة	فاروجان كازانجيان
٢٦٠-	موسوعة علم الاجتماع (جـ٣)	جوردون مارشال	بإشراف: محمد الجوهرى
٢٦١-	رحلة فى فكر زكى نجيب محمود	زكى نجيب محمود	إمام عبد الفتاح إمام
٢٦٢-	مدينة المعجزات (رواية)	إدواردو مندوثا	محمد أبو العطا
٢٦٣-	الكشف عن حافة الزمن	جون جريين	على يوسف على
٢٦٤-	إبداعات شعرية مترجمة	هوراس وشلى	لويس عوض

٢٦٥-	روايات مترجمة	أوسكار وايلد وصمويل جونسون	لويس عوض
٢٦٦-	مدير المدرسة (رواية)	جلال آل أحمد	عادل عبدالمنعم على
٢٦٧-	فن الرواية	ميلان كونديرا	بدر الدين عرودكى
٢٦٨-	ديوان شمس تبريزى (جـ٢)	مولانا جلال الدين الرومى	إبراهيم الدسوقى شتا
٢٦٩-	وسط الجزيرة العربية وشرقها (جـ١)	وليم چيفور بالجريف	صبرى محمد حسن
٢٧٠-	وسط الجزير العربية وشرقها (جـ٢)	وليم چيفور بالجريف	صبرى محمد حسن
٢٧١-	الحضارة الغربية: الفكرة والتاريخ	توماس سى. باترسون	شوقى جلال
٢٧٢-	الأديرة الأثرية فى مصر	سى. سى. والترز	إبراهيم سلامة إبراهيم
٢٧٣-	الأصول الاجتماعية والثقافية لحركة عرابى فى مصر	جوان كول	عنان الشهاوى
٢٧٤-	السيدة باربارا (رواية)	رومولو جايييجوس	محمود على مكى
٢٧٥-	ت. س. إليوت شاعراً وناقداً وكاتباً مسرحياً	مجموعة من النقاد	ماهر شفيق فريد
٢٧٦-	فنون السينما	مجموعة من المؤلفين	عبدالقادر التلمسانى
٢٧٧-	الچينات والصراع من أجل الحياة	براين فورد	أحمد فوزى
٢٧٨-	البدايات	إسحاق عظيموف	ظريف عبدالله
٢٧٩-	الحرب الباردة الثقافية	ف.س. سوندرز	طلعت الشايب
٢٨٠-	الأم والنصيب وقصص أخرى	بريم شند وآخرون	سمير عبدالحميد إبراهيم
٢٨١-	الفردوس الأعلى (رواية)	عبد الحليم شرر	جلال الحفناوى
٢٨٢-	طبيعة العلم غير الطبيعية	لويس وولبرت	سمير حنا صادق
٢٨٣-	السهل يحترق وقصص أخرى	خوان رولفو	على عبد الروف البمبى
٢٨٤-	هرقل مجنوناً (مسرحية)	يوريبيديس	أحمد عتمان
٢٨٥-	رحلة خواجة حسن نظامى الدهلوى	حسن نظامى الدهلوى	سمير عبد الحميد إبراهيم
٢٨٦-	سياحت نامه إبراهيم بك (جـ٢)	زين العابدين المراغى	محمود علاوى
٢٨٧-	الثقافة والعولمة والنظام العالمى	أنتونى كنج	محمد يحيى وآخرون
٢٨٨-	الفن الروائى	ديفيد لودج	ماهر البطوطى
٢٨٩-	ديوان منوچهرى الدامغانى	أبو نجم أحمد بن قوص	محمد نور الدين عبدالمنعم
٢٩٠-	علم اللغة والترجمة	جورج مونان	أحمد زكريا إبراهيم
٢٩١-	تاريخ المسرح الإسبانى فى القرن العشرين (جـ١)	فرانشسكو رويس رامون	السيد عبد الظاهر
٢٩٢-	تاريخ المسرح الإسبانى فى القرن العشرين (جـ٢)	فرانشسكو رويس رامون	السيد عبد الظاهر
٢٩٣-	مقدمة للأدب العربى	روجر آلن	مجدى توفيق وآخرون
٢٩٤-	فن الشعر	بوالو	رجاء ياقوت
٢٩٥-	سلطان الأسطورة	جوزيف كامبل وبيل موريز	بدر الديب
٢٩٦-	مكبث (مسرحية)	وليم شكسبير	محمد مصطفى بدوى
٢٩٧-	فن النحو بين اليونانية والسريانية	ديونيسيوس ثراكس ويوسف الأهوازى	ماجدة محمد أنور
٢٩٨-	مأساة العبيد وقصص أخرى	نخبة	مصطفى حجازى السيد
٢٩٩-	ثورة فى التكنولوجيا الحيوية	جين ماركس	هاشم أحمد محمد
٣٠٠-	أسطورة بروميثيوس فى الأدبين الإنجليزى والفرنسى (مج١)	لويس عوض	جمال الجزيرى وبهاء چاهين وإيزابيل كمال
٣٠١-	أسطورة بروميثيوس فى الأدبين الإنجليزى والفرنسى (مج٢)	لويس عوض	جمال الجزيرى و محمد الجندى
٣٠٢-	أقدم لك: فنجنشتين	جون هيتون وجودى جروفز	إمام عبد الفتاح إمام

٣٠٣-	أقدم لك: بوذا	جين هوب وبورن فان لون	إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٤-	أقدم لك: ماركس	ريوس	إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٥-	الجلد (رواية)	كروزيو مالابارته	صلاح عبد الصبور
٣٠٦-	الحماسة: النقد الكانطى للتاريخ	جان فرانسوا ليوتار	نبيل سعد
٣٠٧-	أقدم لك: الشعور	ديفيد بابينو وهوارد سلينا	محمود مكى
٣٠٨-	أقدم لك: علم الوراثة	ستيف جونز وبورين فان لو	ممدوح عبد المنعم
٣٠٩-	أقدم لك: الذهن والمخ	أنجوس جيلاتى وأوسكار زاريت	جمال الجزيرى
٣١٠-	أقدم لك: يونج	ماجى هايد ومايكل ماكجنس	محيى الدين مزيد
٣١١-	مقال فى المنهج الفلسفى	ر.ج كولنجوود	فاطمة إسماعيل
٣١٢-	روح الشعب الأسود	وليم ديبويس	أسعد حليم
٣١٣-	أمثال فلسطينية (شعر)	خايير بيان	محمد عبدالله الجعيدى
٣١٤-	مارسيل دوشامب: الفن كعدم	جانيس مينيك	هويدا السباعى
٣١٥-	جرامشى فى العالم العربى	ميشيل بروندينو والطاهر لبيب	كاميليا صبحى
٣١٦-	محاكمة سقراط	أى. ف. ستون	نسيم مجلى
٣١٧-	بلا غد	س. شير لايموفا- س. زنيكين	أشرف الصباغ
٣١٨-	الأدب الروسى فى السنوات العشر الأخيرة	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٣١٩-	صور دريدا	جايترى اسبيفاك وكرستوفر نوريس	حسام نايل
٣٢٠-	لمعة السراج لحضرة التاج	مؤلف مجهول	محمد علاء الدين منصور
٣٢١-	تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج٢، جـ١)	ليفى برو فنسال	بإشراف: صلاح فضل
٣٢٢-	وجهات نظر حديثة فى تاريخ الفن الغربى	دبليو بوجين كلينباور	خالد مفلح حمزة
٣٢٣-	فن الساتورا	تراث يونانى قديم	هانم محمد فوزى
٣٢٤-	اللعب بالنار (رواية)	أشرف أسدى	محمود علاوى
٣٢٥-	عالم الآثار (رواية)	فيليب بوسان	كرستين يوسف
٣٢٦-	المعرفة والمصلحة	يورجين هابرماس	حسن صقر
٣٢٧-	مختارات شعرية مترجمة (جـ١)	نخبة	توفيق على منصور
٣٢٨-	يوسف وزليخا (شعر)	نور الدين عبد الرحمن الجامى	عبد العزيز بقوش
٣٢٩-	رسائل عيد الميلاد (شعر)	تد هيوز	محمد عيد إبراهيم
٣٣٠-	كل شىء عن التمثيل الصامت	مارفن شبرد	سامى صلاح
٣٣١-	عندما جاء السردين وقصص أخرى	ستيفن جراى	سامية دياب
٣٣٢-	شهر العسل وقصص أخرى	نخبة	على إبراهيم منوفى
٣٣٣-	الإسلام فى بريطانيا من ١٥٥٨-١٦٨٥	نبيل مطر	بكر عباس
٣٣٤-	لقطات من المستقبل	أرثر كلارك	مصطفى إبراهيم فهمى
٣٣٥-	عصر الشك: دراسات عن الرواية	ناتالى ساروت	فتحى العشرى
٣٣٦-	متون الأهرام	نصوص مصرية قديمة	حسن صابر
٣٣٧-	فلسفة الولاء	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٣٣٨-	نظرات حائرة وقصص أخرى	نخبة	جلال الحفناوى
٣٣٩-	تاريخ الأدب فى إيران (جـ٢)	إدوارد براون	محمد علاء الدين منصور
٣٤٠-	اضطراب فى الشرق الأوسط	بيرش بيربروجلو	فخرى لبيب

٣٤١-	قصائد من رلكه (شعر)	راينر ماريا رلكه	حسن حلمى
٣٤٢-	سلامان وأبسال (شعر)	نور الدين عبدالرحمن الجامى	عبد العزيز بقوش
٣٤٣-	العالم البرجوازى الزائل (رواية)	نادين جورديمر	سمير عبد ربه
٣٤٤-	الموت فى الشمس (رواية)	بيتر بالانجيو	سمير عبد ربه
٣٤٥-	الركض خلف الزمان (شعر)	يونه ندائى	يوسف عبد الفتاح فرج
٣٤٦-	سحر مصر	رشاد رشدى	جمال الجزيرى
٣٤٧-	الصبية الطائشون (رواية)	جان كوكتو	بكر الحلو
٣٤٨-	المتصوفة الأولون فى الأدب التركى (جـ١)	محمد فؤاد كوبريلى	عبدالله أحمد إبراهيم
٣٤٩-	دليل القارئ إلى الثقافة الجادة	أرثر والدهورن وآخرون	أحمد عمر شاهين
٣٥٠-	بانوراما الحياة السياحية	مجموعة من المؤلفين	عطية شحاتة
٣٥١-	مبادئ المنطق	جوزايا رويس	أحمد الانصارى
٣٥٢-	قصائد من كفافيس	قسطنطين كفافيس	نعيم عطية
٣٥٣-	الفن الإسلامى فى الأندلس: الزخرفة الهندسية	باسيليو بابون مالدونادو	على إبراهيم منوفى
٣٥٤-	الفن الإسلامى فى الأندلس: الزخرفة النباتية	باسيليو بابون مالدونادو	على إبراهيم منوفى
٣٥٥-	التيارات السياسية فى إيران المعاصرة	حجت مرتجى	محمود علاوى
٣٥٦-	الميراث المر	بول سالم	بدر الرفاعى
٣٥٧-	متون هرمس	تيموثى فريك وبيتر غاندى	عمر الفاروق عمر
٣٥٨-	أمثال الهوسا العامية	نخبة	مصطفى حجازى السيد
٣٥٩-	محاورة بارمنيدس	أفلاطون	حبيب الشارونى
٣٦٠-	أنثروبولوجيا اللغة	أندريه جاكوب ونويلا باركان	ليلى الشربينى
٣٦١-	التصحر: التهديد والمجابهة	آلان جرينجر	عاطف معتمد وآمال شاور
٣٦٢-	تلميذ بابنبرج (رواية)	هاينرش شبورل	سيد أحمد فتح الله
٣٦٣-	حركات التحرير الأفريقية	ريتشارد جيبسون	صبرى محمد حسن
٣٦٤-	حداثة شكسبير	إسماعيل سراج الدين	نجلاء أبو عجاج
٣٦٥-	سأم باريس (شعر)	شارل بودلير	محمد أحمد حمد
٣٦٦-	نساء يركضن مع الذئاب	كلاريسا بنكولا	مصطفى محمود محمد
٣٦٧-	القلم الجرئ	مجموعة من المؤلفين	البرّاق عبدالهادى رضا
٣٦٨-	المصطلح السردى: معجم مصطلحات	جيرالد برنس	عابد خزندار
٣٦٩-	المرأة فى أدب نجيب محفوظ	فوزية العشماوى	فوزية العشماوى
٣٧٠-	الفن والحياة فى مصر الفرعونية	كليرلا لويت	فاطمة عبدالله محمود
٣٧١-	المتصوفة الأولون فى الأدب التركى (جـ٢)	محمد فؤاد كوبريلى	عبدالله أحمد إبراهيم
٣٧٢-	عاش الشباب (رواية)	وانغ مينغ	وحيد السعيد عبدالحميد
٣٧٣-	كيف تعد رسالة دكتوراه	أومبرتو إيكو	على إبراهيم منوفى
٣٧٤-	اليوم السادس (رواية)	أندريه شديد	حمادة إبراهيم
٣٧٥-	الخلود (رواية)	ميلان كونديرا	خالد أبو اليزيد
٣٧٦-	الغضب وأحلام السنين (مسرحيات)	جان أنوى وآخرون	إدوار الخراط
٣٧٧-	تاريخ الأدب فى إيران (جـ٤)	إدوارد براون	محمد علاء الدين منصور
٣٧٨-	المسافر (شعر)	محمد إقبال	يوسف عبدالفتاح فرج

٣٧٩- ملك فى الحديقة (رواية)	سنيل باث	جمال عبدالرحمن
٣٨٠- حديث عن الخسارة	جونتر جراس	شيرين عبدالسلام
٣٨١- أساسيات اللغة	ر. ل. تراسك	رانيا إبراهيم يوسف
٣٨٢- تاريخ طبرستان	بهاء الدين محمد إسفنديار	أحمد محمد نادى
٣٨٣- هدية الحجاز (شعر)	محمد إقبال	سمير عبدالحميد إبراهيم
٣٨٤- القصص التى يحكيها الأطفال	سوزان إنجيل	إيزابيل كمال
٣٨٥- مشترى العشق (رواية)	محمد على بهزادراد	يوسف عبدالفتاح فرج
٣٨٦- دفاعًا عن التاريخ الأدبى النسوى	جانيت تود	ريهام حسين إبراهيم
٣٨٧- أغنيات وسوناتات (شعر)	جون دن	بهاء چاهين
٣٨٨- مواعظ سعدى الشيرازى (شعر)	سعدى الشيرازى	محمد علاء الدين منصور
٣٨٩- تفاهم وقصص أخرى	نخبة	سمير عبدالحميد إبراهيم
٣٩٠- الأرشيفات والمدن الكبرى	إم. فى. روبرتس	عثمان مصطفى عثمان
٣٩١- الحافلة الليلكية (رواية)	مايف بينشى	منى الدروبى
٣٩٢- مقامات ورسائل أندلسية	فرناندو دى لاجرانجا	عبداللطيف عبدالحليم
٣٩٣- فى قلب الشرق	ندوة لويس ماسينيون	زينب محمود الخضيرى
٣٩٤- القوى الأربع الأساسية فى الكون	بول ديفيز	هاشم أحمد محمد
٣٩٥- آلام سياوش (رواية)	إسماعيل فصيح	سليم عبد الأمير حمدان
٣٩٦- السافاك	تقى نجارى راد	محمود علاوى
٣٩٧- أقدم لك: نيتشه	لورانس جين وكيتى شين	إمام عبدالفتاح إمام
٣٩٨- أقدم لك: سارتر	فيليب تودى وهوارد ريد	إمام عبدالفتاح إمام
٣٩٩- أقدم لك: كامى	ديفيد ميروفتش وآلن كوركس	إمام عبدالفتاح إمام
٤٠٠- مومو (رواية)	ميشائيل إنده	باهر الجوهرى
٤٠١- أقدم لك: علم الرياضيات	زياودن ساردر وآخرون	ممدوح عبد المنعم
٤٠٢- أقدم لك: ستيفن هوكنج	ج. ب. ماك إيفوى وأوسكار زاريت	ممدوح عبدالمنعم
٤٠٣- ربة المطر والملابس تصنع الناس (روايتان)	توبور شتورم وجوتفرد كولر	عماد حسن بكر
٤٠٤- تعويذة الحسى	ديفيد إبرام	ظبية خميس
٤٠٥- إيزابيل (رواية)	أندريه جيد	حمادة إبراهيم
٤٠٦- المستعربون الإسبان فى القرن ١٩	مانويلا مانتاناريس	جمال عبد الرحمن
٤٠٧- الأدب الإسبانى المعاصر بأقلام كتابه	مجموعة من المؤلفين	طلعت شاهين
٤٠٨- معجم تاريخ مصر	جوان فوتشركنج	عنان الشهاوى
٤٠٩- انتصار السعادة	برتراند راسل	إلهامى عمارة
٤١٠- خلاصة القرن	كارل بوبر	الزواوى بغورة
٤١١- همس من الماضى	جينيفر أكرمان	أحمد مستجير
٤١٢- تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج٢، جـ٢)	ليفى بروفنسال	بإشراف: صلاح فضل
٤١٣- أغنيات المنفى (شعر)	ناظم حكمت	محمد البخارى
٤١٤- الجمهورية العالمية للآداب	باسكال كازانوفا	أمل الصبان
٤١٥- صورة كوكب (مسرحية)	فريدريش دورينمات	أحمد كامل عبدالرحيم
٤١٦- مبادئ النقد الأدبى والعلم والشعر	أ. أ. رتشاردز	محمد مصطفى بدوى

٤١٧- تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٥)	رينيه ويليك	مجاهد عبدالمنعم مجاهد
٤١٨- سياسات الزمر الحاكمة فى مصر العثمانية	جين هاثواى	عبد الرحمن الشيخ
٤١٩- العصر الذهبى للإسكندرية	جون مارلو	نسيم مجلى
٤٢٠- مكرو ميجاس (قصة فلسفية)	فولتير	الطيب بن رجب
٤٢١- الولاء والقيادة فى المجتمع الإسلامى الأول	روى متحدة	أشرف كيلانى
٤٢٢- رحلة لاستكشاف أفريقيا (جـ١)	ثلاثة من الرحالة	عبدالله عبدالرازق إبراهيم
٤٢٣- إسراءات الرجل الطيف	نخبة	وحيد النقاش
٤٢٤- لوائح الحق ولوامع العشق (شعر)	نور الدين عبدالرحمن الجامى	محمد علاء الدين منصور
٤٢٥- من طاووس إلى فرح	محمود طلوعى	محمود علاوى
٤٢٦- الخفافيش وقصص أخرى	نخبة	محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
٤٢٧- بانديراس الطاغية (رواية)	باى إنكلان	ثريا شلبى
٤٢٨- الخزانة الخفية	محمد هوتك بن داود خان	محمد أمان صافى
٤٢٩- أقدم لك: هيجل	ليود سبنسر وأندزجى كروز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٠- أقدم لك: كانط	كرستوفر وانت وأندزجى كليموفسكى	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣١- أقدم لك: فوكو	كريس هوروكس وزوران جفتيك	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٢- أقدم لك: ماكيافللى	باتريك كيرى وأوسكار زاريت	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٣- أقدم لك: جويس	ديفيد نوريس وكارل فلنت	حمدى الجابرى
٤٣٤- أقدم لك: الرومانسية	دونكان هيث وجودى بورهام	عصام حجازى
٤٣٥- توجهات ما بعد الحداثة	نيكولاس زربرج	ناجى رشوان
٤٣٦- تاريخ الفلسفة (مج١)	فردريك كوبلستون	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٧- رحالة هندى فى بلاد الشرق العربى	شبلى النعمانى	جلال الحفناوى
٤٣٨- بطلات وضحايا	إيمان ضياء الدين بيبرس	عايدة سيف الدولة
٤٣٩- موت المرابى (رواية)	صدر الدين عينى	محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
٤٤٠- قواعد اللهجات العربية الحديثة	كرستن بروستاد	محمد طارق الشرقاوى
٤٤١- رب الأشياء الصغيرة (رواية)	أرونداتى روى	فخرى لبيب
٤٤٢- حتشبسوت: المرأة الفرعونية	فوزية أسعد	ماهر جويجاتى
٤٤٣- اللغة العربية: تاريخها ومستوياتها وتأثيرها	كيس فرستيغ	محمد طارق الشرقاوى
٤٤٤- أمريكا اللاتينية: الثقافات القديمة	لاوريت سيجورنه	صالح علمانى
٤٤٥- حول وزن الشعر	برويز ناتل خانلرى	محمد محمد يونس
٤٤٦- التحالف الأسود	ألكسندر كوكبرن وجيفرى سانت كلير	أحمد محمود
٤٤٧- أقدم لك: نظرية الكم	ج. ب. ماك إيفوى وأوسكار زاريت	ممدوح عبدالمنعم
٤٤٨- أقدم لك: علم نفس التطور	ديلان إيفانز وأوسكار زاريت	ممدوح عبدالمنعم
٤٤٩- أقدم لك: الحركة النسوية	نخبة	جمال الجزيرى
٤٥٠- أقدم لك: ما بعد الحركة النسوية	صوفيا فوكا وريبيكا رايت	جمال الجزيرى
٤٥١- أقدم لك: الفلسفة الشرقية	ريتشارد أوزبورن وبورن فان لون	إمام عبد الفتاح إمام
٤٥٢- أقدم لك: لينين والثورة الروسية	ريتشارد إبجينانزى وأوسكار زاريت	محيى الدين مزيد
٤٥٣- القاهرة: إقامة مدينة حديثة	جان لوك أرنو	حليم طوسون وفؤاد الدهان
٤٥٤- خمسون عامًا من السينما الفرنسية	رينيه بريدال	سوزان خليل

العنوان	المؤلف	المترجم
٤٥٥- تاريخ الفلسفة الحديثة (مج٥)	فردريك كوبلستون	محمود سيد أحمد
٤٥٦- لا تنسنى (رواية)	مريم جعفرى	هويدا عزت محمد
٤٥٧- النساء فى الفكر السياسى الغربى	سوزان موللر أوكين	إمام عبدالفتاح إمام
٤٥٨- الموريسكيون الأندلسيون	مرثيديس غارثيا أرينال	جمال عبد الرحمن
٤٥٩- نحو مفهوم لاقتصاديات الموارد الطبيعية	توم تيتنبرج	جلال البنا
٤٦٠- أقدم لك: الفاشية والنازية	ستوارت هود وليتزا جانستز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٦١- أقدم لك: لكان	داريان ليدر وجودى جروفز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٦٢- طه حسين من الأزهر إلى السوربون	عبدالرشيد الصادق محمودى	عبدالرشيد الصادق محمودى
٤٦٣- الدولة المارقة	ويليام بلوم	كمال السيد
٤٦٤- ديمقراطية للقلة	مايكل بارنتى	حصة إبراهيم المنيف
٤٦٥- قصص اليهود	لويس جنزبيرج	جمال الرفاعى
٤٦٦- حكايات حب وبطولات فرعونية	فيولين فانويك	فاطمة عبد الله
٤٦٧- التفكير السياسى والنظرة السياسية	ستيفين ديلو	ربيع وهبة
٤٦٨- روح الفلسفة الحديثة	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٤٦٩- جلال الملوك	نصوص حبشية قديمة	مجدى عبدالرازق
٤٧٠- الأراضى والجودة البيئية	جارى م. بيرزنسكى وآخرون	محمد السيد النتة
٤٧١- رحلة لاستكشاف أفريقيا (جـ٢)	ثلاثة من الرحالة	عبد الله عبد الرازق إبراهيم
٤٧٢- دون كيخوتى (القسم الأول)	ميجيل دى ثربانتس سابيدرا	سليمان العطار
٤٧٣- دون كيخوتى (القسم الثانى)	ميجيل دى ثربانتس سابيدرا	سليمان العطار
٤٧٤- الأدب والنسوية	بام موريس	سهام عبدالسلام
٤٧٥- صوت مصر: أم كلثوم	فرجينيا دانيلسون	عادل هلال عنانى
٤٧٦- أرض الحبايب بعيدة: بيرم التونسى	ماريلين بوث	سحر توفيق
٤٧٧- تاريخ الصين منذ ما قبل التاريخ حتى القرن العشرين	هيلدا هوخام	أشرف كيلانى
٤٧٨- الصين والولايات المتحدة	ليوشيه شنج و لى شى دونج	عبد العزيز حمدى
٤٧٩- المقهـــى (مسرحية)	لاو شه	عبد العزيز حمدى
٤٨٠- تساى ون جى (مسرحية)	كو مو روا	عبد العزيز حمدى
٤٨١- بردة النبى	روى متحدة	رضوان السيد
٤٨٢- موسوعة الأساطير والرموز الفرعونية	روبير جاك تيبو	فاطمة عبد الله
٤٨٣- النسوية وما بعد النسوية	سارة جامبل	أحمد الشامى
٤٨٤- جمالية التلقى	هانسن روبيرت ياوس	رشيد بنحدو
٤٨٥- التوبة (رواية)	نذير أحمد الدهلوى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٦- الذاكرة الحضارية	يان أسمن	عبدالحليم عبدالغنى رجب
٤٨٧- الرحلة الهندية إلى الجزيرة العربية	رفيع الدين المراد أبادى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٨- الحب الذى كان وقصائد أخرى	نخبة	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٩- هُسِّرل: الفلسفة علمًا دقيقًا	إدموند هُسِّرل	محمود رجب
٤٩٠- أسمار الببغاء	محمد قادرى	عبد الوهاب علوب
٤٩١- نصوص قصصية من روائع الأدب الأفريقى	نخبة	سمير عبد ربه
٤٩٢- محمد على مؤسس مصر الحديثة	جى فارجيت	محمد رفعت عواد

٤٩٣-	خطابات إلى طالب الصوتيات	هارولد بالمر	محمد صالح الضالع
٤٩٤-	كتاب الموتى: الخروج فى النهار	نصوص مصرية قديمة	شريف الصيفى
٤٩٥-	اللوبى	إدوارد تيفان	حسن عبد ربه المصرى
٤٩٦-	الحكم والسياسة فى أفريقيا (جـ١)	إكوادو بانولى	مجموعة من المترجمين
٤٩٧-	العلمانية والنوع والدولة فى الشرق الأوسط	نادية العلى	مصطفى رياض
٤٩٨-	النساء والنوع فى الشرق الأوسط الحديث	جوديث تاكر ومارجريت مريوبز	أحمد على بدوى
٤٩٩-	تقاطعات: الأمة والمجتمع والنوع	مجموعة من المؤلفين	فيصل بن خضراء
٥٠٠-	فى طفولتى: دراسة فى السيرة الذاتية العربية	تيتز رووكى	طلعت الشايب
٥٠١-	تاريخ النساء فى الغرب (جـ١)	أرثر جولد هامر	سحر فراج
٥٠٢-	أصوات بديلة	مجموعة من المؤلفين	هالة كمال
٥٠٣-	مختارات من الشعر الفارسى الحديث	نخبة من الشعراء	محمد نور الدين عبدالمنعم
٥٠٤-	كتابات أساسية (جـ١)	مارتن هايدجر	إسماعيل المصدق
٥٠٥-	كتابات أساسية (جـ٢)	مارتن هايدجر	إسماعيل المصدق
٥٠٦-	ربما كان قديساً (رواية)	آن تيلر	عبدالحميد فهمى الجمال
٥٠٧-	سيدة الماضى الجميل (مسرحية)	بيتر شيفر	شوقى فهيم
٥٠٨-	المولوية بعد جلال الدين الرومى	عبدالباقى جلبنارلى	عبدالله أحمد إبراهيم
٥٠٩-	الفقر والإحسان فى عصر سلاطين المماليك	آدم صبرة	قاسم عبده قاسم
٥١٠-	الأرملة الماكرة (مسرحية)	كارلو جولدونى	عبدالرازق عيد
٥١١-	كوكب مرقَّع (رواية)	آن تيلر	عبدالحميد فهمى الجمال
٥١٢-	كتابة النقد السينمائى	تيموثى كوريجان	جمال عبد الناصر
٥١٣-	العلم الجسور	تيد أنتون	مصطفى إبراهيم فهمى
٥١٤-	مدخل إلى النظرية الأدبية	جونثان كولر	مصطفى بيومى عبد السلام
٥١٥-	من التقليد إلى ما بعد الحداثة	فدوى مالطى دوجلاس	فدوى مالطى دوجلاس
٥١٦-	إرادة الإنسان فى علاج الإدمان	أرنولد واشنطون ودونا باوندى	صبرى محمد حسن
٥١٧-	نقش على الماء وقصص أخرى	نخبة	سمير عبد الحميد إبراهيم
٥١٨-	استكشاف الأرض والكون	إسحق عظيموف	هاشم أحمد محمد
٥١٩-	محاضرات فى المثالية الحديثة	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٥٢٠-	الولع الفرنسى بمصر من الحلم إلى المشروع	أحمد يوسف	أمل الصبان
٥٢١-	قاموس تراجم مصر الحديثة	أرثر جولد سميث	عبدالوهاب بكر
٥٢٢-	إسبانيا فى تاريخها	أميركو كاسترو	على إبراهيم منوفى
٥٢٣-	الفن الطليطلى الإسلامى والمدجن	باسيليو بابون مالدونادو	على إبراهيم منوفى
٥٢٤-	الملك لير (مسرحية)	وليم شكسبير	محمد مصطفى بدوى
٥٢٥-	موسم صيد فى بيروت وقصص أخرى	دنيس جونسون	نادية رفعت
٥٢٦-	أقدم لك: السياسة البيئية	ستيفن كرول ووليم رانكين	محيى الدين مزيد
٥٢٧-	أقدم لك: كافكا	ديفيد زين ميروفتس وروبرت كرمب	جمال الجزيرى
٥٢٨-	أقدم لك: تروتسكى والماركسية	طارق على وفلْ إيفانز	جمال الجزيرى
٥٢٩-	بدائع العلامة إقبال فى شعره الأردى	محمد إقبال	حازم محفوظ
٥٣٠-	مدخل عام إلى فهم النظريات التراثية	رينيه جينو	عمر الفاروق عمر

٥٣١-	ما الذى حَدَثَ فى «حَدَث» ١١ سبتمبر؟	جاك دريدا	صفاء فتحى
٥٣٢-	المغامرُ والمستشرق	هنرى لورنس	بشير السباعى
٥٣٣-	تعلُّم اللغة الثانية	سوزان جاس	محمد طارق الشرقاوى
٥٣٤-	الإسلاميون الجزائريون	سيڤرين لابا	حمادة إبراهيم
٥٣٥-	مخزن الأسرار (شعر)	نظامى الكنجوى	عبدالعزيز بقوش
٥٣٦-	الثقافات وقيم التقدم	صمويل هنتنجتون ولورانس هاريزون	شوقى جلال
٥٣٧-	للحب والحرية (شعر)	نخبة	عبدالغفار مكاوى
٥٣٨-	النفس والآخر فى قصص يوسف الشارونى	كيت دانيلر	محمد الحديدى
٥٣٩-	خمس مسرحيات قصيرة	كاريل تشرشل	محسن مصيلحى
٥٤٠-	توجهات بريطانية - شرقية	السير روناالد ستورس	رءوف عباس
٥٤١-	هى تتخيل وهلاوس أخرى	خوان خوسيه مياس	مروة رزق
٥٤٢-	قصص مختارة من الأدب اليونانى الحديث	نخبة	نعيم عطية
٥٤٣-	أقدم لك: السياسة الأمريكية	باتريك بروجان وكريس جرات	وفاء عبدالقادر
٥٤٤-	أقدم لك: ميلانى كلاين	روبرت هنشل وآخرون	حمدى الجابرى
٥٤٥-	يا له من سباق محموم	فرانسيس كريك	عزت عامر
٥٤٦-	ريموس	ت. ب. وايزمان	توفيق على منصور
٥٤٧-	أقدم لك: بارت	فيليب تودى وآن كورس	جمال الجزيرى
٥٤٨-	أقدم لك: علم الاجتماع	ريتشارد أوزبرن وبورن ڤان لون	حمدى الجابرى
٥٤٩-	أقدم لك: علم العلامات	بول كوبلى وليتاجانز	جمال الجزيرى
٥٥٠-	أقدم لك: شكسبير	نيك جروم وبيرو	حمدى الجابرى
٥٥١-	الموسيقى والعولمة	سايمون ماندى	سمحة الخولى
٥٥٢-	قصص مثالية	ميجيل دى ثربانتس	على عبد الرءوف اليمبى
٥٥٣-	مدخل للشعر الفرنسى الحديث والمعاصر	دانيال لوفرس	رجاء ياقوت
٥٥٤-	مصر فى عهد محمد على	عفاف لطفى السيد مارسوه	عبدالسميع عمر زين الدين
٥٥٥-	الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادى والعشرين	أناتولى أوتكين	أنور محمد إبراهيم ومحمد نصرالدين الجبالى
٥٥٦-	أقدم لك: جان بودريار	كريس هورويكس وزوران جيفتك	حمدى الجابرى
٥٥٧-	أقدم لك: الماركيز دى ساد	ستوارت هود وجراهام كرولى	إمام عبدالفتاح إمام
٥٥٨-	أقدم لك: الدراسات الثقافية	زيودين ساردارويورين ڤان لون	إمام عبدالفتاح إمام
٥٥٩-	الماس الزائف (رواية)	تشا تشاجى	عبدالحى أحمد سالم
٥٦٠-	صلصلة الجرس (شعر)	محمد إقبال	جلال السعيد الحفناوى
٥٦١-	جناح جبريل (شعر)	محمد إقبال	جلال السعيد الحفناوى
٥٦٢-	بلايين وبلايين	كارل ساجان	عزت عامر
٥٦٣-	ورود الخريف (مسرحية)	خاثينتو بينابينتى	صبرى محمدى التهامى
٥٦٤-	عُش الغريب (مسرحية)	خاثينتو بينابينتى	صبرى محمدى التهامى
٥٦٥-	الشرق الأوسط المعاصر	ديبورا ج. جيرنر	أحمد عبدالحميد أحمد
٥٦٦-	تاريخ أوروبا فى العصور الوسطى	موريس بيشوب	على السيد على
٥٦٧-	الوطن المغتصب	مايكل رايس	إبراهيم سلامة إبراهيم
٥٦٨-	الأصولى فى الرواية	عبد السلام حيدر	عبد السلام حيدر

٥٦٩-	موقع الثقافة	هومى بابا	ثائر ديب
٥٧٠-	دول الخليج الفارسى	سير رويرت هاى	يوسف الشارونى
٥٧١-	تاريخ النقد الإسبانى المعاصر	إيميليا دى ثوليتا	السيد عبد الظاهر
٥٧٢-	الطب فى زمن الفراعنة	برونو أليوا	كمال السيد
٥٧٣-	أقدم لك: فرويد	ريتشارد ابيجنانس وأسكار زارتى	جمال الجزيرى
٥٧٤-	مصر القديمة فى عيون الإيرانيين	حسن بيرنيا	علاء الدين السباعى
٥٧٥-	الاقتصاد السياسى للعولمة	نجير وودز	أحمد محمود
٥٧٦-	فكر ثربانتس	أمريكو كاسترو	ناهد العشرى محمد
٥٧٧-	مغامرات بينوكيو	كارلو كولودى	محمد قدرى عمارة
٥٧٨-	الجماليات عند كيتس وهنت	أيومى ميزوكوشى	محمد إبراهيم وعصام عبد الروف
٥٧٩-	أقدم لك: تشومسكى	جون ماهر وجودى جرونز	محيى الدين مزيد
٥٨٠-	دائرة المعارف الدولية (مج١)	جون فيزر وبول سيترجز	بإشراف: محمد فتحى عبدالهادى
٥٨١-	الحمقى يموتون (رواية)	ماريو بوزو	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٢-	مرايا على الذات (رواية)	هوشنك كلشيرى	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٣-	الجيران (رواية)	أحمد محمود	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٤-	سفر (رواية)	محمود دولت آبادى	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٥-	الأمير احتجاب (رواية)	هوشنك كلشيرى	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٦-	السينما العربية والأفريقية	ليزبيث مالكموس وروى آرمز	سهام عبد السلام
٥٨٧-	تاريخ تطور الفكر الصينى	مجموعة من المؤلفين	عبدالعزيز حمدى
٥٨٨-	أمنحوتب الثالث	أنييس كابرول	ماهر جويجاتى
٥٨٩-	تمبكت العجيبة (رواية)	فيلكس ديبوا	عبدالله عبدالرازق إبراهيم
٥٩٠-	أساطير من الموروثات الشعبية الفنلندية	نخبة	محمود مهدى عبدالله
٥٩١-	الشاعر والمفكر	هوراتيوس	على عبدالتواب على وصلاح رمضان السيد
٥٩٢-	الثورة المصرية (جـ١)	محمد صبرى السوربونى	مجدى عبدالحافظ وعلى كورخان
٥٩٣-	قصائد ساحرة	بول فاليرى	بكر الحلو
٥٩٤-	القلب السمين (قصة أطفال)	سوزانا تامارو	أمانى فوزى
٥٩٥-	الحكم والسياسة فى أفريقيا (جـ٢)	إكوادو بانولى	مجموعة من المترجمين
٥٩٦-	الصحة العقلية فى العالم	روبرت ديجارليه وآخرون	إيهاب عبدالرحيم محمد
٥٩٧-	مسلمو غرناطة	خوليو كاروباروخا	جمال عبدالرحمن
٥٩٨-	مصر وكنعان وإسرائيل	دونالد ريدفورد	بيومى على قنديل
٥٩٩-	فلسفة الشرق	هرداد مهرين	محمود علاوى
٦٠٠-	الإسلام فى التاريخ	برنارد لويس	مدحت طه
٦٠١-	النسوية والمواطنة	ريان فوت	أيمن بكر وسمر الشيشكلى
٦٠٢-	ليوتار:نحو فلسفة ما بعد حداثية	چيمس وليامز	إيمان عبدالعزيز
٦٠٣-	النقد الثقافى	آرثر أيزابرجر	وفاء إبراهيم ورمضان بسطاويسى
٦٠٤-	الكوارث الطبيعية (مج١)	باتريك ل. أبوت	توفيق على منصور
٦٠٥-	مخاطر كوكبنا المضطرب	إرنست زيبروسكى (الصغير)	مصطفى إبراهيم فهمى
٦٠٦-	قصة البردى اليونانى فى مصر	ريتشارد هاريس	محمود إبراهيم السعدنى

٦٠٧- قلب الجزيرة العربية (جـ١)	هارى سينت فيلبى	صبرى محمد حسن
٦٠٨- قلب الجزيرة العربية (جـ٢)	هارى سينت فيلبى	صبرى محمد حسن
٦٠٩- الانتخاب الثقافى	أجنر فوج	شوقى جلال
٦١٠- العمارة المدجنة	رفائيل لوبث جوثمان	على إبراهيم منوفى
٦١١- النقد والأيديولوجية	تيرى إيجلتون	فخرى صالح
٦١٢- رسالة التفسية	فضل الله بن حامد الحسينى	محمد محمد يونس
٦١٣- السياحة والسياسة	كولن مايكل هول	محمد فريد حجاب
٦١٤- بيت الأقصر الكبير(رواية)	فوزية أسعد	منى قطان
٦١٥- عرض الأحداث التى وقعت فى بغداد من ١٩١٧ إلى ١٩١٩	أليس بسيرينى	محمد رفعت عواد
٦١٦- أساطير بيضاء	روبرت يانج	أحمد محمود
٦١٧- الفولكلور والبحر	هوراس بيك	أحمد محمود
٦١٨- نحو مفهوم لاقتصاديات الصحة	تشارلز فيلبس	جلال البنا
٦١٩- مفاتيح أورشليم القدس	ريمون استانبولى	عايدة الباجورى
٦٢٠- السلام الصليبى	توماش ماستناك	بشير السباعى
٦٢١- النوبة المعبر الحضارى	وليم ى. آدمز	فؤاد عكود
٦٢٢- أشعار من عالم اسمه الصين	أى تشينغ	أمير نبيه وعبدالرحمن حجازى
٦٢٣- نوادر جحا الإيرانى	سعيد قانعى	يوسف عبدالفتاح
٦٢٤- أزمة العالم الحديث	رينيه جينو	عمر الفاروق عمر
٦٢٥- الجرح السرى	جان جينيه	محمد برادة
٦٢٦- مختارات شعرية مترجمة (جـ٢)	نخبة	توفيق على منصور
٦٢٧- حكايات إيرانية	نخبة	عبدالوهاب علوب
٦٢٨- أصل الأنواع	تشارلس داروين	مجدى محمود المليجى
٦٢٩- قرن آخر من الهيمنة الأمريكية	نيقولاس جويات	عزة الخميسى
٦٣٠- سيرتى الذاتية	أحمد بللو	صبرى محمد حسن
٦٣١- مختارات من الشعر الأفريقى المعاصر	نخبة	بإشراف: حسن طلب
٦٣٢- المسلمون واليهود فى مملكة فالنسيا	دولورس برامون	رانيا محمد
٦٣٣- الحب وفنونه (شعر)	نخبة	حمادة إبراهيم
٦٣٤- مكتبة الإسكندرية	روى ماكلويد وإسماعيل سراج الدين	مصطفى البهنساوى
٦٣٥- التثبيت والتكيف فى مصر	جودة عبد الخالق	سمير كريم
٦٣٦- حج يولندة	جناب شهاب الدين	سامية محمد جلال
٦٣٧- مصر الخديوية	ف. روبرت هنتر	بدر الرفاعى
٦٣٨- الديمقراطية والشعر	روبرت بن وارين	فؤاد عبد المطلب
٦٣٩- فندق الأرق (شعر)	تشارلز سيميك	أحمد شافعى
٦٤٠- ألكسياد	الأميرة أنّاكومنينا	حسن حبشى
٦٤١- برتراندرسل (مختارات)	برتراند رسل	محمد قدرى عمارة
٦٤٢- أقدم لك: داروين والتطور	جوناثان ميلر وبورين فان لون	ممدوح عبد المنعم
٦٤٣- سفرنامه حجاز (شعر)	عبد الماجد الدريابادى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٦٤٤- العلوم عند المسلمين	هوارد د.تيرنر	فتح الله الشيخ

٦٤٥-	السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية	تشارلز كجلى ويوجين ويتكوف	عبد الوهاب علوب
٦٤٦-	قصة الثورة الإيرانية	سيهر ذبيح	عبد الوهاب علوب
٦٤٧-	رسائل من مصر	جون نينيه	فتحى العشرى
٦٤٨-	بورخيس	بياتريث سارلو	خليل كلفت
٦٤٩-	الخوف وقصص خرافية أخرى	جى دى موباسان	سحر يوسف
٦٥٠-	الدولة والسلطة والسياسة فى الشرق الأوسط	روجر أوين	عبد الوهاب علوب
٦٥١-	ديليسبس الذى لا نعرفه	وثائق قديمة	أمل الصبان
٦٥٢-	آلهة مصر القديمة	كلود ترونكر	حسن نصر الدين
٦٥٣-	مدرسة الطغاة (مسرحية)	إيريش كستنر	سمير جريس
٦٥٤-	أساطير شعبية من أوزبكستان (جـ١)	نصوص قديمة	عبد الرحمن الخميسى
٦٥٥-	أساطير وآلهة	إيزابيل فرانكو	حليم طوسون ومحمود ماهر طه
٦٥٦-	خبز الشعب والأرض الحمراء (مسرحيتان)	ألفونسو ساسترى	ممدوح البستاوى
٦٥٧-	محاكم التفتيش والموريسكيون	مرثيديس غارثيا أرينال	خالد عباس
٦٥٨-	حوارات مع خوان رامون خيمينيث	خوان رامون خيمينيث	صبرى التهامى
٦٥٩-	قصائد من إسبانيا وأمريكا اللاتينية	نخبة	عبداللطيف عبدالحليم
٦٦٠-	نافذة على أحدث العلوم	ريتشارد فايفيلد	هاشم أحمد محمد
٦٦١-	روائع أندلسية إسلامية	نخبة	صبرى التهامى
٦٦٢-	رحلة إلى الجذور	داسو سالديبار	صبرى التهامى
٦٦٣-	امرأة عادية	ليوسيل كليفتون	أحمد شافعى
٦٦٤-	الرجل على الشاشة	ستيفن كوهان وإنا راى هارك	عصام زكريا
٦٦٥-	عوالم أخرى	بول دافيز	هاشم أحمد محمد
٦٦٦-	تطور الصورة الشعرية عند شكسبير	وولفجانج اتش كليمن	جمال عبد الناصر ومدحت الجيار وجمال جاد الرب
٦٦٧-	الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربى	ألفن جولدنر	على ليلة
٦٦٨-	ثقافات العولمة	فريدريك جيمسون وماساو ميوشى	ليلى الجبالى
٦٦٩-	ثلاث مسرحيات	وول شوينكا	نسيم مجلى
٦٧٠-	أشعار جوستاف أدولفو	جوستاف أدولفو بكر	ماهر البطوطى
٦٧١-	قل لى كم مضى على رحيل القطار؟	جيمس بولدوين	على عبدالأمير صالح
٦٧٢-	مختارات من الشعر الفرنسى للأطفال	نخبة	إبتهال سالم
٦٧٣-	ضرب الكليم (شعر)	محمد إقبال	جلال الحفناوى
٦٧٤-	ديوان الإمام الخمينى	آية الله العظمى الخمينى	محمد علاء الدين منصور
٦٧٥-	أثينا السوداء (جـ٢، مج١)	مارتن برنال	بإشراف: محمود إبراهيم السعدنى
٦٧٦-	أثينا السوداء (جـ٢، مج٢)	مارتن برنال	بإشراف: محمود إبراهيم السعدنى
٦٧٧-	تاريخ الأدب فى إيران (جـ١ ، مج١)	إدوارد جرانفيل براون	أحمد كمال الدين حلمى
٦٧٨-	تاريخ الأدب فى إيران (جـ١ ، مج٢)	إدوارد جرانفيل براون	أحمد كمال الدين حلمى
٦٧٩-	مختارات شعرية مترجمة (جـ٢)	وليام شكسبير	توفيق على منصور
٦٨٠-	سنوات الطفولة (رواية)	وول شوينكا	سمير عبد ربه
٦٨١-	هل يوجد نص فى هذا الفصل؟	ستانلى فش	أحمد الشيمى
٦٨٢-	نجوم حظر التجوال الجديد (رواية)	بن أوكرى	صبرى محمد حسن

٦٨٣-	سكين واحد لكل رجل (رواية)	تى. م. ألوكو	صبرى محمد حسن
٦٨٤-	الأعمال القصصية الكاملة (أنا كذا) (جـ١)	أوراثيو كيروجا	رزق أحمد بهنسى
٦٨٥-	الأعمال القصصية الكاملة (الصحراء) (جـ٢)	أوراثيو كيروجا	رزق أحمد بهنسى
٦٨٦-	امرأة محاربة (رواية)	ماكسين هونج كنجستون	سحر توفيق
٦٨٧-	محبوبة (رواية)	فتانة حاج سيد جوادى	ماجدة العنانى
٦٨٨-	الانفجارات الثلاثة العظمى	فيليب م. دوبر وريتشارد أ. موار	فتح الله الشيخ وأحمد السماحى
٦٨٩-	الملف (مسرحية)	تادويش روجيفيتش	هناء عبد الفتاح
٦٩٠-	محاكم التفتيش فى فرنسا	(مختارات)	رمسيس عوض
٦٩١-	ألبرت أينشتين: حياته وغرامياته	(مختارات)	رمسيس عوض
٦٩٢-	أقدم لك: الوجودية	ريتشارد أبيجانسى وأوسكار زاريت	حمدى الجابرى
٦٩٣-	أقدم لك: القتل الجماعى (المحرقة)	حاثيم برشيت وآخرون	جمال الجزيرى
٦٩٤-	أقدم لك: دريدا	جيف كولينز وبيل مايبلين	حمدى الجابرى
٦٩٥-	أقدم لك: رسل	ديف روبنسون وجودى جروف	إمام عبدالفتاح إمام
٦٩٦-	أقدم لك: روسو	ديف روبنسون وأوسكار زاريت	إمام عبدالفتاح إمام
٦٩٧-	أقدم لك: أرسطو	روبرت ودفين وجودى جروفس	إمام عبدالفتاح إمام
٦٩٨-	أقدم لك: عصر التنوير	ليود سبنسر وأندرزيجى كروز	إمام عبدالفتاح إمام
٦٩٩-	أقدم لك: التحليل النفسى	إيفان وارد وأوسكار زارايت	جمال الجزيرى
٧٠٠-	الكاتب وواقعه	ماريو بارجاس يوسا	بسمة عبدالرحمن
٧٠١-	الذاكرة والحداثة	وليم رود فيفيان	منى البرنس
٧٠٢-	الأمثال الفارسية	أحمد وكيليان	محمود علاوى
٧٠٣-	تاريخ الأدب فى إيران (جـ٢)	إدوارد جرانفيل براون	أمين الشواربى
٧٠٤-	فيه ما فيه	مولانا جلال الدين الرومى	محمد علاء الدين منصور وآخرون
٧٠٥-	فضل الأنام من رسائل حجة الإسلام	الإمام الغزالى	عبدالحميد مدكور
٧٠٦-	الشفرة الوراثية وكتاب التحولات	جونسون ف. يان	عزت عامر
٧٠٧-	أقدم لك: ڤالتر بنيامين	هوارد كاليجل وآخرون	وفاء عبدالقادر
٧٠٨-	فراعنة من؟	دونالد مالكولم ريد	رءوف عباس
٧٠٩-	معنى الحياة	ألفريد أدلر	عادل نجيب بشرى
٧١٠-	الأطفال والتكنولوجيا والثقافة	إيان هاتشباى وجوموران - إليس	دعاء محمد الخطيب
٧١١-	درة التاج	ميرزا محمد هادى رسوا	هناء عبد الفتاح
٧١٢-	ميراث الترجمة: الإلياذة (جـ١)	هوميروس	سليمان البستانى
٧١٣-	ميراث الترجمة: الإلياذة (جـ٢)	هوميروس	سليمان البستانى
٧١٤-	ميراث الترجمة: حديث القلوب	لامنيه	حنا صاوه
٧١٥-	جامعة كل المعارف (جـ١)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين
٧١٦-	جامعة كل المعارف (جـ٢)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين
٧١٧-	جامعة كل المعارف (جـ٣)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين
٧١٨-	جامعة كل المعارف (جـ٤)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين
٧١٩-	جامعة كل المعارف (جـ٥)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين
٧٢٠-	جامعة كل المعارف (جـ٦)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين

٧٢١- فلسفة المتكلمين فى الإسلام (مج١) | هـ. أ. ولفسون | مصطفى لبيب عبد الغنى
٧٢٢- الصفيحة وقصص أخرى | يشار كمال | الصفصافى أحمد القطورى
٧٢٣- تحديات ما بعد الصهيونية | إفرايم نيمنى | أحمد ثابت
٧٢٤- اليسار الفرويدى | بول روبنسون | عبده الريس
٧٢٥- الاضطراب النفسى | جون فيتكس | مى مقلد
٧٢٦- الموريسكيون فى المغرب | غييرمو غوثالبيس بوستو | مروة محمد إبراهيم
٧٢٧- حلم البحر (رواية) | باچين | وحيد السعيد
٧٢٨- العولمة: تدمير العمالة والنمو | موريس آليه | أميرة جمعة

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع ١٤٠٢٩ / ٢٠٠٥